

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الحق العام والتطور اللغوي

تأليف
الدكتور رمضان عبد الوهاب
عميد كلية الآداب
جامعة عين شمس

الناشر
مكتبة زمر الشرق
١١٦ شارع فردوس - القاهرة ت: ٩٢٩١٩٢

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الحرف العاشر والتطور اللغوي

تأليف
الدكتور رمضان عبد النواب
عميد كلية الآداب
جامعة عين شمس

الناشر
مكتبة زهراء الشرق
١١٦ ش محمد فريد. القاهرة ت. ٣٩٢٩١٩٢

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتاب	لحن العامة
اسم المؤلف	الأستاذ الدكتور / رمضان عبد التواب
عدد الصفحات	٤
رقم الإيداع ^٩	٢٠٠٠ / ٢٦٢٠
الترقيم الدولي	I. S. B. N. 977 - 314 - 066
رقم الطبعة	الطبعة الأولى
	دار المعارف ١٩٦٧
	الطبعة الثانية
	مكتبة زهراء الشرق
	٢٠٠٠
سنة النشر	مكتبة زهراء الشرق
الناشر	١١٦ شارع محمد فريد
العنوان	القاهرة - جمهورية مصر العربية
البلد	٣٩٢٩١٩٢
تليفون	٣٩٣٣٩٠٩ - ٣٩٢٩١٩٢
فاكس	

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة الطبعة الثانية

نشر هذا الكتاب لأول مرة سنة ١٩٦٧م بدار المعارف بالقاهرة ، وكنت أصحح بعض تجاربه في دار البلاغ ، على ضوء الشموع ، وصوت المدافع ، وأزيز الطائرات ، في حرب يونية ، المشهورة بالنكسة .

ويعدّ هذا الكتاب أول مؤلف ، يؤرخ لظاهرة اللحن في العربية ، ويسبر أغوارها ، ويبرز مظاهرها ، ويوضح العلل في وجودها . وقد تجوّل هذا الكتاب بين القوائم التي ألقت في اللحن ، في العصر الحاضر ، وبين عيوبها ، وقد حاول إصلاح الخلل الواقع فيها ، وخرج بعد كل هذا بقائمة مبرأة من العيوب ، مستوفية الأركان ، مرتبة ترتيباً تاريخياً ، بحسب الوفيات ، لكتب اللحن منذ أول تأليف في هذا الجانب المهم من جوانب العربية . وفي الكتاب إحصاء لمعاني كلمة : « اللحن » في اللغة ، ومحاولة درس العلاقة بين اللحن والتطور ، وأهداف المؤلفين في ظاهرة اللحن . وقد بينا أهمية تراث لحن العامة لموضوع التطور اللغوي ، وأبرزنا قوانين التطور ، التي تخضع لها اللغة عبر العصور ، وعرضنا ما وصل إلينا من لحن العوام في العصور المتعاقبة ، على هذه القوانين ، ليعرف على وجه اليقين ، أن التطور اللغوي ، لا يخبط خبط عشواء ولا يسير بلا ضابط ولا قانون .

وقد نفذت هذه الطبعة بعد صدورها بشهور قليلة ، وصرفت عن التفكير في إعادة نشر الكتاب ، بغيره من الكتب الكثيرة ، التي ألفناها ، أو حققناها ، أو ترجمناها إلى العربية . وكان لشواغل الزمن ، والأعيب الصبية الصغار ، الذين يملئون الساحة ، أثر كذلك في الانصراف عن التفكير في إعادة نشر هذا الكتاب ، في حينه .

وكثر الطلب على الكتاب بعد أكثر من ثلاثين سنة على صدور نشرته الأولى ، وألح الكثير من الزملاء الأعزاء ، والتلامذة الأصدقاء ، على ضرورة إعادة نشر هذا الكتاب ، الذى وصفه بعضهم متفضلا ، بأنه فريد فى بابه ، محيط بنواحى موضوعه ، فلم يكن بد من العمل على تحقيق رغبتهم ، ولكن الزمن الذى تغير ، والمؤلفات الكثيرة التى ظهرت فى خلال الأعوام المنصرمة ، إلى جانب الخبرات الكثيرة ، التى أفدناها مع تقدم العمر ، ومناقشات العلماء ، والمطالعات الكثيرة عبر الزمن ، جعلت إعادة نشر الكتاب بصورته القديمة ، مخالفة خطيرة للمنهج العلمى ، الذى ننادى به فى كل مكان .

لكل هذا استقر رأينا ، على إعمال القلم فى صفحات الكتاب ، بالزيادة والحذف ، والتصحيح والتنقيح . ولهذا ترى بعض الموضوعات ، تعالج فى هذه الطبعة للمرة الأولى ؛ مثل كتاب : « خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام » لابن بالى ، وكتاب : « إصلاح غلط المحدثين » للخطابى ، وكتاب : « إيراد اللآل من إنشاد الضوال » لابن خاتمة الأنصارى ، وكتاب : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر » للشيخ يوسف المغربى وكتاب : « فائت الفصيح » لأبى عمر الزاهد ، وكتاب : « تمام فصيح الكلام » لابن فارس اللغوى ، وغير ذلك .

وكانت النشرة الأولى ، تدرس كتاب : « تهذيب الألفاظ العامية » للشيخ محمد على الدسوقى فى طبعته الأولى . وفى هذه النشرة الجديدة ، عثرنا على الطبعة الثانية من هذا الكتاب ، فحللت فى الدراسة هنا محل الطبعة الأولى ، التى كانت فى حوالى مائتى صفحة ، فى مقابل أكثر من ٧٠٠ صفحة ، فى جزأين للطبعة الثانية .

كما تحتوى هذه الطبعة الجديدة ، دراسات حول كتاب : « الفصيح »

لثعلب ، لم تكن موجودة فى الطبعة الأولى . ومن ذلك ما أضفناه من نصوص « لحن العامة » لأبى حاتم السجستاني ، من كتاب : « الشوارد » للصاغاني ، وغير ذلك .

وقد استغرق إعداد هذه النشرة الجديدة وقتا طويلا ، غير أن هذا لم يمنعنى من مواصلة العمل ليلا ونهارا ، فى القراءة والبحث والإعداد ، فى شوق ولهفة إلى رؤية العمل مطبوعا فى صورة جديدة ؛ وكان لتشجيع الناشر الأستاذ محمود حجاج ، صاحب « زهراء الشرق » أثر كبير فى مضاعفة الهمة والنشاط .

ولا شك أن الزملاء الأعزاء ، والتلامذة الأصدقاء ، سيفرحون فرحاً زائداً بهذه النشرة الجديدة الأنيقة . أما صبية الملاعب ، وخفافيش الظلام ، الذين يخشون النور ، وهم يظنون أنهم دعاة للتنوير ، ويطعنون فى المعتقدات والموروثات ، ويرون فى معارضتهم حجرا على آراء الحرة ، ومحاولات للإرهاب والتكفير ؛ فإن حياتهم كلها أحقاد فى أحقاد على الإسلام وأهله ، والرسول الكريم وصحابته ، ومحاولات للقضاء على ما يذكركهم بمصيرهم المخزى فى نار جهنم وبئس المصير .

يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون . ربنا آتانا من لذك رحمة وهى لنا من أمرنا رشدا . والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . وبالله التوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير .

مدينة نصر فى ١٩٩٩/٢/٢١ م . أ. د رمضان عبد التواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

يقصد هذا البحث إلى دراسة ما تبقى لنا من تراث لحن العامة في ضوء قوانين التطور اللغوي ، التي أرسى قواعدها المحدثون من اللغويين . ونحن نحسب أن أحداً لم ينهج هذا النهج من قبل . ولسنا ندعى أننا قمنا بإحصاء كامل لكل المؤلفات في لحن العامة ، بل نحن على يقين من أنه قد فاتنا منها شيء ، والأيام كفيلة بإظهاره في المستقبل ، ليأخذ مكانه بين هذه المجموعة التي تناولناها بالدراسة والتحليل في هذا الكتاب .

كما أننا لسنا ندعى أننا عرضنا كل كلمة وردت في هذه المجموعة على قوانين التطور اللغوي ، فذلك مالا يمكن أن تفي به مجلدات ومجلدات ، ويكفيها هنا أننا مهدنا طريقاً وعرّاً ، ووضعنا فيه الصوى والأعلام .

ولسنا بهذا البحث نروج للحن ، أو ندعو إلى هجر الفصحى ، فهي لغة الكتاب الكريم ، وقد كفّل الله لها الحفظ مادام يحفظ دينه ، فقال عز من قائل : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ . ولا شك في أن اللغة العربية لها ظروف لم تتوفر لأية لغة من لغات العالم ، ولولا أن شرفها الله عز وجل ، فأنزل بها كتابه وقبض له من خلقه من يتلوه صباح مساء ، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان - لولا كل هذا لأمست العربية الفصحى لغة أثرية تشبه اللاتينية ، أو قل السنسكريتية ، ولسادت اللهجات العربية المختلفة ، وازدادت على مر الزمان بعداً عن الأصل الذي انسلخت منه .

شيء آخر يختلف عن هذا تماماً هو ما نقصد إليه بهذا البحث ، ذلك هو ما نؤمن به من أن اللغات لا تسير في حياتها على نحو من الصدفة المطلقة ، ولا

تخبط فى تنقلها على ألسنة الناس خبط عشواء ، بل يحكمها فى هذا وذاك قوانين تكاد ترقى إلى مكانة القوانين الطبيعية ثباتاً وقوة ، ولا يعنى جهلنا بهذه القوانين فى بعض الأحيان أنها غير موجودة ، ومهمة العلم هو البحث عن هذه القوانين ، يكتشفها ولا يخترعها ، ومع ذلك فالمجتمع ذو أنظمة متشابكة ، واللغة أحد هذه الأنظمة . إنك قد تسيء فهم صديق لك يتحدث إليك ، ولغته قطعة من نفسه ، تفيض بالحياة فى نبرات صوته وإشارات جوارحه ، فما بالك بنص مكتوب لا حياة فيه ولا روح ، كتب فى زمن له عاداته وتقاليده ، وسلوك أفرادهِ وجماعاتهِ ؟ إننا فى كثير من الأحيان لا ندرك السر فى تغير لفظه ما ، أو تطور معنى معين ، لأننا لا نعرف ماذا كان فى مخيلة قائلها فى ذلك الزمان السحيق .

إن مهمة عالم اللغة فى العصر الحديث ليست هى تقييم اللغة ، والحكم لها أو عليها ، بل مهمته دراسة اللغة فى ذاتها ومن أجل ذاتها دراسة وصفية ، محاولاً تقرير الواقع ، والكشف عن السر الذى يكمن وراء هذا الواقع .

إننا حين نبحث لغة العامة فى العصور المختلفة ، لا يعنى ذلك تفضيل لغة العامة على اللغة الفصحى ، وإنما يعنى بحثنا إياها الإجابة عن هذا التساؤل : كيف تكونت العامية ؟ ولماذا تكثر ؟ وماذا يعنى بكلمة العامية ؟ وماذا يعنى بكلمة الفصحى ؟ وما المقاييس التى تخضع أحكامنا لها فى الحالتين ؟ وهل يتحدث العامة بكلامهم كيفما اتفق دون قاعدة أو قانون ؟ وما السر فى انحرافهم عن الفصحى ؟

كل هذه الأمور يمكن أن تفيد منها العربية فائدة كبيرة فى معرفة خط سيرها وتطورها ، والظروف التى يمكن أن تساعد على نموها وانتشارها فى بقاع الأرض المختلفة .

إن كل ميدان بكر عرضة لأن تزل فيه القدم ، وتتعثر الخطوات ، ومع ذلك
فالنية الطيبة والعزم الصادق قد يمحو عند المنصف كل أثر للزلل أو الخطأ ، فإن
أك أصبت فالخير أردت .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

رمضان عبد التواب

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الأول

اللحن والتطور

١ - معنى اللحن

لا شك في أن الذى نقصده هنا بكلمة اللحن هو مخالفة العربية الفصحى فى الأصوات ، أو فى الصيغ ، أو فى تركيب الجملة وحركات الإعراب ، أو فى دلالة الألفاظ . وهذا هو ما كان يعنيه كل من ألف فى لحن العامة من القدامى والمحدثين ، ويظهر ذلك بوضوح من الأمثلة التى عالجوها فى كتبهم .

وتطلق كلمة « اللحن » فى اللغة العربية على عدة معانٍ جمعها « ابن برى » فى قوله ^(١) « للحن ستة معانٍ : الخطأ فى الإعراب ، واللغة ، والغناء ، والفطنة ، والتعريض ، والمعنى » ^(٢) .

كما يقول الخوارزمي : « اللحن : إسقاط الإعراب ، والفهم والفطنة ... ومعنى القول ، والإيماء ، واللغة ... وترجيح الصوت » ^(٣) .

أما « اللحن » بالمعنى الأول ، وهو الخطأ فى الإعراب ، فالظاهر أنه كان يقصد به مخالفة الفصحى بوجه من الوجوه السابقة ، وإن ظفرت حركات الإعراب باهتمام السابقين من اللغويين والنحويين . وليس هذا المعنى أقدم معانى كلمة « اللحن » فى العربية ؛ إذ لا نملك له نصوصاً قبل العصر الأموى .

وأقدم نص وردت فيه كلمة « اللحن » بمعنى الخطأ فى الكلام ينسب إلى « عبد الملك بن مروان » أحد خلفاء الدولة الأموية ^(٤) ، فقد روى عنه أنه قال :

(١) لسان العرب (لحن) ١٧ / ٢٦٥ .

(٢) كما جمعها الميداني فى كتابه : السامى ٣٢٦ فى قوله : « اللحن : ترجيح الصوت ، والفهم ، ومعنى القول ، واسقاط الإعراب ، واللغة ، والإيماء » .

(٣) مختصر الوجوه والنظائر ٩٥ .

(٤) توفى سنة ٨٦ هـ انظر تاريخ الطبرى ٤١٨/٦ وعنوان المعارف ٥/٤٥ .

« الإعراب جمال للوضيع ، واللحن هجنة على الشريف »^(١) . كما قال أيضاً : « اللحن فى الكلام أقبح من التفتيق فى الثوب والجدرى فى الوجه »^(٢) . وقيل له يوماً : « لقد أسرع إليك الشيب ! قال شيبنى صعود المناير والخوف من اللحن »^(٣)

وكذلك وردت كلمة « اللحن » بمعنى الخطأ على لسان الحجاج بن يوسف الثقفى^(٤) ، فقد روى أنه سأل النحوى « يحيى بن يعمر » ، فقال له^(٥) : « أسمعنى ألحن على المنبر ؟ قال : « الأمير أفصح من ذلك » . فألح عليه فقال : « حرفاً ! قال : « أيا » ؟ قال : « فى القرآن ! » . قال الحجاج : « ذلك اشنع له ، فما هو ؟ » قال : تقول : قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم ... إلى قوله عز وجل : أحب ، فتقرؤها : أحب ، بالرفع ، والوجه أن تقرأ بالنصب على خير كان^(٦) » قال : « لا جرم ! لا تسمع لى لحناً أبداً » ، فألحقه بخراسان .

وقد عرفت كلمة « اللحن » بمعنى « الخطأ فى الكلام » فى بداية العصر الأموى كذلك ، غير أنها لم تكن قد شاعت بهذا المعنى بعد ، بدليل أن « معاوية بن أبى سفيان » حين ذكرت أمامه كلمة « اللحن » لم يفتن إلى هذا المعنى ، وظن أنها بمعنى « الفطنة » ، فقد روى عن عيسى بن عمر أنه

(١) العقد الفريد ٢ / ٤٧٩ وفى بيان الجاحظ ٢ / ٢١٦ عن عبد الملك : « اللحن هجنة على الشريف والعجب آفة الرأى » . وانظر كذلك بهجة المجالس ٦٥ / ١ .

(٢) العقد الفريد ٢ / ٤٧٨ وانظر كذلك بهجة المجالس ٦٥ / ١ .

(٣) الفخرى فى الآداب السلطانية ٥ / ١١٢ والعقد الفريد ٢ / ٤٧٩ .

(٤) توفى ٩٥ هـ . انظر تاريخ الطبرى ٦ / ٤٩٣ والوزراء للجهشيارى ١ / ٤٣ .

(٥) طبقات الزبيدى ٧ / ٢٢ وفى العقد الفريد ٢ / ٤٧٩ : « أسمعنى ألحن ؟ قال : لا ، إلا أنه ربما سبقك لسانك ببعضه فى آن وأن » .

(٦) من هذه القصة نرى أن اللحن الذى وقع من الحجاج كان خطأ فى « الإعراب » بالفعل .

قال^(١) : « قال معاوية للناس : كيف ابن زياد فيكم ؟ قالوا : ظريف ، على أنه يلحن . قال : فذاك أظرف له . ذهب معاوية إلى اللحن الذي هو الفطنة ، وذهبوا هم إلى اللحن الذي هو الخطأ » .

وأقدم شعر وردت فيه كلمة « اللحن » بمعنى الخطأ في الكلام بيت مالك ابن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري ، من شعراء الدولة الأموية^(٢) :

مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلَحَّنَ أَحْيَا نَا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا^(٣)

وقد ثار بين العلماء جدل كبير حول هذا البيت ؛ فقد ذهب الجاحظ إلى أن « اللحن » فيه هو الخطأ في الكلام ، كما ذهب إلى مثل ذلك ابن قتيبة وابن عبد ربه .

أما الجاحظ فيقول في البيان والتبيين ١٤٧/١ : « وقد قال مالك بن أسماء

(١) الأضداد لابن الأنباري ٤/٢٣٩ والأمالي ٧/١ والنهاية في غريب الحديث ٢٤٢/٥ ولسان العرب (لحن) ٢٦٤/١٧ وفي رواية أخرى عن ابن دريد في الملاحن ٨/٦ والكلمات الفاخرة ٣/٢٧٥ ومجمع الأمثال ١٣٧/٢ : « وقيل لمعاوية : إن عبيد الله بن زياد يلحن . فقال : أو ليس بظريف لابن أخي أن يتكلم الفارسية ؟ فظن معاوية أنهم عنوا بقولهم : عبيد الله يلحن ، أي يتكلم بالفارسية ، إذ كان التكلم بها معدولا عن جهة العربية » .

(٢) كانت أخته هند بنت أسماء عند الحجاج بن يوسف الثقفي . انظر أمالي المرتضى ١٥/١ .

(٣) البيت في مقطوعة في سمط اللآلي ١٦/١ ومعه آخران في بيان الجاحظ ١٤٧/١ ؛ ٢٢٧/١ ومجالس نعلب ٥٣١/٢ وعيون الأخبار ١/١ ؛ ١٦١/١ وقبله بيت في معجم الأدباء ٨٩/١٦ والملاحن ١٠/٦ والذرة الفاخرة ٣٨٠/٢ ومجمع الأمثال ١٣٨/٢ وأضداد ابن الأنباري ٢٤١ وأمالي القالي ٦/١ ولسان العرب (لحن) ٢٦٤/١ وأمالي المرتضى ١٤/١ وشرح الشافية ١٧٩/٤ وحمامة الخالدين ٥٤/١ والبيت وحده في التنبيه على حدوث التصحيف ٤٧ب وشرح ما يقع فيه التصحيف ٩١ وأدب الكتاب للصولي ١٣٠ والعقد الفريد ٤٨٠/٢ والعمدة ٢١٠/١ وأساس البلاغة ٤٠٦ .

فى استملاح اللحن من بعض نساءه » . ثم ذكر البيت ومعه آخران . وقال مرة أخرى ٢٧٧ / ١ : « وقال مالك بن أسماء فى بعض نساءه ، وكانت لا تصيب الكلام كثيراً وربما لحت » . ثم ذكر الأبيات الثلاثة .

أما ابن قتيبة فقال فى عيون الأخبار ١ / ك : « ... وكذلك اللحن إن مرّ بك فى حديث من النوادر ، فلا يذهبن عليك أنا تعمّدناه ، وأردنا منك أن تتعمّده ؛ لأن الإعراب ربما سلب بعض الحديث نفسه حسنه ، وشاطر النادرة حلّوتها ، وسأمثل لك مثلاً : قيل لمزيد المدينى - وقد أكل طعاماً كظّه : « قى » ، فقال : « ما أقى ؟ أقى نقاً ولحم جدى ! مرتى طالق ، لو وجدت هذا قياً لأكلته » . ألا ترى أن هذه الألفاظ لو وفيت بالإعراب والهمز حقوقها ، لذهبت طلاوتها ، ولاستبشعها سامعها ، وكان أحسن أحوالها أن يكافىء لطف معناها ثقل ألفاظها .. إلى أن قال : « ولمثل هذا قال مالك بن أسماء فى جارية له » . ثم ذكر الأبيات الثلاثة . وقد رواها مرة أخرى فى كتابه ١٦١ / ٢ وروى بعدها عن ابن دريد أنه قال : « استثقل منها الإعراب » .

وأما ابن عبد ربه فيقول فى العقد الفريد ٢ / ٤٨٠ : « وقد يستثقل الإعراب فى بعض المواضع ، كما يستخف اللحن فى بعضها . وقال مالك بن أسماء بن خارجة الفزازى :

منطقٌ بارعٌ وتلحنُ أحيا نأ وخيرُ الحديث ما كان لحناً

وذلك أنه من حكى نادرة مضحكة ، وأراد أن يوفى حروفها حظها من الإعراب طمس حسننها ، وأخرجها عن مقدارها ، ألا ترى أن مزيداً المدينى أكل طعاماً فكظه ، فقل له : ألا تقى ؟ قال : وما أقى ؟ خبز نقى ولحم طرى ! مرتى طالق ، لو وجدت هذا قياً لأكلته » .

ويقال إن الجاحظ تراجع عن رأيه السابق في تفسير « اللحن » هنا بالخطأ في الكلام بعد أن نبهه إلى خطئه « على بن يحيى المنجم ^(١) » ؛ فقد روى عن هذا الأخير أنه قال ^(٢) : « قلت للجاحظ : مثلك في علمك ومقدارك في الأدب يقول في كتاب البيان والتبيين : ويكره للجارية أن تشبه بالرجال في فصاحتها ، ألا ترى إلى قول مالك بن أسماء الفزاري :

وحديث ألدّه هوماً يبعثُ الناعتون يُوزَنُ وزناً
منطق صائب وتلحن أحياناً نأ وخير الحديث ما كان لحناً

فتراه من لحن الإعراب ، وإنما وصفها بالظرف والفتنة ، وأنها تلحن أى تورى في لفظها عن أشياء وتتكب ما قصدت له . فقال : فطنت لذلك . قلت : فغيره . قال : فكيف لى بما سارت به الركبان ؟ فهو في كتابه على خطئه .

ومن العجيب أن ابن دريد يأخذ على الجاحظ هو الآخر تفسيره « اللحن » هنا بالخطأ في الكلام ، مع أنه هو الذى روى عنه ابن قتيبة فيما سبق أنه قال في تفسير بيت مالك بن أسماء : « استثقل منها الإعراب » ؛ فقد روى عنه حمزة الإصفهاني في التنبيه على حدوث التصحيف ^(٣) ٤٧ب/٩ وأبو أحمد

(١) توفي سنة ٢٧٥هـ . انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٤٤/١٥ .

(٢) انظر معجم الأدباء ٨٩/١٦ وتاريخ بغداد ٢١٤/١٢ والأغانى ٤٣/١٦ وشرح ما يقع فيه التصحيف ٩١ وأمالى المرتضى ١٥/١ وأدب الكتاب للصولي ١٨/١٣٠ وشرح الشافية ١٨٢/٤ .

(٣) روى عنه حمزة كذلك في كتاب الكلمات الفاخرة ٢٧٥ ونقله عنه الميداني في مجمع الأمثال ١٣٧/٢ أنه قال : « وقد غلط بعض الكبار من العلماء في تفسير بيت الفزاري ، وهو عمرو بن بحر وأودعه كتاب البيان ، فقال : معنى قوله : « خير الحديث ما كان لحناً » هو أنه يعجب من الجارية أن تكون غير فصيحة ، وأن يعترى كلامها لحن ، فهذه عشرة منه لا يقال . »

العسكري فى شرح ما يقع فيه التصحيح ١ / ٩١ أنه قال : « وأخطأ فى هذا الكتاب (البيان والتبيين) أيضاً فى تفسير قول مالك بن أسماء بن خارجة حين وصف جارية ، فقال :

منطقٌ رائعٌ وتلحنُ أحياءُ نأ وخير الحديث ما كان لحناً

فقال الجاحظ : يستظرف من الجارية أن تكون غير فصيحة ، وأن يعترى منطقها اللحن . قال ابن دريد : وليس معنى اللحن ها هنا ما ذكره ، وإنما أراد أنها تتكلم بالشئ وهى تريد غيره من فطنتها وذكائها .

والخلاف فى فهم معنى « اللحن » فى بيت مالك بن أسماء هذا ، أقدم من ابن دريد وابن المنجم وابن قتيبة والجاحظ . فقد روى لنا أن الحجاج بن يوسف الثقفى فهمه على أنه « التعريض والتورية » فى حين ترى زوجة الحجاج « هند بنت أسماء » أخت الشاعر أن كلمة « اللحن » فى بيت أخيها تعنى الخطأ فى الكلام ^(١) قالوا : « تكلمت هند بنت أسماء بن خارجة ، فلحنت وهى عند الحجاج ، فقال لها : أتلحين وأنت شريفة فى بيت قيس ؟ ! فقالت : أما سمعت قول أخى مالك لامرأته الأنصارية ؟ قال : وما هو ؟ قالت : قال :

منطقٌ صائبٌ وتلحنُ أحياءُ نأ وخير الحديث ما كان لحناً

فقال لها الحجاج : إنما عنى أخوك اللحن فى القول ، إذا كنى المحدث عما يريد ولم يرد اللحن فى العربية ، فأصلحى لسانك ^(٢) .

وكان السبب فى تراجع الجاحظ عن قوله هو سماعه برأى الحجاج هذا بعد أن نقله إليه « على بن يحيى المنجم » فقد قال أبو عبيد البكرى فى سمط

(١) يعلق الأستاذ عبد العزيز الميمنى على ذلك بقوله فى هامش سمط اللائى ١٧/١ « قلت :

والذى عرفته العربية بتليقنها أحسن مما فهمه الحجاج بعلمه » .

(٢) أمالى المرتضى ١٥/١ وانظر الأغانى ٤٣/١٦ وشرح الشافعية ١٨٢/٤ .

اللاّلى ١٦/١ : « وقال عمرو بن بحر : هذا الشعر لمالك بن أسماء يقول فى استملاح اللحن فى الكلام من بعض جواريه . وهذا من أوهام أبى عثمان المعدادة . قال على بن الحسين (أبو الفرج الإصفهانى) : أخبرنى يحيى بن على المنجم قال : حدثنى أبى قال : قلت للجاحظ : إنى قرأت فى فصل من كتابك المسمى كتاب البيان : أن مما يستحسن من النساء اللحن فى الكلام ، وأنشدت بيتى مالك بن أسماء . قال : هو كذلك . قلت : أما سمعت بخبر هند بنت أسماء مع الحجاج حين لحت فى كلامها فعاب ذلك عليها ، فاحتجت ببيت أخيها ، فقال لها : إنما أراد أخوك أن المرأة فطنة فهى تلحن بالكلام إلى غير المعنى فى الظاهر ، لتورى عنه ويفهمه من أرادت بالتعريض ، كما قال الله سبحانه : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فى لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ لم يرد أخوك الخطأ فى الكلام والخطأ لا يستحسن من أحد . فوجم الجاحظ وقال : لو سقط إلى هذا الخبر ما قلت ما تقدم . قال : فقلت له : أصلحه . قال : الآن وقد سار الكتاب فى الآفاق ! » .

وهكذا نرى أن الحجاج هو المسئول الأول عن هذا الجدل الذى ثار بين العلماء حول معنى كلمة « اللحن » فى بيت مالك بن أسماء هذا على الرغم من وضوح دلالتها على الخطأ فى الكلام بدليل المقابلة بينها وبين « الصواب » فى قوله « منطق صائب » وبدليل فهم هند بنت أسماء لهذا المعنى أيضاً ، وهى عربية أصيلة . وكان كلام الحجاج ، وهو المشهور بفصاحته سبباً فى تراجع الجاحظ ، وتمحل العلماء فى التدليل على أن اللحن فى البيت يعنى الكناية والتعريض ، وأن المنطق الصائب لا يعنى القول الصواب ، وأن العرب تستقبح اللحن من النساء ، بل إن « اللحن » يصبح معناه عند بعض العلماء : « الصواب » وتصبح الكلمة من كلمات الأضداد ^(١) .

(١) انظر الأضداد لابن الأثير ٢٣٨ وأضداد ابن الدهان ١٠٥ / ١٦ .

وهذا هو القالى يقول^(١) : « قال أبو علي (القالى) : ... فيكون معنى « صائب » أى قاصد للصواب وإن لم يصب . « وتلحن أحيانا » أى تصيب وتنفطن . ثم قال : « وخير الحديث ما كان لحنًا » أى إصابة وفطنة .

ويقول ابن الأنباري^(٢) : « وأنشد أبو العباس وغيره ... بيتى مالك بن أسماء بن خارجة ، وقال : أراد « تلحن » تصيب وتنفطن ، وأراد بقوله « ما كان لحنًا » ما كان صوابا . وقال ابن قتيبة : اللحن فى هذا البيت : الخطأ ، وهذا الشاعر استملح من هذه المرأة ما يقع فى كلامها من الخطأ . وقال أبو بكر (بن الأنباري) : وقوله عندنا محال ؛ لأن العرب لم تزل تستقبح اللحن من النساء ، كما تستقبحه من الرجال ، ويستملحون البارع من كلام النساء كما يستملحونه من الرجال . الدليل على هذا قول ذى الرمة يصف امرأة :

لها بشر مثل الحريس ومنطق رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر

فوصفها بحسن الكلام ، واللحن لا يكون عند العرب حسنا إذا كان بتأويل الخطأ ؛ لأنه يقلب المعنى ، ويفسد التأويل الذى يقصد به المتكلم ... »

ومضى ابن الأنباري يدلل فى كلام طويل على أن العرب كانت تكره اللحن بمعنى الخطأ ، ويقول فى آخره : « وهذا باب طويل إن أسهبنا فيه انقطعنا عن ذكر ما نحن إلى شرحه أحوج مما يوافق الكتاب ، وكله يدل على أن اللحن تستخفه العرب فى جميع الأحوال من ذكر وأنثى » .

هذا وقد ذهب إلى ما ذهبنا إليه من القول بأن « اللحن » فى هذا البيت

(١) الأمالى ١ / ٨ .

(٢) فى الأضداد له ٢٤١ .

يعنى الخطأ فى الكلام ، أبو حيان التوحيدي من قبل ؛ فقد ذكر ياقوت فى معجم الأدباء ١٦ / ٩٠ ما يأتى : « قال المؤلف : وقد انتصر أبو حيان لهذا القول الذى اعترف الجاحظ بخطئه فيه ، فقال : وعندى أن المسألة محتملة للكلام ؛ لأن مقابل المنطق الصائب المنطق الملحون ، واللحن من الغوانى والفتيات غير منكر ولا مكروه بل يستحب ذلك ؛ لأنه بالتأنيث أشبه ، وللشهوة أدعى ، ومع الغزل أخرى ، والإعراب جدٌ ، وليس الجد من التغزل والتعشق والتناجى فى شىء . وعلى مذهب على بن يحيى (المنجم) أن المنطق الصائب هو الكلام الصريح وأن اللحن هو التعريض ، وأنها تعرف هذا وهذا ، فهب أن هذا المعنى مقبول ، ولم ينبغى أن يكون المعنى الآخر لهوَجًا (غير ناضج) ومردوداً ؟ وقد يجوز أن يكون مراد الشاعر ذاك ؛ لأن الشاعر يشعر بهذا كما يشعر بهذا »^(١).

وقد ذكر رأى أبى حيان هذا فى حواشى نسختين من نسخ أمالى المرتضى كذلك^(٢) ، وزيد عليه ما يلى : « ثم ما الموجب لأن يتمحل للبيت وجه يسلبه حسن الطباق ، ولو أراد به الملاحظة التى هى الفطانة لكان ملغيا يذكر اللحن ، لأن اللحن فى هذا المعنى صائب فيذهب الاتساق بذهاب الطباق ، فبان لك أن المعنى هو اللحن الذى يضاد صواب الإعراب وإقامته ، وإن كان كذلك المعنى الثانى محتملاً » .

واحتمال المعنيين هو ما تقول به بعض المصادر ؛ ففى لسان العرب (لحن)
١٧ / ٢٦٥ مثلاً : « .. تأويله : وخير الحديث من مثل هذه الجارية ما كان لا

(١) علق الأستاذ عبد العزيز اليمنى على قول أبى حيان التوحيدي بقوله فى هامش سبط اللآلى ١٧/١ « ولعمري أنه طبق الإصابة ، غير أنها إن كانت فى الأنصارية فإنها عربية لا تلحن ! » .

(٢) انظر أمالى المرتضى ١٤/١ هامش ٤ .

يعرفه كل أحد إنما يعرف أمرها في أنحاء قولها . وقيل معنى قوله : وتلحن أحياناً أنها تخطيء في الإعراب ، وذلك أنه يستلمح من الجوارى ذلك إذا كان خفيفاً ، ويستثقل منهم لزوم حاق الإعراب .

ومن أقدم الشواهد على استعمال كلمة « لحن » بمعنى الخطأ في الكلام قول الحكم بن عبدل الأسدي^(١) في محمد بن عمير كاتب عبد الملك بن بشر بن مروان^(٢) وكان ابن عبدل كلما مدح عبد الملك بشيء فأمر له بجائزة دافعه بها هذا الكاتب وعارضه فيها :^(٣)

لَيْتَ الْأَمِيرَ أَطَاعَنِي فَشَفِيتُهُ مِنْ كُلِّ مَنْ يُكْفَى الْقَصِيدَ وَيَلْحَنُ^(٤)

ومن الشواهد القديمة كذلك على استعمال كلمة « اللحن » في معنى الخطأ في الكلام بيت ليحيى بن نوفل الحميري^(٥) في هجاء خالد بن عبد الله القسري والى العراق :^(٦)

وَالْحَنَ النَّاسَ كُلَّ النَّاسِ قَاطِبَةً وَكَانَ يُولَعُ بِالتَّشْدِيقِ فِي الْخُطْبِ^(٧)

(١) شاعر هجاء خبيث اللسان من شعراء الدولة الأموية . انظر ترجمته في الأغاني ٤٠٤/٢ .

(٢) كان عبد الملك بن بشر بن مروان عاملاً على البصرة سنة ١٠٢هـ . انظر تاريخ الطبري ٦١٨/٦ .

(٣) انظر الأغاني ٤٣٤/٢ .

(٤) البيت في الحيوان للجاحظ ٢٤٩/١ من قصيدة بعضها في الأغاني ٤٢٤/٢ ويرى يوهان فك في كتابه (العربية ٢٥٥) Arabiya, S. 135, 17 أن هذا البيت أقدم شاهد على استعمال كلمة لحن في معنى الخطأ اللغوي ، فإن كان يقصد أنه أقدم شاهد صريح لا جدال فيه ، فهو على صواب ، وإلا فإننا قد بينا من قبل أن كلمة « اللحن » في بيت مالك بن أسماء الفزاري السابق تدل على الخطأ اللغوي في أرجح الأقوال .

(٥) شاعر أموي معاصر للحكم بن عبدل الأسدي ، وله معه خبر في الأغاني ٤٠٤/٢ .

(٦) ولى خالد العراق في شوال سنة ١٠٥هـ ثم عزل في جمادى الأولى سنة ١٢٠هـ . انظر تاريخ الطبري ١٥٤/٧ .

(٧) البيت في بيان الجاحظ ١٢٢/١ ؛ ٢١٦/٢ والكامل للمبرد ٣٢/١ .

ويقول يحيى بن نوفل أيضاً ، فيمن اسمه زيد :

إِنْ يَكْ زَيْدٌ فَصِيحَ اللِّسَانِ خُطِيبًا فَإِنْ اسْتَه تَلَحَّنُ^(١)

وقد ورد استعمال « اللحن » بمعنى الخطأ اللغوي أيضاً في شعر رؤبة بن العجاج^(٢) في قوله يمدح بلال بن أبي بردة قاضي البصرة :

فَزَتَ بِقِدْحِي مُعَرِّبٍ لَمْ يَلْحَنَ^(٣)

أما استخدام « اللحن » بمعنى اللغة - وهو المعنى الثاني في كلام ابن بري السابق - فيبدو أنه أقدم من استعماله بمعنى الخطأ في الكلام ؛ إذ ورد في أحاديث يرجع بعضها إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؛ فقد روى عنه أنه قال : « تعلموا الفرائض والسنن واللحن^(٤) » ، كما روى عنه أنه قال أيضاً : « تعلموا اللحن في القرآن ، كما تتعلمونه^(٥) » . وقد اختلف العلماء في شرح هذا الحديث الأخير ، فيرى الأزهري أن معناه : « تعلموا لغة العرب في القرآن

(١) انظر البيان للجاحظ ٢/٢١٤ .

(٢) توفي رؤبة في عام ١٤٥هـ . انظر ترجمته في GAL 1 60, S 1 90 ومعجم الأدباء ١٤٩/١١ .

(٣) البيت في ديوانه ق ١٥٤/٥٧ ص ١٦٤ واللسان (لحن) ٢٦٣/١٧ والمحكم ٢٥٨/٣ .

(٤) انظر أمالي القالي ٧/١ والنهاية في غريب الحديث ٢٤١/٥ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ والأساس ٤٠٦ وأضداد ابن الأنباري ٢٣٩ وفي البيان للجاحظ ٢/٢١٩ : « تعلموا النحو (كذا وهو تحريف) كما تتعلمون السنن والفرائض » . وينسب هذا القول الأخير في العقد الفريد ٤٧٩/٢ إلى عبد الملك بن مروان .

(٥) انظر النهاية في غريب الحديث ٢٤١/٥ واللسان (لحن) ١٧ / ٢٦٥ وينسب في أضداد ابن الأنباري ٢٣٩ إلى أبي بن كعب .

واعرفوا معانيه ، كقوله تعالى : ﴿ ولتعرفنهم فى لحن القول ﴾ ، أى معناه وفجواه ^(١) .

ويقول شمر : « قال أبو عدنان : سألت الكلابيين عن قول عمر : تعلموا اللحن فى القرآن كما تعلمونه ، فقالوا : كتب هذا عن قوم ليس لهم لغو كلغونا . قلت : وما اللغو ؟ قال : الفاسد من الكلام . وقال الكلابيون : اللحن اللغة ؛ فالمعنى فى قول عمر : تعلموا اللحن فيه ، ويقول : تعلموا كيف لغة العرب فيه الذين نزل القرآن بلغتهم ^(٢) » .

وعبارة « كتب هذا عن قوم ليس لهم لغو كلغونا » للاحتراز أن يظن بكلمة اللحن هنا الخطأ فى الكلام ، كما أن تمثيل الأزهرى بالآية الكريمة ﴿ ولتعرفنهم فى لحن القول ﴾ يدل على أنه شعر بالمعنى الذى يقصد إليه عمر ، وهو يعنى أن يتعلم الناس طريقة العرب فى أداء القراءة ، ولا يتبعوا طريقة الأعاجم فى تلاوة القرآن . وبذلك لا يكون معنى « اللحن » هنا « اللغة » كما ذهب إليه الأزهرى والكلابيون ، كما لا يصح أن يكون معناه « الخطأ فى الكلام » أو « صواب الكلام » كما ذهب إلى ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو بكر بن الأنبارى .

ففى النهاية فى غريب الحديث ^(٣) : « وقال أبو عبيد : قول عمر : تعلموا اللحن ، أى الخطأ فى الكلام لتحترزوا منه » .

وفى الأضداد لابن الأنبارى ٢٣٩ : « قال أبو بكر : فيجوز أن يكون اللحن

(١) انظر المرجعين السابقين : النهاية واللسان .

(٢) انظر اللسان (لحن) ١٧ / ٢٦٤ .

(٣) ٥ / ٢٤٢ وعنهما فى اللسان (لحن) ١٧ / ٢٦٤ .

فى هذا الحديث الصواب ، ويجوز أن يكون الخطأ ، لأنه إذا عرف القارئ الخطأ عرف الصواب .

وروى عن عمر بن الخطاب أيضاً حديث ثالث يقول : « أبى أقرؤنا ، وأنا لئرب عن كثير من لحنه^(١) » ، ولعل هذا أوضح الأحاديث الثلاثة فى دلالة كلمة اللحن على اللغة ، لأن أبى بن كعب كان يقرأ بحروف مختلفة ، مثل : « للذين يقسمون من نسائهم » بدل « للذين يؤلون من نسائهم » (البقرة ٢٢٦ / ٢) ومثل : « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » بدل « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » (البقرة ١٥٨ / ٢) وغير ذلك^(٢) .

وقد استخدم التابعى عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة الهمدانى^(٣) كلمة « اللحن » بمعنى اللغة فى تفسير قوله تعالى : « فأرسلنا عليهم سيل العرم » (سبا ١٦ / ٣٤) فقال : « العرم المسناة بلحن اليمن^(٤) » أى بلغة اليمن . والمسناة حاجز بينى للسيل ليمسك الماء .

وقد وردت كلمة « اللحن » بمعنى « اللغة أو اللهجة » على لسان « أبى المهديّة الأعرابى^(٥) » ؛ فقد روى عن الأصمعى أنه قال : جاء عيسى بن عمر

(١) النهاية فى غريب الحديث ٢٤٢/٥ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ .

(٢) انظر فى ذلك كتاب المصاحف للسجستانى ٣٥ .

(٣) تابعى جليل عرض القراءة على ابن مسعود ، وروى عن عمر وعلى . توفى فى أيام عبيد الله بن زياد . انظر غاية النهاية لابن الجزرى ٦٠١/١ رقم ٢٤٥٣ .

(٤) الأمالى ٧/١ والنهاية فى غريب الحديث ٢٤٢/٥ وأضداد ابن الأبارى ٢٤٠ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ .

(٥) وردت القصة التالية فى كل من ذيل الأمالى ٤/٤٠ وعنهما فى المزهرة ٢٧٧/٢ والأشباه والنظائر للسيوطى ٢٣/٣ عن أمالى الزجاجى (ملحق ٢٤١) وطبقات الزبيدى ٣٨ وقطعة منها فى حيوان الجاحظ ٣٠٩/٥ وقد سمي الأعرابى فى بعض هذه المصادر « أباً=

الثقفى ونحن عند أبى عمرو بن العلاء فقال : يا أبا عمرو ماشىء بلغنى عنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغنى عنك أنك تجيز « ليس الطيب إلا المسك » بالرفع . فقال أبو عمرو : نعمت يا أبا عمرو وأدلى الناس ! ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، وليس فى الأرض نميمى إلا وهو يرفع . ثم قال أبو عمرو : قم يا يحيى - يعنى اليزيدى - وأنت يا خلف - يعنى خلفا الأحمر ، فاذهبا إلى أبى المهدية فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا إلى المنتجع بن نبهان التميمى ، فلقناه النصب فإنه لا ينصب .

قال : فذهبا فأتيا أبا المهدية ، وإذا هو يصلى ، وكان به عارض ، وإذا هو يقول : أحسانان عنى ، ثم قضى صلاته ، والتفت إلينا وقال : ما خطبكما ؟ قلنا : جئناك نسألك عن شىء . قال : هاتيا . فقلنا : كيف تقول : ليس الطيب إلا المسك ؟ فقال : أتأمرانى بالكذب على كبرة سنئ ، فأين الجادى وأين بنّة الإبل الصادرة ؟ فقال له خلف الأحمر : ليس الشراب إلا العسل ، فقال : فما يصنع سودان هجر ما لهم شراب غير هذا التمر ؟ قال اليزيدى : فلما رأيت ذلك

= المهدى ، وصوب الميمنى (ذيل السمط ٢١/٣ هامش ٧) اسم « أبى المهدية » هنا وقال : « وأبو مهدى أعرابى أخذ عنه الأصمعى » . وهما شخصان ورد ذكرهما فى الغريب المصنف لأبى عبيد يسمى أحدهما « أبو مهدى الباهلى » ويروى عنه الأصمعى هناك ، كما يروى عنه كذلك فى القلب والإبدال لابن السكيت ٢٤ كما يروى عنه أبو زيد الأنصارى فى كتابه الهمز ٢٩ ، وقد ورد ذكره فى الأغانى ٦٩/٧ والأمالى ٢ / ٢٢ وذيلى الأمالى ١٧/٥٩ ؛ ١٤/٦٣ وإصلاح المنطق ١٧/١٢٦ ؛ ١٥١ / ٥ ؛ ١٣ / ٢٠١ ؛ ٩ / ٣٥٦ ؛ ٩ / ٣٨٨ والثانى « أبو مهدية الكلابى » ويروى عنه أبو عبيد فى الغريب المصنف عن طريق أبى عبيدة . وله ترجمة فى الفهرست ٧٥ والمعارف ٧/٥٤٦ كما ذكره ابن جنى فى الخصائص ٢٣٩/١ والجاحظ فى الحيوان ٤٣٤/٣ والمرزبانى فى معجم الشعراء ٤/٥١٤ واللسان (خطأ) والأساس ٤٠٦ وله قطعة شعر من خمسة أبيات فى الأصمعيات رقم ٣٥ صفحة ١٣١ وانظر كذلك ترجمته فى طبقات الزبيدي ١٧٥ وإنباه الرواة ١٧٧/٤ .

منه قلت : ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها فقال : هذا كلام لا دخل فيه ، ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها ، فقال اليزيدي : ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها فقال : ليس هذا لحنى ولا لحن قومي . فكتبنا ما سمعناه منه ، ثم أتينا المنتجع فأتينا رجلا يعقل ، فقال له خلف : كيف تقول : ليس الطيب إلا المسك ؟ ونصبنا ، فقال . ليس الطيب إلا المسك ، ورفع ، وجهنا به أن ينصب فلم ينصب . فرجعنا إلى أبي عمرو ، وعنده عيسى بن عمر لم يبرح ، فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى بن عمر خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو ، وقال : لك الخاتم ، بهذا والله فقت الناس . فقول أبي المهدي « ليس هذا لحنى ولا لحن قومي » معناه : ليس هذا من لهجتى ولا لهجة قومي .

ومن الشواهد الشعرية على استخدام كلمة « اللحن » بمعنى اللغة ، قول ذى الرمة :

من الطنائير يزهى صوته ثَمَلٌ فى لحنه عن لغات العرب تعجيم^(١)

ويقول أبو المطراب عبید بن أيوب ، أحد لصوص العرب فى القرن الثانى للهجرة مستخدما كلمة « اللحن » بمعنى اللغة كذلك :

أرنت بلحن بعد لحن وأوقدت حوالى نيرانا تلوح وتزهر^(٢)

وهناك بيت أنشدته الكلية أبا عدنان هو :

(١) البيت فى ديوانه ق ٤٤/٧٥ ص ٥٧٨ مع مصادر أخرى فى هامشه .
(٢) البيت فى حيوان الجاحظ ٤/٨٣ ؛ ٥/١٢٣ ؛ ٦/١٦٥ وإعجاز القرآن للباقلانى ٤٠ والشعر والشعراء ٤٩٣ وشرح شواهد المغنى ٧/٨١ ولسان العرب (لحن) ١٧/٢٦٤ .

وقوم لهم لحن سوى لحن قومنا وشكل بيت الله لسنا نشاكله (١)

أما « اللحن » بمعنى الغناء ، وهو المعنى الثالث فى كلام ابن برى السابق - فيقصد به التطريب وترجيع الصوت ، وتحسين القراءة والشعر والغناء . وهذا المعنى أقدم كذلك من المعنى الأول وهو الخطأ فى الكلام ؛ ففى الحديث : « اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل العشق ولحون أهل الكتابين (٢) » . واللحون والألحان جمع لحن . ويقول ابن الأثير فى النهاية ٢٤٢/٥ : « ويشبه أن يكون أراد هذا الذى يفعله قراء الزمان من اللحن التى يقرءون بها النظائر فى المحافل ، فإن اليهود والنصارى يقرءون كتبهم نحوا من ذلك » .

ويتصل بهذا المعنى أفعال التفضيل « ألحن » بمعنى أحسن صوتاً وغناء فى المثليين : « ألحن من قينتى يزيد (٣) » و « ألحن من الجرادتين (٤) » اللذين رواهما حمزة الأصبهاني فى كتابه « الكلمات الفاخرة » .

بقول حمزة فى المثل الأول : « وأما قولهم : ألحن من قينتى يزيد ، فإنهم يعنون لحن الغناء والمثل من أمثال أهل الشام . ويزيد هو يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقينته حباة وسلامة القس ، وكانت ألحن من روى له فى دولة الإسلام من قيان النساء ... » .

(١) لسان العرب (لحن) ٢٦٤/١٧ .

(٢) انظر النهاية فى غريب الحديث ٢٤٢/٥ ولسان العرب ٢٦٧/١٧ .

(٣) الكلمات الفاخرة ٧/٢٧٣ ونقله فى مجمع الأمثال ١٣٧/٢ .

(٤) الكلمات الفاخرة ١٧/٢٧٦ ونقله عنه مجمع الأمثال ١٣٨/٢ .

ويقول فى المثل الثانى : « وأما قولهم : ألحن من الجرادتين ، فإن المثل عادى قديم . والجرادتان كانت قينتين لمعاوية بن بسكر العمليقى سيد العماليق الذين كانوا نازلين بمكة فى قديم الدهر واسمهما يعاد ويماد ، وبهما ضرب المثل الآخر فى سالف الدهر ، فقيل : صار فلان حديثاً للجرادتين ، إذا اشتهر أمره » .

وقد وردت كلمة « لحن » بمعنى الغناء فى الشعر العربى للدلالة على هذيل الحمام وغنائه . يقول بربه بن النعمان الأشعرى :

يميل بها وتركبه بلحن إذا ماعن للمحزون أنا (١)

ويقول على بن عمير الجرمى :

صدوح الضحى معروفة اللحن لم تنزل تقود الهوى من مسعد ويقودها (٢)

ويقول الشاعر كذلك :

باتا على غصن بان فى ذرا فنن يرددان لحونا ذات ألوان (٣)

ويرى القالى فى الأمالى ٧/١ تفسير ألحان الحمام فى هذه الأبيات الثلاثة باللغات ، على أن « اللحن » هو اللغة ، ويقول البكرى رداً على القالى (سمط ٢١ / ١) : « هذا وهم من أبى على ، وإنما المراد به اللحن الذى هو ضرب من الأصوات المصروغة للتغنى . والدليل على ذلك قوله : مطوقة على فنن تغنى ،

(١) البيت فى الأمالى ٧/١ وسمط اللآلى ٢٠/١ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ وفى الأخير « ليزيد بن النعمان » تحريف .

(٢) البيت فى الأمالى ٧/١ وسمط اللآلى ١٩/١ وأضداد ابن الأنبارى ٢٤١ .

(٣) البيت فى الأمالى ٧/١ وسمط اللآلى ٢١/١ وأضداد ابن الأنبارى ٢٤١ واللسان (لحن) ٢٦٥/١٧ .

وقول الآخر يرددان لحونا ذات ألوان ، من الترجيع ...

وقال جحدر العكلى أحد لصوص العرب ، ومعاصر الحجاج بن يوسف
الثقفى فى حمامتين من قصيدة طويلة :

تجاوبتا بلحن أعجمى على غصنين من غرب وبان^(١)

ومن المعانى القديمة لكلمة « اللحن » الفطنة والفهم ، وهو رابع المعانى
التي ذكرها ابن برى فى كلامه السابق . ومن أمثله ما يروى عن رسول الله ﷺ
أنه قال : « إنكم لتختصمون إلىّ وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من
الآخر ، فمن قضيت له بشىء من حق أخيه ، فإنما أقطع له قطعة من النار^(٢) » ،
أى أعرف بالحجة وأقطن لها ، وأغوص عليها من غيره .

ومن اللحن بهذا المعنى أيضا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى :
« عجت لمن لحن الناس ولاحنوه كيف لا يعرف جوامع الكلم^(٣) » أى فاطنهم
وجادلهم .

(١) البيت من قصيدة فى الأمالى ٢٨٥/١ والعقد الفريد ١٤/٥ والكامل للمبرد ١٤٦/١
وشرح شواهد المغنى ٥/١٤٠ وينسب لسوار بن المضرب فى الأصمعيات فى ٣٩/٩١ ص
٢٨٤ وللمعلوط فى عيون الأخبار ١٤٩/١ وصدره فيهما : « تنادى الطائران يبين
سلمى » وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

(٢) الحديث فى النهاية لابن الأثير ٢٤١/٥ واللسان (لحن) ٢٦٣/١٧ وأمالي القالى
٦/١ وأمالي المرتضى ١٤/١ والملاحن لابن دريد ١/٤ والكلمات الفاخرة ١٦/٢٧٤
ومجمع الأمثال ١٣٧/٢ والمحكم ٢٥٨/٣ وفى البخارى (باب من قضى له بحق أخيه
من كتاب الأحكام) ١٦٣/٤ « ففعل بعضكم أن يكون أبلى من بعض » .

(٣) انظر النهاية فى غريب الحديث ٢٤١/٥ والأمالى ٦/١ وأضداد ابن الأنبارى ٢٤٠
واللسان (لحن) ٢٦٤/١٧ والمحكم ٢٥٨/٣ .

ومن الشواهد الشعرية على استعمال كلمة « اللحن » بمعنى الفطنة والفهم قول ليبيد :

متعودٌ لَحْنٌ يُعِيدُ بِكُفِّهِ قَلَمًا عَلَى عُسْبٍ ذَبْلَنَ وَبَانٍ ^(١)

وقال ابن أحمر الباهلي يصف صحيفة كتبها :

وتعرفُ في عنوانها بعضَ لحنها وفي جوفها صَمْعَاءُ تَبْلَى النَّوَاصِيَا ^(٢)

وقال قَعْنَبُ بن أم صاحب ، وكان في عهد الوليد بن عبد الملك :

غَمَسْتُ عَنْهُمْ وَمَا ظَنِي مَخَافَتِهِمْ وَسَوْفَ يَعْرِفُهُمْ ذُو اللَّبِّ وَاللَّحْنِ ^(٣)

وقد سبق أن عرفنا أنهم فسروا بيت مالك بن أسماء بن خارجة :

منطق صائب وتلحن أحيانا وخير الحديث ما كان لحنا

بالفطنة والفهم .

أما المعنى الخامس من معاني كلمة « اللحن » وهو التعريض والتورية ، فيبدو أنه أقدم معاني الكلمة . يقول ابن دريد ^(٤) : « وأصل اللحن أن تريد الشيء فتورى عنه بقول آخر » . ويظهر أن هذا المعنى هو أصل للمعنى الأول ، وهو الخطأ في اللغة . والجامع بينهما هو العدول عن شيء إلى شيء آخر ؛ ففي

(١) البيت في ديوانه ق ٣/١٦ ص ١٣٨ مع مصادر أخرى والأمالى ٦/١ وأضداد ابن الأنبارى

٢٤٠ واللسان (لحن) ٢٦٤/١٧ .

(٢) البيت في الأضداد لابن الأنبارى ٢٤٠ واللسان (لحن) ٢٦٦/١٧ .

(٣) البيت في أدب الكتاب للصولي ٢/١٣٢ .

(٤) الملاحن ٣/٤ .

التعريض عدول عن التصريح ، وفي الخطأ عدول عن الصواب .

وقد فطن إلى هذا ابن دريد فقال ^(١) : « واللحن في العربية راجع إلى هذا ؛ لأنه العدول عن الصواب ، لأنك إذا قلت : ضرب عبد الله زيد ، لم تدر أيهما الضارب وأيهما المضروب ، فكأنك قد عدلت عن جهته » .

وقد جرت كلمة « اللحن » بمعنى التعريض والتورية على لسان رسول الله ﷺ حين نقضت بنو قريظة العهد الذي كان مبرماً بينهم وبين الرسول . روى ابن هشام ^(٢) في السيرة ٢٢١/٣ : « بعث رسول الله ﷺ سعد بن معاذ بن النعمان ، وهو يومئذ سيد الأوس ، وسعد بن عباد بن دليم ، أحد بني ساعدة ابن كعب بن الخزرج ، وهو يومئذ سيد الخزرج ، ومعهما عبد الله بن رواحة ، أخو بني الحارث بن الخزرج ، وخوات بن جبير ، أخو بني عمرو بن عوف ، فقال : انطلقوا حتى تنظروا ، أحق ما بلغنا عن هؤلاء القوم أم لا ؟ فإن كان حقاً فالحنوا لي لحناً أعرفه ، ولا تفتوا في أعضاء الناس ، وإن كانوا على الوفاء فيما بيننا وبينهم فاجهروا به للناس » .

ومن الشواهد الشعرية على استعمال كلمة « اللحن » بمعنى التعريض والتلويع بيت القتال الكلابي المشهور :

ولقد وحيث لكم لكيما تفهموا ولحنت لحنا ليس بالمرتاب ^(٣)

(١) الملاحن ٣/٧ وعنه في الكلمات الفاخرة ٧/٢٧٥ ومجمع الأمثال ١٣٧/٢ ولسان العرب (لحن) ٢٦٤/١٧ .

(٢) وانظر كذلك الكامل للمبرد ٣١٨/٣ والنهاية في غريب الحديث ٢٤١/٥ ولسان العرب (لحن) ٢٦٦/١٧ .

(٣) البيت في ديوانه ق ٢/٧ ص ٣٦ وأمالى القالى ٦/١ والكلمات الفاخرة ٧/٢٧٥ ومجمع الأمثال ١٣٧/٢ والتنبيه على حدوث التصحيف ٤٧ وشرح ما يقع فيه التصحيف ٩١ ومعجم الأدباء ٩٠/١٦ وأمالى المرتضى ١٤/١ وأضداد ابن الأنباري ٢٤٠ وأدب الكتاب ١٣/١٣٠ واللسان (لحن) ٢٦٦/١٧ .

ويقول الطرمّاح بن حكيم :

وَأَدَّتْ إِلَى الْقَوْلِ عَنْهُمْ زَوْلَةٌ تُلَاحِنُ أَوْ تَرْنُو لِقَوْلِ الْمُلَاحِنِ^(١)

أى تتكلم بمعنى كلام لا يفطن له ، ويخفى على الناس غيرى .

وإذا كان يراد من « اللحن » بمعنى التعريض والتورية الرمز إلى السامع بغير ما يفهم من صريح الكلام ، فإن « اللحن » يستعمل كذلك لقصد المعنى غير الظاهر للفظ ، كما فى حالة استعمال الألفاظ المشتركة فى معان غير متبادرة منها . وقد ظن كثيرون ، إذا أقسموا يميناً على شىء ، أنهم يرضون ضمائرهم بالقصد إلى معنى غير ما يفهمه السامع^(٢) ، فإذا قال إنسان : والله ما سألت فلانا حاجة قط ، فإنه يقصد فى نفسه من لفظ « حاجة » معنى آخر غير المعنى الشائع لهذه اللفظة ، و « الحاجة » : ضرب من الشجر له شوك ، وهذا هو المعنى الغامض الذى يقصد إليه الحالف هنا .

وقد ألف ابن دريد الإمام اللغوى المشهور المتوفى سنة ٣٢١هـ كتابه « الملاحن » لهذا الغرض ، وقال فى مقدمته ٧/٣ : « هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه المجبر المضطهد على اليمين^(٣) المكروه عليها ، فيعارض بما رسمناه ، ويضمّر خلاف ما يظهر ليسلم من عادية الظالم ويتخلص من حيف الغاشم ، وسميناه كتاب الملاحن ، واشتققنا له هذا الاسم من اللغة العربية الفصيحة التى لا يشوبها الكدر ، ولا يستولى عليها التكلف » .

وقد جمع ابن دريد فى كتابه هذا نحو أربعمائة كلمة من كلمات الحيل

(١) البيت فى ديوانه ق ٥/٤٧ واللسان (لحن) ٢٦٣/١٧ .

(٢) انظر ليوهان فك : Arabiya, S. 133, 20 .

(٣) من هنا نرى أن هذا الكتاب ليس من كتب لحن العامة ، على عكس ما ظنه « ريزيتانو » فى قائمته ، كما سنذكر ذلك بعد .

فى القسم من المشترك اللفظى فى اللغة العربية .

ونأتى الآن إلى المعنى السادس والأخير لكلمة « لحن » ، وهو المعنى والفحوى والمذهب والطريقة ، ويفسر به كلمة « اللحن » التى وردت فى موضع واحد من القرآن الكريم فى قوله تعالى : « أم حسب الذين فى قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم . ولو نشاء لأريناكنهم فلعرفنهم بسيمانهم ، ولتعرفنهم فى لحن القول » (محمد ٤٧ / ٢٩ - ٣٠) أى فى معنى القول ومذهبه وفحواه ^(١) .

ويقول « يوهان فك » ^(٢) فى تعليقه على هذه الآية الكريمة : « ولا يوجد أفصح ولا أبلغ ولا أنصع ولا أبين فى إصابة الحز من ذلك التعبير : لحن القول ، فى وصف طريقة التعبير المعسولة التى لا يبدو فى ظاهر جرسها سوء ، والتى يرمز بها أعداء محمد صلى الله عليه وسلم إلى معان يفهمها إخوانهم فى الرياء والنفاق » .

وقد أخطأ ابن الأنبارى فى قوله فى كتاب الأضداد ٢٣٨ : « واللحن حرف من الأضداد ، يقال للخطأ لحن ، وللصواب لحن ، فأما كون اللحن على معنى الخطأ فلا يحتاج فيه إلى شاهد ، وأما كونه على معنى الصواب فنشاهده قول الله عز وجل : « ولتعرفنهم فى لحن القول » معناه : « فى صواب القول وصحته » . فقد نسى ابن الأنبارى أن هذه الآية نزلت فى شأن المنافقين ، ولا يمكن أن يوصف قولهم بالصواب !

(١) انظر فى ذلك الأمالى ٦/١ وبيان الجاحظ ٢١٧/٢ والنهاية فى غريب الحديث ٢٤١/٥

واللسان (لحن) ٢٦٦/١٧ والمحكم ٢٥٩/٢

(٢) . Arabiya, S. 133, 7 .

٢ - العلاقة بين اللحن بمعنى الخطأ ، والطور اللغوي

اللغة كائن حى تخضع لما يخضع له الكائن الحى فى نشأته ونموه وتطوره ، وهى ظاهرة اجتماعية تخيا فى أحضان المجتمع وتستمد كيانها منه ومن عاداته وتقاليده وسلوك أفراده ، وهى تتطور بتطور هذا المجتمع ، فترقى برفقه وتنحط بانحطاطه .

وليست اللغة من صنع فرد أو أفراد ، وإنما هى نتيجة حتمية للحياة فى مجتمع يجد أفراده أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم والتعبير عما يجول بالنفس ، وتبادل الأفكار . تلك الوسيلة هى اللغة .

« واللغة - شأنها فى ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى - عرضة للتطور المطرد فى مختلف عناصرها : أصواتها وقواعدها ومنتها ودلالاتها . وتطورها هذا لا يجرى تبعا للأهواء والمصادفات ، أو وفقا لإرادة الأفراد ، وإنما يخضع فى سيره لقوانين جبرية ثابتة ، مطردة النتائج ، واضحة المعالم ، محققة الآثار ، لا يد لأحد على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدى إليه .

« فليس فى قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة ما ، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص ، أو يسيروا بها فى سبيل غير السبيل التى رسمتها لها سنن التطور الطبيعى . فمهما أجادوا فى وضع معجماتها ، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها ، وضبط أصواتها وقواعدها ، ومهما أجهدوا أنفسهم فى إتقان تعليمها للأطفال قراءة وكتابة ونطقا ، وفى وضع طرق ثابتة سليمة يسير عليها المعلمون بهذا الصدد ، ومهما بذلوا من قوة فى محاربة ما يطرأ عليها من لحن ، وخطأ ، وتحريف ، فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال ، وتفلت من هذه

القيود ، وتسير فى السبيل التى تريدها على السير فيها سنن التطور والارتقاء الطبيعيين^(١) .

وإذا كانت اللغة تتطور هكذا ، كانت مهمة العالم اللغوى هى الوصف والتسجيل واستنباط القوانين التى تخضع لها ظاهرة التطور اللغوى فى أية لغة من اللغات . أما ما وراء ذلك من فرض نظام لغوى معين ، والقول بصواب هذا النظام وخطأ ذلك ، وإباحة هذا ومنع ذلك ، فهو عمل « المعلم » لا « العالم » . ومع ذلك فليس للمعلم أن يبالغ فى فرض أسلوب معين من التعبير اللغوى ويمنع ما سواه ، لأن التطور اللغوى يمتاز بقوة قهرية لا شعورية ، لا يعوقها عائق إلا بالقدر الذى لا يمكن معه وقف تيار التطور .

وقد أصاب المستشرق الألمانى « برجشتراسر » حين يقول^(٢) : « والذى منع علماء الشرق - مع بذل الجهد العجيب فى درس اللغة العربية من جهة الصرف والنحو ومن جهة المفردات - عن الاعتناء الكافى بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام ، سببان مرتبطان أحدهما بالآخر ، أولهما : مداومتهم على السؤال عن الجائز فى اللغة وضده ، وعلى المنع عن كثير من العبارات . وهذا وإن كان واجبا نافعا فهو عمل المعلم لا العالم ، فالعالم يفحص عما يكون فى الحقيقة ، لا عما كان ينبغى أن يكون ، والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة ، فإن نسى هذه النصيحة ، واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها جازته وغفلت عن تعليمه . فيتسع إذا الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية ، وما يعلمه النحويون ، كما نشاهد ذلك فى تاريخ اللغة العربية . والسبب الثانى : اعتقاد علماء الشرق

(١) اللغة والمجتمع للدكتور على عبد الواحد وفى ٧٨ .

(٢) التطور النحوى ٢١/١٧ .

أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد فى الشعر القديم .
وهذا حكم غير علمى ... » .

يجب أن يكون معلوما لدينا إذا أن اللغة تتطور ، وأن ندرك حتمية هذا التطور ، ونفهم أن عمل العالم اللغوى لا يصح أن يتجاوز عملية وصف هذا التطور ، وتسجيله ومحاولة الكشف عن القوانين التى تقف وراءه .

ولم يكن هذا المنهج الذى أشرنا إليه معروفا لدى القدامى من اللغويين العرب ، ولذلك وجدناهم يتعدون وظيفة العالم إلى وظيفة المعلم ، فكانوا وهم يلحظون هذا التطور فى اللغة ، لا يهتمهم أن يسجلوه ويقارنوا بينه وبين أصوله ، بقدر ما كان يعينهم أن يقفوا فى وجهه وهم يعيونه ، ويحاولون إرجاع الناس إلى القديم . وهم فى ذلك كله مدفوعون بعاطفة نبيلة ، هى الغيرة على هذا التراث القديم ، والخوف من اندثاره .

ويمثل رأيهم وعاطفتهم هذه أصدق تمثيل « حفى ناصف » حين يقول^(١) : « وقد جربنا القديم مئات من السنين فقام بالكفاية ، ولم نر للآن منفعة فى الألفاظ الجديدة ، بل الضرر محقق ، لأننا لو فتحنا الباب لدخول الجديد لاستعجم على الخالفين فهم كل المؤلفات منذ ألف سنة إلى الآن ، وانقطع الاتصال بين السابق واللاحق ، وضاع على المتأخرين تراث أسلافهم المتقدمين » .

وكل هذا لا غبار عليه ، غير أنه من عمل المعلم الذى ينبغى له أن يدرك أنه يعلم لغة فترة معينة وتراثا معيناً ، وأنه ليس من السهل أن يمحو تعليمه كل أثر للتطور .

(١) الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية ٢١/١٧ .

وكان غموض المنهج مؤدياً إلى إغفال تسجيل التطور تسجيلًا كاملاً ، غير أنهم كانوا يلاحظون أن المثقفين ومن يحاول الحديث بهذه اللغة الفصحى تدخل في كلامه ألفاظ وعبارات من تلك اللغة المتطورة التي تجرى بها السنة العامة ، فأخذوا ينبهون هؤلاء إلى مخالفتهم لقوانين الفصحى ، وأنهم يلحنون ، أى يخطئون إذا قيس لغتهم بالعربية الفصحى ، فكلامهم لحن وخطأ - فى مقابل هذه اللغة - عند هؤلاء ، ونمو وتطور لهذه اللغة من وجهة نظر علم اللغة الحديث ؛ إذ لا يتم هذا اللحن والخطأ بطريقة عشوائية ، بل يخضع لقوانين التطور اللغوى التى نحدد خطوطها العامة فيما يأتى .

٣ - قوانين الشطور اللغوي

عبد الرحمن (الغفري)
(أسكنه الله الفردوس)

(١) مجالات الشطور ونواحيه

إذا نظرنا إلى جملة مثل : « **إِنَّ مِنَ الْبَيَّانِ لَسِحْرًا** » نجد أنها مكونة من وحدات صغيرة هي ما نطلق عليه اسم الكلمات مثل « **إِنَّ** » و « **من** » و « **البيان** » ... الخ . وهذه الكلمات يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى وحدات أصغر منها ، هي ما تعرف باسم المقاطع الصوتية ، فكلمة « **إِنَّ** » مثلا تتكون من مقطعين هما : **إِنْ + ن** (in + na) . ولا تتحدد المقاطع الصوتية في داخل الجملة العربية بنهاية الكلمات فيها ، بل قد تشترك خاتمة كلمة وبداية أخرى في مقطع واحد ، مثال ذلك « **من البيان** » فإنها تتكون من المقاطع التالية : **م + نَلْ + بَ + يَا + ن** (mi + nal + ba + yâ + ni) . وأصغر وحدات الكلام اللغوي هو الصوت سواء كان صوتا ساكنا Consonant أو صوت علة Vowel أو ما كان يسميه قدامى اللغويين العرب بالحرف والحركة .

كل هذه الأمور : الجملة ، والكلمة ، والمقطع ، والصوت ، يمكن أن يدخل عليه أي نوع من أنواع التطور ، هذا بالإضافة إلى دلالة الكلمات والجمال على المعاني ، إذ تتطور هي الأخرى تبعا لقوانين مختلفة .

وقبل أن نشرح هذه القوانين نحب أن نشير هنا إلى أنه ليس من اللازم اطرادها ، فقد يعوق سير هذه القوانين مثلا ما يسمى « بطرد الباب على وتيرة واحدة » . مثال ذلك أن القانون الصوتي يحتم أن ينطق الفعل « **سجد** » عند إسنادة إلى تاء الفاعل هكذا : **سَجَتُ** « بإدغام الدال في التاء غير أن القياس على باقي صيغ تصريف هذا الفعل مثل : « **سجدوا - سجدا** » يحتم الإبقاء

على الدال لكى يطرد الباب على وتيرة واحدة ، وعندئذ نرى العرب يفصلون بين صوتى الدال والتاء بحركة مخطوفة ، هى ما سماها اللغويون فيما بعد « بقلقلة » الدال حتى لا تتأثر صوتيا بالتاء .

(٤١) القوانين الصوتية

نحب أن ننبه هنا إلى أن هناك انقلابات صوتية لا تخضع للقوانين التى نشرحها هنا ؛ بل تخضع لما يسمى بالعادة اللغوية لمنطقة ما (Substrat) ؛ فانقلاب الفتحة الطويلة المنبورة إلى ضمة طويلة مماله قد حدث فى كل اللغات التى دخلت إلى منطقة سوريا وفلسطين ؛ « فكأس » فى العربية ، هى « كوس » Kôs فى العبرية . و « ملّكاً » بمعنى « الملك » فى السريانية الشرقية (بالعراق) هى « ملّكو » malkô فى السريانية الغربية ^(١) (بسوريا وفلسطين) . ومثل ذلك حدث للفتحة الطويلة فى العربية الموجودة بمنطقة اللاذقية ، والأماكن المجاورة لقرية « المعلولة » التى لا تزال تتحدث السريانية حتى الآن ^(٢) .

ويمكن أن يعزى إلى هذه العلة انقلاب القاف همزة فى نطق القاهرة وبعض المدن ، وإن كان « برجشتراسر » ^(٣) يعلل ذلك بذوق العصر ، فيقول : « وعلة أخرى هى ذوق العصر ، مثال ذلك فى اللغة العربية : أن بعض أهل القاهرة كان استخشن نطق القاف واستغلظه فأبدله بالهمزة ، وهذه العادة سادت بين أهل القاهرة الخاصة ثم العامة ، ثم سرت منها إلى بعض المدن الكبيرة كدمشق ثم انتجته إلى أصغر منها كالقدس الشريف ! » .

(١) انظر بروكلمان Syrische Grammatik صفحة ٢/٧ .

(٢) انظر برجشتراسر Sprachatlas von Syrien u. Plästina برأجراف ١٦ صفحة ٢٢ .

(٣) التطور النحوى ٢٠/١٧ .

وهناك انقلابات صوتية أخرى ليست إلا نتيجة لأخطاء السمع ، فإن الطفل يعتمد فى تلقى اللغة عن المحيطين به على حاسة السمع ، ولما كانت هذه الحاسة عرضة للزلل فى إدراكها للأصوات ، ولا سيما تلك الأصوات المتقاربة فى الخارج ، كان من الطبيعى أن يجانب الطفل السداد فى بعض ما ينطق به محاكياً من حوله ، وليس ذلك قاصراً على الطفل ، إذ قد يخطئ الشخص البالغ كذلك فى السمع ، ويخلط بعض الأصوات بأصوات أخرى قريبة منها فى المخرج ، وأذكر أننا كنا نكتب وراء عمل ينطق بكلمة « شَعَث » فكتبها بعضنا : « شَعَف » بالفاء لا بالثاء .

والى هذا السبب ، وهو الخطأ السمعى ، يرجع فى نظرى معظم أمثلة ما يسمى فى اللغة العربية بحالات « تعاقب الأصوات » ؛ فقد عقد القالى فى كتابه الأمالى (٣٦ / ٢) فصلاً للكلمات التى تتعاقب فيها الفاء والثاء ^(١) عدد من بينها : « جَدَف » و « جَدَث » للقبر ، و « الحُثالة » و « الحُفالة » للردىء من كل شيء ، و « الفناء » و « الثناء » لفناء الدار ، و « الفُوم » و « الثُوم » للحنطة ، وأورد قراءة ابن مسعود : « وثُومها وعدسها » و « اللُفام » و « اللُثام » لغطاء الوجه ... وغير ذلك . كما عقد فصلاً آخر (٥٤ / ٢) للكلمات التى تتعاقب فيها الميم والباء ، مثل « قحمة » و « قحبة » للمرأة العجوز . وأصابتنا « أزمة » و « أزية » و « كمحتة » و « كبحتة » إذا جذبت عنانه . و « مهلا » و « بهلا » ... وغير ذلك . وقد ذكر أمثلة كثيرة من هذا القبيل ونحوه كل من « ابن السكيت » فى كتابه « القلب والإبدال » و « أبى الطيب اللغوى » فى كتابه الضخم فى « الإبدال » .

(١) حدث مثل ذلك فى اللغات المختلفة ؛ فمثلاً Theodor : هى فى الروسية : Feodor وكذلك : Athen : هى فى الروسية : Afinni وانظر : كفلى ص ٨٦ ج .

وقد عدّ القدماء هذه الأمثلة وما شابهها من المترادفات . وهى فى الواقع ليست من الترادف بمعناه الحديث فى شىء ^(١) ، بل نشأت من الأخطاء السمعية لشدة تقارب هذه الأصوات . وعدم وضوح الفرق بينها فى السمع تماماً .

وأهم القوانين الصوتية قانونان هما : قانون المماثلة ، وقانون المخالفة . أما الأول فيدعو صوتين مختلفين إلى التماثل أو التقارب ، فى حين يدعو الثانى صوتين متماثلين إلى التخالف والتباعد .

قانون المماثلة (Assimilation) : (٢)

تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند النطق بها فى الكلمات والجمل فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لى تتفق فى المخرج أو فى الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها فى الكلام ، فيحدث عن ذلك نوع من الانسجام بين الأصوات المتنافرة فى المخرج أو فى الصفات .

وهذا التأثير كما يحدث بين الأصوات الساكنة ، يحدث كذلك بين أصوات العلة ، كما يحدث أيضا بين الأصوات الساكنة وأصوات العلة .

وقد يتأثر صوت بما قبله أو بما بعده ، ويسمى التأثير فى الحالة الأولى تأثراً تقديمياً ، وفى الحالة الثانية تأثراً رجعياً ^(٢) . وقد يكون هذا التأثير فى كلتا الحالتين

(١) انظر للدكتور إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ١٦٦ .

(٢) حين استخدمت هذين المصطلحين فيما مضى ، لم تكن المسحة السياسية قد ظللتهما ؛ ولذلك آثرت الابتعاد عنهما فى مؤلفاتى بعد ذلك ، واستبدلت بهما مصطلحي التأثير المقبل والتأثير المدبر .

انظر كتابنا : « التطور اللغوى مظاهره وعلمه وقوانينه » .

فتلك ثمانية أنواع من التأثير الصوتى الذى يؤدى إلى التماثل أو التقارب بين الأصوات :

- (١) فالتأثير التقدسى التام فى حالة الاتصال ، مثل : « ادْعَى » وأصلها « ادْتَعَى » .
- (٢) والتأثير التقدسى التام فى حالة الانفصال ، مثل : « خَيْرَان » فى لهجة الأندلس العربية فى القرن الرابع الهجرى ، وأصلها « خَيْرَان » .
- (٣) والتأثير التقدسى الناقص فى حالة الاتصال ، مثل : « اضْطَجِع » وأصلها « اضْتَجِع » .
- (٤) والتأثير التقدسى الناقص فى حالة الانفصال ، مثل : « أُخْرَص » وأصلها « أُخْرَس » .
- ومثل : « رَفَص » وأصلها « رَفَس » . والراء ذات قيمة تفخيمية تميل إلى تفخيم الأصوات المجاورة ^(١) .
- (٥) والتأثير الرجعى التام فى حالة الاتصال ، مثل نطقنا لكلمة « عَبَدْتُ » : « عَبْتُ » .
- (٦) والتأثير الرجعى التام فى حالة الانفصال ، مثل نطقنا : « فِهْم » و « فِرَح » فى : « فِهْمَ وَفِرَح » .
- (٧) والتأثير الرجعى الناقص فى حالة الاتصال ، مثل قولنا : « يَجْدِب » بالجيم القاهرية فى « يَكْذِب » .
- (٨) والتأثير الرجعى الناقص فى حالة الانفصال ، مثل : « زَعْتَر » فى « سَعْتَر »

(١) انظر بروكلمان 155; 157 Grundriss I

و « صور » فى « سور » .

ونحب أن نشير فى نهاية حديثنا عن قانون المماثلة إلى شىء مهم ، وهو أن الصوت لا يمكن أن ينقلب إلى صوت آخر بعيد عنه فى المخرج جداً ، فلا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلاً إلى صوت آخر من أصوات الحلق ، وكذلك العكس .

وقد تنبه إلى هذه الحقيقة ابن جنى فى كتابه سر صناعة الإعراب (١١ / ١٩٧) فقال : فأما قول من قال فى قول تأبط شراً :

كَأَنَّمَا حَنَحْتُوا حُصَاً قَوَادِمَهُ أَوْ أَمْ خَشَفَ بَدَى شَتْ وَطَبَّاقِ

إنه أراد « حثثوا » فأبدل الثاء الوسطى حاء ، فمردود عندنا . وإنما ذهب إليه البغداديون ، وأبو بكر [بن السراج] معهم . وسألت أبا على عن فساد ، فقال : العلة فى فساد أن أصل القلب فى الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك : الدال والطاء والثاء ، والذال والظاء والثاء ، والهاء والهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه . فأما الحاء فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها . قال : وإنما « حثث » أصل رباعى و « حث » أصل ثلاثى ، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه ، إلا أن « حثث » من حرية كبيرة إلى حد ما فى ترتيب أجزائها

قانون المخالفة (Dissimilation) : (٤)

معنى المخالفة أنه إذا كان هناك صوتان متماثلان تماماً فى كلمة من الكلمات فإن أحدهما قد يتغير إلى صوت من أصوات العلة الطويلة فى الغالب أو إلى صوت من الأصوات المائعة ، ولا سيما اللام والنون . مثال ذلك :

« قيراط » و « دينار » بدلا من « قراط » و « دينار » بدليل الجمع « قرايط » ، و « دنانير » ، وكذلك « قصيت أظفارى » بدلا من قصصت » و « قرنييط » فى قنييط » إلى غير ذلك من الأمثلة .

وليس من اللازم أن يكون الصوتان متجاورين فى الكلمة ، فكلمة «عنوان» تنطق فى بعض اللهجات عندنا « علوان » . وكلمة « لعل » فيها عشر لغات مشهورة ^(١) ، ومن هذه اللغات « لعن » وهى أثر من آثار قانون المخالفة .

وقد فطن قدامى اللغويين العرب إلى هذه الظاهرة ، وكانوا يعبرون عنها أحيانا « بكراهية التضعيف » أو « كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد » أو « اجتماع الأمثال مكروه » أو « استثقلوا اجتماع المثليين » وغير ذلك ، فقد عقد سيبويه لذلك بابا فى كتابه ^(٢) بعنوان : « هذا باب ماشذ فأبدل مكان السلام الباء لكراهية التضعيف وليس بمطرد » ، ذكر فيه : « تسريت » و « تظنيت » و « تقصيت » من القصة ، و « أملت » .

والسبب فى المخالفة من الناحية الصوتية هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلى فى النطق بهما فى كلمة واحدة ، ولتيسير هذا المجهود العضلى يقلب أحد الصوتين صوتا آخر من تلك الأصوات التى لا تتطلب جهدا عضليا مثل أشباه صوت العلة (الواو والياء) وبعض الأصوات المتوسطة كاللام والنون والراء ، ويعد ذلك مظهرا من مظاهر قانون التيسير اللغوى ، الذى سنشرحه فيما بعد .

(١) انظر فى ذلك شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك ٢٧١/١ .

(٢) الكتاب ٤٠١/٢ .

ويرى « برجشتراسر » أن العلة في التخالف « نفسية محضة ، نظيره الخطأ في النطق ، فإننا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق ، ويلفظون بشيء غير الذى أرادوه ، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض ؛ لأن النفس يوجد فيها - قبل النطق بكلمة - تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ويصعب عليها إعادة تصور بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة ، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان فى نطق جملة محتوية على كلمات تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة ^(١) .

٥١. القياس الخاطئ (Falsche Analogie) :

تبدأ مراحل النمو اللغوى عند الطفل بأن يسمع من الكبار حوله كتلا لغوية أو عبارات كاملة ، فيلتقطها عبارة عبارة وكتلة كتلة ، دون تحليل لعناصرها المختلفة بل يربط بينها وبين ما يترتب عليها من الأحداث حوله . وتبدأ عملية التحليل اللغوى عند الطفل عندما يتكرر سماعه للكلمات المختلفة فى جمل متعددة وعبارات شتى ، فيقوم عندئذ بعملية اختزان للكلمات فى مجاميع خاصة بها فى ذاكرته ، يستخدمها عند الحاجة إليها ، غير أنه يحدث أحياناً أن يفتقد فى ذخيرته اللغوية ما يحتاج إليه من الكلمات فلا يجده فيها ، بمعنى أنه قد يصادف شيئاً لم يسمع كلمة تدل عليه فسرعان ما يخترع كلمة من عنده بالقياس على ما لديه من كلمات تشبهها ، فيضع مثلاً كلمة « مَسَاحَة » (للاستيكة !) و « وَقَافَة » (للفرملة !) ، وغير ذلك . وهكذا يشب الطفل وينمو ، وهو فى مراحل حياته المختلفة ، إلى أن يصير رجلاً ، يتبع هذا الطريق .

(١) التطور النحوى ١١/٢١ .

فليس كل ما نتطق به قد سمعناه من قبل ، بل يلعب القياس دوراً كبيراً في كلامنا ، ونحن إذا سمعنا متحدثاً ينطق بصيغة من الصيغ ، فمن الصعب الحكم عما إذا كانت هذه الصيغة قد سمعها هذا المتحدث من قبل ، أو أنها بنت الساعة ، قد كونها هو على قياس ما سمع من قبل ، ومن الصعب أن نحكم بهذا أو بذاك على الأخص حينما يكون القياس صحيحاً موافقاً لما تتطلبه اللغة وشاع فيها ، أما إذا خالف هذا القياس ما شاع في اللغة ، فإننا حينئذ نعلم أنه من عمل الفرد ، وليس مما سمعه من قبل ، وهذا هو ما يسميه اللغويون المحدثون « بالقياس الخاطيء » .

والقياس الخاطيء ، يبدأ عادة عند فرد يقوم به للمرة الأولى ، ثم قد لا يصلح له ، فينتشر ويزيد ، ويقلده غيره من الناس . ومن هنا ينشأ ما يسمى « بالأخطاء اللغوية الشائعة » التي يمكن أن تتطور ، وتغلب على القديم ، وتسود وحدها في أذهان الناس . ونحن لا نعرف في هذه الحالة الشخص الذي بدأت عملية هذا القياس الخاطيء عنده لأول مرة ، كما أننا لا نعرف في الكثير الغالب الكلمة التي قاس عليها في كلامه .

وللقياس الخاطيء أثر كبير في تطور الصيغ والدلالة في بعض الأحيان ؛ فتشابه كلمة « سراويل » وهي مفردة في اللغة الفارسية ، بصيغة من صيغ الجمع المكسر في العربية ، وهي صيغة « فعاليل » ، جعل العرب يقيسونها على تلك الصيغة من صيغ الجمع ، ويشتقون لها مفرداً قياساً على مفردات ذلك الجمع ، فيقولون « سروال » (١) .

(١) يقول الأزهرى : جاء السراويل على لفظ الجماعة ، وهي واحدة ، وقد سمعت غير واحد من الاعراب يقول سروال . انظر تهذيب اللغة ٣٩٠/١٢ .

وكذلك كلمة « عتيد » بمعنى « حاضر » كما ورد في الأشعار القديمة والقرآن الكريم ، قد شاعت في أيامنا هذه بمعنى « عتيق قديم » أو « جبار قوى » ، وما ذلك إلا لأنها تشترك في أكثر أصواتها مع كلمتي « عتيق » و « عتيد » ، فقيست قياساً خاطئاً في معناها عليهما .

وقد كتب لي بعض الطلبة بحثاً قرأت فيه : « في القرآن تقرّظ للكفار » ، وهو يقصد « تقرّيع للكفار » ، فقد اشتبه على هذا الطالب التقرّيع بالتقرّظ ، لا شراكهما في أكثر الأصوات ، فقام الواحدة على الأخرى في المعنى قياساً خاطئاً .

كما سمعت خطيباً يقول : « تبعاً لكذا » بدلا من « تبعاً لكذا » . ولا شك في أنه قام قياساً خاطئاً على « طبقاً لكذا » ، وما شيوخ « عرفتُ كذا » بكسر الراء إلا لقياسها على « علمتُ كذا » قياساً خاطئاً كذلك .

وقد عرف القدماء هذه الظاهرة ، ظاهرة القياس الخاطيء ، وسموها « بالتوهم » أو « الحمل » أو « القياس الخاطيء » أيضا ، يقول سيبويه مثلاً (٢ : ٣٦٧ / ٩) : « فأما قولهم مصائب ، فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مُصِيبَةً فعيلة ، وإنما هي مفعلة » .

ويقول ابن هشام في تذكرته^(١) : « رضى عدوها بعلّى حملاً على سخط . قاله الكسائي » .

ويقول ابن خالويه في شرح الفصيح^(٢) : كان الفراء يجيز كسر النون في

(١) عن الأشباه والنظائر للسيوطي ١ : ١٩٦ / ٢٣ وانظر التنبيه لابن جني ٨٨ والخصائص ٣١١/٢ .

(٢) عن الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ : ٥٠٤ / ٤ .

شَتَانٍ ، تشبيهاً بَسِيَّانٍ ، وهو خطأ بالإجماع ، فإن قيل : الفراء ثقة ، ولعله سمعه ، فالجواب : إن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس ، وإن كان سمعه من عريب ، فإن الغلط على ذلك العريب ، لأنه خالف سائر العرب ، وأتى بلغة مرغوب عنها .

(٦١) نظرية السهولة والتيسير

تذهب هذه النظرية إلى أن اللغة تميل في تطورها نحو السهولة والتيسير ، فتحاول التخلص من الأصوات العسيرة ، وتستبدل بها أصواتاً أخرى لا تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً ، كما أنها تحاول أن تتفادى تلك التفريعات المعقدة ، والأنظمة المختلفة للظاهرة الواحدة .

« وليس معنى هذا أن هذه النظرية تنطبق على كل الحالات ، وإنما يمكن تطبيقها على كثير من التطورات الصوتية في اللغة . فإذا وجد الباحث أن التطور الصوتي كان عكسياً ، أى من السهل إلى الصعب - كما وجد فعلاً في بعض الحالات - فعليه أن يبحث عن أسباب أخرى خاصة تبرز هذا التطور ، وهو ولا شك سيجدها في ظروف خاصة باللغة التي قد يحدث فيها هذا النوع من التطور . فليس ينقض هذه النظرية أن نجد أحياناً أصواتاً سهلة ، تطورت إلى أصعب منها في بعض الحالات (١) » .

ومما ينطبق عليه هذه النظرية ظاهرة « الهمزة » في اللغة العربية ، ومحاولة بعض القبائل العربية القديمة التخلص منها ، وعلى الأخص قبائل الحجاز ، كما تخلصت منها بعض اللهجات العربية الحديثة . وصوت الهمز صوت عسير

(١) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٨/١٦٩ .

النطق ؛ لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية ثم انفراج هذه الأوتار فجأة ، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلى كبير .

وانكماش « الأصوات المركبة » (Diphthong) ظاهرة من ظواهر السهولة والتيسير فى اللغة ، فتحول الصوت المركب (aw) إلى ضمة طويلة مماله (ô) فى مثل نطقنا لكلمة « يوم » بدلا من « يَوْم » . وكذلك تحول الصوت المركب (ay) إلى كسرة طويلة مماله (ê) فى مثل نطقنا لكلمة « بيت » بدلا من « بَيْت » - كل ذلك سببه إيثار اللغة الانتقال من العسير إلى اليسير من الأصوات .

وكذلك اندثار الأصوات الأسنانية فى اللهجات العربية الحديثة يعد مظهراً آخر من مظاهر السهولة والتيسير فى اللغة . والأصوات الأسنانية فى العربية هى : الذال والطاء والظاء ، وهى التى تتطلب إخراج طرف اللسان ووضعها بين الأسنان عند النطق بها ، ولا شك أن ذلك جهد عضلى تخلصت منه لغة الكلام بنقل المخرج إلى ما وراء الأسنان ، أما الذال فقد حل محلها الدال فى مثل : « ذهب » بدلا من « ذَهَب » أو الزاى فى مثل : « زكر » بدلا من « ذَكَر » و « زُل » بدلا من « ذُل » . وأما التاء فقد حل محلها التاء فى مثل كلمة : « توب » بدلا من « ثوب » أو السين فى مثل « سابت » بدلا من « ثابت » . وأما الظاء فقد حل محلها الضاد مثل « ضِل » بدلا من « ظِل » أو الزاى المقخمة مثل : « زهر » بدلا من « ظَهَر » .

وهكذا نرى أن مخرج هذه الأصوات قد رجع إلى الخلف مع احتفاظها بصفة الرخاوة تارة ، أو تحولها إلى صفة الشدة تارة أخرى . ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن الذال والطاء والظاء أصبحت فى لغة الكلام أصواتا شديدة هى

الدال والتاء والضاد ، وهذا وَهَمٌ منه جعله يزعم فى تعليله لضياح هذه الأصوات الثلاثة من الكلام أن الأصوات الشديدة أسهل من الأصوات الرخوة فى النطق ! « لأنه قد يكون أسهل على المرء وهو يجرى بأقصى سرعته أن يصطدم بحائط أمامه ، من أن يحاول الوقوف قبل الحائط بمسافة قصيرة ، وكذلك اللسان قد يسهل عليه الاصطدام بالحنك والالتقاء به التقاء محكماً ينحبس منه النفس ، وهو ما يكون مع الأصوات الشديدة ، من أن تقف حركته عند مسافة قصيرة من الحنك ، ليكون بينهما مجرى يتسرب منه الهواء ، كما يحدث فى الأصوات الرخوة (١) » .

ومن مظاهر قانون السهولة والتيسير كذلك ، القضاء على التفرعات الكثيرة والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة فى داخل اللغة ، وقد حدث ذلك فى اللهجات العربية الحديثة بالنسبة لعلامات التأنيث فى العربية (٢) ، فنحن نعرف أن العربية الفصحى تملك ثلاث علامات للتأنيث هى : التاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، كما نلاحظ أن العلامتين الثانية والثالثة قد ضاعتا فى اللهجات العربية الحديثة ، وحلت محلهما العلامة الأولى ، وهى التاء ، فنحن نقول فى : حمراء ، وبيضاء ، وصفراء ، وعمياء ، وميناء ، وعرجاء : حمرة ، وبيضة ، وصحرة ، وعميه ، ومينه ، وعرجه ، كما نقول فى : حُبْلَى ، وسَلْمَى ، وخُبَارَى ، وَعَدَوَى ، وَفَتَوَى : حبله ، وسلمه ، وخبيزه ، وعدوه ، وفتوه .

والسر فى زوال هاتين العلامتين ، وحلول العلامة الأولى ، وهى التاء ،

(١) الأصوات اللغوية ٦/١٧١ .

(٢) انظر للمؤلف : التذكير والتأنيث فى اللغة ٧/٥ .

محلها هو ميل اللغة إلى أن تسير في طريق السهولة والتيسير ، فبدلاً من أن يكون في اللغة الواحدة ثلاث علامات للتأنيث تصبح فيها علامة واحدة لكل أنواع المؤنث .

ونحن نلاحظ هذا الميل إلى السهولة والتيسير في هذه الظاهرة في لغة الطفل الذي يجده يميل إلى تأنيث المؤنث بالتاء وحدها ، لأنها هي العلامة الكثيرة الشيوع في لغة الكبار من حوله ، فتراه يقول مثلاً : « قلم أحمر وكراصة أحمر » ، وهو بهذا يعمل عن غير قصد على اطراد القاعدة ، وهذا مفيد فعلاً ، وكل لغة من اللغات في تطورها وتقدمها تحاول أن تسلك هذا الطريق ، وأن تجعل قواعدها يسيرة مطردة ، وذلك بالقضاء على الشاذ فيها ، وبذلك يصبح صحيحاً في الاستعمال ما كان خطأ من قبل أن يشيع استعماله .

ظاهرة القلب المكاني (Metathesis) : (٧)

القلب المكاني عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي ، ومن هنا نرى أن هذه الظاهرة يمكن تحليلها بنظرية السهولة والتيسير السابقة .

ولهذه الظاهرة أمثلة لا تحصى كثرة في العربية الفصحى ، فقد خصص السيوطي في كتابه المزهري في اللغة (١ / ٤٧٦ - ٤٧٩) النوع الثالث والثلاثين لمعرفة القلب ، وذكر فيه حوالي مائة كلمة من هذا النوع ، مثل جَذَبَ وجَبَذَ ، وسحاب مكفهر ومكرهف ، واضمحلّ وامضحلّ ، ولزج ولجز ، والأوباش والأوشاب .

وفي تهذيب اللغة للأزهري (١ / ٦٣) : « القعقة والقعقة ، والخشخشة والشخشخة ، والخفخفة والفخفخة ، والشنشنة والشنشنة ، كله

حركة القرطاس والثوب الجديد » .

وفى المذكر والمؤنث للقراء (٢٣ / ١٥) : « عَبْنَقَا وَعَقْنَبَا وَيَعْنَقَا .
ثلاثة أوجه . وهذا من المقلوب » .

ومن الملاحظ أن بعض الكلمات المقلوبة ، بعد أن تشيع على الألسنة ،
تأخذ مجراها الطبيعي فى اللغة باستعمال باقى المشتقات منها ، ولما لم يدرك
اللغويون العرب ذلك حكموا بأصالة بعض المقلوبات ، ويقول النحاس فى شرح
المعلقات^(١) : « القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكى السلاح وشائك ،
وجرف هار وهائر . وأما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جبد وجذب فليس هذا
بقلب عند البصريين . وإنما هما لغتان » .

ويقول السخاوى فى شرح المفصل^(٢) : « إذ قلبوا لم يجعلوا للفرع
مصدراً لئلا يلتبس بالأصل ، بل يقتصر على مصدر الأصل ، ليكون شاهداً
للأصالة ، نحو يئس يأسا ، وأيس مقلوب منه ، ولا مصدر ، فإذا وجد المصدران
حكم النحاة بأن كل واحد من الفعلين أصل ، وليس بمقلوب عن الآخر نحو
جبد وجذب . وأهل اللغة يقولون : إن ذلك كله مقلوب » . وانظر كذلك :
سيبويه ٣٨٠/٢

ويقول الحريرى^(٣) : « قال شيخنا أبو القاسم الفضل بن محمد النحوى
رحمه الله : فأما قولهم جذب وجبد ، فليست هاتان اللفظتان عند المحققين من
النحويين من قبل المقلوب ، كما ذكر أهل اللغة ، بل هما لغتان ، وكل

(١) عن المزهري للسيوطي ٤٨١/١ .

(٢) عن المزهري للسيوطي ٤٨١/١ .

(٣) درة الغواص فى أوهام الغواص ١٩/١١٦ .

واحدة منهما أصل في نفسها ، ولهذا اشتق لكل منهما مصدر من لفظه ،
فقليل في مصدر « جَدَّ جَدَّ » كما قيل في مصدر « جَدَّبَ جَدَّبَ » .

ومن أمثلة القلب المكنى في اللهجات العامية قولنا : « معلقة » في
« ملقة » و « اتلوى » في « التوى » و « أنارب » في « أرانب » و « لخبط » في
« خلبط » و « جنزبيل » في « زنجبيل » و « عماويد » في « عواميد »
و « جواز » في « زواج » و « مرشح » في « مسرح » . وقد سمعت طفلاً
يقول : « فشارة » في « فراشة » .

(٨) تغيير نظام المقاطع :

المقطع الصوتي هو عبارة عن كمية من الأصوات يمكن الابتداء بها
والوقوف عليها من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة ؛ ففي اللغة العربية مثلاً
لا يجوز الابتداء بصوت علة ، وعلى ذلك فكل مقطع فيها يبدأ بصوت من
الأصوات الساكنة .

وأأنواع المقاطع العربية خمسة : مقطع قصير مفتوح ، وهو ما تكون من
صوت ساكن وصوت علة قصيرة مثل : « ك » (Ka) . ومقطع طويل مفتوح ،
وهو ما تكون من صوت ساكن وصوت علة طويلة مثل « كا » (Kâ) ومقطع
طويل مغلق حركته قصيرة ، وهو ما تكون من صوتين ساكنين بينهما صوت
علة قصير مثل « من » (min) . ومقطع مغلق حركته طويلة ، وهو ما تكون
من صوتين ساكنين بينهما صوت علة طويل ، مثل « باب » (bâb) في
الوقوف عليه . ومقطع زائد في الطول وهو ما بدأ بصوت ساكن وتلاه صوت
علة قصير ثم صوتان ساكنان متواليان مثل « بنت » (bint) في حالة الوقف .

والمقطع الرابع لا يجوز في اللغة العربية الفصحى إلا في آخر الكلمة في

حالة الوقف عليها ، أو فى وسطها ، بشرط أن يكون المقطع التالى له مبتدئا
بساكن يماثل الساكن الذى ختم به المقطع السابق . وهذه الحالة الأخيرة هى
ما عبر عنها اللغويون العرب القدامى « بالتقاء الساكنين على حدّهما » وهو أن
يكون الأول حرف لين والثانى مدغما فى مثله^(١) . نحو « الضالّين »
و « شابة » و « مدهامتان » .

ولا يصح ورود هذا المقطع فى غير هاتين الحالتين وهذا هو السر فى
تقصير حركته فى الفعل المضارع المعتل الوسط عند جزمه فى عبارة مثل : « لم
ينمّ محمد الليلة » وأصله : « ينام » (yanâm) . وقد عمم ذلك فى حالتى
الوصل والوقف هنا طردا للباب على وتيرة واحدة ؛ فيقال : « لم ينمّ محمد »
كما يقال « محمد لم ينم » حين الوقف أيضا .

وقد تطور ذلك فى العربية الحديثة ، فتغير نظام هذا المقطع ، وأصبح من
الجائز وروده فى أثناء الكلام غير مشروط بالشروط السابقة ، وذلك مثل : « قوم
روح هات كتابك » . وترتب على هذا تغير فى شكل صيغة الأمر فلم يحذف
منها شيء كما كان يحدث فى الفصحى .

وهذا المقطع الرابع لا يجوز فى الشعر أصلا إلا فى الوقف ، أى أنه لا يجوز
فيه أمثال : « الضالّين » و « شابة » و « مدهامتان » ، وإن كان المبرد يرى أنه
يجوز فى بحر المتقارب ؛ فيقول فى كتابه الكامل ٢٥ / ١ : « وحمارة القيظ :
اشتداد حره واحتداده ، وحمارة مما لا يجوز أن يحتج عليه ببيت شعر ؛ لأن
كل ما كان فيه من الحروف التقاء ساكنين لا يقع فى وزن إلا فى ضرب منه
يقال له المتقارب ، فإنه جُوز فيه على بعد التقاء الساكنين ، وهو قوله :

(١) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ١٢٠/٩ .

فَذاكَ الْقَصَاصُ وَكَانَ التَّقَا صُ فَرَضًا وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(١)

ولو قال : وكان القصاص فرضا وحتما ، كان أجود وأحسن . ولكن قد أجازوا هذا في هذه العروض ، ولا نظير له في غيرها من الأعارض .

وقد ذكر المبرد ذلك مرة أخرى في كتابه الكامل ١١١/٢ عند قوله : « مُشَعَّانَ الرَّأْسِ : يعنى منتفخ الشعر متفرقه . ومثل هذا لا يكون في شعر ؛ لأن في هذا التقاء ساكنين ، ولا يقع مثل هذا في وزن الشعر إلا فيما تقدم ذكره في المتقارب . »

والذى نظنه نحن أن هذا النوع من المقاطع لا يجوز في الشعر إطلاقا ، لا في وزن المتقارب ولا في غيره ، وأن البيت السابق إن كان صحيح الرواية ، فلا بد أن الشاعر قاله بتخفيف الصاد لا بتشديدها ، إن لم تكن الكلمة محرفة أصلاً عن : « القصاص » . وقد قال ابن سيدة تعليقا على هذا البيت^(٢) : قوله : التقاص شاذ لأنه جمع بين الساكنين في الشعر ، ولذلك رواه بعضهم : وكان القصاص . ولا نظير له إلا بيت واحد أنشده الأخفش :

ولولا خداش أخذت دوا ب سَعْدٍ وَلَمْ أُعْطِهِ مَا عَلَيْهَا

قال أبو إسحاق : أحسب هذا البيت إن كان صحيحا فهو : ولولا خداش أخذت دوايب سعد ؛ لأن إظهار التضعيف جائز في الشعر ، أو : أخذت رواحل سعد .

(١) نقل البطليموسى كلام المبرد في شرحه لفصيح ثعلب . انظر المزهري للسيوطى ١٠٧/٢ .

وانظر كذلك خزنة الأدب ١٩٠/٤ والعمدة ١٩٠/١ ولسان العرب (قصص)

٣٤٤/٨ ويرى الأخفش أن « دبة لا تقع في الشعر لأن فيه حرفين ساكنين ملتقيين ،

أحداهما الألف والآخر الباء المدخمة » انظر نور القبس ٩/٩٨ .

(٢) انظر لسان العرب (قصص) ٣٤٤/٨ .

وإذا كان الشعر العربي لا يقبل مثل هذا النوع من المقاطع ، فإن الشاعر إذا أراد استخدام كلمة تحتوي على هذا المقطع الجائز في الشعر ، أقحم همزة في الكلمة . أو بعبارة أخرى قسم المقطع إلى مقطعين ، مثل قول كثير :

وَأَنْتَ ابْنَ لَيْلَى خَيْرَ قَوْمِكَ مَشْهَدًا إِذَا مَا أَحْمَارَتْ بِالْعَبِيطِ الْعَوَامِلُ ^(١)
ويقول كثير أيضاً :

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سَوْدُهَا فَجَعَلْتُ بَيَاضًا وَأَمَّا بَيَضُهَا فَأَدْ هَامَتْ ^(٢)
ويقول الحطيئة :

وَضِيعَتْ الْكِرَامَةُ فَأَرْ مَادَتْ وَقَبَضَتْ السَّقَا فِي جَوْفِ سَلَمٍ ^(٣)
ويقول دُكَيْنُ الرَّاجِزِ :

رَاكِدَةٌ مِخْلَاطُهُ وَمَحْلَبَةٌ وَجَلُهُ حَتَّى أَيْبَاضٌ مَلْبِيَةٌ ^(٤)
ويقول الراجز كذلك :

يَا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْبَا
خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا ^(٥)

(١) انظر لسان العرب (جنن) ٢٤٩/١٦ وديوان محجن ٤/١٠٦ وبيروى : إذا ما العوالى بالعبيط احمارت ، فى الخصائص ١٢٦/٣ ، ١٤٨/٣ .

(٢) البيت فى شرح شواهد الشافى ١٧٠/٤ وبيروى : فاسوأدت ، فى الخصائص ١٢٧/٣ ، ١٤٨/٣ .

(٣) ديوانه فى ٨/٩٢ ص ٣٤٩ وفيه : السقاء ، بالهمز ، وهو تحريف تشاغل محققه عن إصلاحه بذلك الهراء الذى كتبه فى مقدمة الديوان .

(٤) الرجز فى شرح الشافى ١٧٠/٤ والخصائص ١٤٨/٣ واللسان (جنن) ٢٤٩/١٦ .

(٥) الرجز فى لسان العرب (جنن) ٢٤٩/١٦ والخصائص ١٤٨/٣ وشرح شواهد الشافى ١٦٧/٤ وأعراب ثلاثين سورة ٣٤ وشرح ابن يعيش للمفصل ١٣٠/٩ .

كما قال الشاعر :

وَبَعْدَ أَنْتِهَاضِ الشَّيْبِ فِي كُلِّ جَانِبٍ عَلَى لِمَتِي حَتَّى اشْعَالَ بِهَيْمِهَا ^(١)

ومن هنا يبدو أن كل صيغة على وزن « أَفْعَالٌ » قد جاءت في العربية عن هذا الطريق ، حتى ولو لم يوجد إلى جانبها صيغة « أَفْعَالٌ » في الاستعمال ^(٢) ، وذلك مثل « اشمأز » و « احزأل » و « اطمأن » .

وهناك طريقة أخرى للتخلص من هذا النوع من المقاطع في الشعر ، وذلك بترك التضعيف ؛ مثل قول عمران بن حطان :

وَقَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلًا مَا تَرَوُّعُنِي فِيهِ رَوَائِعُ مِنْ إِنْسٍ وَمِنْ جَانٍ ^(٣)

وقول أبي نواس :

لَا يَعْجَبُ السَّامِعُونَ مِنْ صِفَتِي كَذَلِكَ الثَّلَجُ بَارِدٌ حَارٌ ^(٤)

٩١) تغيير موضع النبر :

حين يتحدث الإنسان بلغته ، يميل في العادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة ليجعله بارزا أوضح في السمع مما عداه من مقاطع الكلمة . وهذا الضغط هو الذي يسميه المحدثون من اللغويين « بالنبر » (Akzent) .

وقد اختلفت آراء العلماء حول وجود النبر في العربية الفصحى ، ومكانه

(١) البيت في لسان العرب (شعل) ٣٧٦/١٣ وشرح ابن عيمش للمفصل ١٣٠/٩ .

(٢) انظر في ذلك تولدكه : Zur Grammatik صفحة ٨ (الفقرة الخامسة) .

(٣) الكامل للمبرد ١٧٠/٣ ولسان العرب (جنن) ٢٤٩/١٦ .

(٤) عيون الاخبار ٧/٢ والحيوان للجاحظ ٣٩/١ .

فى الكلمة ؛ فبينما يقول بروكلمان ^(١) : « فى اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية ، ويتوقف على كمية المقطع ، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده ، فإذا لم يكن فى الكلمة مقطع طويل ، فإن النبر يقع على المقطع الأول منها » - يرى برجشتراسر ^(٢) « أنه لا نص نستند عليه فى إجابة مسألة كيف كان حال العربية الفصحى فى هذا الشأن . ومما يتضح من اللغة العربية نفسها ، ومن وزن شعرها أن الضغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد ؛ وذلك أن اللغة الضاغطة يكثر فيها حذف الحركات غير المضغوطة ، وتقصيرها ، وتضعيفها ، ومد الحركات المضغوطة ، وقد رأينا أن كل ذلك نادر فى اللغة العربية . وإذا نظرنا إلى اللهجات العربية الدراجة وجدنا فيها كلها - فيما أعرف - الضغط ، وهو فى بعضها قوى وفى بعضها متوسط ، غير أنها تتخالف فى موضعه من الكلمة فى كثير من الحالات ؛ فمن المعلوم أن المصريين يضغطون فى مثل (مطبعة) المقطع الثانى ، وغيرهم يضغطون الأول ، فلو أن الضغط كان قوياً فى الزمان العتيق لكانت اللهجات - على أغلب الاحتمال - حافظت على موضعه من الكلمات ولم تنقله من مقطع إلى مقطع آخر » .

هذا هو رأى برجشتراسر . أما أنه لا يوجد لدينا نص نستند إليه فى معرفة حالة النبر فى العربية القديمة فهذا صحيح ، وأما أن العربية لم تكن تنبر فإننا نشك فى ذلك الذى قاله برجشتراسر ، وهو يغفل فى كلامه التطور اللغوى ، وتأثير الشعوب المختلفة التى غزتها العربية بعاداتها القديمة فى النبر ، وأثر ذلك فى اختلاف موضعه من الكلمة ، كما يبدو لنا الآن فى تعدد طرق النبر فى مثل كلمة « مطبعة » .

(١) فى كتابه Semitische Sprachwissenschaft صفحة ٢٢/٦١ .

(٢) التطور النحوى ٢٤/٤٦ .

أما الدكتور إبراهيم أنيس^(١) فإنه يسلم بأنه « ليس لدينا من دليل يهديننا إلى موضع النبر في اللغة العربية ، كما كان ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى ؛ إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدماء . أما كما ينطق بها قراء القرآن الآن في مصر فلها قانون تخضع له ، ولا تكاد تشذ عنه » .

وقد لخص الدكتور إبراهيم أنيس مواضع النبر في الكلمة العربية فقال^(٢) « ينظر أولاً إلى المقطع الأخير ، فإن كان من النوعين الرابع والخامس ، كان هو موضع النبر ، وإلا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير ، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث حكمنا بأنه موضع النبر ، أما إذا كان من النوع الأول ، نظر إلى ما قبله ، فإن كان مثله أى من النوع الأول أيضاً كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعدّ من آخر الكلمة ، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعدّ من الآخر إلا في حالة واحدة ، وهى أن تكون المقاطع الثلاثة التى قبل الأخير ، من النوع الأول » .

فالنبر يقع على المقطع الأخير مثل « نستعين » و « ذا كَرْتُ » . وعلى المقطع قبل الأخير فى مثل « تعلّم » و « يعادى » و « قاتل » و « يكتُب » . كما يقع على المقطع الثالث من الآخر فى مثل « كتَب » و « اجتمع » . وعلى المقطع الرابع من الآخر فى مثل « بلّحَة » و « سَمَكَة » .

وتغير موضع النبر فى الكلام ، أو بعبارة أخرى « انتقال النبر » يؤثر فى صيغ الكلمات ، وسقوط بعض أصوات الكلمة ، أو طول الحركات ، وما إلى ذلك .

(١) الأصوات اللغوية ١٦/١٠٤ .

(٢) الأصوات اللغوية ٩/١٠٦ وارجع إلى تقسيمنا السابق للمقاطع .

فمثلا من طبيعة العربية الفصحى أن تقصر الحركة الطويلة في المقطع المفتوح ، إذا كان يسبق مقطعا آخر منبورا ذا حركة طويلة ، فأصل مصدر « فاعَلَ » فى العربية القديمة هو « فِيعَال » بنبر المقطع الثانى ، وترتب على خلو المقطع الأول من النبر أن قصرت حركته فصار المصدر « فعَال » ، مثل : (قاتل قتالاً) بدلا من (قاتل قيتالاً)^(١) . وعلى العكس من ذلك بقيت تلك الحركة الطويلة فى مثل « دينار » و « ميعاد » فى المقطع الأول ، لوجود نبر ثانوى على هذا المقطع ، وقد زال هذا النبر فى بعض اللهجات الحديثة فقصرت الحركة ، وأصبحنا نقول : « دِنَار » و « مِعَاد » . وذلك على العكس من لهجة الأندلس العربية فى القرن الرابع الهجرى^(٢) مثلا ، فإنها كانت تنبر المقطع الأول من وزن « فعَال » فتطول حركته إن كانت قصيرة ؛ مثل « طيحال » و « ثيمار » فى « طِحال » و « ثِمار » وغير ذلك .

١٠١) قوانين تطور الدلالة :

للتطور الدلالى عوامل مختلفة تؤدى إليه ، ومظاهر معينة يسلكها هذا التطور . ونشرح فيما يلى هذين الأمرين^(٣) :

أما عوامل التطور ، فمنها عوامل مقصودة متعمدة ، كقيام المجامع اللغوية والهيئات العلمية عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ التى تطلبتها حياة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية جديدة ، وهذه

(١) انظر : شرحان على مراح الأرواح ٥/١٦ . وفيعال رويت لنا فى مصادر فاعل فى لغة اليمن . انظر : كفلر ص ٨٠ ب .

(٢) انظر خصائص هذه اللهجة عند حديثنا عن كتاب (لحن العوام) لأبى بكر الزيدى .

(٣) حديثنا عن هذه النقطة يعتمد فى بعضه على كتابى دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس وعلم اللغة لعلى عبد الواحد وفى .

العوامل المتعمدة لا تهمنا هنا .

وهناك عوامل أخرى لا شعورية تتم دون عمد أو قصد ، منها سوء الفهم ، وهو عامل له صلة بما ذكرناه من قبل في موضوع القياس الخاطيء ، لأن الإنسان يقيس ما لم يعرف على ما عرف من قبل ، ويستنبط على أساس هذا القياس ، فيصيب في استبطائه حيناً ، ويصل إلى الدلالة الصحيحة ، ويخطيء حيناً آخر فيستخرج دلالة جديدة قد تصادف الشيوخ والذيوخ بين الناس . وقد سبق أن عرفنا أن كلمة « عتيد » تطورت دلالتها في أذهان الناس إلى معنى « عتيق » أو « عنيد » ، بسبب القياس الخاطيء على هاتين الكلمتين .

ومن العوامل كذلك تطور أصوات الكلمة بحيث تصبح تلك الكلمة مماثلة لكلمة أخرى لها معنى آخر ، فإن كلمة « كماش » الفارسية بمعنى نسيج من قطن خشن قد تطورت فيها الكاف فأصبحت قافا فشابهت الكلمة العربية « قماش » بمعنى أراذل الناس ، وما وقع على الأرض من فئات الأشياء ، ومتاع البيت ، فأصبحت هذه الكلمة العربية ذات دلالة جديدة على المنسوجات .

وهناك عامل ثالث هو الابتذال الذي يصيب الألفاظ في كل لغة لظروف سياسية أو اجتماعية أو عاطفية ، فمثلاً كلمة « الحاجب » كانت تعنى في الدولة الأندلسية « رئيس الوزراء » ثم صارت على النحو المألوف الآن .

ومن الألفاظ الدائمة التطور والتغير في دلالتها تلك التي تشير إلى التبول والتبرز والعملية الجنسية وأعضاء التناسل ، فلا يكاد اللفظ منها يشيع حتى يمجّه الذوق الاجتماعي ، وتأباه الآداب العامة ، فيستعاض عنه بآخر من نفس اللغة أو من لغة أجنبية .

وأهم مظاهر التطور الدلالي ثلاثة : تخصيص الدلالة ، وتعميم الدلالة ، وتغيير مجال استعمال الكلمة . فمن أمثلة النوع الأول تخصيص كلمة

«الطهارة» لمعنى «الختان» فى أذهان الناس ، وكذلك تخصيص كلمة «الحريم» للدلالة على النساء بعد أن كانت تطلق على كل محرم . وكذلك إطلاق كلمة «العيش» على «الخبز» فى اللهجة المصرية ، وغير ذلك .

ومن أمثلة تعميم الدلالة إطلاق «البأس» على كل شدة ، وهى فى الأصل بمعنى «الحرب» . وكذلك إطلاق «الورد» على كل «زهر» . وإطلاق «البحر» على النهر والبحر ، وغير ذلك .

وأما تغيير مجال الاستعمال ، فمن أمثلته كلمة «الشجرة» بمعنى «النخلة» . و «الطير» بمعنى : «الذئبان» . و «الوغى» بمعنى «الحرب» ، وأصلها اختلاط الأصوات فى الحرب ، وما إلى ذلك .

(١١) الإعراب وترتيب أجزاء الجملة :

كانت الجملة العربية تظفر بحرية كبيرة إلى حد ما فى ترتيب أجزائها ، بسبب وجود الإعراب فى الفصحى ، والاكتفاء به فى كثير من الأحيان للدلالة على وظيفة الكلمة فى الجملة . ومن هنا تعددت أشكال الجملة العربية من ناحية موقع كل جزء فيها ؛ فجملة مثل : «ضرب محمد عليا» يمكن أن تقال فى العربية الفصحى بأوجه أخرى ، مثل : «ضرب عليا محمد» أو «محمد ضرب عليا» أو «عليا ضرب محمد» تبعاً لاختلاف المقصود من الكلام ، والجزء الذى يعنى المتحدث إبرازه والاهتمام به .

وقد ساعد على هذه الحرية فى بناء الجملة العربية وجود الإعراب ، فلما فقد هذا الإعراب كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاماً واحداً ، وهو ما حدث فى اللهجات العربية الحديثة ، فإن جملة «ضرب محمد عليا» مثلاً أصبحت فى اللهجات الحديثة : «محمد ضرب علي» بتقديم الفاعل والتشبية بالفعل ثم الإتيان بالمفعول به^(١) .

(١) انظر للمؤلف مقالة بعنوان : «قضية الإعراب بين أيدي الدارسين» فى مجلة : «المجلة» العدد ١١٤ صفحة ١٠٢ - ١٠٩ .

ويقول « أنطوان ميبه » فى علم اللسان (النقد المنهجى عند العرب لمحمد مندور - القاهرة ١٩٦٩م) ص ٤٤٧ : « ووجود إعراب غنى بالحالات ، بحيث يكفى للعبارة عما هو ضرورى لبناء الجملة - يعفى من الاعتماد على قواعد الترتيب ، وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات ، عندما لا يوجد أى عنصر من عناصر الإعراب ، كما هو الحال فى اللغة الصينية ، أو عندما لا يوجد إلا عدد محدود ، كما هو الحال فى الفرنسية » . وانظر فى حرية الجملة المعربة فى اللاتينية مثلا : « اللغة لفندريس ١٨٧ » .

هذه هى قوانين التطور اللغوى ، ذكرتها باختصار فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب ثم فصلت القول فيها فى كتابنا : « التطور اللغوى ، مظاهره وعلله وقوانينه » ، وزدت عليها هناك كثيرا من القوانين التى تعمل عملها فى حياة اللغة ؛ مثل : التأثير المتبادل بين الأصوات ، والمماثلة بين الحركات والصوامت ، والحدلقة أو المبالغة فى التفصح ، والعادات اللغوية للشعوب ، وقانون الأصوات الحنكية ، وبلى الألفاظ ، والفصل الخاطيء ، وسياحة الألفاظ ، وشاهد الحال ، وتعاقب التطور ، وسيادة الحالة الإعرابية ، والاشتقاق الشعبى ، وأخطاء السمع ، وتجديد الألفاظ ، وغيرها .

٤ - أصحاب المعاجم العربية وظاهرة التطور

كان المقصود من تأليف المعاجم العربية هو تدوين اللغة القديمة ؛ لذا فإن الناظر في تلك المعاجم يرى أن مادتها قد قام بجمعها الرعيل الأول من اللغويين الذين ساحوا في الجزيرة العربية يجمعون اللغة من أفواه العرب ؛ فقد روى عن الكسائي مثلاً أنه أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ (١) . وروى عن ابن الأعرابي أنه قال مرة في كلمة رواها الأصمعي :

« سمعت من ألف أعرابي خلاف ما قاله الأصمعي (٢) » .

وقد شارك كثير من علماء القرنين الأول والثاني من الهجرة في هذا المجهود الرائع ، فشافهوا الأعراب وساءلوه ، ودونوا ما أخذوه عنهم في رسائل صغيرة من تلك الرسائل التي تعالج موضوعاً واحداً من موضوعات اللغة ، كرسالة النبات والشجر ، للأصمعي (توفي سنة ٢١٦هـ) ، وخلق الإنسان ، والإبل ، والشاة ، والوحوش له كذلك . والخیل ، لابن الكلبي (توفي سنة ٢٠٤هـ) . والخیل ، والبئر ، لابن الأعرابي (توفي سنة ٢٣١هـ) . والأيام والليالي ، للفرء (توفي سنة ٢٠٧هـ) . والخیل لأبي عبيدة معمر بن المثنى (توفي سنة ٢١٠هـ) وغير ذلك .

وقد وقفت حركة الجمع هذه بعد فترة ، واقتصر جهد اللاحقين من اللغويين على تنظيم تلك المادة التي جمعها السابقون ، وتبويبها طبقاً لمناهج مختلفة ؛ فنشأت عندنا ثلاثة أنواع من المعاجم العربية ، أحدها ينظم المادة على حسب المعاني والموضوعات ، بجمع تلك الرسائل المختلفة في مؤلف واحد يضم أبواباً تشبه عناوينها عناوين الرسائل القديمة . ومن هذا النوع من المعاجم

(١) إنباء الرواة ، للقفاطى ٢/ ٢٥٨ .

(٢) معجم الأدباء ، لياقوت ١٨/ ١٩٠ .

« الغريب المنصف » لأبي عبيد القاسم بن سلام (توفى سنة ٢٢٤هـ) ،
و « المخصص » لابن سيدة (توفى سنة ٤٥٨هـ) . والنوع الثانى يرتب المادة
اللغوية على حسب مخارج الألفاظ وطريقة التقاليد ، كما فعل الخليل بن
أحمد (توفى سنة ١٧٥هـ) فى كتاب « العين » ، والأزهري (توفى سنة
٣٧٠هـ) فى « تهذيب اللغة » ، وابن سيدة الأندلسي (توفى سنة ٤٥٨هـ)
فى « المحكم والمحيط الأعظم » . والنوع الثالث من المعاجم يرتب المادة اللغوية
على الترتيب الأبجدي المعروف لنا ، إما بحسب الأصل الأخير للكلمة مع
مرعاة الأصل الأول أيضاً ، كما فعل الجوهري (توفى سنة ٤٠٠هـ) فى
« الصحاح » ، وابن منظور الإفريقي (توفى سنة ٧١١هـ) فى « لسان
العرب » . وإما بحسب الأصل الأول للكلمة ، كما فعل الزمخشري (توفى
سنة ٥٣٨هـ) فى « أساس البلاغة » ، والفيومي (توفى سنة ٧٧٠هـ)
فى « المصباح المنير » .

واقصر جهد هؤلاء وغيرهم ، على ترتيب المادة اللغوية التى سبق جمعها ،
ولم يضيفوا إليها شيئاً جديداً سمعوه عن العرب ، فيما عدا الأزهري ، وابن
جنى ؛ فقد وقع الأول فى إसार القرامطة ، وهم من العرب الخُص الذين -
كما يقول المنعقور^(١) « نشئوا فى البادية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع ،
ويرجعون إلى أعداد المياه ويرعون النعم ، ويعيشون بألبانها ، ويتكلمون
بطبائعهم البدوية وقرائحهم التى اعتادوها ، ولا يكاد يقع فى منطقهم لحن أو
خطأ فاحش » .

وقد أفاد الأزهري من مخالطته لهؤلاء القوم ألفاظاً كثيرة نشرها فى

(١) تهذيب اللغة ٧/١ .

كتابته « تهذيب اللغة » الذى استقى مادته الأصلية مما جمعه اللغويون السابقون ، نعرف ذلك من قوله : « فبقيت فى إسارهم دهرًا طويلًا ، وكنا نشتي الدهناء ، ونتربع الصمان ، ونتقيظ الستارين ، واستفدت من مخاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضًا ألفاظًا جمّة ونوادير كثيرة أوقعت أكثرها فى مواقعها من الكتاب » .

أما ابن جنى فكان يروى أحيانًا عن أعرابى بدوى يدعى محمد بن العساف العقيلى ، ويسجل فى بعض كتبه ما يسمعه من هذا الأعرابى ، كقوله فى كتابه الخصائص (٧٦/١ = ٢٥٠/١) : « سألت يومًا أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلى الجُرُثى التميمى - تميم جوثة - فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك . فأدّته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدًا . قلت : فكيف تقول : ضربنى أخوك : فرفع . فقلت : أأست تزعم أنك لا تقول : أخوك أبدًا ؟ فقال : أبش هذا ! اختلفت جهتا الكلام » .

ولا نعلم فيما عدا الأزهرى وابن جنى لغويًا آخر أضاف إلى ما جمعه علماء القرنين الأول والثانى مادة جديدة ؛ فقد اقتصرت جهود اللاحقين على تنظيم ما جمعه أسلافهم ، ولم يحاول واحد منهم أن يدون ملاحظاته على الفروق بين تلك اللغة القديمة ، لغة البدو فى القرون الأولى ، ولغة معاصريه ، فلم يحاول واحد من علماء القرن الخامس الهجرى مثلاً أن يبين لنا المعنى الذى يفهمه معاصروه من لفظة جمعها زميل له فى القرن الثانى الهجرى ، كما أنه لم يبين لنا كيف كان معاصروه ينطقون بهذه اللفظة فى أحاديثهم اليومية ، وهل كان هذا اللفظ لا يزال على قيد الحياة ، أم أنه كان قد اندثر ، ولحقه البلى ، وأصبح فى ذمة التاريخ اللغوى !

وخلاصة ذلك كله أنهم لم يعيروا تطور اللغة التفاتاً ، بل كان كل همهم هو تدوين اللغة القديمة ، لغة البدو أصحاب السليقة اللغوية الخالصة ، كما كان شغلهم الشاغل هو تنظيم هذه المادة ، مادة العربية الفصحى التى جمعها اللغويون الأوائل وكانوا ينظرون إلى هذا التطور على أنه نوع من المولد أو اللحن .

نعم . ليست لدينا مؤلفات كاملة عن لغة العامة فى تلك الأجيال المتعاقبة التى عاشت بعد تلك الحقبة السعيدة فى تاريخ اللغة العربية ، ولم يصل إلينا إلا إشارات مقتضبة فيما بقى لنا مما يسمى « بكتب لحن العامة » ، وهى عبارة عن رسائل صغيرة ألقت على مر العصور ، وفى مختلف الأصقاع التى تتكلم اللغة العربية .

٥ - أهداف من ألف في لحن العامة

بالطبع لم يكن من أهداف أولئك الذين ألفوا في لحن العامة أن يسجلوا لنا شيئاً من مظاهر تطور اللغة ، بل كان همهم الأكبر هو إعادة هؤلاء الخارجين على الفصحى إلى حظيرة اللغة القديمة ، فلم يذكروا لنا نصوصاً متكاملة بلغة تلك العصور المتلاحقة ، كما فعلوا بالنسبة لنصوص القرون الأولى شعراً ونثراً ، بل كانوا يكتفون بإيراد بعض الكلمات التي تكبلها الكتابة العربية بقيدها الثقيل فتطمس كثيراً من معالم التطور الصوتي فيها ، ولا سيما فيما يخص أصوات العلة في هذه الكلمات ، وهم لا يفتنون يسبون العامة ويلعنون الخاصة لمتابعتهم هؤلاء الجانين في تلك الأوهام الفاضحة ، والألفاظ الواضحة ، واللحن القبيح ، والخطأ الصريح ، واللفظ الذي هو معرفة لكاتبه والمتلفظ به ، كما يقول « الحريري » ، أحد من كتبوا في موضوع اللحن .

وكان كل هم هؤلاء المؤلفين في لحن العامة أن يجمعوا طائفة من الألفاظ التي يخطئ فيها الناس في زمانهم ، ويبرهنوا على خطئها ، بالرجوع إلى المادة التي جمعها اللغويون الأوائل من أفواه العرب .

وليس المقصود من العامة هنا الدهماء وخشاعة الناس ، فما كان يهم اللغويين من أمرهم شيء ، وإنما المقصود بهم عند هؤلاء هم المثقفون الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم أو أحاديثهم في المجالات العلمية والمواقف الجديدة ، كموقف الخطابة والوعظ مثلاً^(١) . بل لقد وصل ببعضهم الأمر أن يخصوا بكتاباتهم خاصة المثقفين ، كالحريري مثلاً الذي يسمى كتابه « درة الغواص في أوهام الخواص » .

(١) يشهد بذلك الصولي ، وإن كان يعلل له بعله غير مقبولة ، فيقول في أدب الكتاب ٩/١٣٠ : « اللحن في الكتاب أقبح منه في الخطاب ، وأكثر العلماء يلحن في كلامه لئلا ينسب إلى الثقل والبغض ، فأما في الكتاب وإنشاد الشعر فإن ذلك قبيح جداً وغير جائز » .

٦- أهمية تراش كمن العامة لموضوع التطور اللغوى

إذا كان هؤلاء اللغويون لم يعنوا بتسجيل نصوص كاملة من اللغة الدارجة فى تلك العصور التى تلت عصور الاحتجاج اللغوى - كما يسمونها - فإنهم فى تأليفهم قد أطلعونا على بعض جوانب التطور اللغوى الذى حدث آنذاك ، والذى لا يزال بعضه مستعملا وشائعا حتى اليوم . ونستطيع من خلال تلك الكلمات التى جمعوها فى كتبهم ^(١) أن نلاحظ بعض ملامح ذلك التطور اللغوى ، لا سيما فى نواحي الأصوات والصيغ والدلالة . أما الجملة العربية ، ونظام الكلمات فى بنائها ، فإننا لا نستطيع معرفة نوع التطور الذى أصابها ؛ لأن المادة التى بين أيدينا لا يدخل فى حسابها الجمل والتراكيب ، ولا تمدنا إلا بالمفردات المجردة .

هذا ولم يحاول أولئك الذين ألفوا فى لحن العامة أن يعلموا لنشوء هذا اللحن ، أو بعارة أخرى لهذا التطور ، بل كانوا - كما سبق أن ذكرنا - يعيونه ويتفزون منه ، وينعون على أصحابه وقوعهم فيه . وهكذا لا تقابلنا فى كتبهم إلا النادر من التعليقات الخاطفة بخصوص علة التطور ، كقول الزبيدى فى كتابه « لحن العوام » ٩/١٩ : « وإنما دخل عليهم لقولهم صبيان ، فتوهموا أن واحده صئبانه وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحده إلا الهاء » .

وكذلك قول الحريرى فى كتابه « درة الغواص » ٣٦ / ٢٤ : « وأظن أن الذى وهمهم لزوم تكرير لفظة (بين) مع الظاهر ، ما رأوه من تكريرها مع المضممر فى مثل قوله عز وجل : ﴿ هذا فراق بينى وبينك ﴾ . وقد وهموا فى المماثلة بين الوطنين ، وخفى عليهم الفرق الواضح بين الموضعين » .

(١) مع استبعاد الكلمات التى تستر الكتابة العربية بعض مظاهر التطور بها ، مثل الإبقاء على كتابة ألقاف التقليدية فى كلمات ينطقها المصريون مثلا بالهمزة .

٧ - قوائم كتب لحن العامة

ظهرت أول قائمة لكتب « لحن العامة » في عام ١٨٧١ م . جمعها « توربيكه » Thorbecke ونشرها في مقدمة تحقيقه لكتاب « درة القواص في أوهام الخواص » للحريري . وقد احتوت تلك القائمة على الأسماء الآتية :

- ١ - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧ هـ .
- ٢ - أبو عبدة معمر بن المثنى البصرى ٢١٠ هـ .
- ٣ - أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلى ٢٣١ هـ .
- ٤ - أبو عثمان بكر بن محمد المازنى ٢٤٨ هـ .
- ٥ - أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ٢٥٥ هـ .
- ٦ - أبو زيد عمر بن شبة البصرى ٢٦٣ هـ (النحو ومن كان يلحن من النحويين) .

- ٧ - ابن قتيبة الدينورى ٢٧٦ هـ (أدب الكاتب) .
- ٨ - أبو حنيفة أحمد بن داود الدينورى ٢٨٢ هـ .
- ٩ - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١ هـ .
- ١٠ - أبو طالب المفضل الضبى . حوالى ٣٠٠ هـ .
- ١١ - أبو الهيثام كلاب بن حمزة . حوالى ٣٠٠ هـ .
- ١٢ - أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ٣٧٠ هـ (ليس فى كلام العرب) .

- ١٣ - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى ٣٧٩ هـ .
- ١٤ - أبو الفتح عثمان بن جنى ٣٩٢ هـ (الفصل بين الكلام الخاص والعام) .

- ١٥ - أو هلال العسكري ٣٩٥ هـ .
- ١٦ - إسماعيل بن حماد الجوهري ٤٠٠ هـ (في مواضع كثيرة من كتابه الصحاح) .
- ١٧ - القاسم بن علي الحريري ٥١٦ هـ (درة القواص في أوهام الخواص) .
- ١٨ - أبو منصور الجواليقي ٥٤٠ هـ (التكملة) .
- ١٩ - أبو سعيد محمد بن علي العراقي ٥٦١ هـ (نزهة الأنفس وروضة المجلس) .
- ٢٠ - أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ٥٩٧ هـ .
- ٢١ - ابن هشام محمد بن أحمد اللخمي . قبل ٥٩٧ هـ .
- ٢٢ - ابن هانيء محمد بن علي السبتي ٧٣٣ هـ .

وقد صحح المستشرق « جولد تسيهر » Goldziher بعض أخطاء هذه القائمة في مقالة له على صورة خطابين منه إلى « فليشر » Fleischer نشرها في مجلة جمعية المستشرقين الألمانية ZDMG, Bd. 27 (سنة ١٨٧٣) صفحة ١٥٥ وما بعدها .

ومن رأيه أن كتاب « الفصل بين الكلام الخاص والعام » لابن جنى ، ليس من كتب لحن العامة ، وإنما هو من كتب المترادفات ، وأن « الكلام العام » يطابق « الكليات » في الباب الأول من كتاب « فقه اللغة » للشعالبي ، وهي - كما يقول الشعالبي : ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة كل ، مثل : كل ما علاك فأظلك فهو سماه . وفي « المزهر » فصل خاص بذلك عنوانه « معرفة الخاص والعام » ويقابله عند الشعالبي : « فصل في العموم

والخصوص^(١) ، مثل قوله : البُغض عام ، والفِرْكَ فيما بين الزوجين خاص .
التشهُي عام ، والوَحْم للجلبى خاص .

كما نبه « جولد تسيهر » إلى أن كتاب « إصلاح المنطق » يحتوى على أبواب فيما تلحن فيه العامة وما تضعه فى غير موضعه . وذكر أن أبا القاسم على ابن حمزة البصرى ألف كتابا بعنوان : « التنبهات على أغلاط الرواة » نبه فيه على أغلاط ثعلب والمبرد وابن السكيت وغيرهم . وذكر أن المبرد عرض لبعض اللحن فى كتابه الكامل ٢ / ٢٥١ فقال : « هذا مما يغلط فيه عامة أهل البصرة » .

وكتب « جولد تسيهر » مقالا آخر فى مجلة ZDMG, Bd. 35 (سنة ١٨٨١) ص ١٤٧ - ١٥٢ عن مصادر لحن العامة ، ونبه فيه إلى أن كتاب « ابن مكى الصقلى » منه اقتباس فى شرح النووى على مسلم ، وأن كتاب « الكشكول » للعاملى به اقتباس من كتاب « تقويم اللسان » لابن الجوزى ، وإن كان يشك فى نسبة العاملى هذا الكتاب إلى ابن الجوزى ، ويظن أن العاملى يقصد الفصل الخاص بتقويم اللسان من كتاب « أدب الكاتب » لابن قتيبة . وهذا وهم من جولد تسيهر ، فالاقتباس مأخوذ بالفعل من كتاب ابن الجوزى .

كما نبه « جولد تسيهر » كذلك إلى أن ابن حجر العسقلانى ذكر فى كتابه : « الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة » كتابا فى لحن العامة هو « الفوائد العامة فى لحن العامة » للعالم الأندلسى أبى القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطى ، المتوفى سنة ٧٤١ هـ .

(١) فقه اللغة للثعالبي ٤٦٢ .

ويلاحظ على قائمة «توريكه» عدا ما لاحظته عليها جولد تسيهر - أنه ذكر أبا طالب المفضل الضبي من بين من ألف فى لحن العامة ، وكتابه « الفاخر» ليس إلا كتابا فى الأمثال والتعبيرات اللغوية . أما تسمية صاحب الفهرست (٢٣ / ١٥٥) له « الفاخر فيما يلحن فيه العامة » ، وكذلك تسمية صاحب البغية (٢ / ٢٩٧) له « الفاخر فى لحن العامة » ، فالظاهر أنه وهم سببه قول المفضل فى أول كتابه الفاخر (١ / ٨) : « هذا كتاب معانى ما يجرى على ألسن العامة فى أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب ، وهم لا يدرون معنى ما يتكلمون به من ذلك » . هذا واسم مؤلف « الفاخر» هو : « أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم » ، وليس يلقب بالضبي ، وإنما الذى يلقب بالضبي هو « المفضل محمد بن يعلى الضبي » صاحب المفضليات المشهور^(١).

هذا ونلاحظ كذلك أن «توريكه» ذكر كتاب « ليس لابن خالويه» وليس فيه فى الواقع ذكر للحن العامة إلا فى النادر ، وإنما هو مؤلف أساساً فى الكلمات والصيغ التى لا توجد فى العربية ، وليس معنى هذا أن العامة يستخدمونها .

وأخيراً فإن كتاب « الصحاح » للجوهري ، ليس متخصصاً فى علاج لحن العامة ، حتى يعد وحده من بين المعاجم العربية ضمن كتب لحن العامة؛ ففى التهذيب للأزهري ، والبارع للقالى ، واللسان لابن منظور ، وتاج العروس للزبيدي ، ذكر لبعض كلمات اللحن الذى يقع من العامة ، وهى منقولة فيما يبدو من الكتب المؤلفة فى لحن العامة .

* * *

(١) انظر مقدمة محقق الفاخر : الأستاذ عبد العليم الطحاوى ، صفحة ق .

وفى عام ١٩٣٤ كتب عيسى إسكندر المعلوف مقالا بعنوان : « اللهجة العربية العامية » فى أول عدد صدر من مجلة مجمع اللغة العربية بمصر ص ٣٥٠ - ٣٦٨ تناول فيه مؤلفات القدماء فى اللهجة العامية العربية أو الدخيلة والمعربة . ثم تابع البحث فى مقال آخر بعنوان : « اللهجة العربية العامية » أيضا فى العدد الثالث من مجلة مجمع اللغة العربية ص ٣٤٩ - ٣٧١ .

وقد ذكر فى المقالين حوالى ٢٥٠ كتابا تضم أبحاثا مختلفة للمستشرقين فى اللهجات العامية ، وكتبنا فى الألفاظ المعربة والدخيلة فى اللغة العربية ، إلى جانب الكثير من كتب « لحن العامة » ، غير أنه عدّ من بينها كتباً ليست من لحن العامة فى شىء ؛ مثل :

- ١ - النوادر ، لابن الأعرابى ٢٣١هـ . فهو كتاب فى نوادر لغوية .
- ٢ - الفاخر فيما يلحن فيه العامة ، للمفضل بن سلمة ٢٩١هـ . فهو كتاب فى الأمثال والتعبيرات اللغوية .
- ٣ - الاشتقاق ، لأبى بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج ٣١٦هـ فهو مثل « الاشتقاق » لابن دريد .
- ٤ - استدراك الغلط ، لأبى بكر الزبيدى ٣٧٩هـ . فهو استدراك على كتاب العين للخليل بن أحمد .

أما كتب « لحن العامة » التى ذكرها المعلوف فى مقالتيه فهى :

- ١ - ما تلحن فيه العوام ، للكسائى ١٨٩هـ .
- ٢ - البهاء فى ما تلحن فيه العامة ، للفراء ٢٠٧هـ .
- ٣ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى الهيثام . من علماء القرن الثالث .

- ٤ - لحن العامة ، لأبي عبيدة ٢٠٩ هـ .
- ٥ - ما تلحن فيه العامة ، لأبي نصر الباهلي ٢٣١ هـ (٣٢١ هـ خطأ) .
- ٦ - لحن العامة ، للمازني ٢٤٨ هـ .
- ٧ - لحن العامة ، للسجستاني ٢٥٥ هـ .
- ٨ - لحن العامة ، لأبي حنيفة الدينوري ٢٩٠ هـ .
- ٩ - الفصيح ، لثعلب ٢٩١ هـ (ذكره مرة أخرى باسم : ما تلحن فيه العامة) .
- ١٠ - لحن العامة ، للزبيدي ٣٧٩ هـ .
- ١١ - لحن الخاصة ، لأبي هلال العسكري ٣٩٥ هـ .
- ١٢ - درة الغواص ، للحريري ٥١٦ هـ .
- ١٣ - ما تلحن فيه العامة ، لسلامة بن غياض الكفرطابي ٥٣٣ هـ .
- ١٤ - التكملة فيما تلحن فيه العامة ، للجواليقي ٥٣٩ هـ (٤٦٥ هـ خطأ) .
- ١٥ - نزهة الأنفس وروضة المجلس ، لمحمد بن علي العراقي ٥٦١ هـ .
- ١٦ - الرد على الزبيدي في لحن العوام ، لابن هشام اللخمي ٥٧٧ هـ .
- ١٧ - غلط الضعفاء ، لابن بري ٥٨٢ هـ .
- ١٨ - لحن العامة ، لابن الجوزي ٥٩٧ هـ (٩٥٨ هـ خطأ) .
- ١٩ - تثقيف اللسان ، للصقلي ، من علماء القرن السادس الهجري .
- ٢٠ - الفوائد العامة في لحن العامة . لمحمد بن جزى الكليبي ٧٤١ هـ .

٢١ - لحن العامة ، لمحمد بن علي بن هاني (مصحفًا : باني) السبتى ٧٣٣هـ .

٢٢ - تصحيح التصحيف ، للصفدى ٧٦٤هـ .

٢٣ - الجمانة في إزالة الرطانة ، لمحمد بن القاضي التونسي (!) ٨٢٧هـ .

٢٤ - التنبيه على غلط الجاهل والتنبيه ، لابن كمال باشا ٩٤٠هـ .

٢٥ - القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب ، لابن أبي السرور ١٠٨٧هـ .

٢٦ - أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق .

٢٧ - تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد علي الدسوقي .

٢٨ - تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر .

أما الكتب التالية ، فهي وإن كانت في لحن العامة إلا أنها في الحقيقة منسوبة إلى غير أصحابها ، وقد استطعنا بمقارنتها بغيرها أن ننسبها إلى مؤلفيها الحقيقيين . كما استطعنا أن ننسب كتباً أخرى كانت مجهولة المؤلف ، إلى أصحابها ، كما سنعرف عند حديثنا عن قائمة « ريزيتانو » الإيطالية :

١ - الأغلاطي^(١) ، لصفى الدين بن سرايا الحلبي ٧٥٠هـ (وهو من مخطوطات الإسكوريال بأسبانيا) .

٢ - غلطات العوام ، لجلال الدين السيوطي ٩١١هـ (منه نسخة في الخزانة الكوبرلية في الآستانة) .

٣ - غلطات العوام ، لخسرو زاده ٩٩٨هـ .

(١) كذا . والمعروف أن الكتاب يسمى « أغلاطي » بدون أل التعريفية التي لا محل لها مع الإضافة . وانظر كثالوج الإسكوريال ، صنعة ديرنبورج ص ٧٦ رقم ١٢٣ .

وعلى الرغم من التقدم الذى أحرزه البحث فى هذا الموضوع بظهور قائمتى «توريكه» و«المعلوف» فإن عدم الإطلاع على هاتين القائمتين كان السبب فى أن بعض الدارسين بدأ ، بعد ظهورهما ، يعدّ قوائم هزيلة لكتب «لحن العامة» ، ويحاول غيره أن يكملها ، فيضيف إليها قوائم هزيلة أخرى .

ففى عام ١٩٣٦ م ، نشر عز الدين التنوحي كتاب «تكملة لإصلاح ما تغلط فيه العامة» للجوالقى ، بمجلة المجمع العلمى بدمشق (مجلد ١٤ ص ١٦٣ - ٢٢٦) وعمل فى مقدمة نشرته لهذا الكتاب القائمة التالية (ص ١٦٧) :

- ١ - ما تلحن فيه العامة ، للكسائى ١٨٩ هـ (٢٨٩ هـ خطأ) .
- ٢ - لحن العامة ، لأبى حنيفة الدينورى ٢٩٠ هـ .
- ٣ - لحن الخاصة ، لأبى هلال العسكرى ٣٩٥ هـ .
- ٤ - تكملة لإصلاح ما تغلط فيه العامة ، للجوالقى ٥٣٩ هـ .
- ٥ - اللحن الخفى ، لهاشم بن أحمد الحلبي ٥٧٧ هـ .
- ٦ - لحن العامة ، لابن هانئ محمد بن على السبتي ٧٣٣ هـ (مصحفا : القامة لابن باني) .
- ٧ - لحن العامة ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدي ٣٧٩ هـ .

وقد تعقبه صلاح الدين المنجد فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ١٦ (سنة ١٩٤١) فقال فى مقال له بعنوان : «نظائر التكملة للجوالقى» (٢٨٧ - ٢٨٨) : «وقد اهتمت أثناء مطالعاتى إلى كتب أخرى تشاكل التكملة وتناظرها ، أردت ذكرها للفائدة» ! ثم ذكر الكتب التالية :

- ١ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى ٢٣١ هـ .
- ٢ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى عثمان بكر بن محمد المازنى ٢٤٩ هـ .
- ٣ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى الهيثام اللغوى ، القرن الثالث الهجرى .
- ٤ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى حاتم سهل بن محمد السجستانى ٢٥٥ هـ .
- ٥ - الفاخر فيما يلحن فيه العامة ، للمفضل بن سلمة اللغوى ٢٩١ هـ .
- ٦ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى ٢١٠ هـ .

وقد عرفنا من قبل أن كتاب « الفاخر للمفضل بن سلمة » كتاب فى الأمثال والتعبيرات اللغوية الواردة عن العرب .

ثم تعقبهما كوركيس عواد ، فكتب مقالة فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ١٧ (سنة ١٩٤٢) ص ٢٨٢ - ٢٨٣ بعنوان : « نظائر أخرى لتكملة الجوالقى » . ذكر فيه القائمة التالية :

- ١ - البهاء فيما يلحن فيه العامة ، ليحيى بن زياد الفراء ٢٠٧ هـ .
- ٢ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١ هـ .
- ٣ - ما يلحن فيه عوام الأندلس ، لأبى بكر الزبيدى ٣٧٩ هـ^(١) .
- ٤ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى الخير سلامة بن غياض الكفرطابى ٥٣٣ هـ .
- ٥ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى الفرغ عبد الرحمن بن الجوزى ٥٩٧ هـ .

وجاء بعد هؤلاء الثلاثة عبد القادر المغربى ، فاستدرك عليهم قائمة أخرى نشرها فى مقال له بمجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ٢٥ (سنة ١٩٥٠) ص ٤٧١ - ٤٧٧ بعنوان : « كتاب تصحيح التصحيح ، للصالح

(١) ذكره التنوخى من قبل ، فلا محل لاستدراك كوركيس عواد عليه هنا .

- الصفدى . وذكر فيها الكتب التالية :
- ١ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة ٢٧٦ هـ .
 - ٢ - التصحيح ، للدارقطني ٣٨٥ هـ .
 - ٣ - درة الغواص ، للحريزى ٥١٦ هـ .
 - ٤ - ذيل فصيح ثعلب ، لعبد اللطيف البغدادي ٦٢٩ هـ .
 - ٥ - أغلاطى ، للصفى الحلبي ٧٥٠ هـ .
 - ٦ - تصحيح التصحيح ، للصفدى ٧٦٤ هـ .
 - ٧ - التنبيه على غلط الجاهل والنبه ، لابن كمال باشا ٩٤٠ هـ .
 - ٨ - غلطات العوام ، لخسرو زاده ٩٨٨ هـ .

هذا و « التصحيح » ليس من « لحن العامة » . إنما هو من أخطاء القراءة والكتابة . وسنذكر فيما بعد - عند حديثنا عن قائمة « ريزيتانو » الإيطالي - أن « أغلاطى » للحلى ، و « غلطات العوام » لخسرو زاده ، كتابان فى لحن العامة منسوبان إلى غير مؤلفهما .

وفى عام ١٩٥٣ م نشر « حسن حسنى عبد الوهاب الصمادحى » كتاب « الجمانة فى إزالة الرطانة » لأحد علماء المغرب فى القرن التاسع الهجرى . وأحصى مما ألفه علماء المغرب والأندلس فى لحن العامة أحد عشر كتاباً هى :

- ١ - لحن العامة ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى ٣٧٩ هـ .
- ٢ - الرد على الزبيدى فى لحن العوام ، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمى السبتي حوالى ٥٥٧ هـ .

- ٣ - المدخل فى تقويم اللسان ، لعلى بن محمد الغافقى المعروف بابن الشارى، مع صاحبه محمد بن حسن بن عطية (خطأ : فهو نفس الكتاب السابق) .
- ٤ - إنشاد الضوال وإرشاد السؤال ، لمحمد بن [على بن] هانى اللخمى السبتي ٧٣٣ هـ .
- ٥ - إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لأبى جعفر أحمد بن على بن خاتمة الأنصارى . بعد سنة ٧٧٠ هـ .
- ٦ - الفوائد العامة فى لحن العامة ، لأبى القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبى ٧٤١ هـ .
- ٧ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لأبى حفص عمر بن خلف [بن مكى] الصقلى . النصف الثانى من القرن السادس الهجرى .
- ٨ - لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، لأبى على عمر بن محمد بن خليل السكونى الإشبلى ٧١٧ هـ .
- ٩ - الرد على تثقيف اللسان ، لإبراهيم بن إسحاق الأجدابى اللواتى . قبل سنة ٦٠٠ هـ .
- ١٠ - الجمانة فى إزالة الرطانة ، لأحد علماء القرن التاسع الهجرى .
- ١١ - مقدمة تقويم المنطق الحضرى بكف اللسان المضرى ، لمحمد النيفر أحد أساتذة جامع الزيتونة .

وفى عام ١٩٥٦ ظهر كتاب « المعجم العربى نشأته وتطوره » للدكتور حسين نصار ؛ وقد عقد فيه مؤلفه فصلاً بعنوان « كتب لحن العامة » ذكر فيه

من الكتب القديمة : لحن العامة للكسائي ، ودرة الغواص للحريري ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والفصيح لشعرب ، والتكملة للجواليقي ، وذيل الفصيح للبغدادى ، وتقويم اللسان لابن الجوزى . ثم ذكر ١٤ كتابا من الكتب الحديثة وهى :

- ١ - أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ، للزغبلاوى .
- ٢ - لف القمط ، لصديق بن حسن خان القنوجى .
- ٣ - الدليل إلى مرادف العامى والدخيل ، لرشيد عطية .
- ٤ - معجم عطية فى العامى والدخيل ، لرشيد عطية .
- ٥ - أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق .
- ٦ - معجم الألفاظ الحديثة ، لمحمد دياب .
- ٧ - القول المقتضب ، لمحمد بن أبى السرور البكرى .
- ٨ - التحفة الوفائية فى اللغة العامية المصرية ، للسيد وفا محمد القونى .
- ٩ - الدرر السنية ، لحسين فتوح ، ومحمد على عبد الرحمن .
- ١٠ - تهذيب العامى والمحرف ، لحسن على الدراوى .
- ١١ - تهذيب الألفاظ العامية ، لمحمد على الدسوقى .
- ١٢ - الخلاصة المرضية ، لعبد الرؤوف إبراهيم وسيد على الألفى .
- ١٣ - المحرف والعامى ، لحليم فهمى .
- ١٤ - قاموس العوام ، لحليم دموس .

وفى عام ١٩٥٦ كذلك ظهرت قائمة مطولة من عمل المستشرق الإيطالى « أمبرتو ريزيتانو » Umberto Rizzitano بمناسبة دراسته لمخطوطة : « تثقيف اللسان وتلقيح الجنان » لابن مكى الصقلى . وقد نشر هذه الدراسة وقائمة كتب لحن العامة فى : Studia et Documenta Orientalia 5. Cairo, : Centro di Studi orientali della Custodia Francescana di Terra Santa 1956.

وتحتوى قائمة « ريزيتانو » على ٤٦ كتابا (مع مراعاة التكرير فى رقم ٧) بالإضافة إلى كتاب « تثقيف اللسان » للصقلى ، وقد قسم « ريزيتانو » القائمة إلى قسمين ، جعل الأول منهما للكتب المفقودة ، والثانى للكتب الموجودة ، على النحو التالى :

(أ) كتب مفقودة :

١ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى (١١٠ / ٧٢٨ - ٢٠٨ / ٨٢٥) .

٢ - كتاب فيما يلحن فيه العامة ، لأبى سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى (١٢٢ / ٧٣٩ - ٢١٦ / ٨٣١) .

٣ - ما يلحن فيه العامة ، لكلاب بن حمزة العقيلى أبو الهيثم (٢٠٧ / ٨٢٢) !

٤ - البهاء فيما تلحن فيه العامة ، ليحيى بن زياد الديلمى الفراء (٢٠٧ / ٨٢٢) .

٥ - ما خالف فيه العامة لغات العرب ، لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى (٢٢٣ / ٨٣٧) .

٦ - كتاب ما يلحن فيه العامة ، لأبى عثمان بكر بن محمد المازنى ٢٤٩ /
(٨٦٣) .

٧ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٠ /
(٨٦٤) .

٧ - (مكرر) كتاب النحر ومن كان يلحن من النحويين ، لأبى زيد عمر بن
شبة البصرى (١٧٣ / ٧٨٩ - ٢٦٢ / ٨٧٧) .

٨ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى حنيفة أحمد بن داود الدينورى (٢٩٠ / ٨٠٣) .

٩ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ / ٨١٥
- ٢٩١ / ٩٠٤) .

١٠ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى (٢٣١ /
(٨٤٥) .

١١ - ما تلحن فيه الخاصة ، لأبى هلال الحسن بن عبد الله بن سهل
العسكرى (٣٩٥ / ١٠٠٥) .

١٢ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى الخير سلامة بن غياض الكفرطابى (٥٣٣ /
(١١٣٨) .

١٣ - اللحن الخفى ، لهاشم بن أحمد بن عبد الواحد الحلبي الأسدى
(٤٩٦ / ١١٠٢ - ٥٥٧ / ١١٨١) .

١٤ - الرد على تثقيف اللسان (لابن مكى) ، لأبى إسحاق إبراهيم
الأجدابى اللواتى (قبل ٦٠٠ / ١٢٠٣) .

١٥ - الفوائد العامة فى لحن العامة ، لأبى القاسم محمد بن أحمد بن جُزى
الكلبى (٧٤١ / ١٣٤٠) .

١٦ - إنشاد الضوال وإرشاد السؤال ، لمحمد بن هاني اللخمي السبتي (٧٣٣ / ١٣٣٣) .

١٧ - إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لأبي جعفر أحمد بن علي بن خاتمة الأنصاري (٧٢٧ / ١٣٢٤ - حوالي ٧٧٠ / ١٣٦٩) .

(ب) كتب موجودة :

١٨ - كتاب لحن العامة ، لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (١٨٩ / ٨٠٥)

١٩ - كتاب الملاحن ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ / ٨٣٧ - ٣٢١ / ٩٣٤) .

٢٠ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لأبي عبد الله حمزة بن الحسن الإصفهاني (قبل ٣٦٠ / ٩٧٠) .

٢١ - لحن العوام ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (٣٧٩ / ٩٨٩)

٢٢ - استدراك الغلط ، للمؤلف السابق .

٢٣ - درة الغواص في أوهام الخواص ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (٤٤٦ / ١٠٥٤ - ٥١٦ / ١١٢٢) .

٢٤ - تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، لأبي منصور الجواليقي (٤٦٦ / ١٠٧٣ - ٥٣٩ / ١١٤٥) .

٢٥ - غلطات العوام ، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥١٠ / ١١١٦ - ٥٩٧ / ١٢٠٠) .

- ٢٦ - كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء ، لأبى محمد عبد الله بن برى المصرى (٤٩٩ / ١١٠٦ - ٥٨٢ / ١١٨٧) .
- ٢٧ - الرد على الزيدى ، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمى السبتي (كان يحيا فى عام ٥٥٧ / ١١٦٢) .
- ٢٨ - المدخل إلى تقويم اللسان ، لعلى بن محمد الغافقى المعروف بابن الشارى ، ومحمد بن حسن بن عطية .
- ٢٩ - تهذيب الخواص من درة الغواص (للحريرى) ، لابن منظور الإفريقى (٦٣٠ / ١٢٣٢ - ٧١١ / ١٣١١) .
- ٣٠ - لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، لأبى على عمر بن محمد بن خليل السكونى (٧١٧ / ١٣١٧) .
- ٣١ - أغلاطى ^(١) ، لصفى الدين بن السرايا الحلى (٦٧٧ / ١٢٧٨ - ٧٤٩ / ١٣٤٩) .
- ٣٢ - تصحيح التصحيح وتحرير التحريف ، لصلاح الدين خليل بن أليك الصفدى (٦٩٦ / ١٢٩٦ - ٧٦٤ / ١٣٨٣) .
- ٣٣ - الجمانة فى إزالة الرطانة ، لمولف مجهول (نهاية القرن التاسع وبداية العاشر الهجرى) .
- ٣٤ - غلطات العوام ، لجلال الدين السيوطى (٩١١ / ١٥٠٥) .
- ٣٥ - غلطات العوام ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن سليمان بن كمال باشا (٩٤٠ / ١٥٣٣) .

(١) فى الأصل « الأغلاطى » . وانظر ما سبق أن قلناه فى نقد قائمة المعلنوف .

٣٦ - عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص ، لرضى الدين بن الحنبلى
(١٤٢ / ٨٧٧ - ١٥٦٣ / ٩٧١) .

٣٧ - بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ، للمؤلف السابق .

٣٨ - غلطات العوام ، لمصطفى بن محمد خسرو زاده (١٥٩٠ / ٩٨٨) .

٣٩ - تنبيه الأنام فى توجيه الكلام ، للمؤلف السابق .

٤٠ - كتاب الملاحن ، لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبى (١٠٦٩ /
١٦٥٨)

٤١ - النصيحة التامة للخاصة والعامة ، لمحمد بن أحمد بن العلائى الحنفى
(لا يعرف تاريخ وفاته) .

٤٢ - مختصر من إيراد الآل من إنشاد الضوال . (مجهول العنوان والمؤلف) .

٤٣ - سقطات العوام ، لمؤلف مجهول .

٤٤ - أغلاط العوام والخواص ، لمؤلف مجهول .

٤٥ - التنبيه على اللحن الجلى واللحن الخفى ، لأبى الحسن على بن جعفر
ابن محمد الرازى السعيدى (لا يعرف تاريخ وفاته) .

تلك هى قائمة « ريزيتانو » بالإضافة إلى كتاب « تثقيف اللسان » لابن
مكى الصقلى . وقد صحح « جورج كروتكوف » G. Krotkoff بعض
أخطاء هذه القائمة فى مقال له عن مخطوطة : « لحن العوام » لأبى بكر
الزبيدى ، نشره فى مجلة كلية الآداب والعلوم ببغداد (الجزء الثانى ١٩٥٧) .
كما اقترح إضافة بعض الكتب إليها .

وقد اطلعت أنا على كل كتب هذه المجموعة الضخمة ، وفحصتها فحصاً

جيداً ، ودرستها بعناية ، وأعددت الكثير منها للنشر فى سلسلة كتب لحن العامة . وقد استطعت أن أكتشف فى قائمة « ريزيتانو » عيوباً أخرى ننبه إليها فيما يلى :

عيوب قائمة ريزيتانو

تتلخص عيوب قائمة ريزيتانو فى ثلاثة أمور :

(أ) أشياء تحذف ، وهى :

١ - رقم ١٩ كتاب « الملاحن » لابن دريد . فليس موضوعه فى لحن العامة ، بل فى استعمال الألفاظ المشتركة فى معان غير متبادرة منها فى الحلف للخروج من ورطة الحنث فى اليمين ، كما سبق أن عرفنا ذلك عند حديثنا عن معانى كلمة « لحن » .

٢ - رقم ٢٠ كتاب « التنبيه على حدوث التصحيف » لحمزة الإصفهاني ، فموضوعه الأخطاء التى سببها الكتابة العربية وقبولها للتصحيف والتحريف ، وليس سببها التطور اللغوى الخاضع للقوانين الصوتية والقياس وتطور الدلالة . وستفصل الحديث عن هذا الكتاب فى الباب الثانى .

٣ - رقم ٢٢ كتاب « استدراك الغلط » لأبى بكر الزبيدى ؛ لأنه كتاب فى نقد كتاب « العين » للخليل بن أحمد ، واسمه بالكامل : « استدراك الغلط الواقع فى كتاب العين » . وقد ذكره السيوطى فى كتابه المزهر ١ / ٧٩ ونقل منه مقدمته ، كما اقتبس منه نصوصاً أخرى فى المزهر ١ / ٣٥ ؛ ٢٨٧ ؛ ٢ / ٤٨ ؛ ٧٧ ؛ ١٠٠ ؛ ٣٨١ تحت اسم : « الاستدراك على العين » .

وهذا الكتاب للزبيدي مفقود . ويخطيء ريزيتانو حين يزعم أن المستشرق جويدي Guidi قد نشره ؛ إذ إن الذى نشره جويدي من كتب الزبيدي هو : « الاستدراك على سيبويه فى كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً » وطبعه فى روما سنة ١٨٩٠ (وانظر ص ٢٧ من مقدمتنا لتحقيق لحن العوام ، لأبى بكر الزبيدي) .

٤ - رقم ٣٠ كتاب « لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام » لأبى على التونسي ، فليس هذا الكتاب فى اللحن اللغوى ، وإنما هو الأخطاء التى تمس العقيدة وتوحيد الله ، فى كلام الناس ، فالتراكيب صحيحة غير أنها توهم عدم تنزيه الله تعالى عما لا يليق بعظمته سبحانه وتعالى . وسنتحدث عن هذا الكتاب بالتفصيل فى الباب الثانى .

٥ - رقم ٤٠ كتاب « الملاحن » لشهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبى ، فقد نقل ريزيتانو هنا عن بروكلمان (GAL II 365 Nr. 14) خطأ ؛ إذ إن اسم الكتاب عند بروكلمان « كتاب الملاحم » نقلا عن الفهرس القديم لدار الكتب المصرية ، وقد رجعت إليه فوجدت فيه (٣٧٢ / ٥) وصف الكتاب على النحو التالى : « ملاحم العلامة شهاب الدين أحمد ابن سلامة القليوبى ، المتوفى فى أواخر شوال سنة ١٠٦٩ هـ أولها : فصل فيما يتعلق بالسنة الرومية على اختلاف دخول أول كانون الآخر من أيام الأسبوع . تكلم فيها على أوائل السنين الرومية والقبطية والعربية ، وما يحدث فيها من الرعد والبرق والرياح من جهة دلالتها على ما يحدث من الفتن والحروب والخصب والجذب والغلاء والرخص وغير ذلك ، يليها أوراق فى ذكر ما يوافق أيام الشهور القبطية من نحو الأعمال الزراعية ، وزيادة النيل على ما نقله المصريون عن قدمائهم » .

وهكذا نرى أن ريزيتانو قرأ اسم الكتاب عند بروكلمان al-Malâhin بدلا من al-Malâhim لقرب صورة الحرف (m) من الحرف (n) فى اللاتينية . ولكن ما أبعد الكتاب وموضوعه عن كتب لحن العامة ! فموضوعه تقويم السنين والفلك والتنجيم ، وما إلى ذلك .

(ب) أشياء تعدل ، وهى :

١ - رقم ٥ كتاب « ما خالفت العامة فيه لغات العرب » لأبى عبيد القاسم بن سلام . ذكره ريزيتانو فى قائمة كتب لحن العامة المفقودة متابعا فى ذلك بروكلمان GALS I 167 والحقيقة أنه فصل من كتاب أبى عبيد « الغريب المصنف فى اللغة » الذى حققناه وسيظهر قريبا .

٢ - رقم ٢٨ كتاب « المدخل إلى تقويم اللسان » لعلى بن محمد الغافقى المعروف بابن الشارى ، مع صاحبه محمد بن حسن بن عطية . نسبه ريزيتانو لهذين المؤلفين متابعا فى هذا الأستاذين حسن حسنى عبد الوهاب فى الجمانة ، وفؤاد السيد فى فهرس معهد المخطوطات . والحقيقة أن مؤلفه هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمى . أما ابن الشارى وابن عطية ، فهما من رواه الكتاب (انظر حديثنا عن المدخل إلى تقويم اللسان للخمى ، فيما بعد) .

٣ - رقم ٣١ كتاب « أغلاطى » لصفى الدين بن السرايا الحلبي . هذا الكتاب ليس إلا نسخة أخرى ناقصة من كتاب : « تصحيح التصحيح وتحريير التحريف » لصلاح الدين خليل بن أليك الصفدى .

٤ - رقم ٣٤ كتاب « غلطات العوام » لجلال الدين السيوطى . وهذا الكتاب ينسب للسيوطى خطأ . وهو فى الواقع كتاب « تقويم اللسان »

لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي . انظر حديثنا عنه في الباب الثاني .

٥ - رقم ٣٥ كتاب « غلطات العوام » لشمس الدين محمد بن أحمد بن سليمان بن كمال باشا . اسم هذا الكتاب في الحقيقة : « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » . انظر حديثنا عنه في الباب الثاني .

٦ - رقم ٣٨ كتاب « غلطات العوام » لمصطفى بن محمد خسرو زاده . ينسب هذا الكتاب إلى خسرو زاده خطأ . وهو في الواقع نسخة أخرى من كتاب « تقويم اللسان » لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي .

٧ - رقم ٣٩ كتاب « تنبيه الأنام في توجيه الكلام » لمصطفى بن محمد خسرو زاده . ليس هذا الكتاب لخسرو زاده ، وإنما هو منتخب من كتاب له عنوانه : « نفائس عرائس الكلام » . وهذا المنتخب من عمل شخص مجهول (انظر حديثنا عن كتاب نفائس عرائس الكلام ، فيما بعد) .

٨ - رقم ٤٣ كتاب « سقطات العوام » لمؤلف مجهول . وهو كتاب : « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » لابن كمال باشا .

٩ - رقم ٤٤ كتاب « أغلاط العوام والخواص » لمؤلف مجهول . وهو كتاب « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » لابن كمال باشا أيضا .

(ج) أشياء تضاف ، وهي :

١ - إصلاح المنطق ، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ٢٤٤ هـ .

٢ - أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ٢٧٦ هـ .

- ٣ - لحن العامة ، لأبى على أحمد بن جعفر الدينورى ٢٨٩ هـ (مفقود) .
- ٤ - الفصيح ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١ هـ . ويجوز أن يكون هو المراد برقم ٩ فى قائمة ريزيتانو .
- ٥ - تقويم اللسان ، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ٣٢١ هـ (مفقود) .
- ٦ - تقويم الألسنة ، لأبى محمد القاسم بن محمد الديمرنى ، من علماء القرن الرابع (مفقود) .
- ٧ - ما لحن فيه الخواص من العلماء ، لأبى أحمد العسكرى ٣٨٢ هـ (مفقود) .
- ٨ - إصلاح غلط المحدثين ، للخطائى ٣٨٨ هـ .
- ٩ - ذيل فصيح ثعلب ، لأبى محمد موفق الدين عبد اللطيف البغدادى ٦٢٩ هـ .
- ١٠ - إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لابن خاتمة الأنصارى حوالى ٧٧٠ هـ .
- ١١ - سهم الألفاظ فى وهم الألفاظ ، لرضى الدين بن الحنبلى ٩٧١ هـ .
- ١٢ - خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام ، لعلى بن بالى القسطنطينى ٩٩٢ هـ .
- ١٣ - دفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للشيخ يوسف المغربى ١٠١٩ هـ .
- ١٤ - القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب ، لابن أبى السرور البكرى ١٠٨٧ هـ .
- ١٥ - أصول الكلمات العامة ، لحسن توفيق عبد الرحمن العدل ١٣٢٢ هـ .

- ١٦ - لغة الجرائد ، للشيخ إبراهيم ناصيف البازجي ١٣٢٤ هـ .
- ١٧ - تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد علي الدسوقي (نشر سنة ١٣٣١ هـ) .
- ١٨ - تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر ١٣٥٤ هـ .
- ١٩ - أخطاؤنا في الصحف والدواوين ، لصالح الدين سعدى الزعبلوى (نشر سنة ١٣٥٨ هـ) .
- ٢٠ - المحكم في أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى بك ١٣٦٥ هـ .
- ٢١ - عثرات اللسان في اللغة ، لعبد القادر المغربي ١٣٧٥ هـ .
- ٢٢ - حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ، لأحمد أبي الخضر منسى (نشر سنة ١٣٨٣ هـ) .

دراسات سابقة عن لحن العامة

تناول ثلاثة من المؤلفين المحدثين كتب « لحن العامة » بالدراسة ، وإن اتبعوا منهجاً يختلف عن منهجنا ، وما نرمى إليه في هذا الكتاب ، وهم : المستشرق « يوهان فك » J. Fück في كتابه : « العربية » . والدكتور حسين نصار في فصل من كتابه : « المعجم العربي » . والشيخ محمد علي النجار في كتابه : « الأخطاء اللغوية الشائعة » .

أ) كتاب « العربية » ليوهان فك

تتبع فيه مؤلفه حياة العربية منذ أقدم نصوصها ، وتعقب الأخبار التي تروى عن وقوع اللحن من الشعراء والخلفاء والعلماء وغيرهم في جميع العصور .

وينقسم كتابه إلى تمهيد يليه ثلاثة عشر فصلاً ، وملحق على النحو التالي :

١ - الروابط اللغوية في عهد الدولة العربية (يقصد الدولة الأموية) .

٢ - عربية الدولة ولغة الشعب في أوائل العصر العباسي .

٣ - اللغة العربية في عصر هرون .

٤ - العربية المولدة .

٥ - العلاقات اللغوية في عصر المأمون ، وعقيدة الاعتزال الرسمية .

٦ - العربية لغة الأدب الفصحي في النصف الثاني من القرن الثالث .

٧ - عربية الأدب في القرن الرابع .

٨ - العربية ولهجات البدو في القرن الرابع .

(١) اعتمدنا هنا على ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب لهذا الكتاب .

- ٩ - العربية واللغة المولدة فى القرن الرابع .
- ١٠ - ظهور اللغة الدارجة فى أشعار القرن الرابع .
- ١١ - وصف المقدسى للعلاقات اللغوية فى المحيط الإسلامى إبان القرن الرابع الهجرى .
- ١٢ - اللغة العربية فى عهد السلجوقيين .
- ١٣ - عود على بدء .

أما الملحق ، فقد عالج فيه المستشرق « يوهان فك » مادة « لحن » ومشتقاتها . وتناول فى فصل « اللغة العربية فى عصر هرون » من كتب « لحن العامة » بالدراسة كتاب « الكسائى » ، وعالج نسبته إليه ، كما شك فى هذه النسبة .

كما ذكر فى هذا الفصل (ص ٩٧) أن اليهود والنصارى لم يستخدموا لأول عهدهم بالكتابة . العربية الفصحى ، بل اللغة الدارجة فى عصرهم ؛ ومن هنا كانت الآثار المسيحية العربية الأولى التى ترجع إلى القرن الثانى الهجرى ذات قيمة ممتازة أيضاً بالنظر إلى تاريخ اللغة العربية ؛ إذ فيها نجد النصوص الأولى للعربية المولدة فى صورة متماسكة .

ويعتمد المؤلف فى الأمثلة التى ساقها هنا على كتاب « جراف » Graf « لغة المصادر العربية المسيحية القديمة » .

وفى فصل العربية المولدة (ص ١١٣) يرى المستشرق « فك » أن « الطبيعة الحقيقية للعربية المولدة ، والفرق الخاص الذى يميزها تجاه العربية الفصحى ، إنما يقوم على تغير فى تكوينها ، وبعد ترك الإعراب من أماراته الظاهرة » .

وفى فصل « عصر المأمون » أنخذ الجاحظ فى كتاب « البيان والتبيين » مركز الصدارة فى رسم الأحوال اللغوية فى عصره .

وفى فصل « العربية لغة الأدب الفصحى » يبرز ابن قتيبة وكتابه « أدب الكاتب » الذى يعدّ فى نظر فك (ص ١٤٠) أحد الكتب الأساسية الأولى لمبدأ التنقية اللغوية ، ولا يزال يدرس فى العالم العربى حتى اليوم بعناية واجتهاد لغزارة مادته . كما يبرز ثعلب وكتابه « الفصيح » الذى يصفه المؤلف (ص ١٤٩) بأنه « من أكثر الكتب الأساسية فى مبدأ تنقية اللغة العربية تداولاً بين القراء ، وكان له تأثير باقى الأثر بعيد الخطر بعد قرون طويلة » .

وفى الفصل الخاص « بالعربية ولهجات البدو » يتناول المستشرق « فك » كتاب « صفة جزيرة العرب للهمدانى » ذلك الكتاب الذى تعرّض فيه صاحبه (المتوفى سنة ٣٣٤هـ) لوصف لغات البلدان العربية التى زارها فى الجزيرة العربية ، وهو يخص بلاد اليمن بقسط كبير من ملاحظاته اللغوية ، ويبدو من كلامه أن اللغة الحميرية كانت لا تزال سائدة فى بعض المناطق تتخللها لهجات من العربية الشمالية . ويقول يوهان فك (ص ١٦١) : « وقد ضاعف من عناء الهمدانى وتعبه فى تصويره هذه الأخطا من اللهجات أنه لم يكن يرى فقط أن لغة الكتابة هى القدوة والمثال ، بل كان يرى فوق ذلك أنها تصور اللغة الأصلية الخالصة البعيدة عن التغيير والتبديل ، والتى تفرعت منها تدريجياً الألسنة ، ويصف اللهجات التى كانت سائدة فى عصره بالفساد والتحريف . وعلى هذا النحو وحده يتضح كيف استطاع أن يفترض أن صنعاء كانت فيها بقايا من العربية المحضة .. » .

وفى فصل « العربية واللغة المولدة » يتحدث « فك » عن كتاب « أحسن

التقسيم في معرفة الأقاليم » للمقدسى ، الذى ألفه فى عام ٣٤٥هـ ليصف به رحلته خلال العالم الإسلامى آنذاك ، محاولاً - كما يقول فك (ص ١٧٤) « تمييز كل إقليم من الوجهة اللغوية ، بذكر التعبيرات المحلية الخاصة به ، وبهذا كان كتابه الذى يصور ذروة الأدب الجغرافى للعصر الإسلامى الأوسط كنزاً لتاريخ العربية المولدة ندين له ببيانات نفيسة القيعة ، لا سيما بالنظر إلى جغرافية الكلمات » .

(ب) فصل من « المعجم العربى » لحسين نصار :

عقد الدكتور حسين نصار فى كتابه الضخم عن نشأة المعجم العربى وتطوره فصلاً بعنوان « كتب لحن العامة » (٩٦ - ١١٥) صنف فيه هذه الكتب وفقاً للمنهج الذى اتبعه فى ترتيبها ثلاثة أصناف : الصنف الأول لم يسر على طريقة معينة ، وإنما أورد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال . والصنف الثانى اتبع التقسيم إلى فصول تحتوى على أنواع متشابهة متفقة . أما الصنف الثالث فاتخذ طريقة الجداول .

وقد ذكر الدكتور حسين نصار تحت كل صنف منها عدة كتب ، واهتم فى عرضها بالناحية الشكلية من جهة التنظيم ، والإكثار من الشواهد والإقلال منها ، واعتماد بعضها على الآخر وغير ذلك . ولم يتعد ذلك إلى شرح قضية التطور اللغوى فى نواحيه المختلفة .

غير أنه ختم الفصل بتبيين أهمية كتب « لحن العامة » فى محيط المعاجم العربية ؛ فقال (٨ / ١١٤) : « وجملة القول فى كتب لحن العامة والخاصة بعد هذه الجولة السريعة أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربى وحياته فى جميع الأقاليم تصويراً دقيقاً محكماً لا تعطيناه معاجم اللغة الفصيحة . فقد

كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على المتقدم ، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعاني التي كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأول وحدهم ، بينما عنيت هذه الرسائل باللغات الحية في الأقاليم ودلالاتها ، فكانت أصدق تصويراً ، بل صورت مع العامة لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء .

(ج) الأخطاء اللغوية الشائعة ، للشيخ محمد علي النجار

يقع هذا الكتاب في كراستين صغيرتين وهو عبارة عن محاضرات ألقاها الشيخ النجار على طلبة الدراسات العليا في معهد جامعة الدول العربية .

وقد تحدث فيه عن بعض كتب « لحن العامة » ، وقدم لها بدراسة اعتمد في أكثرها على خزانة الأدب للبغدادى ، والوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني ، والموشح للمرزباني ، والخصائص لابن جنى ، والبيان للجاحظ وغير ذلك . وتناول في هذه الدراسة عدة قضايا من بينها قضية : « هل يخطئ العربى ؟ » (١ / ١) ، وقد ساق فيها رأى البغدادى فى الخزانة من « أن العرب يخطئون فى المعانى لا فى الألفاظ » ، ثم ضرب الأمثلة على خطئهم فى المعانى غير أنه عاد فعقد فصلاً عن « خطأ العرب فى الألفاظ » (٤ / ١) وقال فيه : « إن العربى القح لا يخطئ فى تأليف الكلام وبناء الكلم ، وإنما يقع فى الخطأ من خالط العجم » ، فكأنه يرى بذلك أن اللغة التى لم يخالط أهلها العجم كانت بمنأى عن التطور !! وهو يعزو كثيراً من الخطأ فى الألفاظ إلى ما يسميه اللغويون العرب « بالتوهم » وهو ما سبق أن سميناه « بالقياس الخاطيء » فقال فى فصل بعنوان « الانحراف عن سنن العربية للتوهم » (٩ / ١) : « يقع فى فصيح الكلام بعض الشئ نادراً من نظائره يجذبه إلى غير بابه توهم مشاكلكه لباب آخر من الكلام ، ويقال إن هذا الغلط للتوهم ، وما هو بالغلط إذ

صدر عن العرب أهل اللسان وذوى الفصاحة . وهو هنا يقصد العرب فى
عصور الاحتجاج ، فهؤلاء فى نظره لا يخطئون إذا توهّموا ، أما غيرهم فالتوهم
حرام عليهم !

وقد ضرب الشيخ النجار أمثلة للتوهم فى بناء المفردات مثل ما حكاه سيبويه
(٢ / ٣٦٧) من همز مثل مصائب ومناثر فى مصابوب ومناور . كما ضرب
أمثلة أخرى للتوهم فى الإعراب ، كقول سيبويه ٢٩٠ / ١ « واعلم أن ناسا من
العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون . »

كما عقد فصلاً عن « الانحراف للإتباع والمزاوجة أو للضرورة (١ / ٧)
ذكر من أمثله قول الرسول ﷺ فى نسوة أردن تشيع الجنابة : « ارجعن مأزورات
غير مأجورات » فمأزورات من الوزر ، وهو الذنب والإثم ، فأصله موزورات ،
وإنما قال مأزورات إتباعاً للمأجورات .

ويتحدث الشيخ النجار بعد ذلك عن « الشذوذ اللغوى » (١ / ٩)
فيقول : « ليس من الخطأ ما جاء عن العرب شاذاً عن القياس ، فهو مقبول عن
العرب ولا يتجاوز به ما قالوه » !! وذكر من أمثله : « استحوذ » وقياسها :
« استحاذ » مثل « استقام » التى أصلها « استقوم » .

ثم تحدث عن اللحن وأوليته فى اللغة العربية ، وفرق بين لحن العامة
ولحن الخاصة ، وتناول بعض المؤلفات التى عالجت لحن العامة ، وأقدمها
كتاب « ما تلحن فيه العوام » للكسائى . وقد اكتفى بسرد بعض ما فيه ، بعد
أن ذكر شيئاً يسيراً عن صاحبه ، وكذلك فعل فى الكتب الأخرى التى عرض
لها ، وهى : إصلاح المنطق لابن السكيت ، وما يلحن فيه العامة ، لأبى حاتم
السجستاني (وقد ذكر له مثالا عن الاقتضاب للبطلانيوسى) ، وأدب الكاتب

لابن قتيبة ، والنوادر لأبي علي القالي (في ثلاثة مواضع منه) ، وما تلحن فيه العامة للزبيدي (واعتمد فيه على الاقتباسات المذكورة منه في كتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي) ، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ، ولغة الجرائد لليازجي ، وتذكرة الكاتب لأحمد خليل داغر وبذلك ينتهي الكتاب .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الثاني

تراث لحن العامة

منهجنا في الدراسة

يتلخص منهجنا في الدراسة هنا فيما يلي :

١ - اتباع المنهج التاريخي في ترتيب تراث لحن العامة حسب وفاة مؤلف كل كتاب بالتقويم الهجري .

٢ - ترجمة موجزة للمؤلف نعرض فيها للخطوط الرئيسية في حياته ، ونحدث عن المشهورين من شيوخه وتلاميذه ، ونشير إلى بعض مصادر ترجمته .

٣ - وصف منهجه في كتابه إن كان هذا الكتاب موجوداً سواء أكان مطبوعاً أم مخطوطاً ، وتبيين مركزه بين المؤلفين في لحن العامة ، وأصالته في تأليفه أو تقليده غيره . فإن كان الكتاب مفقوداً ، ومنه اقتباسات في كتب أخرى ، جمعناها وأقمنا عليها دراستنا .

٤ - دراسة لأهم السمات التي ينفرد بها الكتاب عن غيره من كتب لحن العامة .

٥ - محاولة لتطبيق قوانين التطور اللغوي على بعض أمثلة ذلك الكتاب ، مع ربط هذه الأمثلة إلى حد ما في مختلف العصور بخيط التطور ومراحله .

وفيما يلي قائمة الكتب التي تعرضنا لها في هذا الباب بالدراسة والبحث والتحليل :

١ - ما تلحن فيه العوام ، للكسائي ١٨٩ هـ .

٢ - ما يلحن فيه العامة ، لأبي الهيثام ، من علماء القرن الثالث الهجري .

٣ - البهاء فيما تلحن فيه العامة ، للقراء ٢٠٧ هـ .

٤ - ما تلحن فيه العامة ، لأبي عبيدة ٢٠٨ هـ .

٥ - ما يلحن فيه العامة ، للأصمعي ٢١٦ هـ .

٦ - ما خالفت العامة فيه لغات العرب ، لأبي عبيد ٢٢٤ هـ .

- ٧ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى نصر الباهلى ٢٣١ هـ .
- ٨ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت ٢٤٤ هـ .
- ٩ - ما يلحن فيه العامة ، للمازنى ٢٤٩ هـ .
- ١٠ - ما تلحن فيه العامة ، لأبى حاتم السجستاني ٢٥٥ هـ .
- ١١ - النحر ومن كان يلحن من النحويين ، لابن شبة ٢٦٢ هـ .
- ١٢ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى ٢٧٦ هـ .
- ١٣ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى حنيفة الدينورى ٢٨٠ هـ .
- ١٤ - لحن العامة ، لأبى على الدينورى ٢٨٩ هـ .
- ١٥ - الفصيح ، لأبى العباس ثعلب ٢٩١ هـ .
- ١٦ - تقويم اللسان ، لابن دريد الأزدي ٣٢١ هـ .
- ١٧ - تقويم الألسنة ، للديمترى ، من علماء القرن الرابع الهجرى .
- ١٨ - فائت الفصيح ، لأبى عمر الزاهد ٣٤٥ هـ .
- ١٩ - إصلاح غلط المحدثين ، للخطابى ٣٨٨ هـ .
- ٢٠ - تمام فصيح الكلام ، لابن فارس اللغوى ٣٩٥ هـ .
- ٢١ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهاني ٣٥٠ هـ .
- ٢٢ - ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه ٣٧٩ هـ .
- ٢٣ - لحن العوام ، لأبى بكر الزبيدى ٣٧٩ هـ .
- ٢٤ - ما يلحن فيه الخواص من العلماء ، لأبى أحمد العسكرى ٣٨٢ هـ .
- ٢٥ - ما تلحن فيه الخاصة ، لأبى هلال العسكرى ، بعد ٣٩٥ هـ .
- ٢٦ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكى الصقلى ٥٠١ هـ .
- ٢٧ - درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى ٥١٦ هـ .
- ٢٨ - ما تلحن فيه العامة ، للكفر طابى ٥٣٣ هـ .

- ٢٩ - اللحن الخفى لهارون بن أحمد الحلبي ٥٣٧ هـ .
- ٣٠ - التكملة فيما يلحن فيه العامة ، للجوالقي ٥٣٩ هـ .
- ٣١ - المدخل إلى تقويم اللسان ، لابن هشام اللخمي ٥٧٧ هـ .
- ٣٢ - غلط الضعاء من الفقهاء ، لابن برى ٥٨٢ هـ .
- ٣٣ - تقويم اللسان ، لابن الجوزي ٥٩٧ هـ .
- ٣٤ - ذيل فصيح ثعلب ، لعبد اللطيف البغدادى ٦٢٩ هـ .
- ٣٥ - تهذيب الخواص من درة الغواص ، لابن منظور ٧١١ هـ .
- ٣٦ - لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، لأبى على التونسى ٧١٧ هـ .
- ٣٧ - الفوائد العامة فى لحن العامة ، لابن جزى الكلبي ٧٤١ هـ .
- ٣٨ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدى ٧٦٤ هـ .
- ٣٩ - إيراد اللآل من إنشاد الضوآل ، لابن خاتمة الأنصارى . حوالى ٧٧٠ هـ .
- ٤٠ - الجمانة فى إزالة الرطانة ، لابن الإمام . بعد ٨٢٧ هـ .
- ٤١ - غلطات العوام ، المنسوب للسيوطى ٩١١ هـ .
- ٤٢ - التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، لابن كمال بانا ٩٤٠ هـ .
- ٤٣ - عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص ، لرضى الدين بن الحنبلى ٩٧١ هـ .
- ٤٤ - بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ، لرضى الدين بن الحنبلى ٩٧١ هـ .
- ٤٥ - سهم الألفاظ فى وهم الألفاظ ، لرضى الدين بن الحنبلى ٩٧١ هـ .
- ٤٦ - خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام ، لعلى بن بالى القسطنطينى ٩٩٢ هـ .

- ٤٧ - نفائس عرائس الكلام ، لخسرو زاده ٩٩٨ هـ .
- ٤٨ - دفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للشيخ يوسف المغربي ١٠١٩ هـ .
- ٤٩ - القول المقتضب ، لابن أبي السرور ١٠٨٧ هـ .
- ٥٠ - أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق ١٣٢٢ هـ .
- ٥١ - لغة الجرائد ، للشيخ إبراهيم اليازجي ١٣٢٤ هـ .
- ٥٢ - تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد علي الدسوقي . نشره سنة ١٣٣١ هـ .
- ٥٣ - تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر ١٣٥٤ هـ .
- ٥٤ - أخطاؤنا في الصحف والدواوين ، للزعبلاوي . نشره سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٥٥ - المحكم في أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى بك ١٣٦٥ هـ .
- ٥٦ - عثرات اللسان في اللغة ، لعبد القادر المغربي ١٣٧٥ هـ .
- ٥٧ - حول الغلط والفصيح على السنة الكتاب لأحمد أبي الخضر منسى . نشره سنة ١٣٨٣ هـ .

١- ما تلحن فيه العامة

للكسائي (١٨٩ هـ)

نشر هذا الكتاب من قبل ، مرتين ، الأولى بعناية المستشرق « كارل بروكلمان » C. Brokelmann في مجلة الآشوريات ZA المجلد الثالث عشر (ص ٢٩ - ٤٦) ثم نشره الأستاذ عبد العزيز الميمنى سنة ١٣٤٤ هـ في مجموعة بعنوان : « ثلاث رسائل » تحتوى على : مقالة « كلاً » وما جاء منها في كتاب الله ، لابن فارس . وكتاب « ما تلحن فيه العوام » للكسائي . ورسالة الشيخ ابن عربى إلى الإمام الفخر الرازى . ثم نشرناه نحن بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م .

ومؤلف الكتاب هو أبو الحسن على بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدى المشهور بالكسائي ، رأس مدرسة الكوفة ، وأحد القراء السبعة . أخذ عن الخليل بن أحمد ، وعيسى بن عمر الثقفى ، والمفضل الضبى ، ويونس ابن حبيب ، ومعاذ الهراء ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وغيرهم . وانتفع بعلمه خلق كثير منهم : أبو زكريا الفراء ، وابن الأعرابى ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وعلى بن المبارك الأحمر ، وغيرهم . توفي سنة ١٨٩ هـ (١) .

هذا ، ولم يبق لنا من مؤلفات الكسائي سوى عدد قليل ، منها هذا المؤلف الصغير . وإنه على الرغم من أننا نملك منه أربع مخطوطات ، إحداها اعتمد عليها بروكلمان فى برلين بألمانيا ، والثانية اعتمد عليها عبد العزيز الميمنى فى بومباى بالهند ، والثالثة فى مكتب المتحف العراقى ببغداد ، والرابعة بعنوان : « الإفهام فيما تلحن فيه العوام » فى مكتبة طلعت (مجاميع) بدار الكتب

(١) انظر مصادر ترجمته فى كتاب بروكلمان . CAL I 115; SI 177 وإنباء الرواة ٢٥٦/٢.

المصرية - فإن الكتاب لم يرد له ذكر في كتب الطبقات التي ترجمت للكسائي، مما يشكك في صحته .

وقد رجح « بروكلمان » أن يكون الكتاب من تأليف الكسائي ؛ إذ يبدو عليه مسحة التأليف القديم ، مثل استعماله كلمة « حرف » بمعنى « كلمة » . وكلمة « الألف » للدلالة على « الهمزة » حتى وإن كانت مكتوبة بالياء . وكلمة « ميم » لحرف الجر « من » قياساً على « الباء » و « السلام » و « الكاف » .

هذا ، ويرى بروكلمان أن من الأدلة على صحة نسبة هذا الكتاب للكسائي كذلك مقدمته التي تقول : « هذا كتاب ما تلحن فيه العوام مما وضعه على بن حمزة الكسائي للرشيد هرون ولا بد لأهل الفصاحة من معرفته » فإن الكسائي كان يؤدب ولدى الرشيد : الأمين والمأمون .

ويتحير « الميمني » في نسبة الكتاب إلى الكسائي ، فيقول في مقدمة نشرته له (ص ٧ / ٢٢) : « وقد نقبت عن الكتاب في جل المظان الحاضرة ، لعلى أقف منه على عين أو أثر أو خبر أو خبر ، فلم يقدر لى الظفر بالوطر . غير أنه معزول إليه فى الأصل ، كما قد أثبت صورته هنا . وأما مضمون الكتاب فجله لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائي ... وفيه ما يلائمه بعض الملاءمة أو تمامها ... وفيه مما فات القاموس ، واستدركه البلكرامى : المسرحة للمشط ، ورجال كثير ونساء كثير ، والناطف لنوع من الحلوى . وفيه من خلاف المشهور قوله : لا يقال ضحية ، ولا أهرقت ، ولا سكن من غضبه ، ولا نصحته أو شكرته ، وقوله قريوس بالضم ، وأن الجهد فى قولهم جهدت به كل الجهد بالضم لا بالفتح . فلا أدري أهى أقوال له شاذة أم الذى وصلنا من اللغة

ليس على غره الأول ، والله أعلم » .

وقد تناول الكتاب بالدراسة الدكتور حسين نصار في كتابه « المعجم العربى » (٩٧ - ٩٨) فشك فى نسبته إلى الكسائى ، ورأى أنه من تأليف أحد تلامذة أبى زيد الأنصارى ، فقال (٨ / ٩٨) : « وفى النفس شىء من نسبة هذا الكتاب إلى الكسائى ، فإنى لم أجد أحداً عزا إليه كتاباً من هذا النوع واعترف الناشر بذلك ، ونبه على أمر أخطر منه ؛ إذ صرح بأن جل مضمون الكتاب لا يلائم مارواه اللغويون عن الكسائى . ورأيت فى إحدى فقراته (ص ٣٠) يروى عن أبى زيد الأنصارى البصرى ، ولم نسمع ذلك عن الكسائى ، وإنما سمعنا أنه روى عن يونس من البصريين ، ولذلك فإنى أكثر ميلاً إلى نسبته إلى أحد تلاميذ أبى زيد ، إن لم تكن هذه الفقرة مقحمة على الكتاب ، والذين يروون عن أبى زيد ، وينسب إليهم كتب فى لحن العامة ، هم أبو عبيدة ، والأصمعى ، وأبو نصر أحمد بن حاتم ، والمازنى ، وأبو حاتم السجستانى . ولا نستطيع أن نعزوه إلى أحد منهم بعينه ، لأن كتبهم لم توصف ، ولكننا نستطيع أن نبعد منهم الأصمعى ، فقد اقتبس ابن يعيش فقرة من كتابه ، ليست فى هذا الكتاب ، وكذلك الأمر مع أبى حاتم السجستانى الذى روى صاحب المؤتلف والمختلف من كتابه بيتاً من الشعر غير موجود فى هذا الكتاب » .

هذا هو رأى الدكتور حسين نصار ، ونحن لا نتفق معه فى استنباطاته تلك ؛ إذ لا يعنى سكوت كتب الطبقات عن ذكر كتاب معين لعالم من العلماء أن نسبة هذا الكتاب إليه زيف على وجه الإطلاق ، فلم يقل أحد إن كتب التراجم والطبقات أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر

فيها . ولدينا الأمثلة على ذلك ؛ فكتاب « الأمثال » لمؤرج السدوسي ^(١) ، لولا اقتباسات منه في « جمهرة الأمثال » للعسكري ، و « مجمع الأمثال » للميداني ، و « خزنة الأدب » للبغدادي ، لشك المرء في نسبته إليه ؛ إذ لم يرد له ذكر بين كتب المؤرج التي تروى له في كتب الطبقات . وكذلك كتاب « البشر » لابن الأعرابي ^(٢) ، لم يذكر في كتب الطبقات التي ترجمت لابن الأعرابي ، على كثرتها وإنما ذكر في « فهرسه ابن خبير » وحدها . إلى غير ذلك من الحالات الكثيرة التي يظهر فيها كتاب معين لعالم من العلماء لم تنبه عليه الكتب التي ترجمت له ^(٣) .

أما الفقرة التي ذكر فيها أبو زيد الأنصاري في الكتاب ، فهي مقحمة على النص ، لا شك في ذلك ؛ فقد أضاف النساخ والوراقون وبعض العلماء أحيانا نصوصا وتعليقات إلى بعض التصانيف . وكتاب « العين » للخليل بن أحمد خير شاهد على هذه القضية ؛ ففيه إضافات متأخرة عن عصر الخليل ، ومن أمثلتها مواضع ثلاثة مروية عن أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ ^(٤) .

وتلك هي الفقرة التي ذكر فيها « أبو زيد الأنصاري » في كتاب « ما تلحن فيه العوام » للكسائي (صفحة ١١٢ رقم ٣٠) : « وتقول هي طرسوس - بفتح الطاء والراء جميعا . ومثله أسود حالك وحلّكوك . قال أبو زيد الأنصاري : عقيل وعامر يقولون في ذلك : طرسوس بضم الطاء وتسكين الراء ، ويزعمون أنهم ليسوا يعرفون حلّكوكا اسما ثانيا » .

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب الأمثال لمؤرج السدوسي ٢٢ - ٢٣ .

(٢) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب البشر لابن الأعرابي ٢٩ .

(٣) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب « قواعد الشعر » لنعيب ، صفحة ١٤ .

(٤) انظر Wild. Das K. al-Ain ١٧ هامش ٤٥ والمعجم العربي ٢٢٦ - ٢٧٠ .

بقى اعتراض آخر أثاره الميمنى ^(١) في مقدمته لتحقيق الكتاب - تلك المقدمة التي ذكرنا بعضها فيما سبق - وهو أن « جلّ مضمون الكتاب لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائي ». وإننا إذا تتبعنا كلمات الكتاب ، وقارناها بما يرويه اللغويون عن الكسائي ، فإننا نجد خمس كلمات لا غير ، لا يتفق فيها رأى الكسائي مع ما رواه عنه اللغويون ، وهذه الكلمات هي :

١ - في صفحة ١٠٠ (رقم ٢) : « وتقول : ما نَقَمْتُ منه إلا عَجَلَتَه ، بفتح القاف لا يقال غيره . قال الله عز وجل : ﴿ وما نَقَمُوا منهم إلا أن يؤمنوا بالله ﴾ .

وفي إصلاح المنطق لابن السكيت ٩/٢٠٧ : « ويقال ما نَقَمْتُ منه إلا الإحسان فأنت تنقم . قال الكسائي : ونَقِمْتَ تَنَقِمُ لغة » .

وفي الصحاح للجوهري ٥/٢٠٤٥ : « وقال الكسائي : نَقِمْتُ بالكسر لغة » . ومثل ذلك نقله عن الصحاح كل من اللسان (بيروت) ١٢/٥٩١ وتاج العروس ٩/٨٤ .

٢ - في الكتاب صفحة ١٠٦ (رقم ٢٠) : « وتقول وَدِدْتُ أُنَى في منزلي بكسر الدال الأولى .

قال بعض الأعراب :

أَحِبُّ بَنِيّ وَوَدِدْتُ أُنَى حَفَرْتُ لَهَا بَرَايَةَ قُبَيْرًا » .

وفي لسان العرب (بيروت) ٣/٤٥٤ : « وحكى الزجاجي عن

(١) اعتمد على هذا الاعتراض فيما يبدو - بوهان فك في كتابه « العربية » ٩٨ عندما شك في نسبة الكتاب .

الكسائي : وَوَدَدْتُ الرجل ، بالفتح . ومثل ذلك في تاج العروس ٥٢٩ / ٢ .
٣ - في الكتاب صفحة ١٢٠ (رقم ٤٨) : وتقول جرو لولد الكلب -
بكسر الجيم ، وكذلك ثوب رخو ، وكذلك رطل للذي يكال فيه . قال
الشاعر :

لها رطلٌ تكيّلُ الزيتَ فيه وفلاحٌ يسوقُ لها حمّارا

وفي إصلاح المنطق لابن السكيت ٨ / ٣٢ : « الكسائي : رطلٌ ورطل ،
للذي يكال فيه » .

٤ - في الكتاب صفحة ١٣٦ (رقم ٩٢) : « وتقول أقبسته العلم
بالألف ، وقبسته النار بلا ألف » .

وفي أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٨٥ : « أقبست الرجل علما وقبسته نارا إذا
جئته بها ، فإن كان طلبها له قال : أقبسته . وهذا قول اليزيدي . وقال
الكسائي : أقبسته نارا وعِلْمًا سواء ، قال : وقبسته أيضًا فيهما جميعا » . ومثل
ذلك بالنص في الصحاح للجوهري ٩٥٧ / ٢ وفي لسان العرب (بيروت) ١٦ /
١٦٧ : « وقال الكسائي : أقبسته نارا أو عِلْمًا سواء . قال : ويجوز طرح الألف
منهما » .

وفي شرح نهج البلاغة ١٤١ / ٦ : « وقال الكسائي : أقبسته نارا وعلما
سواء . قال : ويجوز : قبسته ، بغير همزة فيهما » .

٥ - في الكتاب صفحة ١٣٨ (رقم ١٠٧) : « ويقال : المال ينمُّ ،
والخضاب وأشباهه ينمى » .

قال الشاعر :

يا حَبَّ ليلي لا تغيّرْ وازددِ

وانمُ كما ينمى الخضابُ في اليدِ .

وفى الغريب المصنف لأبى عبيد القاسم بن سلام ١٥/٦٠٣ : « قال الكسائى : نما الشيء ينمى بالياء لا غير . قال : ولم أسمع إلا بالواو من أخوين من بنى سليم : ينمو ، ثم سألت عنه بنى سليم ، فلم يعرفوه بالواو » وعنه بالنص فى الزهر للسيوطى ١٥٠ / ١ .

وفى الصحاح للجوهري ٢٥١٥ / ٦ : « نما المال وغيره ينمى نماء ، وربما قالوا : ينمونما ، وأنما الله . قال الكسائى : ولم أسمع بالواو إلا من أخوين من بنى سليم ، ثم سألت عنه بنى سليم فلم يعرفوه بالواو . وانظر اللسان (بيروت) ٣٤١/١٥٠ .

هذه هذ الكلمات الخمس التى يختلف فيها رأى الكسائى فى كتابه عما رواه عنه اللغويون . وليست هذه الكلمات الخمس جل الكتاب كما يزعم الميمنى ، فالكتاب فيه أكثر من ٢٥٠ كلمة .

ولعل السبب فى هذا الاختلاف والتناقض بين رأى الكسائى فى كتابه ، وما ورواه عنه اللغويون أنه ربما كان رأيا قديما للكسائى دونه فى كتابه ، ثم بدا له مع كثرة الرواية ومشافهة الأعراب - بعد ذلك - خطؤه فتركه وقال بغيره فى بعض كتبه الأخرى التى لم يصل إلينا منها شيء ، ورواه عنه اللغويون فى كتبهم . أو ربما كان رأيه فى كتابه : « ما تلحن فيه العوام » أحدث من تلك الآراء الأخرى التى تناقلها اللغويون . إننا لا نستطيع أن نرجح واحداً من هذين الاحتمالين ؛ لأننا لا نعرف متى ألف الكسائى كتابه : « ما تلحن فيه العوام » أكان ذلك أول تأليف له أم آخر تأليف ؟ لسنا ندرى !

والدليل على أن الكسائى ، كان يغير رأيه فى بعض مسائل العلم ، قول الفراء : « وقال الكسائى بأخرة : واحد الزبانية زبني . وكان قبل ذلك يقول :

لم أسمع لها بواحد . قال الفراء : ولست أدري ، أقياسا منه أم سماعا ؟ ^(١) .
على أن كثيرا من كلمات الكتاب مما يتفق مع ما رواه عنه اللغويون . ومن
أمثلة ذلك :

١ - في الكتاب صفحة ١٠٥ (رقم ١٨) : « تقول دَمَعَت عيني ، بفتح
الميم » .

وفي لسان العرب (بيروت) ٨ / ٩١ : « وقال الكسائي وأبو زيد : دَمَعَت
بفتح الميم لا غير » .

٢ - في الكتاب صفحة ١٢٨ (رقم ٦٥) : « وتقول مشيت حتى أعيتُ
بالألف ولا تقول : عَيَّيتُ ، إنما يقال في الأمر الذي ينسَدُ عليك » .

وقد وقع الكسائي نفسه في هذا اللحن ذات مرة ، فغيرَ بذلك ، فكانت
سبب طلبه النحو ؛ روى الفراء أن الكسائي إنما تعلم النحو على الكبر ، وكان
سبب تعلمه أنه جاء يوما ، وقد مشى حتى أعيتُ ، فجلس إلى قوم فيهم فضل
- وكان يجالسهم كثيرا - فقال : قد عَيَّيتُ ، فقالوا له : أتجالسنا وأنت تلحن !
فقال : كيف لحتن ؟ قالوا له : إن كنت أردت من التعب فقل : أعيتت ، وإن
كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر ، فقل : عَيَّيت مخففة ، فأنف
من هذه الكلمة ، ثم قام من فوره ذلك ، فسأل عمن يعلم النحو ^(٢) .

٣ - في الكتاب صفحة ١٢٨ (رقم ٦٦) : برذون وبرذونة ، وغلام وغلامة ،
ورجل ورجلة ، وشيخ وشيخة » .

(١) معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٣ .

(٢) انظر القصة كاملة في تاريخ بغداد ٤٠٤/١١ وإنباء الرواة ٢٥٧/٢ ومعجم الأدباء
١٨٤/٥ وبغية الوعاة ١٦٣/٢ ونزهة الألباء ٤٣ .

وفى الصحاح للجوهري ٢٠٧٨ / ٥ البرذون : الدابة . قال الكسائي :
الأنثى من البراذين برذونة .

٤ - فى الكتاب صفحة ١٢٩ (رقم ٦٨) : « وَحَدَّدْتُ أَنَا عَلَيْهِ ، فَأَنَا أَحَدُ
حَدَّةٍ ، مِنْ الْغَضَبِ » .

وفى الصحاح للجوهري (حدد) ٤٦٠ / ١ : « وَالْحَدَّةُ : مَا يَعْتَرِي
الإنسان مِنَ النَّزَقِ وَالْغَضَبِ . وَتَقُولُ : حَدَّدْتُ عَلَى الرَّجُلِ أَحَدُ حِدَّةٍ وَحَدًا ،
عَنِ الْكَسَائِيِّ » .

٥ - فى الكتاب صفحة ١٣٠ (رقم ٧٠) : « .. وَتَقُولُ أَصْحُو هِيَ أَمْ
غِيم ؟ » .

وفى الصحاح للجوهري ٢٣٩٩ / ٦ : « وَأَصَحَّتِ السَّمَاءُ أَى انْقَشَعَتْ عَنْهَا
الْغِيمُ ، فَهِيَ مَصْحِيَةٌ . وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : فَهِيَ صَحْرٌ وَلَا تَقُلْ مَصْحِيَةٌ » . وانظر
اللسان (بيروت) ٤٥٢ / ١٤ .

٦ - فى الكتاب صفحة ١٣٤ (رقم ٨٤) : « وَتَقُولُ أَعْقَدْتُ الْعَسْلَ وَالنَّاطِفَ
بِالْأَلْفِ .. » .

وفى الصحاح ٥٠٧ / ١ واللسان (بيروت) ٢٩٨ / ٣ : « قَالَ الْكَسَائِيُّ :
يُقَالُ لِلْقَطْرَانِ وَالرُّبِّ وَنَحْوِهِ : أَعْقَدْتُهُ حَتَّى تَعْقُدَ » .

٧ - فى الكتاب صفحة ١٣٦ (رقم ٦٥) : « وَتَقُولُ دَعِ الثَّوْبَ حَتَّى يَجِفَّ ،
بِكَسْرِ الْجِيمِ » .

وفى الصحاح ١٣٣٨ / ٤ : « وَجَفَّ الثَّوْبُ وَغَيْرُهُ يَجِفُّ بِالْكَسْرِ ..
وَيَجِفُّ لَفَةً فِيهِ ، حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ ، وَرَدَّهَا الْكَسَائِيُّ » . وانظر اللسان (بيروت)

إلى غير ذلك من الكلمات التى يتفق فيها رأى الكسائى هنا مع ما رواه عنه أصحاب المعاجم .

ونصل الآن إلى أسلوب الكتاب وطريقة معالجته للحن فى عصره ، فنرى أنه غير منهجى على الإطلاق ؛ إذ تسرد فيه الكلمات سرداً وتعد عدداً دون أى نوع من الترتيب أو التقسيم ، وليس هذا بغريب على أول تأليف فى موضوع « لحن العامة » ، فهو لا يهتم بجمع النظير إلى نظيره ؛ فالأرقام (١) حرص (٢) نَقَمَ (٥) عَجَزَ (١١) عَسَيْتَ (١٨) دَمَعَ (٦٢) نَكَلَ عن . كل هذه الأرقام مثلاً يجمعها أنها تعالج أفعالاً مفتوحة العين ، وكسرهما لحن عند الكسائى .

وكذلك الأرقام (٧) صرفت فلانا (٢٧) شغلنى فلان عن عملى (٤٧) قد حرمته (٧٩) كبت الله عدوك (٨٠) قد خصيت الفحل (٨٨) هديت العروس إلى زوجها (٩٤) حاطك الله بعونه (١٠٢) دفقت الإناء وهرقته . كل هذه الأرقام يجمعها هى الأخرى جامع واحد ، وهو أنها تتعدى بنفسها ، ولا تحتاج إلى همزة التعدية ، فلا يقال : أصرفت ولا أشغلنى ... إلخ .

وكان انعدام المنهج والترتيب فى كتاب الكسائى داعياً لمن يسمى : « محمد بن أحمد الحنفى العلائى ^(١) » إلى إعادة كتابته من جديد على الترتيب الأبجدي ، وقد سمى ابن الحنفى كتابه هذا : « النصيحة التامة للخاصة والعامة » ^(٢) . ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة بمكتبة نور عثمانية

(١) لعله محمد بن أحمد العربى الحنفى من علماء القرن العاشر الهجرى . انظر كتاب بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى GALS II 427 .

(٢) انظر الحديث عنه بتفصيل فى وصف المخطوطات ، فى مقدمة تحقيقنا لكتاب : « ما تلحن فيه العامة » للكسائى ٨٢ - ٨٥ .

رقم ٤٨٨٤ تقع فى ست ورقات عنوانها : « النصيحة التامة للخاصة والعامة . وأصلها كتاب البهى فيما يلحن فيه العامة ، أبدعه الإمام أبو الحسن على الكسائى للخليفة هرون الرشيد . ترتيب راقمه الفقير إلى الله محمد بن أحمد الحنفى العلائى » .

ومن هذا العنوان نعرف شيئا جديدا ، وهو أن كتاب الكسائى يسمى : « البهى فيما يلحن فيه العامة » . وهو اسم لا يوجد على مخطوطات كتاب الكسائى نفسه . كما أننا نعرف هذا العنوان ، لكتاب مفقود فى لحن العامة للفراء (١) .

ومخطوطة العلائى بخط يده ، وهى المسودة ، بدليل وجود بعض الفراغات فى بعض الحروف الهجائية ، وزيادات على الهامش لضيق المكان فى بعض الحروف الأخرى .

وتبدأ هذه المخطوطة بالعبارات التالية : « بسم الله الرحمن الرحيم . ما تلحن فيه العامة ويشته على بعض الخاصة مما أسسه الإمام العلامة أبو الحسن على الكسائى ، للخليفة المفخم هرون الرشيد رحمة الله عليهما . رتبته على حروف المعجم ، ليسهل تناوله على كل من يفهم ، وسميته بالنصيحة التامة للخاصة والعامة ، مضيفا إليه ما أمكن إلحاقه وزيادته لتتم بذلك فائدته » .

وتبدأ كل فقرة فى كتاب الكسائى بعبارة : « وتقول » أو « ويقال » . وهو يكتفى فى بعض الأحيان بذكر الصواب فحسب ، وبذلك لا نعرف كيف كان نطق الناس فى زمن الكسائى للكلمة التى يتحدث عنها ؛ فهو يقول مثلا (رقم ٨) : « وتقول : قد اشتريت بطانة جيدة بكسر الباء . وقال الله جل

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب فى المذكر والمؤنث ٢٥ - ٢٧ .

ذكره: « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم » ، فلا ندرى أكانت تنطق « بطانة » بفتح الباء أو بضمها ! وذلك على العكس من قوله مثلاً (رقم ٤٩) : « وتقول : غثت نفسى ، ولا يقال غثيت بالياء ، وكذلك غلّت القدر بلا ياء » ؛ إذ إنه دلنا هنا على أن الناس كانت تقول فى عصره : « غثيت نفسى وغلّيت القدر » لكن مثل هذا البيان قليل فى كتابه .

ويحرص الكسائى فى كثير من الأحيان على الاستشهاد لما يذكر بالقرآن الكريم والشعر .

ونستفيد من كتاب الكسائى تطورات صوتية ، وأخرى فى الصيغ فحسب ولا يحتوى على أمثلة لظواهر التطور فى الدلالة أو فى النحو .

فمن أمثلة التطور الصوتى قوله (رقم ٣١) : « وتقول : سَمُورٌ وشَبُوطٌ وكَلُوبٌ وسَفُودٌ ، وكل ما كان على فَعُولٍ بتشديد العين مفتوح الأول . وكذلك دَبُوقٌ وعَبُودٌ وحَسُونٌ ، إلا حرفين فإن العرب تكلمت بهما بالضم والفتح ، وهما السَّبُوحُ والقُدُوسُ . وبعضهم يقول : السَّبُوحُ والقُدُوسُ » .

ففى هذه الأمثلة تطورت اللغة بضم أول الكلمة لكى تنسجم هذه الحركة مع حركة الضم التالية لها ، وذلك من أنواع التأثير الرجعى التام فى حالة الانفصال .

ومن أمثلة التطور الصوتى كذلك قوله (رقم ٧٨) : « ويقال : فلان مَعْدَنُ العلم ، ولا يقال : مَعْدَنٌ بفتح الدال » ؛ فقد تطورت الكلمة هنا بفتح الدال لتنسجم مع فتحة الميم . وذلك من أنواع التأثير التام فى حالة الانفصال .

ومن أمثلة المخالفة الصوتية ، وهي إبدال أحد الصوتين المتماثلين صوتاً آخر يغلب أن يكون صوتاً متوسطاً أو صوت علة - قول الكسائي (رقم ٣٨) : « ويقال أترج ، وإجانة ، وإجاص . هذه الأحرف بإسقاط النون » .

فحين ينطق عامة بغداد في زمن الكسائي هذه الأمثلة : أترج ، وإجانة ، وإجاص ؛ فإن ذلك يعنى بالنسبة للغويين المحدثين حدوث تطور في الأصوات نتيجة لتأثير قانون المخالفة .

ومن أمثلة التطور في الصيغة قوله (رقم ٤٩) : « وتقول هذه أتان ، للأنثى من الحمير ، بغير هاء » ؛ إذ يعنى هذا أن العوام كانوا ينطقون هذه الكلمة : « أتانة » بتطور الصيغة من التأنيث بدون علامة إلى التأنيث بالتاء ، بسبب قانون السهولة والتيسير .

ومن أمثلة التطور في الصيغة كذلك قوله (رقم ٥٠) : « وتقول غثت نفسى ولا يقال غثيت بالياء . وكذلك غلّت القدر بلا ياء » ، ففي هذه الأمثلة قياس خاطئ لصيغة (فَعَل) بفتح العين من الناقص على صيغة (فَعِل) بكسر العين كَرَضَى ، عند اتصالها بتاء التأنيث .

ومن أمثلة التطور في الصيغة كذلك قوله (رقم ٥١) : « وأغلقت الباب فهو مغلق ، ولا يقال مغلوق » ؛ ففي هذا المثال تطور لصيغة « مغلق » إلى « مغلوق » قياساً على مفتوح ؛ بسبب التلازم والتقابل في المعنى بين مفتوح ومغلوق .

٤- ما يلحن فيه العامة لأبي الهيثم (القرن الثالث)

هذا الكتاب مفقود . أما صاحبه فهو من اللغويين الشعراء . واسمه
« كلاب بن حمزة العقيلي » .

وقد ترجم له كل من ابن النديم في الفهرست ١٢٨ وياقوت في معجم
الأدباء ٢٠/١٧ والسيوطي في بغية الوعاة ٢٦٦/٢ والمرزباني في معجم الشعراء
٢٤٨ وذكر الثلاثة الأول كتاب « ما يلحن فيه العامة » من بين مؤلفاته .

وقد قال عنه ابن النديم إنه « من أهل حران ، وقد أقام بالبادية ، وقيل إنه
كان معلماً ، ودخل الحضرة في أيام القاسم بن عبيد الله ومدحه ، وكان عالماً
شاعراً ، وخطه معروف ، وخط المذهبيين » .

٣- البهاء فيما تلحق فيه العامة

للفراء (٤٠٧ هـ)

هذا الكتاب مفقود لم يصل إلينا . أما صاحبه ، فهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ، تلميذ الكسائي وأشهر أصحابه . يقول عنه ثعلب : « لولا الفراء ما كانت اللغة ؛ لأنه حصلها وضبطها ، ولولاه لسقطت العربية ؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب ^(١) » . وقد توفي الفراء في طريق مكة عام ٢٠٧ هـ ^(٢) .

أما الكتاب فقد ذكره السيوطي في بغية الرعاة ٢ : ١٤ / ٣٣٣ ورآه ابن خلكان ، وقال عنه في كتابه وفیات الأعيان ٥ : ٢ / ٢٢٩ في ترجمته للفراء : « وكتاب البهاء ، وهو صغير الحجم ، ووقف عليه بعد أن كتبت هذه الترجمة ، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها أبو العباس ثعلب في كتاب الفصيح ، وهو في حجم الفصيح ، غير أنه غيره ورتبه على صورة أخرى . وعلى الحقيقة ليس لثعلب في الفصح سوى الترتيب وزيادة يسيرة ، وفي كتاب البهاء أيضاً ألفاظ ليست في الفصيح قليلة وليس في الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل » .

هذا ويسميه ابن النديم في الفهرست ١٠٦ / ٢ وياقوت في معجم الأدباء ٢٠ : ١٨ / ١٣ « البهي » كما ذكر أنه ألفه للأمير عبد الله بن طاهر .

وقد ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته فقال (١٤ / ٣١١) : « كتاب

(١) معجم الأدباء لياقوت ١١ / ٢٠ .

(٢) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GAL I. 116; SI 178 .

البهى فى النحو ! (لعله تحريف : اللحن) للفراء ، حدثنى به الشيخ أبو الحسن ! عبد الملك بن محمد بن هشام القيسى ، عن أبى محمد عبد الله ابن محمد بن السيد البطليوسى النحوى ، عن أخيه أبى الحسن على بن محمد ، عن الأستاذ أبى عبد الله محمد بن يونس الحجازى ، عن أبى القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبى على البغدادى ، عن أبى بكر بن الأنبارى قراءة عليه قال : قرأ علينا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، عن أبى محمد سلمة بن عاصم ، عن يحيى بن زياد الفراء مؤلفه . وقد رواه أيضاً عن أبى بكر ابن الأنبارى بهذا السند أبو محمد عبيد الله بن محمد المروزى الكاتب ، حدثنى بذلك الفقيه أبو بكر بن العربى رحمه الله ، قال : أنا أبو محمد جعفر ابن أحمد السراج وأبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفى ، قالوا : أنا أبو القاسم على بن المحسن التنوخى ، قال : أنا أبو محمد عبيد الله بن محمد المروزى الكاتب ، عن أبى بكر بن الأنبارى ، قال : قال لنا أبو العباس أحمد ابن يحيى ثعلب ، عن أبى محمد سلمة بن عاصم ، عن يحيى بن زياد الفراء : هذا كتاب البهى ، وهو ما تلحن فيه العوام ... فذكره .

كما ذكره ابن خير كذلك ضمن ما جلبه أبو على البغدادى (القالى) من الأخبار فقال (١٨ / ٣٩٨) : « وكتاب البهى للفراء مسموع ، وفيه قصائد شتى مما قرأته على ابن دريد ، وإنشادات قرأتها من خط إسحاق بن إبراهيم الموصلى ، وقرأتها على ابن دريد فى جزء » .

ومن روى عن الفراء شيئاً من لحن العامة « أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزى » فى كتابه « تقويم اللسان »^(١) . وأغلب الظن أنه نقل ما رواه عن

(١) مستحدث عن هذا الكتاب فى حينه .

كتابه « البهاء » المفقود .

وفيما يلي نثبت تلك الاقتباسات عن « تقويم اللسان » (مخطوطة برلين رقم ٦٥٢٨) :

١ - البهائم (٦ / ١٠) : « وهذه الإبهام ، للإصبع المعروفة . والعامة تقول : البهائم . قال الفراء : إنما البهائم جمع البهائم .. وجمع الإبهام أباهيم » .

٢ - الأباطيل (١٠ ب / ١٤) : « وتقول : فلان يحدث بالأباطيل . قال الفراء : والمولدون يقولون : البواطيل ، وكلام القوم هو الأول » .

٣ - عصاتي (٣٥ ب / ٧) : « وتقول : هذه عصاي . والعامة تريد تاء . قال الفراء : أول لحن سمع بالعراق : هذه عصاتي ^(١) » .

وفي كتاب « الفصيح » لثعلب ، هذا النص عن الفراء ، وأغلب الظن أنه منقول كذلك من « البهاء » له ؛ يقول ثعلب في الفصيح (٩٩ / ١٢) : « وقال الفراء : كلام العرب إذا عرضَ عليك الشيء أن تقول تُوقِرُ وتُحمد ، ولا تقل : تؤثر » .

(١) في إصلاح المنطق لابن السكيت ١٥/٢٩٧ « وزعم الفراء أن أول لحن سمع بالعراق : هذه عصاتي » .

٤- مائحتان في العامة

لأبي عبيدة (٢٠٨ هـ)

لسنا نعرف من هذا الكتاب إلا اسمه ، فهو مفقود لم يصل إلينا . أما صاحبه فهو اللغوي العلامة أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري ، أستاذ أبي عبيد القاسم بن سلام ، وأبي عثمان المازني ، وأبي حاتم السجستاني ، وغيرهم . ولد سنة ١١٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٠٨ هـ على أرجح الأقوال^(١) .

وقد ذكر كتاب لحن العامة ، لأبي عبيدة في معظم كتب الطبقات التي ترجمت له ؛ مثل الفهرست ١٨ / ٨٦ وإنباء الرواة ٣ : ١٧ / ٢٨٦ ومعجم الأدباء ١٩ : ٨ / ١٦١ وبغية الوعاة ٢ : ١٢ / ٢٩٥

ولعل الفقرة التالية منقولة عنه في إصلاح المنطق ، يقول ابن السكيت (١٤ / ٩١) : « أبو عبيدة : يقال ضربه بصفح السيف مضمومة ، والعامة تقول : بصفح السيف ، أي بعرضه » .

(١) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان : GAL I 103; SI 162 وإنباء الرواة

٥ - ما يلحن فيه العامة

للأصمعي (١٦٩ هـ)

ولم يصل إلينا من هذا الكتاب إلا اقتباس وحيد منصوص^(١) عليه في شرح
المفصل لابن يعيش ١ : ١٦ / ٨ يقول ابن يعيش : « .. يقضى منه العجب ،
أى يوفى منه العجب حقه ... ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة إلا منفية
نحو : ما قضيت العجب من كذا ، لأنهم يريدون المبالغة فى تفخيم الأمر
وتعظيمه ، وأنه لا يمكن توفيه العجب حقه لعظمه . قال الشاعر :

أنبت أن شبيه الوبر أوعدنى وما قضيت بهذا الموعدى عجباً

هكذا ذكره الأصمعي فى كتابه فيما يلحن فيه العامة . قال : يقولون :
قضيت العجب من كذا ، والصواب : ما كدت أقضى منه العجب .

ومؤلف هذا الكتاب هو اللغوى المشهور أبو سعيد عبد الملك بن قريب
الأصمعي ، روى عنه أنه قال^(٢) : « أحفظ ست عشرة ألف أرجوزة » . ويقول
عنه المبرد^(٣) : « وكان الأصمعي بحرّاً فى اللغة ، ولا يعرف مثله فيها وفى
كثرة الرواية » .

وقد أفاد من علم الأصمعي كثير من علماء عصره ، كأبى عبيد القاسم
ابن سلام ، وأبى حاتم السجستاني ، وأبى الفضل الرياشى ، وغيرهم .
وتوفى الأصمعي بمرور خراسان سنة ٢١٦ هـ عن إحدى وتسعين سنة^(٤) .

(١) انظر فى هذا الموضوع كذلك : شرح الأندلسى للمفصل ٣٢٢/١ (رسالة دكتوراه
بالأزهر ، بتحقيق عبد الباقي الخرجى سنة ١٩٨٢ م) .

(٢) إنباء الرواة ٢ : ٨ / ١٩٨ .

(٣) إنباء الرواة ٢ : ١٢ / ٢٠١ .

(٤) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GAL I 104; S I 163 ومصادر الترجمة فى هامش

إنباء الرواة ١٩٧/٢ .

وكتابه « ما يلحن فيه العامة » ذكره ابن خبير الإشبيلي فى فهرسته ضمن عدة كتب له وسمّاه : « كتاب لحن العامة » وقال (٣٧٥ / ٥) : « حدثنى بذلك كله الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان النفزى ، عن خاله الأديب أبى محمد غانم بن وليد المخزومى ، عن أبى عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمى ، عن أبى القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبى على البغدادى ، عن أبى بكر بن دريد ، عن أبى حاتم السجستانى ، عن الأصمعى » .

والاقتباس السابق من كتاب الأصمعى يرينا طريقته ؛ إذ يذكر خطأ العامة بقوله : « ويقولون » ثم يذكر صحة الكلام بقوله : « والصواب » .

وأغلب الظن أن النص التالى فى التكملة للجواليقى (١٤٣ / ٤) مروى عن كتاب « ما يلحن فيه العامة » للأصمعى : « روى ثعلب عن أبى نصر عن الأصمعى ، قال : الكتبان مأخوذ من الكلب ، وهى القيادة . والتاء والنون زائدتان . قال : وهذه اللفظة هى القديمة عن العرب وغيرتها العامة الأولى ، فقالت : القلطان . قال : وجاءت عامة سفلى ، فغيرت على الأولى ، فقالت القرطبان » ^(١) .

وقد نقل ابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ عن كتاب الأصمعى المفقود فى مؤلفه « تقويم اللسان » الذى تتحدث عنه فيما بعد ، ومما نسبته إلى الأصمعى قوله :

١١ / أ : « قال الأصمعى : تقول أقرأ عليه السلام ، ولا تقل أقرئه السلام فإنه خطأ » .

(١) روى هذا النص كذلك فى تقويم اللسان لابن الجوزى ١٤١ / ٤ .

- ١٤٥ / ١٢ : « قال الأصمعي : وهو المملول للذي يكتحل به ويسبر به الجراح ، ولا يقال : الميل ، إنما الميل القطعة من الأرض » .
- ١٥٣ / ٩ : « قال الأصمعي : ليهنتك الفارس ، بجزم الهمزة ، وليهنيك يباء ساكنة ، ولا يجوز ليهنك ، كما تقول العامة » .

٦- ما خالفت العامة فيه لغات العرب

لأبي عبيد (٥٤٤ هـ)

ليس هذا كتاباً مستقلاً كما توهم بروكلمان GAL I 167 وتابعه عليه ريزيتانو في قائمته رقم ٥

والحقيقة أنه فصلٌ في كتاب أبي عبيد الضخم : « الغريب المصنف في اللغة ^(١) » . والذي أوقع بروكلمان في هذا الوهم اقتباس في لسان العرب (٧ / ٢٦٣) عن هذا الفصل نصه : « القاقوزة كالقازوزة ، وهي أعلى منها ، أعجمية معربة . قال أبو عبيد في كتاب : ما خالفت فيه العامة لغات العرب : هي قاقوزة وقازوزة التي تسمى قاقزة » ، ومثل ذلك في تاج العروس (٧٠ / ٤) : « وقال أبو عبيد في كتاب : ما خالفت العامة فيه لغات العرب : هي قاقوزة وقازوزة للتي تسمى قاقزة » .

أما أبو عبيد مؤلف « الغريب المصنف في اللغة » فهو القاسم بن سلام الهروى ، أحد علماء العربية المشهورين . ولد في هراة سنة ١٥٤ هـ . وكان أبوه عبداً رومياً . تلقى العلم في البصرة على الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصارى وغيرهم ، وفي الكوفة على ابن الأعرابي والكسائي وغيرهما . وقد تولى منصب القضاء في طرسوس ١٨ عاماً . وحج في عام ٢١٤ هـ ومكث بالحجاز حتى مات في سنة ٢٢٤ هـ . يقول ^(٢) عن كتابه « الغريب المصنف » :

(١) انظر كتابنا : Das K. al-Garīb al-Musannaf, S. 26, Nr. 4 وكذلك مقالة Grif- fini في مجلة 1 Fn. 71 (1915) ZDMG 69 والغريب المصنف يطبع الآن بتحقيقنا .

(٢) انظر إنباه الرواة ٣ : ١١/٢٢ .

« مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة ، أتلقف ما فيه من أفواه الرجال ، فإذا سمعت حرفاً عرفت له موقعا في الكتاب بت تلك الليلة فرحاً » (١) .

ونسوق فيما يلي ذلك الفصل من كتاب « الغريب المصنف » لندرسه هنا في إطار التطور اللغوي الذي نقول به .

يقول أبو عبيد (٣٦٨ / ٦) : « باب ما خالفت العامة فيه لغات العرب : الأموى : هو الإذخر ، بكسر الألف ، واحدته إذخرة . وهو القرقل باللام لقرقر المرأة . وهو الطيلسان ، بفتح اللام . والمرقا ، بفتح الميم ، والإجاص بغير نون . وهى الأبلّة ، مضمومة الألف ، وقطريل ، بضم القاف . وهو بئق السيل بفتح الباء . وهى البالوعة ، بالألف . وهذا ملك يمنى . وهو درهم ستوق وهى قاقوزة وقازوزة ، للتي تسمى قاقزة . الكسائى : هو الرصاص بالفتح . وهو الأبريسم . وهو الحوآب ، للمنهل الذى يقال له الحوآب . وأنشدنا هو وأبو الجراح :

ولأنت كنت أقلّ بارض نائل عند المسائل من جمادِ الحوآبِ

وقال : هو القُرْطُم والقِرْطِيم . والمرعزى إن شددت الزاى قصرت ، وإن خففت مددت ، والميم مكسورة على كل حال . غيره : فى الباقلّى مثله ، إذا شدد اللام قصر ، وإذا خففها مد . وكذلك القُبَيْطَى ، للناطف . الأحمر : هى الإبردة ، بالكسر ، وكذلك الإطرية ، والإهليلجة ، وإرمينية بلدة . الكسائى والأصمعى وأبو زيد : عايرت المكايل وعاورتها لقولهم : عايرتها . وأبو الجراح مثله . الأحمر : وهو الشجير ، بالشاء ، لشجير التمر وغيره . غير واحد : هى

(١) انظر ترجمته فى بروكلمان GAL I 106; S I 166 ومصادر الترجمة فى هامش إنباه

الإِنْفَاحَ ، بالتخفيف ، والطَّنْفَسَةَ ، والسَّرْدَابَ ، والدَّهْلِيزَ . وقالوا : عليك إمرة مطاعة ، والإمرة الإمارة » .

تلك هي ثلاثون كلمة يعالجها أبو عبيد في هذا الباب من كتابه « الغريب المصنف » ، ويذكر أن نطق العامة لها يخالف نطق العرب . وثلاث هذه الكلمات أعجمى ، وهى : الطِّلِيسان (المغرب للجواليقى ١/٢٢٧) وقُطْرُبِل (المغرب ٢٧٣ / ١) وسُتُوق (المغرب ١/٢٠٣) وقاقوزة (المغرب ١/٧٣) وأبريسم (المغرب ٢٧ / ٤) ومرعزى (المغرب ٤/٣٠٧) وإرمينية (المغرب ٦/٢٩) والشجير (المغرب ٢/٩٣) والسرداب (المغرب ١/١٩٩) والدهلير (المغرب ١/١٨٤) .

ولا يتبع أبو عبيد في ذكر هذه الكلمات الثلاثين أى نوع من أنواع الترتيب ، وإنما يذكرها تبعا لروايتها ، كيفما اتفق له سماعها من الرواة ، وهو لا يذكر فى الكثير منها كيفية نطق العامة ، وإنما يكتفى بذكر الصواب فحسب ، فهو حين يقول : « وهو درهم سَتُوق » لا ندرى نحن إن كانت العامة تضم السين أو تكسرهما فى كلمة « ستوق » . وحتى حين يقول : « هو الشجير بالشاء » لا ندرى نحن إن كانت هذه الكلمة تنطق حينذاك بالسين أو بالتاء ، وإن كنا نجد فى المغرب للجواليقى (٢/٩٣) أنها كانت تنطق بالتاء ؛ إذ يقول الجواليقى : « والعامة يقولون التجير ، وهو خطأ » ^(١) .

وظاهرة إبدال الشاء تاء نراها مطردة فى لهجتنا العامية فى كثير من الكلمات، مثل : ثَقِيل وثَقِيل ، وثوب وثوب ، وعثمان وعثمان ، وغير ذلك .

(١) وعلى العكس من ذلك لا يتحدث الجواليقى فى تكملة درة الخواص (خطأ العوزم ٢/١١٧) عن خطأ العامة فى نطق كلمة الشجير ، بل عن خطئهم فى معناها فيقول : « قولهم الشجير عصارة وإنما العصاراة ما يجلب من الشيء المعصور » .

ويبدو في بعض الكلمات التي ذكرها أبو عبيد ظاهرة الميل إلى تجاوز المقطعين الطويلين المغلقين في اللغة ، بدلاً من المفتوحين أو المفتوح والمغلق ؛ وذلك مثل : « بالوعة » التي يبدو أنها تطورت إلى « بلوعة » بدليل حرص أبي عبيد على أن يقيد الصيغة الصحيحة بقوله « وهى البالوعة بالألف » . ومن أمثلة ذلك أيضا « قاقوزة » التي تطورت إلى « قاقزة » و « عايرت » التي تطورت إلى « عيرت » .

ومن أمثلة التأثير الصوتى تطور « قرقل » إلى « قرقر » وهو من أنواع التأثير التقديمى التام فى حال الانفصال .

ومن أمثلة المخالفة الصوتية تطور « إجااص » إلى « إنجااص » وقد سبقت هذه الكلمة فى كتاب الكسائى .

هذا ولم يذكر أبو عبيد أمثلة لتطور الدلالة ، أو التركيب النحوى .

* * *

٧- ما يلحن فيه العامة
لأبي نصر الباهلي (٢٣١ هـ)

وهذا الكتاب مفقود ، ومؤلفه هو : أبو نصر أحمد بن حاتم النحوي ،
صاحب الأصمعي وأخلص تلاميذه له . حكى عن الأصمعي أنه كان
يقول^(١) : « ليس يصدق عني أحد إلا أبو نصر » .

وتوفي أبو نصر الباهلي سنة ٢٣١ هـ . وقد بلغ من العمر نيفاً وسبعين
سنة^(٢) . أما كتابه : « ما يلحن فيه العامة » فقد ذكره ابن النديم في الفهرست
١٥/٨٩ وياقوت في معجم الأدباء ٢ : ٢٨٥ / ٢ والقفطي في إنباء الرواة
٣٦/١ والسيوطي في بغية الرعاة ١ / ٣٠١ .

(١) إنباء الرواة ١ : ٨/٣٦ .

(٢) انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ١ / ٣٦ .

٨- إصلاح المنطق لابن السكيت (٤٤٤ هـ)

طبع هذا الكتاب القيم بشرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون
في سلسلة ذخائر العرب التي تصدرها دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٦ .

ولا يعني هذا الكتاب كثيراً بالحديث عن أخطاء العامة ، بقدر ما يعنى
بإثبات الصيغ الصحيحة ، غير أن هدف مؤلفه كان إصلاح أخطاء النطق الشائعة
فى عصره ؛ ولذلك سماه « إصلاح المنطق » . ويقول الأستاذ عبد السلام
هارون فى مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب (صفحة ١٢) : « يعسر على كثير من
الأدباء الذين لم يروا هذا الكتاب أن يفهموا موضوعه حق الفهم ، فيحسبونه -
كما يتبادر إلى فهمهم - أنه فى علم المنطق وتصحيح أشكاله ومقاييسه . ولقد
ذهب من قبل مؤرخ للآداب العربية (هو جورجى زيدان) فى كتابه (تاريخ
آداب اللغة العربية ١٨ / ٢) إلى أن ابن السكيت قد ألف فى « علم المنطق » .
وعلمت بأخرة أن أحد الأساتذة المشتغلين بالفلسفة راقه عنوان هذا الكتاب ،
فبادر بانتزاعه من أحد أصحاب المكتبات ، وعاد به جذلان ، حتى إذا كان
ببعض الطريق يقلب الطرف فى صفحاته ابتسم ، ثم غلبه الضحك مما أخلفه
الظن ! » .

ثم يقول : « وهذا الكتاب قد أراد ابن السكيت به أن يعالج داء كان قد
استشرى فى لغة العرب والمستعربة ، وهو داء اللحن والخطأ فى الكلام . فعمد
إلى أن يؤلف كتابه ويضمنه أبواباً يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب » .

ومؤلف هذا الكتاب هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت

والسكيت لقب أيه إسحاق ، وإنما لقب بذلك ؛ لأنه كان كثير السكوت طويل الصمت .

وكان يعقوب عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر ، راوية ثقة أخذ عن البصريين والكوفيين ، كالفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي . وكان معلماً للصبيان ببغداد ، ثم أدب أولاد المتوكل . وتوفي سنة ٢٤٤ هـ ويقال إن السبب في وفاته أنه كان مع المتوكل يوماً فمرّ بهما ولداه : المعتز والمؤيد . فقال له : يا يعقوب ، من أحب إليك ؟ ابنى هذان أم الحسن والحسين ؟ فقال : والله إن قنبراً خادماً على خير منك ومن ابنك ، فأمر الأتراك فداسوا بطنه ، فحمل فعاش يوماً وبعض الآخر ، ثم مات (١) .

وقد وصل إلينا كتاب « إصلاح المنطق » برواية أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري المتوفى سنة ٣٠٤ هـ (٢) .

ونسجل فيما يلي ملاحظتنا على هذا الكتاب القيم في النقاط التالية :

١ - قسم ابن السكيت كتابه إلى جزأين كبيرين ، ويظهر أن هذه التجزئة حجمية ، وليست موضوعية ؛ إذ لا يوجد هناك فرق كبير بين موضوعات الجزء الأول وموضوعات الجزء الثاني . ثم قسم كل جزء إلى أبواب يغلب عليها مراعاة الصيغ والأبنية المختلفة ، فباب لفعل وفعل باختلاف معنى ، وآخر لفعل وفعل باتفاق معنى ... إلخ إلخ .

٢ - اهتم ابن السكيت في بعض الأحيان ببيان اللهجات العربية واختلافها في

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان GAL I 117 ; S I 180 وطبقات الزيدى ٢٢١ وبغية الرعاة ٣٤٩/٢ .

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٨/٣ مع مصادرها في كتابه .

النطق ؛ مثل (٩ / ٣٠) : « قال أبو عبيدة : تميم من أهل نجد يقولون : نهى للغدير ، وغيرهم يقولون : نهى » . ومثل (١٨ / ٣٠) : « وقال يونس : أهل العالية يقولون الوتر في العدد ، والوتر في الذحل ، وتمرير تقول : الوتر في العدد وفي الذحل سواء » . ومثل (٢ / ٣١) : « ويقال : الصرع لغة قيس ، والصرع لغة تميم ، كلاهما مصدر صرعت » . ومثل (١٧ / ٩٠) : « ويقال ضربه بالسيف صلتاً ، إذا جرده من غمده ، ونظر إليه بصفح وجهه وصفح وجهه . وهو اللحد واللحد ، للذي يحفر في جانب القبر . وهو الرفع والرفع ، لأصول الفخذين . الفتح لتمرير ، والضم لأهل العالية » . ومثل (٧ / ٩١) : « وقال يونس : أهل العالية يقولون : السّم والشهد وتمرير تقول : السّم والشهد » . ومثل (١٨ / ٩٨) : « قال أبو زيد : بنو تميم يقولون : قمع وضلع . وأهل الحجاز يقولون قمع وضلع » . ومثل (١٤ / ١٠٣) : « يقال ناقة عجلزة وعجلزة ، وهى القوية الشديدة . قيس تقول : عجلزة وتمرير تقول : عجلزة » . ومثل (٣ / ١٣٢) : « وأهل الحجاز يقولون : سكارى وكسالى وغيارى بالضم ، وبنو تميم يفتحون » . ومثل (١٠ / ١٧٩) : « وأمين مطولة الألف مخففة الميم ، لغة بنى عامر » ... إلخ إلخ .

٣ - وما يلاحظ كذلك أن ابن السكيت روى فى كتابه عن كثير من الأعراب الفصحاء وسماهم مثل : أبى تمام الأعرابى ، والتميمي العدوى ؛ وأبى ثروان العكلى ، وأبى جامع ، وأبى الجراح العقيلي ، وأبى جميل الكلابى ، وأبى حزام العكلى ، وأم الحمارس البكرية الكلابية ، وأبى ذبيان بن الرعبل ، وأبى شنبلى ، وأبى صاعد الكلابى ، وأبى الغمر العقيلي الكلابى ، وغنية الكلابية ، وقرية الأسدية ، وأبى مرة الكلابى ، وأبى مهدي الأعرابى ، وغيرهم .

٤ - يحكى ابن السكيت فى كتابه أحياناً أشياء أنكرها بعض من كتبوا فى لحن العامة من بعده ؛ مثل (١٠٤ / ١١) : « وقال : سَدَادٌ من عَوَزٍ وسَدَادٌ كل يقال » ؛ ففى درة الغواص (١ / ٦٤) : « ويقولون : هو سَدَادٌ من عوز ، فيلحنون فى فتح السين ، كما لحن هشيم المحدث فيها ، والصواب أن يقال بالكسر » . ثم ساق قصة لحن هشيم ^(١) .

وفى تقويم اللسان لابن الجوزى (٢٧ / ٨) : « وتقول : فى هذا سَدَادٌ من عوز ، بكسر السين والعامة تفتحها » .

وأحياناً أخرى يخالف ابن السكيت من سبقه من اللغويين الذين كتبوا فى لحن العامة ؛ مثل (١٣١ / ١٩) : « ويقال : درهم سُدُوقٌ » . وهذا يخالف ما سبق أن ذكرناه عن أبى عبيد القاسم بن سلام من أنه حكى فى كتابه « الغرب المصنف » درهم « سُدُوقٌ » بالفتح لا غير .

وينص ابن السكيت فى بعض الأحيان على اللغة الفصيحة أو الجيدة ؛ مثل (١٠٤ / ١٥) : « ويقال : سرار الشهر وسرار الشهر ، والفتح أجود » . ومثل (١١٤ / ٤) : « وحكى عن بعضهم : جلسنا فى بَقْعَةٍ طيبة ، وأقمت برّهة من الدهر . والكلام بَقْعَةٍ وبرّهة » .

٥ - وعلى الرغم من أن ترك الهمز عادة حجازية قديمة ؛ إذ روى صاحب لسان العرب (١ / ١٤) عن أبى زيد أنه قال : « أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون ^(٢) وقف عليها عيسى بن عمر ، فقال : ما أخذ

(١) انظرها كذلك فى إنباء الرواة ٣ / ٣٤٩ .

(٢) النبر هنا معناه الهمز ؛ ففى الصحاح (نبر) ٢ / ٨٢٢ : « والنبرة الهمزة . وقد نبرت الحرف نبراً ، وقربش لا تنبر ، أى لا تهمز » . وفى لسان العرب (نبر) ٧ / ٣٩ : عن =

من قول تميم إلا بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا
نبروا . قال : وقال أبو عمر الهذلي : قد توضيت ، فلم يهمز وحولها ياء »
- نقول : إنه على الرغم من أن ترك الهمز عادة حجازية قديمة ، فإننا نرى
اللغويين - ومنهم ابن السكيت - يعيرون من يترك الهمز في كلامه ؛ لأن
الهمز أصبح شعار اللغة الفصحى ، رغم نشأته في تميم ، كما عرفنا من
نص أبي زيد السابق . ولهذا نرى ابن السكيت يعقد في كتابه فصلا
بعنوان : « ما يهمز مما تركت العامة همزة » (١٤٥ - ١٥١) ذكر فيه
كلمات لا شك في أن الحجازيين كانوا يتخلصون من الهمزة فيها ؛ مثل :
الفأل ١٣ / ١٤٧ والفأرة ١٥ / ١٤٧ والذئب ١٦ / ١٤٧ والبئر ١٤٧ /
١٧ .

وكان اللغويون القدامى يعترفون بالسماع ، أو بالتطور القديم ، أما التطور
الجديد فهو لحن عندهم ، حتى وإن كان مشابها لما سمعوه ، أو كانا يندرجان
تحت ظاهرة واحدة عامة ؛ فابن السكيت يقول مثلا (١٠ / ١٤٦) : « وتقول :
هي اللبوة ، فهذه اللغة الفصيحة ، ولبوة لغة » فيعترف بكلمة « لبوة » غير
مهموزة ؛ لأنها سمعت عن بعض العرب ، فهي لغة عنده ، ثم يقول بعد ذلك
(١٠ / ١٤٦) : « وهو عامر بن لؤى ، والعامة تقول : لوى ، بلا همز .
وتقول : طوىء تفعل كذا ، والعامة تقول : طىء تفعل كذا » ، فلا يعترف ابن

= النهاية لابن الأثير ٧/٥ : « والنبر مصدر نبر الحرف ينبره نبرا همزة . وفي الحديث : قال
رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : يا نبي الله . فقال : لا تنبر باسمي ، أى تهمز .
وفي رواية فقال : إنا معشر قريش لا نبر . والنبر همز الحرف ، ولم تكن قريش تهمز في
كلامها . ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلي بالمدينة ، فهمز ، فأنكر أهل المدينة عليه ،
وقالوا تنبر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن ! . وهذا كله معناه أن
لهجة الحجازيين الأصلية تسهيل الهمز .

السكيت بنطق كلمتى : « لوى » « وطى » لأنهما لم تسمعا عن العرب ، مع أن ترك الهمزة فيهما لا يختلف بحال عن ترك الهمز فى كلمة « لبوة » . ومثل ذلك قوله (١٣ / ١٤٩) : « وقد فقأت عينه ، ولا تقل فقيت » فى مقابل قوله (١٨ / ١٤٩) : « وقد استخذأت له وخذأت ، وخذيت لغة » ؛ فإن تطور « فقأت » إلى « فقيت » لا يقل شأنًا عن تطور « خذأت » إلى « خذيت » .

وبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى تسابق العرب فى النطق به ، فأدى ذلك إلى همز ما ليس أصله ، مبالغة فى التفصح Overcorrectness ؛ لأنه إذا كانت « خذأت » فصيحة ، و « خذيت » غير فصيحة . و « فقأت » فصيحة ، و « فقيت » غير فصيحة . و « وجأت » (٧ / ١٥٠) فصيحة ، و « وجيت » غير فصيحة - فإنه لا مانع من تحول « حليت السوق » و « لبئت بالحج » و « رثيت زوجى » إلى حالات ولبأت ورثأت ، عن طريق القياس الخاطىء مبالغة فى التفصح^(١) . ولذلك يعقد ابن السكيت فصلاً بعنوان : « وما همزته العرب وليس أصله الهمز » يقول فيه مثلاً (١ / ١٥٨) : « وقالوا : حالات السوق ، وإنما هو من الحلاوة . وقالوا : لبأت بالحج ، وأصله لبيت ... وقالت امرأة : رثأت زوجى بإثبات الهمز » .

وكان ترك الهمز أحياناً سبباً فى اختلاط الكلمة بكلمة أخرى ذات معنى مختلف ؛ مثل (١٣ / ١٥١) « قرأت القرآن » ؛ (١٥ / ١٥١) « قرئت

(١) ذكر اللغويون العرب أمثلة كثيرة للمبالغة فى التفصح ، وإن لم يسموا هذه الظاهرة بهذا الاسم ، كما حاولوا أن يعللوا لها بتعليلات واهية . انظر مثلاً الصحاح (لبأ) ٧٠/١ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٢/٨٨١ والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١٥٠/١ ومغنى اللبيب ٦٨٤/٢ وسر صناعة الإعراب ٩٠/١ ٦٠٢/١٤ والخفائص ١٤٥/٣

الضيف » . ولذلك يعقد ابن السكيت فصلاً بعنوان : « ما يهمز فيكون له معنى ، فإذا لم يهمز كان له معنى آخر » (١٥١ - ١٥٧) .

ونلاحظ أننا اليوم بعد أن تخلصنا من الهمز في لهجات الخطاب قد استغنينا في « قرية » عن معنى القرى ، وأصبحت الكلمة تعنى القراءة فحسب منعاً لهذا الاختلاط الذى نبه إليه ابن السكيت .

٦ - لم يعتن ابن السكيت كثيراً ببيان الصيغ الملحونة شأنه فى ذلك شأن من سبقه ممن كتبوا فى لحن العامة ، وإنما كان كل همه بيان الصيغ الفصيحة ، غير أنه فى بعض الأبواب ؛ مثل باب : « ما جاء من الأسماء بالفتح » (١٥ / ١٦١) كثر قوله : « تقول كذا ولا تقل كذا » مثل قوله (١٧ / ١٦١) : « تقول : ماله دار ولا عقار ، ولا تقل عقار ... وتقول : هو جفن السيف ، وجفن العين ، ولا تقل جفن ... والرصاص ولا تقل الرصاص ... وهو ثدى المرأة ، ولا تقل ثدى » .

٧ - ومن الأمثلة الكثيرة التى ساقها ابن السكيت فى كتابه نلاحظ كل أنواع التطور اللغوى فى الأصوات والصيغ والدلالات :

ففى قوله (١ / ١٨٥) : « ويقال : هم الأسد أسد شنوءة ، وهى أفصح من الأزد » نرى أن الأصل فى هذه الكلمة هو النطق الأول : « الأسد » المخففة عن « الأسد » وأن النطق الثانى تطور عنه حسب القوانين الصوتية ؛ إذ تأثرت السين ، وهى صوت مهموس ، بالبدال ، وهو صوت مجهور ، فانقلبت السين إلى نظيرها المجهور وهو الزاى . وذلك من أنواع التأثير الرجعى الناقص فى حال الاتصال .

وفى قوله (١ / ١٨٤) : « البرد اليوم قارس ... ولا يقال : البرد اليوم

قارص « نرى مثلاً من أمثلة تأثير الراء فى تفخيم الأصوات المجاورة لها .

ومن ظواهر المخالفة الصوتية ، وهى انقلاب أحد الصوتين المتماثلين صوتاً آخر يغلب أن يكون من الأصوات المائعة ، أو الأصوات الشبيهة بأصوات العلة ، قوله (١٢ / ١٧٦) : « ويقال : هو الإجاص ، ولا تقل إنجاص . وهى الإجاسة ، ولا تقل إنجانة » .

والفقرة التالية تفسر كلها بقانون المخالفة المذكور ؛ يقول ابن السكيت (١٩ / ٣٠١) : « وقد يبدلون بعض الحروف ياء ، قالوا آمأ وآيما . قال : وسمعت أبا عمرو يقول : قول الله جل ثناؤه : ﴿ انْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾ أى لم يتغير ، من قوله : ﴿ مِنْ حَمَأٍ مَسْنُونٍ ﴾ قال : فقلت له إن مسنوناً من ذوات التضعيف ويتسن من ذوات الياء ؟ قال : أبدلوا النون من يتسن ياء ، كما قالوا : تظنيت ، وإنما الأصل تظننت . وقال العجاج :

تَقْضَى الْبَاذِ إِذَا الْبَاذِ كَسَرَ

أراد تقضض . وحكى الفراء عن القناني : قصيت أظفارى . وحكى ابن الأعرابي : خرجنا نتلعى ، أى نأخذ اللعاعة ، وهو بقل ناعم فى أول ما يبدو . قال الأصمعى : وقولهم تسريت ، أصلها : تسررت من السر ، وهو النكاح .

ومن أمثلة انكماش الصوت المركب ، على مثال نطقنا لكلمتى : بيت ويوم فى اللهجات العامية قوله (١٨ / ١٦٢) : « وتقول الكوسج ، ولا تقل الكوسج ، وهو الجورب ، ولا تقل الجورب » .

وقد تطورت الكلمة الأخيرة فى لهجاتنا العامية تطوراً آخر ؛ إذ همست الجيم ، وضاع منها الازدواج ، فتحولت إلى شين ، ثم تغير وضع النبر من

المقطع الأول إلى الثانى ، فصارت الكلمة « شَرَاب » وقد تنطق فى بعض اللهجات « شَرَّاب » بفتح الشين ، بسبب انسجام الحركات .

ومن أمثلة انقلاب القاف جيما مثل ما حدث لهذا الصوت فى لهجة صعيد مصر قول ابن السكيت (٣٠٨ / ٤) : « وتقول : هو القِرْقِس ، الذى يقول له العامة : الجِرْجِس ... وتقول : الفالوذ والفالوذق ولا تقل : هو الفالوذج » .

وإذا كان ابن السكيت يعتبر كلمتى : « الجرجس » و « الفالوذج » من لحن العامة ، فإن أبا الطيب اللغوى يعتبرهما فصيحيتين ، فيقول فى كتابه الإبدال (١ / ٢٤٠) : « ويقال هو الفالوذج والفالوذق » كما يقول فى كتابه ذلك أيضا (١ / ٢٤٤) : « والجرجس والقرقس : دويّسة تطير معروفة . والجرجس والقرقس أيضا : طين يختم به أسود ، وهو فارسى معرب » .

ومن أمثلة التطور فى الصيغ قوله (٨ / ٣١٩) : وهذا شيء مَصُونٌ ولا يقال مُصَانٌ ، وهذا شيء مَعِيبٌ ، ولا يقال مُعَابٌ . وتفسير التطور هنا هو القياس الخاطيء للصيغ الثلاثية على الصيغ المتعدية بالهمزة فى بناء اسم المفعول منها .

وقد عقد ابن السكيت لتطور الدلالة ثلاثة أبواب : اثنان منها بعنوان : « ومما تضعه العامة فى غير موضعه » صفحة ٢٨٤ وصفحة ٢٨٧ والثالث بعنوان : « ومما يضعه الناس فى غير موضعه » صفحة ٣١٣ غير أن هذه الأبواب الثلاثة لا يوجد بها سوى أربعة أمثلة فحسب لذلك التطور ، تلك هى قوله (١٧ / ٢٧٤) : « قولهم : أكلنا مَلَّةً ، وإنما الملة الرماد الحار » وقوله (٨ / ٢٨٧) : « قولهم : خوجنا نتنزّه ، إذا خرجوا إلى البساتين ، وإنما التنزه

التباعد عن المياه والأرياف . وقوله (٣١٣ / ١٤) : « قولهم للمعلف : آرى ،
وإنما الآرى محبس الدابة » . أما المثال الرابع فهو مثال « التنزه » السابق مكرراً
فى صفحة ٣١٤ / ٨

وفىما عدا هذه الأمثلة تحتوى تلك الأبواب الثلاثة على بعض التعبيرات
اللغوية والأمثال العربية ؛ مثل : « مهلاً يا رجل » ، ٢٩٠ / ٥ و « هلم يا رجل » ،
١٢ / ٢٩٠ و « كذب عليكم الحج » ، ٣ / ٢٩٢ و « الصيف ضيعت اللبن » ،
٧ / ٢٨٨ و « عند جفينة الخبر اليقين » ، ١٥ / ٢٨٨ ومثل هذا الخلط بين
التعبيرات اللغوية يوجد ظاهراً فى كتاب « الفاخر » للمفضل بن سلحة ،
و « الزاهر » لابن الأنبارى .

وفىما عدا هذه الأبواب الثلاثة توجد فى الكتاب أمثلة أخرى متناثرة لتطور
الدلالة ؛ كقول ابن السكيت (٣٣١ / ٢) : « وتقول : هى المزايدة ، للتى
يستقى فيها الماء ، ولا تقل راوية ، وإنما الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى
يحمل عليه الماء » .

٨ - تناول ابن السكيت فى كتابه بعض قواعد الصرف والاشتقاق ؛ فمن
القواعد الصرفية الهامة تناوله « ريقة اشتقاق المضارع من الماضى المفتوح
العين فى قوله (٢١٧ / ٩) : « وما كان ماضيه على فَعَلَ مفتوح العين ،
فإن مستقبله يأتى بالضم أو الكسر ، نحو ضرب يضرب ، وقتل يقتل ،
ولا يأتى مستقبله بالفتح ، إلا أن تكون لام الفعل أو عين الفعل أحد
الحروف الستة ، وهى حروف الحلق : الخاء ، والغين ، والعين ، والحاء ،
والهاء ، والهمزة ؛ فإن الحرف إذا كان فيه أحد هذه الستة الأحرف جاء
على فَعَلَ يَفْعَلُ ، نحو شدخ يشدخ ، ودمغ يدمغ ، وصنع يصنع ودمعت

عينه تدمع ، وذهب يذهب ، وذبح يذبح ، وسمح يسمح ، وسمح يسمح ،
وقرأ يقرأ ، وبرأ من الوجد يبرأ . وقد يجيء على القياس ، وإن كان فيه
أحد هذه الحروف ، فيأتى مستقبله بالضم أو الكسر ، نحو دخنت النار
تدخن ، ودخل يدخل . ولم يأت الماضى والمستقبل بالفتح إذا لم يكن فيه
أحد هذه الحروف الستة إلا حرفاً واحداً جاء نادراً ، وهو أبى يأبى . وزاد
أبو عمرو : ركن يركن . وخالفه أهل العربية : الفراء وغيره ، فقالوا :
يقال : ركن يركن وركن يركن .

وفى الكتاب عدة ضوابط هامة فى أبنية العربية ، يسير فيها ابن السكيت
على منهج يذكرنا بمنهج ابن خالويه فى كتابه : « ليس فى كلام العرب » .
يقول ابن السكيت مثلاً (٢٢٢ / ٤) : « وليس يأتى مفعول من ذوات الثلاثة
من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان ، وهو : مسك مذكوف ، وثوب مصوون ، فإن
هذين جاءا نادرين ، والكلام مصوون ومذكوف . فأما ما كان من ذوات الياء ، فإنه
يجيء بالنقصان والتمام ، نحو طعام مكيل ومكيول ، ومبيع ومبيوع ، وثوب
مخيوط ومخيوط . فإذا قالوا مخيوط بنوه على النقص لنقصان الياء فى خطت .
والياء فى مخيوط واو مفعول انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وإنما انكسر
ما قبلها لسقوط الياء ، فكسر ما قبلها ليعلم أن الساقط ياء . ومن قال : مخيوط
أخرجه على التمام » .

٩ - عقد ابن السكيت باباً للعدد شرح فيه بعض قواعده ، كقوله
(٢٩٨ / ١٥) : « وتقول للمذكر : واحد واثنان وثلاثة إلى العشرة ؛ تثبت
الهاء . فمن ذلك : ثلاثة أفلس ، وثلاثة دراهم ، وأربعة أكلب ، وخمسة
قراريط ، وستة أبيات ، فكله بالهاء . ومن كلام العامة أن يحذفوا الهاء .

وإذا أردت المؤنث قلت : واحدة واثنان وثلاث وأربع إلى العشر ،
ياسقاط الهاء . وتقول : ثلاث أدور ، وأربع نسوة ، وخمس أيتق . فإذا
جاوزت العشرة قلت في المذكر : أحد عشر ومن العرب من يسكن العين
أحد عشر ، وكذلك يسكنها إلى تسعة عشر ، إلا الاثنى عشر ؛ فإن العين
لا تسكن لسكون الألف والياء قبلها .

١٠ - ونحن نعرف من كتاب « إصلاح المنطق » أن الناس في عصر ابن
السكيت كانوا يستعملون اسم الموصول : « الذى » بمعنى « إذ » بعد
عبارة « الحمد لله » ؛ فلا يحتاجون إلى ضمير يعود إليه . يقول ابن
السكيت (١٧/٣٠٥) : « وتقول : الحمد لله إذ كان كذا وكذا ، ولا
تقل الحمد لله الذى كان كذا وكذا ، حتى تقول : به ، أو منه ، أو
بأمره ، أو بصنعه » .

وقد نبه إلى ذلك أيضاً كل من الجوهري في الصحاح (جياً) ٤٢/١
والحريري في درة الغواص ١٥ / ١٠٠ وابن الجوزي في تقويم اللسان ٩ ب / ١
ولا يزال هذا الاستعمال جارياً حتى الآن في قولنا مثلاً : الحمد لله اللى
جيت^(١) .

١١ - ومن قوله (١٣ / ٣٠٧) : « ويقال لقيته عاماً أول ، ولا تقل عام
الأول » نعرف تطور عبارة « عَمَنَوَل » التى تجرى على ألسنة الناس في
لهجاتنا العامية ، فهذه النون هى التنوين فى « عاماً » ، وقد سهلت
الهمزة وسكنت الميم للتخفيف .

١٢ - وقد تعرض ابن السكيت لبعض المؤنثات السماعية ، وهى ما تخلو من
إحدى علامات التأنيث . وذكر منها ما يجوز تذكيره فى الكلام العربى ؛

(١) انظر فى هذا مقالة أستاذى « شبيتالر » Spitaler عن « الحمد لله الذى وما أشبهه »
فى مجلة Oriens (١٩٦٢) مجلد ١٥ صفحة ٩٧ - ١١٤ .

مثل : السكين ٦ / ٣٥٩ والدلو ١٥ / ٣٥٩ والسلاح ٨ / ٣٦٠
والذئوب ٤ / ٣٦١ والسبيل والطريق ١٤ / ٣٦١ والإبط ٤ / ٣٦٢ .

١٣ - ويذكر ابن السكيت بعد ذلك كله عدة أبواب لما لا يستعمل إلا منفياً
من العبارات ، بعضها بعنوان : « ما يتكلم فيه بالجحد » ٣٨٣ وبعضها
بعنوان « مالا يتكلم فيه إلا بالجحد » ٣٨٥ ويكتفى فى بعضها الآخر
بكلمة « باب » .

ومن أمثلة ذلك قوله (١٦ / ٣٨٣) : « يقال : ماله صامت ولا ناطق .
فالصامت : الذهب والفضة . والناطق : الكبد ، يعنى الإبل والغنم والخيول » .
ومثل قوله (١٠ / ٣٨٤) : « ماله سَعَنَةٌ ولا مَعَنَةٌ ، أى قليل ولا كثير » .
ومثل قوله (١١ / ٣٩٣) : « لا أفعله ما اختلف الملوان ، والفتيان ، والعصران ،
والجديدان ، والأجدان ، يعنى الليل والنهار » .

١٤ - عقد ابن السكيت بعد ذلك باباً لما جاء مثنى (٣٩٤ - ٤٠٠) من
أمثله الحجران : الذهب والفضة ، والأسودان : التمر والماء ، والأبيضان :
اللبن والماء ، والأحمران : الشراب واللحم ، والخافقان : المشرق
والمغرب . ثم عقد باباً آخر للاسمين يغلب أحدهما على صاحبه ،
لشهرته أو لخفته على الناس . ومن أمثله قوله (٣ / ٤٠٢) :
« والعمران : أبو بكر وعمر ، فغلب عمر ؛ لأنه أخف الاسمين وقيل
لعثمان رحمة الله عليه : تسلك سيرة العمرين ... قال الفراء : أخبرنى
معاذ الهراء ، قال : لقد قيل سيرة العمرين قبل أن يولد عمر بن عبد
العزیز . وقال أبو عبيدة : فإن قيل : كيف بدئ بعمر قبل أبى بكر وهو
قبله ، وهو أفضل منه ؟ قيل . إن العرب تفعل هذا يبدءون بالأخس ؛

يقولون : ربيعة ومضر ، وسليم وعامر ، ولم يترك قليلا ولا كثيرا . قال أبو يوسف . وزعم الأصمعي ، عن أبي هلال الراسبي ، عن قتادة أنه سئل عن عتق أمهات الأولاد ، فقال : أعتق العمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد . ففى قول قتادة عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ؛ لأنه لم يكن بين أبي بكر رحمة الله عليه ، وعمر رحمة الله عليه خليفة .

ثم عقد ابن السكيت بابا ثالثا لما أتى مثنى من أسماء الناس لاتفاق الاسمين ، من أمثله (١ / ٤٠٤) : « والعائزان : عامر بن مالك بن جعفر ، وهو ملاعب الأسنة ، وهو أبو براء ، وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب » .

١٥ - ويختتم ابن السكيت كتابه بباب من الألفاظ ، وبابين لما جاء على وزن فُعَلَّة بضم الفاء وفتح العين ؛ أحدهما للصفات ، مثل قوله (١٧ / ٤٢٨) : « ورجل همزة لُمزة يهمز الناس ويلمزههم ، أى يعيبهم » . وثانيهما للأسماء ، مثل قوله (١٦ / ٤٢٩) : « والنُّعْرَةُ ذباب أخضر أزرق يدخل فى أنوف الدواب » .

* * *

٩- ما يحسن فيه العامة

للمازني (١٤٤٩ هـ)

وهذا الكتاب مفقود ، ذكره بعض من ترجموا لصاحبه ؛ كابن النديم في
الفهرست ٦/٩١ والقفطي في إنباء الرواة ١/ ٢٤٧ وابن الأنباري في نزهة
الألباء ١٢٥ / ٥ وياقوت في معجم الأدباء ٧ / ١٢٢ والسيوطي في بغية الرعاة
١ / ٤٦٥ وغيرهم .

أما صاحب هذا الكتاب فهو : أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، وقيل :
بكر بن محمد بن عدى بن حبيب المازني النحوي المشهور . تلقى العلم على
أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد ، وغيرهم من مشاهير عصره ، كما روى
عنه الفضل بن محمد اليزيدي ، وأبو العباس المبرد .

كان المازني إماما في العربية ، متسعا في الرواية ، لم ينأظره أحد إلا قطعه
لقدرته على الكلام . ويقول عنه تلميذه المبرد : « لم يكن بعد سيبويه أعلم
بالنحو من أبي عثمان » .

وقد توفي المازني ٢٤٩ هـ على أرجح الأقوال^(١) .

(١) انظر ترجمته ومصادرنا في : GALS I 163 وهامش إنباء الرواة ١/ ٢٤٦ .

١٠- ما تلحن فيه العامة لأبي حاتم السجستاني (٥٥٥ هـ)

صاحبه سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني ،
نزىل البصرة كان كثير الرواية عن أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعى ، كما روى
عن عمرو بن كركرة وروح بن عبادة . وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش
مرتين . وكان ابن دريد من تلاميذه المخلصين .

وتذكر المصادر أنه كان أعلم الناس بالعروض واستخراج المعنى ، وكان
يعنى باللغة ، وترك النحو بعد اعتناؤه به حتى كأنه نسيه ، ولم يكن حاذقاً فيه .

قال أبو بكر بن دريد تلميذه : « مات أبو حاتم بالبصرة فى رجب سنة
خمس وخمسين ومائتين ، ودفن بسرة المصلى ، وصلى عليه سليمان بن
جعفر بن سليمان بن على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب - وكان
والى البصرة يومئذ ^(١) » .

وكتابه : « ما تلحن فيه العامة » مفقود لم يصل إلينا ، وإن كانت كتب
التراجم تذكره وتختلف فى تسميته ؛ فقد سماه « ما تلحن فيه العامة » كل
من ابن النديم فى الفهرست ٧ / ٩٣ وياقوت فى معجم الأدباء ١١ / ٢٦٥
والسيوطى فى الأشباه والنظائر ٤ / ١٢٩ والقفطى فى إنباه الرواة ٢ / ٦٢ وسماه
الزبيدى فى لحن العوام ١٠ / ٥ والسيوطى فى بغية الوعاة ١ / ٦٠٦ والبكرى
فى معجم ما استعجم ٢ / ٣٥٩ ، ٤ / ١٢٦٥ « لحن العامة » .

كما سماه بهذا الاسم الأخير كذلك ابن خير الإشبلى فى فهرسته

(١) انظر ترجمته ومصادرهما فى GAL I 107; SI 167 وهامش إنباه الرواة ٢ / ٥٨ .

٣/٣٤٨ وذكر طريق روايته إليه ، فقال : « كتاب لحن العامة ، لأبي حاتم السجستاني ، تبويب أبي على البغدادي ، حدثني به الشيخ أبو عبد الله محمد ابن سليمان بن أحمد النفري رحمه الله ، عن خاله الأديب أبي محمد غانم ابن وليد المخزومي ، عن أبي عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي ، عن صاحب الشرطة أبي القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبي على البغدادي ، قال : قرأته غير مبوب على أبي بكر بن دريد ، عن أبي حاتم سهل ابن محمد السجستاني مؤلفه ، رحمه الله » .

ومن كلام ابن خیر نعرف أن أبا حاتم ألف كتابه غير مبوب ، ولعله كان يشبه كتاب الكسائي ، وتذكر فيه الكلمة وراء صاحبها ، دون مراعاة لأي نوع من أنواع الترتيب - وأن الذي قام بتبويبه وترتيب مادته هو أبو على البغدادي المعروف بالقالی صاحب كتاب الأمالي المشهور .

أما الأزهری ، فقد سمي كتاب أبي حاتم : « إصلاح المزال والمفسد » فقال في كتابه تهذيب اللغة (١ : ٢٢ / ٢٢) : « ولأبي حاتم كتاب كبير في إصلاح المزال والمفسد ، وقد قرأته فرأيتته مشتملاً على الفوائد الجمّة ، وما رأيت كتاباً في هذا الباب أنبل منه ولا أكمل » .

ولعل هذه التسمية تخص باباً في الكتاب كله ؛ ففي تهذيب اللغة (١ : ٣٨ / ١١) : « وقد وضع أبو حاتم هذا الحرف في باب المزال والمفسد » .

وعلى الرغم من ضياع هذا الكتاب فقد عثرنا على نقول كثيرة في لحن العامة مروية عن أبي حاتم ، ونظن أنها مأخوذة عن كتابه ، ولا سيما تلك التي توجد في المعاجم العربية .

وفيما يلي نثبت نص هذه النقول ، ونعزوها إلى مصادرها التي أخذناها

عنها بعد أن رتبنا المادة اللغوية الموجودة بها ترتيباً أبجدياً ، ليسهل الرجوع إليها
فى دراستنا لمادة الكتاب ، وطريقة أبى حاتم السجستانى فى تأليفها ، فيما بعد .

« نصوص من بحر العامة لأبي حاتم »

* أبى :

حدثنا الأصمعي قال : حدثنا عيسى بن عمر ، قال : خاصم رجل رجلاً إلى ابن يعمر ، فقال : أصلحك الله ! إنه باعني غلاماً يباقاً ، فقال يحيى : لو قلت أبوقا ! قال أبو حاتم : كذلك الصواب ، رجل أبوق وأباق وآبق ، يقال : آبق يآبق ، والعامة تقول : يآبق ، وهو خطأ . [طبقات الزبيدي ٢٣ / ١١] .

* إجانة :

الإجانة لغة في الإجانة [الشوارد للصاغانى ٢٠٤] .

* إخوة وإخوان :

« هم الإخوة ، إذا كانوا لأب ، وهم الإخوان ، إذا لم يكونوا لأب . قال أبو حاتم : قال أهل البصرة أجمعون : الإخوة فى النسب ، والإخوان فى الصداقة . تقول : قال رجل من إخوانى وأصدقائى . فإذا كان أخاه فى النسب قالوا : إخوانى . قال : وهذا غلط ، يقال للأصدقاء وغير الأصدقاء إخوة وإخوان قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ ولم يعن النسب ، وقال : ﴿ أَوْ يَبُوتَ إِخْوَانُكُمْ ﴾ وهذا فى النسب ، وقال : ﴿ فإخوانكم فى الدين ومواليكم ﴾ . [اللسان (أخوا) ١٨ / ٢٢] .

* اصطخرى :

النسبة إلى اصطخر : اصطخرزى ، على غير قياس [الشوارد للصاغانى

. [٢٠٥] .

* ألا :

« قال أبو حاتم : قال الأصمعي : يقال : ما ألوت جهداً ، أى لم أدع جهداً . قال : والعامة تقول : ما آلوك جهداً ، وهو خطأ » . [اللسان (ألا) ٤٢ / ١٨] .

* الله :

« وقال أبو حاتم : بعض العامة تقول : لا وآله » فيحذفون الألف التى قبل الهاء فى اللفظ ، ولا بد من ذلك . وإنما لفظة : « لا وآله » ، وإن لم تكتب فى الخط ألف ، كما كتبوا « الرحمن » بغير ألف ، ولم يحذفوها من اللفظ . واسم الله عز وجل ينبغى أن يجل ، فيتكلم به بأصوب الصواب . وقد وضع لهم من لا جزى خيراً بيت رجز على الحذف ، فقال :

قد جاء سبيل جاء من أمر آله يخرّد حرّد الجنة المغلة .

[البارع ٧ / ١٨] .

* إمالا :

قال أبو حاتم : والعامة تقول أيضاً : أمالى ، فيضمون الألف ، وهو خطأ أيضاً . قال : والصواب : إمالا ، غير ممال ؛ لأن الأدوات لاتمال [لسان (إمالا) ٣٥٨ / ٢٠] .

* إنس :

« أبو حاتم : أنست به إنساً بكسر الألف ، ولا يقال : أنساً ، إنما الأنس حديث النساء ومؤانستهن . رواه أبو حاتم عن أبى زيد » . [اللسان (أنس) ٣١١ / ٧] .

* أَهْلُ ذَاكَ :

« وروى أبو حاتم فى كتاب المزال والمفسد عن الأصمعى : يقال استوجب ذلك واستحقه ولا يقال : استأهله ولا أنت تستأهل ، ولكن تقول هو أهل ذاك وأهل لذاك ، ويقال : هو أهلة ذلك » . [لسان العرب (أهل) ٣١ / ١٣] .

* بَرْنَكَان :

« أبو حاتم : ثوب بَرْنَكَانِي لضرب من الأكسية ، وهو ما تلحن فيه العامة ، فتقول بر كان . وقلت للأصمعى : هل يقال : تبركنت ؟ قال : لا أعرفه . قال : ولا يقال بر كان إنما هو بَرْنَكَان وبَرْنَكَانِي صفتان » . [المخصص ٤ : ١٩ / ٨٠] .

* البَصْرَة :

« وسأل رجل أبا حاتم عن قول العامة : البَصْرَة ، فقال : هو خطأ ، إنما سميت البَصْرَة للحجارة البيض التى فى المرْبَد ، وأنشد :

سقى البَصْرَة الرسمى من غير حباها فإن بها منى صدى لا يريها

... قال وأنشدنا أبو حاتم لأعرابى من بنى تميم قدم البصرة فرأى أهلها :

ما أنا بالبَصْرَة بالبَصْرِى ولا شبيهة زِيَهُم بزيى

قال أبو حاتم : ولو كانت البَصْرَة ، كما قيل ، ونسبت إليها لقلت : بَصْرَى ، كما قالوا نَمْرَى » . [ذيل أمالى القالى ١٦ / ٢١] .

* بعض وكل :

« قال أبو حاتم : قلت للأصمعى : رأيت فى كتاب ابن المقفع : « العلم

كثير ، ولكن أخذ البعض خيراً من ترك الكل ، فأنكره أشد الإنكار ، وقال :
الألف واللام لا يدخلان في « بعض » و « كل » ؛ لأنهما معرفة بغير ألف
ولام . وفي القرآن العزيز : ﴿ وَكُلُّ أَتَوِّهٍ دَاخِرِينَ ﴾ ، قال أبو حاتم : ولا تقول
العرب : الكل ولا البعض ، وقد استعمله الناس حتى سببويه والأخفش في
كتبهما ؛ لقلة علمهما بهذا النحو ، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب .
وقال الأزهري : النحويون أجازوا الألف واللام في « بعض » و « كل » ، وإن
أباه الأصمعي . [اللسان (بعض) ٣٨٧ / ٨ والمزهر ٢ : ١٥٨ / ٢٠] .

* بغدين :

بَغْدَيْنٌ : لغة في بغداد [الشوارد للصاغاني ٢٠٤]

* جايذان :

« اسم موضع ذكره أبو حاتم في : « لحن العامة » . قال : يقولون : بُرْ
زَيْدَانِي ، وَسَمَكُ زَيْدَانِي . وإنما هو جايذَانِي ، منسوب إلى موضع يقال له
جايذان » [معجم ما استعجم ٢ / ٣٥٩] .

* الجبّانة :

« وقال أبو حاتم : تقول العامة خرجنا إلى الجبّان . والصواب : إلى الجبّانة ؛
لأنها واحد ، والجمع الجبّان . وجمع الجبّان ، الجبابين ؛ ألا ترى بالكوفة
جبّانة عرز ، وجبّانة السبيع ، وجبّانة كذا ، وجبّانة كذا » . [البارع ١١٦ /
١٣] .

* الجرّة :

« قال أبو حاتم : ويقال : فلان لا يُخَنَّقُ على جِرَّتِهِ . والجرّة : آلة تدسع

بها الشاه أو البعير ، إذا أراد أن يجتر ، بكسر الجيم لا غير . قال الشاعر :

وتفزع الشول منها حين يفجؤها حتى تقطع في أعناقها الجرر

والعامة يقولون : فلان لا يخنق على جرته ، بفتح الجيم ، والصواب :
على جرته . [البارع ١٠٨ / ١٧] .

* الجرم :

« قال أبو حاتم : قد أولعت العامة بقولهم : فلان صافى الجرم ، أى
الصوت أو الحلق . وهو خطأ » . [اللسان (جرم) ١٤ / ٣٦٠] .

* الجسر :

« قال أبو حاتم : قال الأصمعي : قال أبو عمرو : تقول للقبيلة التى من
قيس عيلان : « جسر » بالفتح . وكذلك جسر النهر بفتح الجيم . وقال : ولم
أسمع الجسر ، بكسر الجيم ، فى شيء » . [البارع ١٣٥ / ١٧] .

* الجوخان :

« والجوخان : بيدر القمح ونحوه ، بصرية . وجمعها : جواخين ... قال
أبو حاتم : تقول العامة : الجوخان ، وهو فارسى معرب . وهو بالعربية : الجرين
والمسطح » . [اللسان (جوخ) ٣ / ٤٩٠] .

* الجنبذة :

الجنبذة : القبة ، لغة فى : الجنبذة [الشوارد للصاغاني ٢٠٤] .

* الحب :

يجمع الحب على حبان ، كسمن وسمنان ، وتمر وتمران ، ولحم
ولجمان [الشوارد للصاغاني ٢٠٣] .

* الحِدَادَةُ :

« وقال أبو حاتم : أهل الحجاز يخطئون ، فيقولون لهذا الطائر : الحُدَيَّا ، وهو خطأ ، ويجمعونه : الحدادي ، وهو خطأ » [اللسان (حدأ) ١ / ٤٧] .

* الحِشْمَةُ :

الحِشْمَةُ : لغة في الحِشْمَةِ [الشوارد للصاغاني ٢٠٥] .

* حَفِينَةٌ :

عند حَفِينَةِ الْخَبْرِ الْيَقِينِ ، بالحاء المهملة [الشوارد للصاغاني ٢٠١] .

* حَمَّ وَطَسَ :

« قال أبو حاتم : قالت العامة في جمع « طس » و « وحم » : طواسين ، وحواميم . قال : والصواب : ذوات طس ، وذوات حم ، وذوات ألم . وأنشد بيت الكميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمِ آيَةً تَأْوِلُهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرَبٌ ،

[اللسان (طس) ١٧ / ١٣٥] .

* حَيْنٌ وَحَيْثُ :

« العرب تقول : جئْتُ من أين لا تعلم ، أي من حيث لا تعلم : قال الأصمعي : ومما تخطيء فيه العامة والخاصة باب (حَيْنٌ وَحَيْثُ) ؛ غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيبويه . قال أبو حاتم : رأيت في كتاب سيبويه أشياء كثيرة يجعل حَيْنٌ : حيث . وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه . قال أبو حاتم : واعلم أن حَيْنٌ وَحَيْثُ ظرفان ، فحين ظرف من الزمان ، وحيث ظرف من المكان ، ولكل واحد منهما حد لا يجاوزه ، والأكثر من الناس جعلوهما

معاً : حيثُ . قال : والصواب أن تقول : رأيتك حيثُ كنتَ ، أى فى الموضع الذى كنت فيه . واذهب حيثُ شئتَ ، أى إلى أى موضع شئتَ . وقال الله عز وجل : ﴿ وَكُلًّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ . ويقال : رأيتك حين خرج الحاج ، أى فى ذلك الوقت ، فهذا ظرف من الزمان . ولا يجوز حيث خرج الحاج . وتقول : اتنتنى حين يقدم الحاج ، ولا يجوز حيث يقدم الحاج . وقد صيّر الناس هذا كله : حيث . فليتعهد الرجل كلامه ، فإذا كان موضع يحسن فيه أين ، وأى موضع ، فهو حيث ؛ لأن أين معناه حيث ، وقولهم : حيث كانوا وأين كانوا معناهما واحد ، ولكن أجازوا الجمع بينهما ، لاختلاف اللفظين . واعلم أنه يحسن فى موضع حين : لما واذ ووقت ويوم وساعة ومتى . تقول : رأيتك لما جئت ، وحين جئت ، واذ جئت . ويقال : سأعطيك إذ جئت ، ومتى جئت . [اللسان (حيث) ٤٤٦ / ٢ (حين) ٢٩٢ / ١٦] .

*** التخفيف عند تميم :**

تميم تخفف كل اسم على فَعَلٍ وفَعَّلٍ ، يقولون فى أَقَطٍ وحَذَرٍ : أَقَطَ وحَذَرَ [الشوارد للصاغانى ٢٠٢] .

*** دَجَلَةٌ :**

« قال أبو حاتم : تقول : أتيت دَجَلَةً ؛ ولا تقل الدَّجَلَةَ ، كما لا تقول : المَكَّة » [البارع ١٢٨ / ٤] .

*** دَحِيَّة :**

دَحِيَّةٌ ، ولا يقال : دَحِيَّة [الشوارد للصاغانى ٢٠٣]

*** دِرْهَمٌ :**

« وقال أبو حاتم : يقال : دِرْهَمٌ ، على مثال فَعْلَلٍ ، بكسر الفاء وسكون

العين وفتح اللام الأول ، ولا يقال : دَرْهِم ، على مثال فَعْلِل ، بكسر الفاء واللام الأول . وتقول العرب : ربح المتاع للدرهم درهما ، ولا يقال : ربح بالدرهم درهما » . [البارع ٤٠ / ٣] .

* الدَوَاج :

الدَّوَّاج والدَّوَّاج : الذى يلبس أهل بغداد [الشوارد للصاغاني ٢٠٥] .

* ذُبَابَة :

« وقال أبو حاتم : العوام يقولون للذباب ذبابة ، وإنما هو بقية من الدين » . [لحن العوام للزبيدي ٨ / ٣٤] .

* الذَّبْحَة :

الذَّبْحَة ، مثل : التَّوَلَّه ، وجمع الحَلَق : لغة فى الذَّبْحَة [الشوارد للصاغاني ٢٠٤] .

* الرُّئْيُ :

الرُّئْيُ من الجن : لغة فى الرُّئْيِ ، وكذلك كل فَعِيل ثانية أحد حروف الحلق ؛ نحو : رَغِيف وشَعِير وبَعِير وسَعِيد [الشوارد للصاغاني ٢٠٢] .

* رِبَمَا :

« قال أبو حاتم : من الخطأ قول العامة : ربما رأيته كثيراً . و (ربما) إنما وضعت للتقليل » [اللسان (رب) ٣٩٣ / ١] .

* الرِّحَى :

تجمع الرِّحَى : رَحِيًّا ورَحِيًّا [الشوارد للصاغاني ٢٠٤] .

* رُوَيْدَكُنِي :

يقال : رُوَيْدَكُنِي ، وللمؤنث : رُوَيْدَكُنِي ، ورُوَيْدَكُمَانِي ، ورُوَيْدَكُمُونِي ،
ورُوَيْدَكُنِي [الشواردى للصاغانى ٢٠٢] .

* الرُّيح :

« وأنكر أبو حاتم على عمارة بن عقيل جمعه الريح على أرياح . قال :
فقلت له فيه : إنما هو أرواح ، فقال : قد قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وأرسلنا
الرياح ﴾ وإنما الأرواح جمع روح . قال : فعلمت بذلك أنه ليس ممن يؤخذ
عنه » . [اللسان (روح) ٢٨١ / ٣] .

* سَدُوم :

« قال أبو حاتم فى كتاب المزال والمفسد : إنما هو سَدُوم ، بالذال
المعجمة .

قال : والذال خطأ . قال الأزهرى : وهذا عندى هو الصحيح » . [اللسان
(سدم) ١٧٧ / ١٥ والميدانى ١٢٨ / ١ ومعجم البلدان ٥٣ / ٥ وتهذيب
اللغة ٣٧٤ / ١٢] .

* الشَّجَر :

« قال أبو حاتم : العامة يقولون : الشَّجَر ، بكسر الشين . وهو لغة . والجيد
الفتح ، كما يقرأ فى القرآن : ﴿ والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ . [البارع ١١٩ /
٣١] .

* الشَّفْتَرَى :

الشَّفْتَرَى من الشَّفْتَرِ ، وهو المتفرق [الشوارد للصاغانى ٢٠٤] .

* اشتغلت :

لا يقال : اشتغلت [الشوارد للصاغانى ٢٠٣] .

* الشُونُوز :

الشُونُوز لغة فى الشينيز [الشوارد للصاغانى ٢٠٥] .

الشمع :

« قرأت بخط أبى على المحسن بن إبراهيم بن هلال الصايى ، قرأنا على أبى سعيد الحسن بن عبد الله (السيرافى) فى كتاب « ما يلحن فيه العامة » لأبى حاتم : هو الشمع مفتوح الشين والميم . فسألناه عما يحكى عن أبى بكر دريد أنه قال : شمع ، بكسر الشين . فقال : لا يعاج عليه . قلنا له : فهو صحيح عن ابن دريد ؟ فقال : نعم هو عنه بخطى فى كتاب الجمهرة » . [معجم الأدباء ٨ / ١٥٢] .

* المصطبة :

المصطبة : ميمها مكسورة ؛ لأنه يرتفق بها [الشوارد للصاغانى ٢٠٣] .

* طُرَان :

« وقال أبو حاتم : حمام طُرَانى ، من طُرأ علينا فلان أى طلع ، ولم نعرفه قال : والعامة تقول : طُورَانى ، وهو خطأ . وسئل عن قول ذى الرمة :

أعاريب طوريون عن كل قرية يحيدون عنها من حذار المقادر

فقال : لا يكون هذا من طُرأ ، ولو كان منه لكان طُرثيون ، بالهمزة بعد الراء . فقال له : فما معناه ؟ فقال : أراد أنهم من بلاد الطور ، يعنى الشام ،

كما قال العجاج :

داني جناحيه من الطور فمرّ

أراد أنه جاء من الشام . [معجم البلدان (طرآن) ٣٤ / ٦ واللسان (طراً) ١٨٠ / ١] .

* طريق العُنْصَلَيْن :

« قال أبو حاتم : سألت الأصمعي عن طريق العُنْصَلَيْن ، ففتح الصاد وقال : لا يقال بضمها . قال : ويقول العامة إذا أخطأ إنسان الطريق : « أخذ طريق العُنْصَلَيْن » وذلك أن الفرزدق ذكر في شعره إنساناً ضل في هذه الطريق ، فقال :

أراد طريق العُنْصَلَيْن فياسرَتْ

فظنت العامة أن كل من ضلّ ينبغي أن يقال له هذا . وطريق العُنْصَلَيْن طريق مستقيم ، والفرزدق وصفه على الصواب ، فظن الناس أن وصفه على الخطأ ، فاستعملوه كذلك . [معجم البلدان ٢٣٢ / ٦ واللسان ٥٠٩ / ١٣ ومعجم ما استعجم ٩٧٥ / ٣] .

* الفَدَّانُ :

« وقال أبو حاتم : تقول العامة الفَدَّان . والصواب : الفَدَّانُ بالتخفيف . [اللسان (فدان) ١٧ / ١٩٨] .

* فلان من أحسن الناس :

يقولون : فلان من أجمل الناس وأحسنه ، يريدون : وأحسنهم ، ولا يَتَكَلَّمُ إلا به . يذهبون به مذهب : وأحسن مَنْ ثُمَّ . وفلانة من أحسن النساء

كلهن وأعقله . والقياس : وأحسنهم ، وأعقلهن [الشوارد للصاغانى ٢٠٢] .
* قَوَزَعَ الدِيكَ :

« قال يعقوب بن السكيت : يقال قَوَزَعَ الدِيكَ ، ولا يقال قَنَزَع . قال البشتى : معنى قوله : قنزع الديك أنه نفس برائله ، وهى قنازعه . قلت : غلط فى تفسير قوزع أنه بمعنى تنفيشه قنازعه ، ولو كان كما قال لجاز قنزع . وهذا حرف لهج به عوام أهل العراق وصبيانهم ، يقولون : قَنَزَعَ الديك ، إذا فر من الديك الذى يقاتله . وقد وضع أبو حاتم هذا الحرف فى باب المزال والمفسد ، وقال : صوابه قَوَزَع . وكذلك ابن السكيت وضعه فى باب : « ما تلحن فيه العامة » . وروى أبو حاتم عن الأصمعى أنه قال : العامة تقول للديكين إذا اقتتلا فهرب أحدهما : قَنَزَعَ الديك ، وإنما يقال : قَوَزَعَ الديك إذا غلب ، ولا يقال : قَنَزَع . قلت : وظن البشتى بحدسه وقلة معرفته أنه مأخوذ من القنزعة ، فأخطأ فى ظنه ، وإنما قوزع فوعل من قزع يقزع ، إذا خف فى عدوه ، كما يقال : قَوَنَسَ ، وأصله قَنَسَ » . [تهذيب اللغة ١ / ٣٨ واللسان (قزع)]
[١٤٤ / ١٠] .

* قطع :

قال الليث : يقال هذا الثوب يُقَطِّعُ قميصا ، ويُقَطِّعُ لك تقطيعا ، إذا صلح أن يقطع قميصا . وروى أبو حاتم عن الأصمعى أنه قال : لا أعرف : هذا ثوب يُقَطِّعُ ، ولا يُقَطِّعُ ، ولا يُقَطِّعُنِي ، ولا يُقَطِّعُنِي . وهذا كله من كلام المولدين . قال أبو حاتم : وقد حكاه أبو عبيدة عن العرب » . [تهذيب اللغة ١ / ١٩٢] .

* القرباء :

« قال أبو حاتم : قال الأصمعى : جمع القرباء قوباوات وقوايى ، جاء

على غير قياس . وسألته عن مثل للعرب قد قيل : « يا عجبا لهذه القليفة هل تغلبن القوباء الرثيفة » فلم يتكلم فيه بشيء تخرجاً ، وقال : أصلها من تقوب الشيء . وكان ينكر مثل كلام العامة كويين ، وهو مفسد من وجهين ، وهو فارسي أو نبطي ، فإذا أدخل في كلام العرب قالوا : قوبين قوين بالياء الخالصة » [البارع ٢٧ / ٧٨] .

* كَسَرَى :

« وحدثنا ابن دريد عن أبي حاتم ، وكان من أشد الناس تعصبا على الكوفين في كتاب : « ما تلحن فيه العامة » أن كَسَرَى ، بالكسر أفصح من الفتح » . [الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١٢٩ / ٤] .

* فلان لم يفهمنى :

يقولون : فلان لم يفهمنى ، ولو فهمنى لم يفعل ذلك . ولا يجوز ذلك . [الشوارد للصاغانى ٢٠٥] .

* المَفَسُّ :

« الأصمعى : يقال أجد مَفَسًّا في بطنى ، بفتح الميم وسكون الغين ، ولا يقال مَفَسًّا بفتح الغين . قال أبو حاتم : فقلت : أفيقال : مَفَسًّا بالصاد ؟ فقال : لم أسمع إلا أن يكون مثل البزاق والبصاق والبساق ، ومثل الصراط والسرط ، ويقال أيضاً - زعموا - زراط . قال أبو حاتم : وليس بمعروف ، ولكن لصق ولزق ولسق . قال الأصمعى : وأما ما سمعت فقول رؤية :

طعن الطبيب الطعنة المَفُوسَا » [البارع ٢٣ / ٥٥] .

* ملآن :

« وإناء ملآن والأنثى ملأى وملآنة والجمع ملآء . والعامة تقول : إناء ملأ . أبو حاتم : يقال حُبَّ ملآن ، وقرية ملأى ، وحَبَابُ ملآة . قال : وإن شئت خففت الهمزة فقلت فى المذكر مَلَانَّ ، وفى المؤنث مَلَأَ ، [اللسان (ملأ)] ١٥٢ / ١ .

* منبجاني :

« وقال أبو حاتم فى « لحن العامة » : لا يقال : كساء أنبجاني . وهذا مما تخطيء فيه العامة ، وإنما يقال : منبجاني ، بفتح الميم والباء . وقلت للأصمعي : لم فتحت الباء ، وإنما نسبت إلى منبج بالكسر ؟ فقال : خرج مخرج منظراني ومخيراني . قال : النسب مما يغير البناء . [معجم ما استعجم ١٢٦٥ / ٤] .

* مات الميت :

« قوله : إذا ما مات ميت من تميم [وسرك أن يعيش فجىء بزاد] فيه رد على أبى حاتم السجستاني ، ومن ذهب مذهبه : لأن أبا حاتم كان يقول : قول العامة : مات الميت خطأ . والصواب : مات الحى » [الاقتضاب ٤٨ / ٠] .

* رجل مال :

رَجُلٌ مَالٌ وَمَالٍ ، أى ذو مال ، وامرأة مَالَةٌ وَمَالِيَّةٌ [الشوارد للصاغاني

[٢٠١]

* النبقة :

النَّبَقَةُ وَالنَّبَقَةُ . لثتان فى النَّبَقَةِ وَالنَّبَقَةُ [الشوارد للصاغاني ٢٠٥]

* نحو :

لا يقال : كان القوم نحواً من خمسة عشر . وإنما يقال : كانوا نحواً من عشرة ، ونحواً من عشرين ، ونحواً من مائة ، ونحواً من ألف . فأما في الكسر الذى بين العقدين فلا يقال : نحواً من خمسة وثلاثين . ولا يكون ذلك إلا فى العقود [الشوارد للصاغانى ٢٠٥] .

* نَشُوت :

نَشُوت لغة فى : نَشَات [الشوارد للصاغانى ٢٠١] .

* نَفَسَت المرأة :

نَفَسَت المرأة ، أى حاضت ، لغة فى نَفَسَتْ [الشوارد للصاغانى ٢٠٤] .

* النُّقَاوة :

النُّقَاوة والنُّقَاءة : لغتان فى النُّقَاوة والنُّقَاية والنُّقَاء [الشوارد للصاغانى

. [٢٠١] .

* النُّوى :

وتجمع النُّوى : نُوياً ونُوياً [الشوارد للصاغانى ٢٠٤] .

* هَاتُوا :

« وقال أبو حاتم : هَاتُوا شهودكم . ولغة أخرى : هَؤُم . والعامة يقولون :

هَاتِم شهودكم ، وهذه أفحش الخطأ » . [البارع ٧ / ١٨] .

* هَار :

جُرْف هَار ، بالرفع : لغة فى قولهم : جُرْف هَار [الشوارد للصاغانى

. [٢٠١] .

* لتَهْنِئِكَ العَافِيَةُ :

يقال : لَتَهْنِئِكَ العَافِيَةُ ، وَلِيَهْنِئِكَ الفَارِسُ ، بالهمز وتخفيف الهمز ، ولا تخذف الياء لأن الياء بدل من الهمزة [الشوارد للصاغانى ٢٠١] .
* يَا هَيَّاهُ :

« الأصمعى : العامة تقول : يَا هَيَّاهُ . وهو مولد . والصواب : يَا هَيَّاهُ بفتح الهاء ، وَيَا هَيَّاهُ . قال أبو حاتم : أظن أصله بالسريانية : يَا هَيَّاهُ شَرَّاهُ هَيَّاهُ . [اللسان (يهيه) ١٧ / ٤٦٤] .

تلك هى النقول التى عثرنا عليها مروية عن أبى حاتم السجستاني ، تعالج مسائل من لحن العامة ، ونظنها نحن من كتابه المفقود فيما تلحن فيه العامة . وما ذكر تحت : « الشوارد » للصاغانى ، هو ما رواه الصاغانى فى كتابه : « الشوارد فى اللغة » فى القسم الذى عنوانه : « فيما تفرد به أبو حاتم سهل ابن محمد السجستاني ، فى كتابه : تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب » تحقيق عدنان الدورى - بغداد ١٩٨٣م وهناك بيت شعر رواه الآمدى فى كتابه المؤتلف والمختلف ١٦ / ٢٢ عن كتاب أبى حاتم كذلك ؛ فقال فى ترجمة الأخطل بن حماد : « ومنهم الأخطل بن حماد بن الأخطل بن ربيعة ابن النمر بن تولب ، شاعر لم يقع إلى شعره . وأنشد له أبو حاتم فى كتاب ما تلحن فيه العامة :

يهينون من حفروا شينه وإن كان فيهم لقي أو يبرّ .

هذا ونلاحظ على كتاب أبى حاتم - كما يبدو فى هذه النقول السابقة

— ما يلى :

١ - يبدو أن أبا حاتم كان يتتبع في كتابه سقطات العلماء خاصة ، وذلك واضح في بعض ما وجدناه من نصوص الكتاب ؛ فهو يعيب فيها سيبويه والأخفش وأبا عبيدة وعمارة بن عقيل وابن دريد والليث ، بل إنه لعبب أهل الحجاز أنفسهم في بعض المواضع ، وهذا هو ما أثار ضده بعض العلماء ، كأبي بكر الأنباري وأحمد بن يحيى ثعلب ؛ ففي لسان العرب (شأ) ٩٥ / ١ النص التالي : « الشُّنَّانُ مصدر على فَعْلَان ، كالنزوان والضربان . وقرأ عاصم : شُنَّان ، بإسكان النون ، وهذا يكون اسماً ، كأنه قال : لا يجرمنكم بغيض قوم . قال أبو بكر : وقد أنكر هذا رجل من أهل البصرة يعرف بأبي حاتم السجستاني معه تعد شديد وإقدام على الطعن في السلف . قال : فحكيت ذلك لأحمد بن يحيى ، فقال : هذا من ضيق عطنه وقلة معرفته ... » .

٢ - نرى في معظم الأمثلة تطورات صوتية أو تطورات في الصيغ :
فمثال : « لا وَالَهُ » نلاحظ فيه تقصير الحركة في المقطع الزائد في الطول عند الوقف ، وهي ظاهرة لا تزال شائعة في الكلام العامي حتى اليوم في الحلف بالله .

ومثال : « لا يخنق على جرَّته » نلاحظ فيه الانسجام الصوتي ؛ إذ قلبت كسرة الجيم فتحة ، لتتسجم مع فتحة الراء . وهذا من نوع التأثير الرجعي التام في حال الانفصال .

وفي مثال « دِرْهِم » نلاحظ الانسجام الصوتي أيضاً في الحركات ، وهو من نوع التأثير التقدمي التام في حال الانفصال .

ومن تطورات الصيغ : « حُدِّيَا » بدلا من : « حُدَّاء » . ويبدو أنها صيغة تصغير منها بعد سقوط الهمز .

ولا يوجد من تطورات الدلالة إلا أمثلة قليلة في نصوص أبي حاتم ؛ مثل دلالة « الأخوة » على الإخوة في النسب ، ودلالة « الإخوان » على الإخوان في الصداقة ، فتخصصت دلالتهما ؛ لأن الأصل فيهما أنهما لفظتان عامتان تقالان للأصدقاء والأقرباء على السواء . ومن أمثلة تطور الدلالة كذلك استعمال كلمة « ربما » للتكثير والأصل فيها أنها للتقليل .

٣ - يلاحظ أن أبا حاتم لا يعترف بالكلمات المعربة في زمنه حديثا في العربية ، فهو ينكر استعمال العامة لكلمة « جوخان » لبيدر القمع ، بدلا من « الجرين » و « المسطح » العربيتين ، في حين أنه يتحدث عن « درهم » المعربة قبل زمنه بوقت طويل ، وكأنها عنده عربية .

٤ - وصيغتا « قَوَزَع » و « قَنَزَع » اللتان يحسب أبو حاتم أولاهما صوابا والأخرى خطأ - هاتان الصيغتان نعهما نحن تطورا عن الصيغة الأصلية « قَنَزَع » بتأثير قانون المخالفة الذي أدى إلى تطور الزاى الأول إلى واو أو نون ، وكلاهما مما يسمح به قانون المخالفة ، كما سبق أن بينا ذلك .

ولكن يبدو أن التطور إلى « قَوَزَع » كان أسبق في الوجود على السنة العرب ، أما الصيغة الثانية فقد تطورت من الأصل كذلك ، غير أن التطور في هذه الحالة كان على السنة العامة ، مما جعل أبا حاتم يعد الأولى صوابا والثانية خطأ ! .

وعلى أية حال فقد ضاع الأصل « قَنَزَع الديك » بتضعيف الزاى ،

وإن كنا نلاحظ معناه فى اسم المفعول « مُقَزَّع » الذى تروى المعاجم العربية أن معناه عند العرب : السريع الخفيف ، ولذلك يقول الأزهري فى تهذيب اللغة (١٨٥ / ١) عن الفعل (قوزع) : « والأصل فيه قَزَعَ إذا عاد هارباً . وقَوَزَعَ فَوَعَلَ منه » ! .

١١- النخو ومن كان يلحن من النخويين

لابن شبة (٤٦٤ هـ)

هذا الكتاب مفقود . وصاحبه أبو زيد عمر بن شبة بن عبيدة بن ربيعة البصري . وروى عن أبي عاصم النبيل ، ومحمد بن سلام الجمحي وغيرهما ، وكان راوية للأخبار ، عالما بالآثار أديبا فقيها صدوقا^(١) .

وقد ذكر هذا الكتاب كل من ابن النديم في الفهرست ١/١٧٠ باسم « الاستعظام للنخو ومن كان يلحن من النخويين » وياقوت في معجم الأدباء ٦١/١٦ والسيوطي في بغية الوعاة ٢/٢١٩ .

ويبدو من عنوان الكتاب أنه كان خاصا بأخطاء النحاة ، وليس في لحن العوام بالمعنى الواسع لهذه الكلمة .

(١) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GALS I 209 .

١٢- أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)

هذا الكتاب مشهور جدا حتى لقد عدّه ابن خلدون أحد أركان الأدب ؛ فقال في مقدمته (٢٢ / ٦٤٧) : « وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين ، وهى : أدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكامل للمبرد ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب النوادر لأبى على القالى البغدادى ، وما سوى هذه الأربعة ، فنبع لها وفروع عنها » .

و « أدب الكاتب » هو الاسم المشهور به . وقد سماه شارحه ابن السيد البطليوسى : « أدب الكتاب » وسمى كتابه : « الاقتضاب شرح أدب الكتاب » . أما الأزهرى فقد سماه فى تهذيب اللغة (٣١ / ١) : « آداب الكتبة » .

أما ابن قتيبة فهو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ولد بالكوفة ، ولقب بالدينورى ؛ لأنه كان قاضى الدينور مدة . أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وأبى حاتم السجستاني ، وروى عنه ابن درستويه وغيره .

قال عنه ابن النديم فى الفهرست (٧ / ١٢١) : « وكان صادقا فيما يرويه عالما باللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه والشعر والفقه كثير التصنيف والتأليف » . أما الأزهرى فيقول عنه فى تهذيب اللغة (٣١ / ١) : « ما رأيت أحدا يدفعه عن الصدق فيما يرويه عن أبى حاتم السجزي ، والعباس بن الفرّج الرياشي ، وأبى سعيد المكفوف البغدادى . فأما ما يستبد فيه برأيه من معنى غامض أو حرف من علل التصريف والنحو مشكل ، أو حرف غريب ، فإنه ربما زل فيما لا يخفى على من له أدنى معرفة ، وألفيته يحدس بالظن فيما لا يعرفه ولا يحسنه ، ورأيت أبا بكر بن الأنبارى ينسبه إلى الغفلة والغباوة وقلة

المعرفة ، وقد ردّ عليه قريبا من ربع ما ألفه في مشكل القرآن .

وتوفى ابن قتيبة في أول ليلة من رجب عام ٢٧٦ هـ (١) .

وقد طبع « أدب الكاتب » في ليدن عام ١٩٠٠ م بتحقيق « جرونرت » Grünert ثم طبع في مصر عدة طبعات منها طبعة سنة ١٣٢٨ هـ ، وهي التي نستخدمها هنا .

وليس هذا الكتاب كله في « لحن العامة » ، وإنما يحتوى على فصول في هذا الموضوع ، ولم يعدد ريزيتانو في قائمته التي وضعها لكتب لحن العامة ، على العكس من الدكتور حسين نصار في كتابه المعجم العربي (١٠٠ - ١٠١) . وفيما يلي نذكر ملاحظتنا على أدب الكاتب :

١ - يبدأ ابن قتيبة كتابه بمقدمة طويلة تحدث فيها بلهجة اليائس عن أفول نجم الخير ، وكساد سوق البر ، وصيرورة العلم عارا على صاحبه ، وموت الخواطر ، وسقوط همم النفوس ، ثم يقول (١٦ / ٥) : « فلما أن رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان ، وخشيت أن يذهب رسمه ، ويعفو أثره ، جعلت له حظًا من غايتي ، وجزءا من تأليفي ، فعملت لمخفل التأديب كتبًا خفافا في المعرفة ، وفي تقويم اللسان واليد ، يشتمل كل كتاب منها على فن ، وأعفيتها من التطويل والتثقال ، لأنشطه لتحفظه ودراسته ... » .

٢ - والباب الأول في « معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه » وهو باب في تطور الدلالة ؛ فمن تخصيصها قوله (٢٢ / ١٠) : « ومن ذلك الطرب : يذهب الناس إلى أنه في الفرح دون الجزع ، وليس كذلك ، إنما الطرب

(١) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GAL I 120; S I 184 وهامش إنباه الرواة

خفة نصيب الرجل لشدة السرور ، أو لشدة الجزع » .

ومن أمثلة تخصيصها أيضا قوله (١١ / ١٠) : المأتم : يذهب الناس إلى أنه المصيبة ، يقولون : كنا في مأتم فلان ، وليس كذلك ؛ إنما المأتم النساء يجتمعن في الخير والشر .

ومن أمثلة تخصيصها كذلك قوله (١٣ / ٩) : « ومن ذلك الدلج : يذهب الناس إلى أنه الخروج من المنزل في آخر الليل ، وليس كذلك ؛ إنما الدلج سير الليل » .

ومن أمثلة تعميم الدلالة قوله (١١ / ١٨) : « ومن ذلك قول الناس : فلان يتصدق إذا أعطى ، وفلان يتصدق إذا سأل ؛ وهذا غلط . والصواب : فلان يسأل ، وإنما المتصدق المعطى » .

ومن أمثلة تعميمها أيضا قوله (١٧ / ٧) : « ومن ذلك العبير : يذهب الناس إلى أنه أخلاط من الطيب . وقال أبو عبيدة : العبير عند العرب الزعفران وحده » .

ومن أمثلة انتقال الدلالة قوله (١٠ / ٧) : « ومن ذلك أشفار العين : يذهب الناس إلى أنها الشعر النابت على حروف العين ، وذلك غلط ؛ إنما الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر . والشعر هو الهدب » .

ومن أمثلة انتقالها كذلك قوله (١١ / ١) : « ومن ذلك الحشمة : يضعها الناس موضع الاستحياء . قال الاصمعي : وليس كذلك إنما هي بمعنى الغضب » .

٣ - ويأتى بعد ذلك عدة أبواب بها الكثير من الأمثال والتعابير اللغوية ؛ مثل :

« باب تأويل المستعمل من مزدوج الكلام » و « باب ما يستعمل فى الدعاء فى الكلام » و « باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل » .

ويذكر منهج ابن قتيبة فى هذه الأبواب بمنهج المفضل بن سلمة فى كتابه : « الفاخر » وابن الأنبارى فى كتابه : « الزاهر » ؛ مثل ١٩ / ٦ « لا يعرف هرا من بر » ١٩ / ٨ « القوم فى هياط ومياط » ١٩ / ١٠ « حياك الله وبياك » ٢٠ / ١٣ « أرغم الله أنفه » ٢٠ / ١٥ « استأصل الله شأفته » ٢٠ / ٢٢ « بالرفاء والبنين » ٢١ / ١٧ « فلان نسيج وحده » ٢٢ / ٤ « قد رفع عقيرته » ٢٢ / ١٠ « برح الخفاء » ٢٤ / ٦ « لكل ساقطة لاقطة » ٢٥ / ٣ « ليت شعرى » ٢٥ / ٥ « لا جرم » ٢٥ / ١٣ « بنى فلان على أهله » .

٤ - ولى ذلك عدة أبواب فى أصول أسماء الناس تناول فيها المسمين بأسماء النبات ، كطلحة ٢٧ / ١٠ وعلقمة ٢٧ / ١٤ وفتادة ٢٧ / ١٨ وأسماء الطير ، كالقطامي ٢٧ / ٢٢ وعكرمة ٢٨ / ٢ وعكرمة السباع ، كأوس ٢٨ / ٤ وعلبة ٢٨ / ٩ ونهشل ٢٨ / ١١ وأسماء الهوام ، كخش ٢٨ / ١٣ وجندب ٢٨ / ١٣ وكذلك من سمي بالصفات وغيرها ، كحوشب ٢٩ / ٥ وعجرد ٢٩ / ١٧ وحنبل ٢٩ / ١٨ والزبرقان ٢٩ / ٢٦ وربيعة ٣١ / ٣ .. إلخ .

٥ - وجاءت بعد ذلك أبواب تكون معجما صغيرا من المعاجم العربية التى رتب المادة اللغوية فيها على حسب الموضوعات . ويذكرنا ذلك بمنهج الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وفقه اللغة ، للشعالبي ، والمخصص ، لابن سيده ، فباب لمعرفة ما فى السماء والنجوم والأزمان والأرياح ^(١) ،

(١) يعد الحريرى فى درة الغواص رقم ٣٤ ص ٢٣ جمع ربح على أرياح من لحن العامة ، وصوابه أرواح ، وقد سبق مثل ذلك عن أبى حاتم السجستاني . وانظر شرح الخفاجى للدرة ٤ / ٦٥ .

وباب للخيل وما يستحب فيها وعيوبها .. وغير ذلك ، وثالث لخلق الإنسان ، ورابع للطعام والشراب ، وخامس للحيوان ، وسادس للآلات ، وسابع للثياب واللباس ، وثامن للطير ، وتاسع للهوام والحشرات ، وعاشر لجواهر الأرض ... إلخ .

٦ - بهذه الأبواب السابقة ينتهى كتاب المعرفة - كما سماه ابن قتيبة فى المقدمة ويبدأ كتاب جديد فى إقامة الهجاء وقد سماه ابن قتيبة فى المقدمة : « تقويم اليد » . وهو عبارة عن دروس قيمة فى طريقة الإملاء العربى ، تناول فيها ألف الوصل فى الأسماء ، مثل اسم واين وأل التعريفية ، وما تغيره ألف لوصل ، ودخول ألف الاستفهام على ألف الوصل ، ودخولها على أل التعريفية ، ودخولها على ألف القطع ، ثم ذكر ألف الفصل ، وعرفها بأنها التى تزداد بعد واو الجماعة مخافة التباسها بواو النسق ، مثل : ردوا وكفروا . ثم تناول الألفين يجتمعان ، فيقتصر على إحداهما ، والثلاث يجتمعن ، فيقتصر على اثنين . كما تناول حذف الألفات من الأسماء وإبائها ، وما المتصلة ، ومن المتصلة ، ولا المتصلة ، واجتماع الواوين والثلاثة فى كلمة ، ودخول أل التعريفية على كلمة أولها لام ، وهاء التأنيث ، وما زيد فى الكتابة من الحروف ، والألف المقصورة ، والهمزة ... إلخ .

٧ - بعد ذلك كله يأتى الجزء الذى يهمنى هنا فى الكتاب كله ، وهو بعنوان : « تقويم اللسان » (١٠٩ - ١٤٩) . ومنهجه فيه يذكرنا بمنهج ابن السكيت فى « إصلاح المنطق » ، وسنراه مرة أخرى فى كتاب « الفصيح » لثعلب ؛ فباب : « ما يكون مهموزا بمعنى وغير مهموز بمعنى آخر » ١٠ / ١٢٥ هو ما سماه ابن السكيت : « ما يهمز فيكون له معنى فإذا لم

يهمز كان له معنى آخر « ٩ / ١٥١ وإن كانت الكلمات التى ذكرها ابن قتيبة أقل بكثير من تلك التى ذكرها ابن السكيت . وباب : « ما يهزم مما تركت العامة همزة » عند ابن السكيت ١١ / ١٤٥ نجده مفرقا عند ابن قتيبة على بابين ، أحدهما : « الأفعال التى تهزم والعوام تدع همزها » ٨ / ١٢٦ والثانى : « ما يهزم من الأسماء والأفعال والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها » ٧ / ١٢٧ غير أن ابن قتيبة يخلط فى الباب الثانى الأفعال المتعدية بالهمزة ، بما أصله الهمزة ، فيقول مثلاً (١٢ / ١٢٨) : « وأعجمت الكتاب ، ولا يقال عجمته ، وأحبست الفرس فى سبيل الله ، ولا يقال حبسته ، وأغلقت الباب وأقفلته ، ولا يقال غلقتة ولا قفلته .. » . وباب : « ما يشدد » عند ابن السكيت ٦ / ١٧٦ هو باب : « ما يشدد والعوام تخففه » عند ابن قتيبة ١١ / ١٢٩ وكذلك باب : « ما يخفف » عند ابن السكيت ٨ / ١٧٩ هو باب : « ما جاء خفيفاً والعامة تشدده » عند ابن قتيبة ١٦ / ١٣٠ غير أن أمثلة ابن السكيت تفوق فى العدد أمثلة ابن قتيبة دائماً .

٨ - ويحس المرء دائماً أن ابن قتيبة يلخص كلام ابن السكيت بلفظه ، وإن لم يعترف بذلك ، ولكن انظر إلى عبارة ابن قتيبة مثلاً فى باب : « ما جاء بالصاد وهم يقولونه بالسين » (٧ / ١٣٤) : « [١] ونبذ قارص ولبن قارص أى يقرص اللسان ، والبرد قارس ، والقرص البرد ، وسمك قريس [٢] ويقال بخصت عينه بالصاد ، ولا يقال بخستها إنما البخن النقصان [٣] وأصاب فلان قرصته [٤] وهى صنجة الميزان ، ولا يقال سنجة ، وهى أعجمية معربة [٥] وهو الصماخ ، ولا يقال السماخ [٦] وهو الصندوق بالصاد [٧] وقد بصق الرجل ، وبزق ، وهو البصاق والبزاق ، ولا يقال بسق إلا فى الطول [٨] وقد أصاخ ، فهو مصيخ ، إذا استمع ، ولا يقال أساخ » .

وإذا قارنا هذا الكلام بما ذكره ابن السكيت فى باب : « ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة بالسين ، ومما يتكلم فيه بالسين ، فيتكلم فيه العامة بالصاد » (٢١ / ١٨٣) تبين لنا صدق ما نقول :

يقول ابن السكيت : [١] يقال هذا نبيذ قارص ولبن قارص ، أى يقرص اللسان ، ويقال البرد اليوم قارس والقرس البرد . ويقال أصبح الماء اليوم قريسا ، أى جامدا . ومنه قيل سمك قريس . ويقال ليلة ذات قرس ، أى ذات برد ، ولا يقال البرد اليوم قارس . [٢] ويقال قد بخست عينه ، ولا تقل بخستها إنما البخس النقصان من الحق تقول قد بخسته حقه . ويقال للبيع إذا كان قصدا لا بخس ولا شطط [٧] وتقول قد بصق الرجل وهو البصاق ، وقد بزق وهو البزاق ، ولا تقل بسق إنما البسوق فى الطول . ويقال نخلة باسقة . وقال الله جل وعز : ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾ وقد بسق الرجل إذا طال . وقد بسق فى علمه إذا علا ويقال لحجر أبيض يتلأأ : بصاقة القمر ... [٣] وتقول قد أصاب قرصته بالصاد ، وقد أقرصتك الأمر . والعامة تقول : قد أصاب قرسته . وأصل القرصة أن يتقارص القوم الماء القليل فيكون لهذا نوبة ثم لهذا نوبة ... [٦] ويقال هو الصندوق بالصاد [٤] وهى صنجة الميزان ولا تقل سنجة وهى أعجمية معربة [٥] وتقول هو الصماخ بالصاد ولا تقل السماخ [٨] وتقول قد أصاخ للشئ إذا استمع له .

وليس ذلك الأمر بقاصر على هذا الباب ، بل إن المرء ليحسن به فى أبواب كثيرة ، ولا سيما التى يتفق عناوينها فى الكتابين ، وإن لم يلتزم ابن قتيبة ترتيب ابن السكيت . وهذه ظاهرة خطيرة أظن أحدا لم ينتبه لها قبل الآن . وعلى ذلك لا يعد ابن قتيبة أصيلا فى ملاحظة أخطاء العامة ، بل ناقلا ومقلدا . ومن لم يصدق هذا الكلام فليقارن بعناية بابيه : « ما جاء مفتوحا

والعامة تكسره « ١٣٤ / ٣ و « ما جاء مفتوحا والعامة تضمه » ١٣٦ / ١٩
بباب ابن السكيت : « ما جاء من الأسماء بالفتح » ١٦١ / ١٦ ومثل ذلك
فى كثير من الأبواب الأخرى .

٩ - والكتاب الرابع فى أدب الكاتب سماه ابن قتيبة : « كتاب الأبنية »
(١٠٥ - ٢٢٩) وهو يحتوى على أبواب كثيرة لم يبين فيها أخطاء العامة ،
مثل : « باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى » ... إلخ وهى تشبه إلى حد
كبير بعض أبواب الغريب المصنف لأبى عبيد القاسم بن سلام ، وهى
تلك الأبواب الخاصة بأمثلة الأفعال وأمثلة الأسماء .

١٣٠- ما يلحن فيه العامة للأبي حنيفة الدينوري (٤٨٠ هـ)

هذا الكتاب مفقود . أما صاحبه فهو أحمد بن داود أبو حنيفة الدينوري أخذ عن البصريين والكوفيين ، وأكثر أخذه عن ابن السكيت وأبيه . كان نحويًا لغويًا مهندسًا منجمًا حاسبًا ، راية ثقة فيما يرويه ويحكيه . وكتابه في « النبات » ^(١) . بين أيدينا بعضه ، وهو خير شاهد على سعة اطلاعه ودقته وضبطه ^(٢) .

وكتاب « ما يلحن فيه العامة » مذكور في الفهرست ١٩ / ١٢٢ ومعجم الأدباء ٣ / ٣٢ ونزهة الألباء ٢ / ١٦٥ ويسمى : « كتاب لحن العامة » في إنباه الرواة ١ / ٤٢ وبغية الوعاة ١ / ٣٠٦ .

(١) نشره « لوين » في لندن ١٩٥٣ .

(٢) انظر ترجمته في GAL I 107: S I 187 ومصادرها في هامش إنباه الرواة ٤١/١ .

١٤- محن العامة

لأبي علي الدينوري (٢٨٩ هـ)

صاحبه أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري . أصله من الدينور ، ثم قدم البصرة ، وأخذ عن المازني ، وحمل عنه كتاب سيبويه ، ثم رحل إلى بغداد ، فقرأ على أبي العباس المبرد ، وكان زوجاً لابنة أبي العباس ثعلب ، وكان يخرج من منزل صهره ثعلب ، وهو جالس على باب داره ، فيتخطى أصحابه ، ومعه مجبرته ، فيقرأ كتاب سيبويه على أبي العباس المبرد ، فيعاتبه ثعلب ، ويقول : إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل ، وتقرأ عليه وتتركني ، يقولون ماذا ؟ فلم يكن يلتفت إلى قوله .

قدم أبو علي الدينوري إلى مصر وأقام بها ، فلما قدم على بن سليمان الأخفش إلى مصر خرج أبو علي منها ، فلما رجع الأخفش إلى بغداد عاد أبو علي إلى مصر وأقام بها حتى مات في سنة ٢٨٩ هـ^(١) .

ولم يذكر واحد ممن ترجموا له أنه صنف كتاباً بهذا الاسم ، غير أن البطليموسى فى الاقتضاب (٢٠٧ / ٢١) ذكره واقتبس منه ، فقال : « وقال أبو علي الدينوري فى كتاب لحن العامة : الجنّازة ، بكسر الجيم ، السرير الذى يحمل عليه الميت ، ولا يقال للميت جنّازة . وروى السكرى عن محمد بن حبيب عن ابن الأعرابى أنه قال : الجنّازة النعش إذا كان عليه الميت ، ولا يقال له دون ميت جنّازة ، كذا رواه بكسر الجيم . وقال صاحب كتاب العين : الجنّازة بفتح الجيم الإنسان الميت . والشئ الذى ثقل على القوم واغتموا به هو

(١) انظر ترجمته فى إنباء الرواة ٣٣/١ ومصادر الترجمة فى هامشه .

أيضاً جنازة . وأنشد قول صخر :

وما كنت أخشى أن أكون جنازة عليك ومن يغتر بالحدثان

قال : وأما الجنازة مكسورة الصدر فهي خشب الشرجع . قال : وينكرون قول من يقول : الجنازة الميت ، وإذا مات الإنسان ، فإن العرب تقول : رمى فى جنازته فمات . وقد جرى فى أفواه الناس : الجنازة بفتح الجيم ، والنحارير ينكرونه . وقال ابن دريد : جَنَزْتُ الشيء سترته ، ومنه سُمي الميت جنازة لأنه يستتر . وفى الخبر أنه أنذر الحسن لصلاة على ميت فقال : إذا جنزتموها فأنذرونى ، أى كفتتموها .

وقد ذكر له ياقوت كتاباً باسم : « إصلاح المنطق » فى معجم الأدباء (٢ / ٢٤٠) ومنه اقتباس كذلك فى الاقتضاب للبطلوسى (٧ / ١٧) يقول : « وقال أبو على الدينورى فى كتابه الذى وضعه فى إصلاح المنطق : تقول فلان من آل فلان وآل أبى فلان ، ولا تقل من آل الكوفة . وتقول هو من أهله ولا تقول من آله إلا فى قلة من الكلام » .

واقبتس منه صاحب الاقتضاب مرة أخرى (١ / ٢٢١) فقال : « وقال فى هذا الباب : سكران ملطخ خطأ ، إنما هو ملتخ ، أى مختلط لا يفهم شيئاً لاختلاط عقله . قال المفسر [البطلوسى] : حكى أبو على الدينورى فى إصلاح المنطق : ملتخ وملطخ . ويقال أيضاً : ملتبك حكاه اللحيانى » (١) .

ولعل كتاب « لحن العامة » للدينورى ، وكتاب « إصلاح المنطق » له شىء واحد .

(١) وانظر اقتباساً آخر فى شرح المختار من اللزومات ، للبطلوسى ١٢٨/١ .

١٥. الفصيح

الأبى العباس ثعلب (٢٩١ هـ)

صاحبه إمام الكوفيين فى النحو واللغة أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد ابن يسار ، المعروف بثعلب . ولد سنة ٢٠٠ هـ . ويروى عنه أنه قال : « رأيت المأمون لما قدم من خراسان فى سنة أربع ومائتين ، وقد خرج من باب الحديد ، وهو يريد قصر الرصافة ، والناس صفان فى المصلى . قال : وكان أبى قد حملنى على يده ، فلما مر المأمون رفعنى وقال لى : هذا المأمون ، وهذه سنة أربع ، فحفظت ذلك عنه إلى الساعة ، وكان سنى يومئذ أربع سنين » .

وقد تلقى العلم على مشهورى عصره كمحمد بن سلام الجمحى ، ومحمد بن زياد الأعرابى ، وعلى بن المغيرة الأثرم ، وسلمة بن عاصم ، والزبير بن بكار ، وغيرهم كما أفاد من علمه نخبة ممتازة من العلماء ، كمحمد بن العباس اليزيدى ، وعلى بن سليمان الأخفش ، ونفطويه ، وأبى بكر بن الأنبارى ، وأبى عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب ، وغيرهم .

وكان ثعلب ثقة حجة صالحاً ديناً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم ، ويكفى أن يشهد له خصمه أبو العباس المبرد بقوله : « أعلم الكوفيين ثعلب » .

ومات ثعلب يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى سنة ٢٩١ هـ . ودفن فى مقبرة باب الشام ، وقبره هناك ظاهر معروف ^(١) .

أما كتاب « الفصيح » فهو مطبوع مشهور ، نشر أولاً فى ليبزج سنة

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى GAL I 118; SI 181 وهامش إنباء الرواة ١٣٨/١ .

١٨٧٦م بتحقيق المستشرق « بارت » Barth ثم نشره محمد أمين الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٢٥هـ مع شرح لأبى سهل محمد بن على بن محمد الهروى يسمى : « التلويح فى شرح الفصيح » ؛ وذلك فى مجموعة اسمها : « الطرف البهية لطلاب العلوم العربية » وكان بها : « ذيل الفصيح » لعبد اللطيف بن يوسف البغدادى . وقد أعاد هذه النشرة « محمد عبد المنعم خفاجى » بالقاهرة سنة ١٩٤٩م فى مجموع بعنوان : « فصيح ثعلب والشروح التى عليه » بها : « التلويح فى شرح الفصيح » للهروى ، و « ذيل الفصيح » للبغدادى ، ومقدمة كتاب « الاشتقاق » لابن دريد ، و « دراسة عن أهم المؤلفات فى اللغة » لمحمد عبد المنعم خفاجى ، و « التشبيه فى شعر ابن المعتز وابن الرومى » مقالة نقدية لمحمد على هدية ، على كتاب بهذا العنوان لمحمد عبد المنعم خفاجى ، و « شواهد الكتاب لسيبويه » وهو فهرس لشواهد الكتاب الشعرية عن طبعة بولاق (١٣١٦هـ) لمحمد عبد المنعم خفاجى ، وأخيراً « كتاب فعلت وأفعلت » لأبى إسحاق الزجاج .

كما نشر كتاب « الفصيح » كذلك ، الدكتور عاطف مدكور ، وذلك بعنوان : « كتاب الفصيح لأبى العباس ثعلب : تحقيق ودراسة ، بالقاهرة سنة ١٩٨٤م ، كما حققه الدكتور صبيح التميمى ، ونشره بالجزائر سنة ١٩٨٩م .

وقد ذكر بعض من ترجموا لثعلب كالفقطنى فى إنباه الرواة (١ / ١٥٠) أن له كتاب : « ما تلحن فيه العامة » ولم يذكر كتاب : « الفصيح » على عكس ابن النديم فى الفهرست ١٧٧ / ١٠ وياقوت فى معجم الأدباء ١٤٤ / ٥ والسيوطى فى بغية الوعاة ٣٩٧ / ١ فكل هؤلاء ذكروا لثعلب : « الفصيح » ولم يذكروا : « ما تلحن فيه العامة » . وأغلب الظن أن الاسمين لكتاب واحد ، وأن التسمية الأولى هى التى وضعها المؤلف ، وهى التى ذاعت

وانتشرت . أما الثانية ، فأغلب الظن أنها مأخوذة من خاتمة كتاب الفصيح ، وهي (ص ١٠٤) : « قال أبو العباس : هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لتخف المؤنة فيه على متعلمه الصغير والكبير ، وليعرف به فصيح الكلام ، ولم نُكَبِّرْهُ بالتوسعة في اللغات وغريب الكلام ، ولكن ألفناه على نحو ما ألف الناس ونسبوه إلى ما تلحن فيه العوام » .

وقد لقي كتاب « الفصيح » من الشهرة وذيرع الصيت ما لم يلقه - في اعتقادي - أي كتاب آخر في لحن العامة ، لصغر حجمه وسهولة حفظه . ويقول السيوطي في المزهرة (١ / ٢٠١) : « وقد عكف الناس عليه قديماً وحديثاً ، واعتنوا به ، فشرحه ابن درستويه ، وابن خالويه ، والمرزوقي ، وأبو بكر ابن حيان ، وأبو محمد بن السيد البطليوسي ، وأبو عبد الله بن هشام اللخمي وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الفهري . وذيل عليه الموفق عبد اللطيف البغدادي بذيل يقاربه في الحجم ونظمه . ومع ذلك ففيه مواضع تعقبها الحذاق عليه » .

وعد له بروكلمان ستة شروح وثلاث منظومات باقية . وقد راج هذا الكتاب رواجاً كبيراً ، واشتد عليه الطلب في القرن الرابع الهجري ؛ إذ يذكر ياقوت في معجم الأدباء (٢٠ / ٣٤) أن يحيى بن محمد الأرزني الوراق كان يخرج في وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد ، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصيح لثعلب ، ويبيعه بنصف دينار .

وقد بقيت لنا من شروح « الفصيح » لثعلب ، الكتب التالية ، من حوالى أربعين مؤلفاً ، ذكرتها كتب التراجم والطبقات :

١ - نصحيح الفصيح وشرحه ، لابن درستويه ، وهو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (المتوفى سنة ٣٤٧هـ) . وقد نشر الجزء الأول منه ، بتحقيق الدكتور عبد الله الجبوري ، في بغداد سنة ١٩٧٥ م . ثم نشر كاملا بتحقيق الدكتور محمد بدوي المختون ، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب في المجلس الأعلى للشتون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٩٨ م . ويتميز هذا الكتاب ببيان نطق العامة لهذه الكلمة أو تلك ، وهو ما أهمله ثعلب إلا في النادر ، في كتابه : « الفصيح » .

٢ - شرح الفصيح ، لابن الجبان ، وهو أبو منصور محمد بن علي بن عمر الجبان (كان حيا سنة ٤١٦هـ) . ومن هذا الكتاب مخطوطة بمكتبة سوهاج (رقم ٣٧ لغة) ، ومصورة عنها في دار الكتب المصرية (رقم ٨٧٥ لغة) ، وأخرى في معهد المخطوطات (رقم ١٥٣ لغة) . وهذا الكتاب كسابقه ، يثبت في كثير من الأحيان ، نطق العامة لهذه اللفظة أو تلك .

٣ - شرح الفصيح ، لأبي علي المرزوقي (المتوفى سنة ٤٢١هـ) . وهذا الكتاب لا يزال مخطوطا ، ومنه نسخة في مكتبة كوبريللي (برقم ١٣٢٣) كتبت سنة ٥٣٤هـ ، وهي مصورة بمعهد المخطوطات (رقم ١٥٤) .

٤ - إسفار كتاب الفصيح ، لأبي سهل الهروي (المتوفى سنة ٤٣٣هـ) . ومخطوطة المؤلف لهذا الكتاب ، لا تزال باقية في مكتبة عبد القدوس الأنصاري ، كما ذكر الزركلي (الأعلام ١٦٨/٧) وأثبت الصفحة الأولى منه بخط الهروي . كما توجد مخطوطة أخرى قديمة في مكتبة

شهيد على باشا ، باستانبول (رقم ٢٥٩٢) ، وثالثة فى مكتبة طلعت
بدار الكتب المصرية (رقم ٣٨١ لغة) .

٥ - التلويح فى شرح الفصيح ، لأبى سهل الهروى (المتوفى سنة ٤٣٣ هـ) .
طبع فى مجموعة : « الطرف البهية لطلاب العلوم العربية » نشر محمد
أمين الخانجى بالقاهرة سنة ١٣٢٥ هـ . ثم نشره محمد عبد المنعم
خفاجى مع مجموعة من المؤلفات ، بعنوان : « فصيح ثعلب والشروح
التي عليه » بالقاهرة سنة ١٩٤٩ م .

٦ - شرح الفصيح ، لابن ناquia ، وهو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن
الحسين بن داود بن ناquia (المتوفى سنة ٤٨٥ هـ) . ومن هذا الكتاب
مخطوطان بمكتبة داود بالموصل (برقم ١١٥ ورقم ٢٣١) .

٧ - شرح غريب الفصيح ، للتدميرى ، وهو أبو العباس أحمد بن عبد الجليل
ابن عبد الله التدميرى (المتوفى سنة ٥٥٥ هـ) . ومنه نسخة مخطوطة فى
مكتبة نور عثمانية باستانبول (رقم ٣٩٩٢) .

٨ - شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي (المتوفى سنة ٥٧٧ هـ) . وهو
منشور بتحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم ، فى بغداد سنة ١٩٨٨ م .
وهذا أحد الكتب التى تذكر فى كثير من الأحيان ، نطق العوام للألفاظ
التي ضمنها ثعلب كتابه « الفصيح » .

٩ - تحفة المجد الصريح فى شرح كتاب الفصيح ، لأبى جعفر اللبلى ، وهو
شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهرى اللبلى النحوى (المتوفى
سنة ٦٩١ هـ) . وهو مخطوط بدار الكتب المصرية (رقم ٢٠) فى المكتبة
السنقيطية . ومنه مخطوط آخر بالمكتبة الحمزاوية بالمغرب (رقم ١٣١) .

١٠ - شرح الفصيح ، لأبي القاسم الإصفهاني ، وهو أبو القاسم عبد الله بن عبد الرحيم بن ثعلب الإصفهاني . منه مخطوطة في رامبور ٥١٠/١ رقم ٣٨ .

تلك هي شروح « الفصيح » ، التي وصلت إلينا .

أما منظوماته التي بقيت على الزمن ، فهي :

١ - نظم فصيح ثعلب ، للمدائني . وهو عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين أبي الحديد المدائني (المتوفى سنة ٦٥٥ هـ) . وقد حقق هذا النظم ، وقدم له ، وعلق عليه الدكتور محمد بدوي المختون ، ونشره في المجلد الخامس والعشرين من مجلة معهد المخطوطات سنة ١٩٧٩ م .

٢ - موطأة الفصيح في اللغة ، لابن المرحّل ، وهو أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن المرحل المالقي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٩٩ هـ) . وهذا الكتاب مخطوط بدار الكتب (رقم ٢٩٦ لغة) والخزانة التيمورية (رقم ١٧٥ لغة) والمتحف العراقي (رقم ١٤٧١) .

٣ - موطئة الفصيح لموطأة الفصيح ، لابن الطيب الفاسي ، وهو أبو عبد الله محمد بن الطيب بن محمد بن عبد القادر الفاسي المالكي (المتوفى سنة ١١١٣ هـ) . وقد حققه الدكتور عبد الستار عبد اللطيف ونال به الدكتوراه من آداب عين شمس ، بإشراف الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٩٩٢ م .

٤ - حلية الفصيح ، لابن جابر الأندلسي ، وهو شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي (المتوفى سنة ٧٨٠ هـ) . وقد ذكر

بروكلمان لهذا الكتاب نسخا خطية كثيرة فى باريس أول ٤٤٥٢ رقم ٦
والظاهرة ٦٣ والقاهرة ثان ٣٤٨/٢ وغير ذلك .

ومن الاستدراكات على كتاب « الفصيح » وصلت إلينا الكتب التالية :

١ - فائت الفصيح ، لأبى عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد المطرز ، غلام
ثعلب (المتوفى سنة ٣٤٥هـ) . نشره الدكتور محمد عبد القادر أحمد ،
فى مجلة معهد المخطوطات (٢/١٩) سنة ١٩٧٣م .

٢ - تمام فصيح الكلام ، لأبى الحسين أحمد بن فارس اللغوى (المتوفى سنة
٣٩٥هـ) . نشره الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكونى فى
مجموعة : (رسائل فى النحو واللغة) فى بغداد سنة ١٩٦٩م . ثم نشره
الدكتور إبراهيم السامرائى ، فى بغداد سنة ١٩٧١م .

٣ - ذيل فصيح ثعلب ، لعبد اللطيف البغدادى (المتوفى سنة ٦٢٩هـ) طبع
فى مجموعة : « الطرف البهية » نشر محمد أمين الخانجى بالقاهرة سنة
١٣٤٥هـ . ثم نشره محمد عبد المنعم خفاجى فى مجموعته :
« فصيح ثعلب والشروح التى عليه » فى القاهرة سنة ١٩٤٩م .

وكانت شهرة ثعلب سبباً فى حقد بعض الناس عليه وادعائهم أن ثعلباً
نقله من كتاب « الحلى » للحسن بن داود الرقى وادعاه لنفسه ؛ فقد نقل
ياقوت بسنده فى معجم الأدباء (١٠٨ / ٨) عن أبى أحمد محمد بن موسى
البردى ، أنه قال : « سمعت من الحسن بن داود أبى على الرقى يسر من
رأى ، سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، كتابه الذى يسميه كتاب الحلى ، وكان
وقت كتبنا عنه قد جاوز الثمانين ، وأخرج إلى أبى أحمد الكتاب ، فإذا هو

الكتاب الذى سماه أحمد بن يحيى فصيح الكلام .

وكان التشابه بين الفصيح وإصلاح المنطق فى التبويب سببا للدعاء بأنه كتاب ابن السكيت ادعاه ثعلب لنفسه ؛ ففى بغية الرعاة (٣٩٧ / ١)
« الفصيح قيل هو للحسن بن داود الرقى ، وقيل ليعقوب بن السكيت » .

ويبدأ ثعلب كتابه « الفصيح » بالعبارات التالية (١٠ / ٢) : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ، مما يجرى فى كلام الناس وكتبهم ؛ فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها ، فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك ؛ فاخترنا أفصحهن ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ، فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى فأخبرنا بهما . وألفناه أبوابا » .

ويلى بعد ذلك ثلاثون بابا تذكرنا بأبواب إصلاح المنطق لابن السكيت ؛ فباب « لفعلت بفتح العين » جمع فيه أفعالا كثيرة مفتوحة العين فى الماضى ، سواء أكانت مفتوحة العين أو مضمومتها أو مكسورتها فى المضارع . وباب « لفعلت بكسر العين » فى الماضى وفتحها فى المضارع . وباب « لفعلت بغير ألف » . وباب « لفعل بضم الفاء » ، ويقصد به الأفعال الملازمة للبناء للمجهول فى العربية ، مثل عني بحاجته ، وأولع بالشئ ، وبهت الرجل ، وغم الهلال ، وغير ذلك . وباب « لفعلت باختلاف المعنى » ، وهو ما سماه ابن السكيت فى إصلاح المنطق (١٩٠) « باب ما جاء مفتوحا فيكون له معنى ، فإذا كسر كان له معنى آخر » . وباب « لفعلت وأفعلت باختلاف المعنى » . وباب « لأفعل » . وباب « لما يقال بحرف الخفض » . وباب « لما

يهمز من الفعل « وهذا العنوان لا يعطى كل ما فى الباب ؛ لأنه يقصد ذكر الأفعال التى إذا همزت كان لها معنى ، فإذا ترك همزها صار لها معنى آخر ؛ مثل قوله (٧/٢٨) : « ونكأت القرحة أنكوها ، ونكيت فى العدو أنكى نكاية » . وباب « للمصادر » ذكر فيه مصادر كثيرة مختلفة بعد ذكر أفعالها دون ضابط معين . وباب « لما جاء وصفا من المصادر » ذكر فيه قاعدة صرفية هامة ، وهى أنه إذا وصف بالمصدر لا يثنى ولا يجمع . وباب « للمفتوح أوله من الأسماء » . وباب « للمكسور أوله » من الأسماء كذلك ، وباب « للمكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى » وباب « للمضموم أوله » . وباب « للمضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى » . وباب « لما يثقل ويخفف باختلاف المعنى » . وقد شرح الهروى معنى التثقيل والتخفيف هنا ، فقال : (٣/٦٨) : « والمثقل فى هذا الباب هو أن يكون الحرف الثانى من فصوله كلها مفتوحا ، والخفف هو أن يكون ذلك الحرف منها ساكنا » . وباب « للمشدد » . وباب « للمخفف » وهو ما يقابل المشدد . وباب « للمهموز » . وباب « لما يقال للأنثى بغير هاء » . وباب « لما أدخلت فيه الهاء من وصف المذكر » . وباب « لما يقال للمؤنث والمذكر بالهاء » . وباب « لما الهاء فيه أصلية » . وبعده باب بعنوان « باب منه آخر » لا علاقة له بالباب السابق ! ثم يأتى بعد ذلك باب « لما جرى مثلا أو كالمثل » . وباب « لما يقال بلغتين » . وباب « لحروف منفردة » . وأخيرا باب بعنوان « باب من الفرق » تناول فيه الفرق بين الإنسان والبهيمة ؛ كقوله (٢/١٠١) : « هى الشفة من الإنسان ، ومن ذوات الخف : المشفر ، ومن ذوات الحافر : الجحفلة ، ومن ذوات الظلف : المقمة والمرمة ، ومن الخنزير : الفنطيسة ، ومن السباع : الخطم والخرطوم ، ومن الكلب : البرطيل ، ومن ذى الجناح غير الصائد : المنقار ، ومن الصائد : المنسر » . وبذلك الباب

ينتهي كتاب الفصيح .

ونلاحظ على الفصيح أنه يكاد يكون متنا من المتون اللغوية في غاية الاختصار ويقل فيه الاستشهاد بالشعر . ويروى فيه ثعلب عن الفراء وابن الأعرابي وأبى زيد بالاسم .

ومن الظواهر الهامة في هذا الكتاب أنه لا يعتنى بتبيين نطق العامة إلا في النادر كقوله (١٦/٤٣) : « وهو السَّمِيدُ ، ولا تَضْمَنُ السَّيْنُ » . وقوله (٨ / ٩٠) : « ونظرت يَمَنَةً وشَأْمَةً ، ولا تَقْلُ شَمْلَةً » وقوله (٧ / ٩٢) « وأطعمنا خبز مَلَّةٍ وخبزةً مَلِيلًا ، ولا تَقْلُ أَطْعَمْنَا مَلَّةً ، لأن الملة الرماد والتراب الحار » . وقوله (١١ / ٩٢) : « وهى القازوزة والقاقوزة ، ولا تَقْلُ قَاقُزَةً » . وقوله (٧ / ٩٣) : « وماء مِلْحٍ ولا تَقْلُ مَالِحٌ » . وقوله (٨ / ٩٤) : « وعبرت دِجْلَةً بغير ألف ولام ، وأسودُ سَالِحٌ ، ولا تَضِفُ ، والأثنى أسودة ، ولا توصف بسالخة » . وقوله (٨ / ٩٦) : « وتقول : لقيته لَقِيَّةً ولِقَاءَةً ، ولا تَقْلُ : لِقَاءَةً ، فإنه خطأ ... وهو الحائر ، لهذا الذى تسميه العامة الحير » . وقوله (١١ / ٩٨) : « وتقول استخفيت منك ، أى تواريت ، ولا تَقْلُ اخْتَفَيْتُ إنما الاختفاء الإظهار » . وقوله (٧ / ٩٩) : « وشويت اللحم فانشوى ، ولا تَقْلُ اشْتَوَى إنما المشتوى الرجل » .

تلك هى تقريبا كل المواضع التى نبه فيها ثعلب على النطق الدارج الشائع فى عصره ، وهى كما ترى مواضع قليلة بالنسبة إلى الأمثلة الكثيرة التى أودعها كتابه ، ولهذا نرى أن كتاب « الفصيح » لا يستطيع أن يوقفنا على أنواع التطور اللغوى فى عصره ، لأنه لم يهتم إلا بإيراد الصيغ الصحيحة على العموم .

أما شرح الهروى لفصيح ثعلب فإنه يبدأ بالعبارات التالية : « قال الشيخ أبو

سهل محمد بن على بن محمد الهروى النحوى : أما بعد ، فإنه لما كان جمهور الناس الذين يؤدبون أولادهم ومن يعنون بأمرهم ، ويحفظونهم كتاب الفصيح المنسوب إلى أبى العباس أحمد بن يحيى الشيبانى المعروف بشعلب رحمه الله تعالى ، قبل غيره من كتب اللغة ؛ لما فيه من الألفاظ السهلة المستعملة ، ولأن العامة تخطيء فى كثير منها ، وكان قد عرّى أكثر فصوله من التفسير ، وأثبت منها أيضا فصولا عدة فى أبواب تخالف تراجمها ، وكنت قد هذبت له بعض أولاد الكتاب ، وميزت فصوله ، ورتبت أوائلها فى أكثر الأبواب على حروف المعجم فى كتاب مفرد معرى من التفسير أيضا نحو ما فى الأصل ، ووسمته : « بتهذيب كتاب الفصيح » .

« ثم سألتنى أيضا أن أفسر له الفصول التى أهمل تفسيرها ، وأن أزيد فى بيان ما فسر منها ، فعملت له ذلك فى كتاب آخر ، ووسمته : « بإسفار كتاب الفصيح » .

« ثم إنى رأيت جماعة من المبتدئين تضعف قواهم عن الإحاطة بما أودعته فيه من التفسير والشواهد من القرآن والشعر ويستطيّلون حفظه ، فاختصرت لهم منه أشياء تكفيهم معرفتها ، وتنشطهم فى حفظها نزارتها ، وأثبتها فى هذا الكتاب ، ووسمته : بكتاب « التلويح فى شرح الفصيح » ؛ لأننى لوحت بشرح فصوله كلها فقط ، ولم أذكر شاهداً على شىء منها ولا جمعا لاسم ، ولا تصريحاً لفعل ، ولا مصدراً له ، ولا اسم فاعل ولا مفعول ، إلا ما أثبتته أبو العباس رحمه الله تعالى فى الأصل . ولم أذكر فيه أيضا شرح الرسالة ، ولا الأبيات التى استشهد بها ، ولم أثبت على شىء من الفصول التى أثبتتها فى غير أبوابها ، وحالها عن جهة صوابها ، طلباً للتخفيف والإيجاز ، فإذا حفظوا هذا الكتاب وأتقنوه ، وآثروا زيادة فى التفسير والبيان على ما فيه ، نظروا فى ذلك الكتاب إن شاء الله تعالى » .

ومن هذه الخطبة نرى أن الهروى عمل على كتاب الفصيح ثلاثة كتب :
التهذيب ، والإسفار ، والتلويع . ولم يصل إلينا إلا الكتاب الثالث ، كما يتضح
من هذه الخطبة أيضاً منهج الهروى فى شرح الفصيح ؛ فهو يكتفى فى كثير
من الأحيان بشرح الألفاظ التى أوردها ثعلب ، ويقل فى شرحه هذا الاستشهاد
بالشعر ، وقد نقل مرة عن كتاب العين ٩/٧٩ وروى عن ابن قتيبة ١/٨١
ويعقوب (ابن السكيت) ٣/٨١ والمبرد ١٤/٩٧ والمثال التالى يوضح
طريقته فى شرحه ؛ يقول (٧/٧) :

« (وَلَقِمْتُ لَقْمٌ) أى أكلت ، بل هو وضع اللقمة فى الفم خاصة
دون البلع ، (وَجَرَعْتُ الماءَ أَجْرَعُهُ) أى بلعته (وَمَسْتُ الشَّيْءَ أَمَسٌ) أى
لمسته بيدي (وَشَمَمْتُ أَشْمٌ) أى استنشقت رائحته بأنفى (وَعَصِصْتُ أَعَصٌ)
أى قبضت عليه بأسناني (وَغَصِصْتُ أَغَصٌ) أى بقى الطعام فى حلقى ولم
أقدر على بلعه ... » .

ولم يسلم كتاب الفصيح من النقد سواء فى حياة ثعلب أم بعد مماته .
وأشهر نقد وجه إليه فى حياة مؤلفه هو نقد أبى إسحاق الزجاج . وقد ذكره
كل من ياقوت فى معجم الأدباء ١/١٣٧ والسيوطى فى المزهرة ١/٢٠٢
والأشباه والنظائر فى النحو ٤/١٢٣ ثم طبع بعد ذلك محققا . يقول الزجاج :

« دخلت على أبى العباس ثعلب رحمه الله فى أيام أبى العباس محمد بن
يزيد المبرد ، وقد أملئ شئنا من المقتضب ، فسلمت عليه وعنده أبو موسى
الحامض ، وكان يحسدنى حسداً شديداً ، ويجاهرنى بالعداوة ، وكنت ألين له
وأحتمله لموضع الشيخوخة والعلم . فقال لى أبو العباس ثعلب : قد حُمِلَ إلى
بعض ما أملاه هذا الخلدى ، فرأيت أنه لا يطُوع لسانه بعبارة . فقلت له : إنه

لا يشك في حسن عبارته اثنان ، ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك ! فقال ما رأيته إلا ألكن متغلّفا . فقال أبو موسى : والله إن صاحبكم ألكن ، يعنى سيبويه . فأحفظنى ذلك . ثم قال : بلغنى عن الفراء أنه قال : دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه ، فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة ، فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح ؛ سمعته يقول لجارية له . هات ذيك الماء من ذاك الجرة ، فخرجت من عنده ، ولم أعد إليه . فقلت له : هذا لا يصح عن الفراء ، وأنت غير مأمون في هذه الحكاية ، ولا يعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئا ، وكيف تقول هذا لمن يقول في أول كتابه : هذا باب علم ما الكلم من العربية ؟ وهذا يعجز عن إدراك فهمه كثير من الفصحاء ، فضلا عن النطق به . فقال ثعلب : قد وجدت في كتابه نحو من هذا . قلت : ما هو ؟ قال : يقول في كتابه في غير نسخة : حاشا حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى ، وفيها معنى الاستثناء . فقلت له : هذا كذا في كتابه ، وهو صحيح ؛ ذهب في التذكير إلى الحرف ، وفي التأنيث إلى الكلمة . قال : والأجود أن يحمل الكلام على وجه واحد . قلت : كل جيد ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ ، وقرئ : وتعمل صالحا . وقال عز وجل : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، ذهب إلى المعنى ، ثم قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ ﴾ ، وذهب إلى اللفظ . وليس لقائل أن يقول : لو حمل الكلام على وجه واحد في الاثنين كان أجود ؛ لأن كلا جيد . فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء ؛ لأن خطأه فيه أكثر من أن يعدّ ، ولكن هذا أنت عملت كتاب الفصيح للمبتدئ المتعلم ، وهو عشرون ورقة ، أخطأت في عشرة ^(١) مواضع منه . فقال لى : اذكرها . قلت له نعم ؛ قلت (٤٣ / ٤) : « وهو عرق النسا » .

(١) الموجود في النص بعد ذلك تسعة مواضع فقط .

ولا يقال عَرَقُ النِّسَاءِ ، كما لا يقال عَرَقُ الأَبْهَرِ ، ولا عَرَقُ الأَكْحَلِ . قال امرؤ القيس :

فَانشَبَ أَظْفَارُهُ فِي النَّسَاءِ فَقُلْتُ هُبَيْتَ أَلَا تَتَنَصَّرُ

وقلت (٧ / ٣٣) : حَلَمْتُ فِي النَّوْمِ أَحْلُمُ حُلُمًا ، وَالْحُلْمُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ﴾ وَإِذَا كَانَ لِلشَّيْءِ مَصْدَرٌ وَاسْمٌ ، لَمْ يَوْضَعِ الْاسْمُ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : حَسِبْتُ الشَّيْءَ أَحْسِبُهُ حِسَبًا وَحِسَابًا ، وَالْحِسَبُ الْمَصْدَرُ ، وَالْحِسَابُ الْاسْمُ . وَلَوْ قُلْتُ : مَا بَلَغَ الْحَسَبُ إِلَيْكَ ؟ وَرَفَعْتُ الْحَسَبَ إِلَيْكَ لَمْ يَجْزِ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : رَفَعْتُ الْحِسَابَ إِلَيْكَ .

وقلت (١٥ / ٩٦) : « رَجُلٌ عَزَبٌ وَامْرَأَةٌ عَزَبَةٌ » . وَهَذَا خَطَأٌ ، إِنَّمَا يُقَالُ : رَجُلٌ عَزَبٌ ، وَامْرَأَةٌ عَزَبٌ ، لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَصَفٌ بِهِ ، فَلَا يَجْمَعُ وَلَا يَشْتَرِكُ وَلَا يُؤَنَّثُ ، كَمَا يُقَالُ رَجُلٌ خَصَمٌ وَامْرَأَةٌ خَصَمٌ . وَقَدْ أَتَيْتُ بِيَابَ مِنْ هَذَا النَّوعِ فِي الْكِتَابِ ، وَأَفْرَدْتُ هَذَا مِنْهُ . قَالَ الشَّاعِرُ :

يَا مَنْ يَدُلُّ عَزَبًا عَلَى عَزَبٍ

وقلت (١١ / ٥٠) : « كَسَرَى بِكَسْرِ الْكَافِ » . وَهَذَا خَطَأٌ ، إِنَّمَا هُوَ كَسَرَى . وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا وَإِيَّاكُمْ لَا تَخْتَلِفُ فِي النَّسَبِ إِلَى كَسَرَى ، يُقَالُ : كَسَرَوَى ، بِفَتْحِ الْكَافِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا تَغْيِرُهُ يَاءُ النَّسَبِ لِبَعْدِهِ مِنْهَا أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَسَبْتَ إِلَى مِعْزَى لَقُلْتَ : مِعْزَوَى وَإِلَى دِرْهَمٍ ، قُلْتَ : دِرْهَمِي ، وَلَا يُقَالُ : مِعْزَوَى وَلَا دِرْهَمِي .

وقلت (٢ / ٢٥) : « وَعَدْتُ الرَّجُلَ خَيْرًا وَشَرًّا ، فَإِذَا لَمْ تَذْكُرِ الشَّرَّ قُلْتَ : أَوْعَدْتَهُ بِكَذَا » نَقَضًا لِمَا أَصْلَتْ ؛ لِأَنَّكَ قُلْتَ : بِكَذَا ، وَقَوْلُكَ بِكَذَا كُنَايَةٌ عَنِ

الشر . والصواب أن نقول : إذا لم تذكر الشر قلت : أوعده .

وقلت (١٤ / ٩١) : « وهم المَطْوَّعة » . وإنما هم المَطْوَّعة ، بتشديد الطاء ، كما قال الله تعالى : « الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » فقال : ما قلت إلا المَطْوَّعة . فقلت : هكذا قرأته عليك . وقرأه غيرى ، وأنا حاضر أسمع مراراً .

وقلت (١٨ / ٥١) : « هو لِرِشْدَةٍ وَزِنَةٍ » كما قلت : هو لَغِيَةٍ . والباب فيها واحد ؛ لأنه إنما يريد المرة الواحدة . ومصادر الثلاثى إذا أردت المرة الواحدة لم تختلف ، تقول ضربته ضَرْبَةً ، وجلست جَلْسَةً ، وركبت رَكْبَةً . لا اختلاف فى ذلك بين أحد من النحويين ، وإنما تكسر من ذلك ما كان على هيئة حال ، فتصفها بالحسن والقبيح وغيرها ؛ فتقول : هو حسن الجلسة والسيرة والركبة ، وليس هذا من ذلك .

وقلت (١٦ / ٤٦) : « أُسْنَمَةٌ لِلْبَلَدَةِ » . ورواه الأصمعى بضم الهمزة : أُسْنَمَةٌ . فقال : ماروى ابن الأعرابى وأصحابنا إلا أُسْنَمَةٌ . فقلت : قد علمت أنت أن الأصمعى أضبط لما يحكى وأوفق فيما يروى .

وقلت (٩ / ٧٧) : « إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهِنْ » . والكلام فَهِنْ ، وهو من هان يهين إذا لان ، ومنه قيل : هَيْنَ لَيْنَ ، لأن هِنْ من هان يهون من الهوان ، والعرب لا تأمر بذلك ، ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالته العرب . ومعنى عَزَّ ليس من العِزَّة التى هى المنعة والقدر ، وإنما هو من قولك : عز الشيء إذا اشتد . معنى الكلام : إذا صعب أخوك واشتد قَدْلٌ من الذل له ، ولا معنى للذل ههنا ، كما تقول : إذا صعب أخوك فَلَنْ له .

قال : فما قرئ عليه كتاب الفصيح بعد ذلك علمى . ثم بلغنى أنه سئم ذلك ، فأنكر كتاب الفصيح أن يكون له .

تلك هى المحاوره التى دارت بين الزجاج وثلعب بشأن كتاب الفصيح ،

نقلناها هنا بنصها ؛ لنعطى صورة من جدل العلماء حول اللغة ، ومحاولتهم تنقيتها من الشوائب ، ووقف تيار التطور .

ومع أن هذا النقد الذى أثاره الزجاج يبدو مقبولا فى جملته ، فإنه لم يعدم من يرده ، ويدافع عن ثعلب وينتصر له . قال ياقوت (١ / ١٤٣) : « وهذه المآخذ التى أخذها الزجاج على ثعلب لم يسلم إليه العلماء باللغة فيها ، وقد ألفوا تأليف فى الانتصار لثعلب يضيق هذا المختصر عن ذكرها » .

وقد نقل السيوطى فى الأشباه والنظائر (٤ / ١٢٧) أحد هذه الانتصارات بعنوان : « انتصار أبى عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني ، لأبى العباس ثعلب فيما تتبعه عليه أبو إسحاق الزجاج » .

كما نقد الفصيح كذلك أبو القاسم على بن حمزة البصرى (المتوفى سنة ٣٧٥ هـ) فى كتاب سماه : « التنبيهات على أغاليط الرواة » ، نبه فيه على أغلاط « النوادر » لأبى زياد الكلابى . و « النوادر » لأبى عمرو الشيبانى . و « النبات » لأبى حنيفة الدينورى . و « الكامل » لأبى العباس المبرد . و « الفصيح » لأبى العباس ثعلب . و « الغريب المصنف » لأبى عبيد القاسم ابن سلام . و « إصلاح المنطق » لابن السكيت . « والمقصود والمدود » لابن ولاد .

وقد طبع كتاب « التنبيهات » مع كتاب : « المنقوص والمدود » للفرء ، بتحقيق عبد العزيز الميمنى ، بالقاهرة سنة ١٩٦٧ م . وقد نبه على بن حمزة البصرى فى هذا الكتاب ، على أغلاط ثمانية من الكتب ، كما ذكرنا من قبل . غير أن الميمنى ترك الكتب الثلاثة الأولى ، وهى : نوادر أبى زياد الكلابى ، ونوادر أبى عمرو الشيبانى ، والنبات لأبى حنيفة الدينورى ؛ لأنها لم تصل إلينا .

١٦- تقويم اللسان

لابن دريد الأزدي (٣٤١ هـ)

صاحبه هو اللغوى المشهور مؤلف كتاب : « جمهرة اللغة » الذائع الصيت ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، ولد بالبصرة فى عام ٢٢٣ هـ . أخذ عن أبى حاتم السجستاني ، وأبى الفضل الرياشى ، وكان مقدما فى حفظ اللغة والأنساب وأشعار العرب . وروى عنه أبو سعيد السيرافى ، وأبو عبيد الله المرزبانى . وتوفى ابن دريد فى شعبان سنة ٣٢١ هـ (١) .

أما هذا الكتاب فهو مفقود ، ذكره ياقوت فى معجم الأدباء ١٨ / ١٣٦ فقال : « كتاب تقويم اللسان ، على مثال كتاب ابن قتيبة ، ولم يجرده من المسودة ، فلم يخرج منه شئ يعول عليه » . وانظر كذلك إنباه الرواة ٣ / ٩٧ .

(١) انظر ترجمته فى بروكلمان GAL I 111; SI 172 وإنباه الرواة ٣ / ٩٢ .

١٧- تقويم السنة للدیمرتی (القرن الرابع)

هذا الكتاب مفقود ذكرته المصادر التي ترجمت له جميعاً^(١) . وصاحبه هو أبو محمد القاسم بن محمد الديمرتي الإصبهاني النحوي . كان فاضلاً عالماً نحوياً لغوياً ، عالماً بمعاني الشعر ، معروف المكانة في الأدب ، مشهور الاسم في الآفاق ، وله كلام على الكتب الأدبية ، ورد على العلماء كاف ، وتصانيف جميلة ، ومسائل على مفردات في أماكن من النحو .

كان الديمرتي معاصراً لحمزة الإصبهاني المتوفى سنة ٣٥٠هـ . ويقول عنه حمزة^(٢) : « هو منتصب منذ أربعين سنة تقرأ عليه الكتب » .

(١) انظر الفهرست ٥/١٣٤ ومعجم الأدباء ٢١٩/١٦ وإنباء الرواة ٣٠/٣ وبغية الرعاة

. ٣٦٢/٢

(٢) معجم الأدباء لياقوت ١٦ : ٨/٣١٩ .

١٨- فائت الفصيح

لأبي عمر الزاهد (٣٤٥ هـ)

أبو عمر الزاهد^(١) ، هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم البارودي المطرز الزاهد ، غلام ثعلب . و (بارود) التي نسب إليها ، هي إحدى بلاد خراسان ، نبغ منها عدد من العلماء والأدباء ، منهم : أبو المظفر الأيوودي الشاعر . أما لقبه : غلام ثعلب ، فأطلق عليه لطول ملازمته وصحبته لأستاذه ثعلب . وكانت صناعته تطريز الثياب ، فلقب بالمطرز من أجل ذلك .

وقد تلقى أبو عمر الزاهد علومه ، على مجموعة من كبار علماء عصره ؛ مثل أبي العباس ثعلب ، وموسى بن سهل الوشاء ، وأحمد بن عبيد الله المرسى ، ومحمد بن يونس الكديمي . وتعلمذ عليه كثير ممن اشتهروا بعد ذلك ؛ مثل أبي علي الحاتمي ، صاحب الرسالة الموضحة في كشف مساوئ شعر المتنبي ، وابن برهان ، وأبي علي القالي ، وابن خالويه ، وأبي عبيد الله المرزباني ، صاحب معجم الشعراء ، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، وأبي الطيب اللغوي ، وغيرهم .

وقد ألف أبو عمر كثيرا من الكتب ، التي يغلب عليها الطابع اللغوي ؛ مثل كتاب المداخل في اللغة ، وكتاب اليواقيت ، وكتاب اليوم والليلة ، وغير ذلك .

وتجمع المصادر التي ترجمت لأبي عمر الزاهد ، على أن وفاته كانت سنة

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٣٥٧/٢ وشذرات الذهب ٣٧٠/٢ وبغية الرعاة ١٦٤/١ والعبر للذهبي ٢٦٨/٢ ومعجم الأدباء ١٢٦/٧ .

خمس وأربعين وثلاثمائة (٣٤٥ هـ) فى يوم الأحد ، ودفن يوم الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من ذى القعدة . ودفن فى مقابلة قبر معروف الكرخى .

أما كتابه « فائت الفصيح » ، فإن عنوانه يدل على موضوعه ، وهو استدراك لأبى عمر الزاهد يستدرك به ما فات أستاذه ثعلبا من أبواب اللغة ، أو لغات تجرى فى كلام الناس ، فنبه على أفصحها ، أو عبارات يغلط فيها الكتاب فى أحاديثهم ورسائلهم وكتبهم ، ولم ترد فى كتاب الفصيح فبه عليها ، أو صيح من الألفاظ مشكوك فيها ، فضبطها ضبطا صحيحا .

ويقع كتاب الفصيح فى ثلاثين بابا ، فى حين يقع كتاب « فائت الفصيح » فى سبعة وعشرين بابا . وإنه على حين أن أبواب الفصيح لها عنوانات ، نجد بعض أبواب فائت الفصيح بلا عنوان .

وبعض أبواب فائت الفصيح جديدة ، انفرد بها أبو عمر الزاهد . ويبدأ الكتاب بمقدمة قصيرة ، يقول فيها المؤلف : « قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد ، المعروف بـ غلام ثعلب ، قرأته على أبى موسى الحامض ، بعد موت ثعلب ، حين جمعته وألفته » .

وفيض الكتاب بالرواية عن الأصمعى ، و ثعلب ، وابن الأعرابى ، وأبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى ، والأثرم ، وأبى عبيدة ، والمبرد ، وغيرهم .

وقد استشهد الزاهد فى كتابه بثمانية أبيات من الشعر ، وثلاثة أحاديث هى : « وجاء فى الخبر : منهومان لا يشبعان : طالب دنيا ، وطالب علم » . والثانى : « فى الخبر : البذاء من اللوم » . والثالث : « فى الخبر : إذانٌ مُعْرِضٌ » .

كما استشهد بتسعة أمثال ، أولها : « أخذ ما قَدَم وما حَدَث » . والثاني :
« فلان ما يُلبِق درهماً » . والثالث : « عند جفينة الخبر اليقين » .
والرابع : « مطرة في نيسان خير من ألف سان » . والخامس : « باتت بليلة
شيء » . والسادس : « باتت بليلة حرة » . والسابع : « لك حكمك مُسَمَّطاً »
والثامن : « مارداً على سوداء ولا بيضاء » والتاسع : « آخر الدواء الكى » .

وقد نص أبو عمر الزاهد على الكلمات الملعونة كثيراً في كتابه : مثل :
« ومشوم ، ولا يقال مشوم ، ولا مياشيم ، ولكن مشائم » . ومثل : « وأنت
تؤذيني ، ولا يقال : تأذيني » . ومثل : « أنا أفرق منك وأفرع منك ، ولا يقال
أفرقك ولا أفرعك » . ومثل : « العرب تقول : ما يهذه الشيء من الطيب ، ولا
تقول : من الطيبة . والطيبة مولدة » . ومثل : « طردته فذهب ، ولا يقال :
فانطرد » . ومثل : « والمسَلَح على رأس أربعة منازل من مكة ، ولا يقال :
مَسَلَح » . ومثل : « هو القَرَقَل ، ولا تقل : قرقر ، وهو القميص الذي لا كُمى
له » . ومثل : « زنبيل . وزنبيل خطأ » . ومثل : « فلان وخيم ووخم . ولا
يقال : وخم » . ومثل : « عايرت في الميزان ، ولا تقل : عيّرت » . ومثل :
« استوجب ذلك فلان واستحقه ، ولا تقل : استأهله » . ومثل : « افرقت
الامة ، ولا تقل تفرقت » . ومثل : « في رأسه خطة ، ولا يقال : خطية » .
ومثل : « ويقال : برك البعير وتنوخ ، ولا يقال : ناخ » .

ومن أمثلة « طباق الاستغراق » في الكتاب ، وهو أسلوب من أساليب
التوكيد في العربية ، ويدل على العموم سلباً أو إيجاباً : قوله : « كلمته فما رد
على سوداء ولا بيضاء » . يعنى : لم يتكلم بشيء ، ولم ينس بينت شفة .

ولم يفطن أبو عمر الزاهد إلى هذا اللون من أساليب العربية ؛ ولذلك
يفسر هذا المثل بقوله : « أى كلمة رديّة ولا حسنة » .

ومن أمثلة الكتاب نرى كيف يؤدي ترك الهمزة في الكلمة ، إلى تغيير معناها في بعض الأحيان ؛ مثل : « رثيت له تحزنت له ، ورثأت ورثيت » . ووجود الهمز في هذه الكلمة هو نوع من الحذقة أو المبالغة في التفصيح ، وهي لغة طيىء ؛ يقول الفراء (معاني القرآن ١ / ٤٥٩) : « وربما غلطت العرب في الحرف ، إذا ضارعه آخر من الهمز ، فيهمزون غير المهموز . سمعت امرأة من طيىء تقول : رثأت زوجى بأبيات . ويقولون : لبأت بالحج ، وحلأت السوق ، فيغلطون » .

ومن كتاب « فائت الفصيح » نعرف أن بعض الأتاليب العامة المستخدمة في عصرنا ، ترجع إلى عصر « أبى عمر الزاهد » ؛ فنحن نقول فى أيامنا هذه : « الحمد للى جيت » بلا ضمير يعود على اسم الموصول : « اللى » ، ويقول أبو عمر الزاهد : « الحمد لله إذ كان كذا وكذا ، ولا تقل : الحمد لله الذى كان كذا وكذا وكذا ، حتى تقول : به ، أو منه »

١٤- إصلاح غلط المحدثين

للخطابي (٣٨٨ هـ)

مؤلف هذا الكتاب محدث مشهور ، من علماء القرن الرابع الهجري ، وهو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستى الخطابي الشافعي . وهو من نسل زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي^(١) .

كانت ولادته في مدينة « بُسْت » سنة ٣١٩ هـ . وقد زار الكثير من بلاد العالم الإسلامي ، فرحل إلى العراق ، وسافر إلى الحجاز ، وتجوّل في بلاد خراسان ، حتى وصل إلى ما وراء النهر .

وكان يشتغل بالتجارة ، ومال في أخريات حياته إلى الزهد والتصوف . وقفل إلى مسقط رأسه « بُسْت » ، وبقي بها حتى مات سنة ٣٨٨ هـ .

وقد تلقى العلم على المشاهير من علماء عصره ؛ منهم : أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي ، وإسماعيل بن محمد أبو علي الصفار ، ومحمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد ، ومحمد بن إسماعيل القفال الشاشي . كما تتلمذ عليه مجموعة كبيرة من النابهين ، منهم : أحمد بن محمد أبو خالد الإسفراييني ، والحسن بن محمد الكرايسى أبو مسعود ، ومحمد بن أحمد أبو نصر البلخي .

وهذا الكتاب الذي نتحدث عنه هنا مخطوط في ثلاث نسخ ؛ الأولى في مكتبة عاشر أفندي (رئيس الكتاب) باستانبول برقم ٢٣٥ . والثانية في أيا صوفيا باستانبول تحت رقم ٤٥٧ . والثالثة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة تحت رقم

(١) انظر بروكلمان : GAL I 165; SI 266, 275 .

٢٤١٣ . وقد حقق الكتاب ونشره الدكتور حاتم الضامن عن النسختين الأولى والثالثة ، فى بيروت سنة ١٩٨٧ م ، ضمن : « أربعة كتب فى التصحيح اللغوى » .

وللكتاب مقدمة قصيرة ، تنتهى بقول الخطائى : « هذه ألفاظ من الحديث ، يروىها أكثر الرواة والمحدثين ، ملحونة ومحرفة ، أصلحناها وأخبرنا بصوابها ، وفيها حروف تختمل وجوها ، اخترنا منها أبيتها وأوضحها . والله الموفق للصواب لا شريك له » .

ويروى الخطائى فى كتابه عن مجموعة من شيوخه : منهم : أبو عمر الزاهد ، والحسن بن صالح العجلي ، وشيخ الحرم ابن الأعرابى ، وأبو سعيد أحمد بن زياد بن بشر ، والغنوى . وأحيانا يهيم ذكر من روى عنهم : كقوله مثلاً (٣٨) : « وقال لى بعض مشايخنا » .

ونورد فيما يلى بعض أمثلة التطور اللغوى ، فى هذا الكتاب الصغير :

١ - من أمثلة ترك الهمز عند العامة فى الحديث : « يدارى » فى « يدرأى » بمعنى : يدافع (٤٠) . ومن ذلك قولهم : « تمالى » فى « تمالاً » بمعنى تواطأ (٤١) . و « القى » فى : « القىء » يقول الخطائى (٤١) : « والعامة تثقله ولا تهمزه » . وكذلك : « فيام » فى « فثام » بمعنى : جماعات (٤١) . و « الحوب » فى : « الحواب » يقول الخطائى ٤٢ : « يقولون : الحوب ، مضمومة الحاء مثقلة الواو ، وإنما هو الحواب ، مفتوحة مهموزة » . وكذلك : « الكماء » فى « الكمأة » (٤٢) .

٢ - ومن أمثلة الحذقة قول العامة : « دومة الجندل » فى : « دومة الجندل » . يقول الخطائى : « دومة الجندل ، مضمومة الدال . وأصحاب الحديث

يغلطون فيها ، فيفتحون الدال وهو غلط « (٤٦) . ومنها كذلك :
« الجَوْن » فى « الجُون » (٥٣) . ومنها أيضاً : « الخَلَى » بمعنى
الحشيش والعامية يقولونه : « الخلاء » (٥٣) .

٣ - ومن أمثلة تسكين الوسط للتخفيف : « الخُبْث » فى : « الخُبْث » جمع
خبث (٣٣) .

٤ - ومن أمثلة إغلاق المقطع المفتوح قولهم : « السُّمَانَى » فى : « السُّمَانَى »
اسم طائر (٤٧) .

٥ - ومن أمثلة القياس فى بناء الكلمات قولهم : « المَذَى » فى : « المَذَى »
وهو ما يخرج من قبل الإنسان ، عند نشاط أو مَلَاعِبَة أهل أو نحوها
(٣٥) فقد قاس العامة هذه الكلمة على كلمة : « المنَى » ، بمعنى الماء
الداق ، الذى يكون منه الولد ، ويجب فيه الاغتسال .

* * *

٢٠- تمام فصيح الكلام لابن فارس اللغوى (٥٣٩٥)

تتفق معظم المصادر التى ترجمت لابن فارس^(١)، على أن اسمه هو : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازى اللغوى . ولم يذكر لنا من ترجموا له متى ولد ابن فارس ، وإن كانوا يختلفون فى تاريخ وفاته ، وأصح الأقوال أنه توفى سنة ٣٩٥ هـ . وذكر بعضهم أن وفاته كانت فى شهر صفر ، فى « المحمدية » بمدينة « الرى » ، وأنه دفن بها ، مقابل مشهد القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى .

وقد تلقى ابن فارس علومه على كبار المشايخ فى عصره ؛ مثل : أبى عبد الله أحمد بن طاهر بن النجم المياخى ، وأبى القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبرانى ، وأبى الحسن على بن إبراهيم بن سلعة القطان ، وعلى بن عبد العزيز ، وفارس بن زكريا (وهو أبوه) .

ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه : بديع الزمان الهمدانى ، والصاحب بن عباد ، وأبو طالب مجد الدولة بن فخر الدولة الديلمى .

وقد ألف ابن فارس اللغوى أكثر من خمسين كتابا ؛ وصل إلينا أكثرها ، مثل : الإتياع والمزاوجة ، والثلاثة ، ومقالة فى أسماء أعضاء الإنسان ، ودم الخطأ فى الشعر ، والصاحبى فى فقه اللغة ، والفرق ، ومتخير الألفاظ ، والمجمل فى اللغة ، والمذكر والمؤنث ، ومقاييس اللغة ، وغيرها .

(١) انظر : إنباء الرواة ٩٤/١ ومعجم الأدباء ٨٠/٤ والواقى بالوفيات ٢٧٨/٧ وانظر كذلك الترجمة المفصلة التى صنعناها له ، فى مقدمة تحقيقنا لكتابه : « الفرق » (ص ٥ -

أما كتابه : « تمام فصيح الكلام » فقد نشره الدكتور مصطفى جواد ،
ويوسف يعقوب مسكوني في كتاب : « رسائل في النحو واللغة » في بغداد سنة
١٩٦٩ م . كما نشره الدكتور إبراهيم السامرائي في بغداد سنة ١٩٧١ م .

ولم يبين ابن فارس في مقدمته ، أن كتابه يستدرك على فصيح ثعلب ،
واكتفى بقوله : « هذا كتاب تمام فصيح الكلام » (ص ١٤) . غير أنه أبان
عن ذلك في خاتمته ، فقال : « هذا آخر ما أردت إثباته في هذا الباب ، ولم
أعني أن أبا العباس قصر عنه ، لكن المشيخة آثروا الاختصار . حقا أقول : إن
جميع ما ذكرته ، فمن علم أبي العباس ، جزاه الله عني خيرا . فأما الفرق فقد
كنت ألقت فيه على اختصاري له كتابا جامعاً ، وقد شهر ، وبالله التوفيق ،
وصلى الله على محمد وآله أجمعين » (ص ٣٦) .

ولم يذكر ابن فارس من شيوخه في الكتاب ، سوى على القطان
(ص ٢٣) . كما ذكر من علماء الكوفة : ثعلبا وابن الأعرابي .

ويحتوي الكتاب على خمسة وعشرين بابا ، لا يزيد بعضها عن سطر أو
سطين وهذه الأبواب هي : فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ ، وفعلت بغير ألف ، وَفَعَّلْتُ ،
وَفَعَّلْتُ وفَعَّلْتُ باختلاف المعنى ، وَفَعَّلْتُ وَأَفَعَّلْتُ باختلاف المعنى ، وَأَفَعَّلْتُ ،
وما يهمز من الفعل ، والمصادر ، والوصف بالمصدر ، والمفتوح من الأسماء ،
والمكسور أوله ، والمفتوح أوله والمكسور باختلاف المعنى ، والمضموم أوله ،
والمضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى ، والمشدّد ، والمخفف ، والمهموز ،
والمؤنث بغير هاء ، وما فيه الهاء من وصف المذكر ، وما يقال للمذكر والمؤنث
بالهاء ، وما الهاء فيه أصلية ، وما جرى مثلاً أو كالمثل ، وما يقال بلغتين ،
وحروف مفردة .

وشواهد الكتاب قليلة ؛ إذ يحتوى على خمسة وعشرين بيتا من الشعر ، وحديث واحد فقط هو : « وفي الحديث : تجاوبه صَفَاحُ الروحاء » (ص ٣٣) .

والنص على الكلمات الملحونة ، قليل فى الكتاب ؛ مثل : « وطوبى لك ، ولا تقل طوباك » (ص ٢٠) و « وهو فُحَال النخل ، ولا يقال : فُحَال » (ص ٣) و « فلان يعامل أهل السوق . ولا يقال : السوق » (ص ٣٤) و « هذا ثوب صغير . ولا يقال : قصير . وتقول : طريق مَخُوف . ولا يقال : مَخِيف » (ص ٣٤) و « فلان يهوء بنفسه إلى معالى الأمور .. ولا يقال : يهوى ... ويقال : نقلت أمانعى . ولا يقال : متاعى ؛ لأن المتاع واحد ... ويقال : إياك وأن تفعل كذا . ولا تقل : إياك أن تفعل كذا . وتقول : يا من بأصحابك وشائم بهم ، أى خذ بهم يمينا وشمالا ، ولا يقال : تيامن وتقول : هذا قريى . ولا يقال : هذا قرابتى ، لكن بينى وبينه قرابة » (ص ٣٥) .

ويذكر ابن فارس فى كتابه أن ترك الهمز فى الكلمة ، بغير معناها فى بعض الأحيان ؛ مثل : سلأت السمن ، وسلوت عنه ، أى طببت عنه نفسا ... وقرأت القرآن وقرئت الضيف » (ص ٢١) .

كما نعرف من كتابه أن المصادر تختلف باختلاف المعنى ؛ مثل قوله : « وتقول : رأيت فى النوم رؤيا ، ورأيت فى الفقه رأيا ، ورأيت الرجل وغيره رؤية ، ورأيت الرجل ضربت رثته ، ولم يسمع له بمصدر » (ص ٢١) .

ونرى من مادة الكتاب أن الحركة الواحدة ، قد تغير المعنى بتغيرها ؛ مثل : « والطُفلة » الصغيرة ، والطُفلة : الناعمة ... والسُحر : ما يُسحر به ، والسُحر : الرُثة ، والعَفُو : مصدر عفوت ، والعِفْو : ولد الحمار . والحين : الدهر ، والحين : الهلاك » (ص ٢٨) .

ومن المصطلحات اللغوية القديمة فى تاريخ العربية : « التثقييل »
و « التخفيف » بمعنى : التحريك والتسكين ، ويتضح هذا فى الأمثلة التى
وضعها ابن فارس فى باب ما يثقل ويخفف باختلاف المعنى . ومن هذه الأمثلة
قوله : « الوقص : دقّ العنق ، والوقص : قصر العنق » (ص ٢٩) .

ومن أمثلة « طباق الاستغراق » فى الكتاب ، وهو أسلوب من أساليب
التوكيد فى العربية ، يدل على العموم سلبا أو إيجابا : قوله : « تقول : ما
يخفى هذا على الأسود والأحمر » بمعنى أنه لا يخفى على أحد من الناس .
ولم يفتن ابن فارس إلى هذا اللون من أساليب العربية ؛ ولذلك يفسر هذا
المثال بقوله : « يراد : العرب والعجم ، ولا يقال : الأسود والأبيض »
(ص ٣٣) .

ومن كتاب ابن فارس ، نعرف أن بعض الألفاظ العامية المستخدمة فى
عصرنا ، ترجع إلى عصر ابن فارس ؛ كقوله : « وقد هَوَّش الحديث ، ولا
يقال : شوَّش » (ص ٣٤) .

٤١- التنبيه على حدوث التصحيف محزنة الإصهاني (٥٣٥٠)

ليس هذا الكتاب من كتب « لحن العامة » وإنما ذكرناه هنا للتنبيه على خطأ « ريزيتانو » حين عده بين كتب لحن العامة في قائمته رقم ٢٠ .

حقاً يعالج الكتاب أخطاء لغوية ، غير أنها أخطاء سببها الكتابة العربية وقبولها للتصحيف والتحريف ، وليس سببها التطور اللغوي الخاضع للقوانين الصوتية والقياس وتطور الدلالة وما شابه ذلك .

ومؤلفه هو حمزة بن الحسن الإصهاني^(١) . قال عنه القفطي في إنباه الرواة (٣٣٥/١) : « المؤدب الفاضل الكامل المصنف المطلع الكثير الروايات ، كان عالماً في كل فن ، وصنف في ذلك . وتصانيفه في الأدب جميلة ، وفوائده الغامضة جمّة ، وله كتاب : « الموازنة بين العربي والعجمي » ، وهو كتاب جليل دلّ على إطلاعه على اللغة وأصولها ، ولم يأت أحد بمثله ، صنفه للملك عضد الدولة فنا خسرو بن بويه . وكان ينسب إلى الشعوبية ، وأنه يتعصب على الأمة العربية . وله كتاب : « تاريخ إصبهان » وهو من الكتب المفيدة العجيبة الوضع الكثيرة الغرائب . ولكثرة تصانيفه وخوضه في كل نوع من أنواع العلم سماه جهلة إصبهان : بائع الهذيان . وما الأمر والله كما قالوا . ومن جهل شيئاً عاداه » .

وذكر له ابن النديم في الفهرست (ص ١٩٩) كتاب الأمثال على أفعال . وكتاب الأمثال الصادرة عن بيوت الشعر . وكتاب التشبيهات . وكتاب أنواع الدعاء . وكتاب التنبيه على حدوث التصحيف . وكتاب الرسائل . وكتاب

(١) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان : GAL I 145; SI 221 .

التمثيل في تبشير السرور^(١).

وكتاب : « التنبيه على حدوث التصحيف » حققه الشيخ محمد حسن آل ياسين ، ونشره في بغداد سنة ١٩٦٧ م ، وفي هذا التحقيق هنوات وأوهام لا تخصي ؛ فالحقق يقرأ بعض ألفاظ المخطوطة على غير وجهها أحيانا ، كما يزيد بعض الكلمات من عنده إلى النص بلا داع . ولم يهتم بالترجمة للأعلام الواردة بالنص إلا في النادر .

ثم حقق الكتاب أسماء الحمصي وعبد المعين الملوحي ، ونشر في دمشق سنة ١٩٦٨ م . وتمتلي هوامش هذا التحقيق بذكر معاني الكلمات الواردة بالنص ، بلا عزو في كثير من الأحيان . كما يرجع المحققان إلى بعض المصادر الثانوية ، مثل تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان ، كما أنهما يجهلان شيئا عن بعض الأعلام المشهورة المذكورة في الكتاب ؛ فيقولان : « لم نهتد إلى هويته » ، وكان هذا التعليق على : أبي على الإصفهاني ، وهو العالم المشهور : أبو على الحسن بن عبد الله لغدة الإصفهاني . ويرى حمزة أن « سبب وقوع التصحيف في كتابة العرب هو أن الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة ولا احتاط لمن يجيء بعده ، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة ؛ وهى : الباء والتاء والثاء والياء والنون ، وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل » .

ويقع الكتاب في مقدمة وسبعة فصول . أما المقدمة فقد قص فيها قصصا فضح فيها التصحيف خلقا من القضاة والعلماء والكتاب والأمراء وذوى الهيئات

(١) نقوم نحن بإحياء مكتبة هذا العالم الجليل بنشر ثلاثة كتب من مؤلفاته ، هى : الأمثال على أفعل ، والأمثال الصادرة عن بيوت الشعر ، والتنبيه على حدوث التصحيف .

من القراء . ثم تحدث فيها عن خرافة أول من وضع الكتابة العربية ، وعدد كتابات الأم ، وسبب نقط الحروف العربية ، وأشكال التصحيف الممكنة في بعض الكلمات ، ثم أتى بطائفة من حكم البلغاء وبدائع الشعراء في تقرير الخط العربي ؛ لكي « يزول بها - كما يقول حمزة - عن النفوس ذات الفضائل ما بداخلها من الضجر ببشاعة التصحيف » ثم ذكر كلاماً للبلغاء في وصف الأقلام ، وأتى بمفاخرة بين صاحب قلم وصاحب سيف .

أما الباب الأول : فهو في تصحيقات العلماء في شعر القدماء ، وهم أبو عبيدة والأصمعي وأبو زيد وأبو عمرو بن العلاء وحماد الرواية والمفضل الضبي وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه وأبو الخطاب الأخفش ، والأخفش سعيد بن مسعدة وأبو نصر أحمد بن حاتم وابن الأعرابي والكسائي والفراء والليثاني وابن السكيت وثعلب والمبرد والجاحظ وأبو البيداء الرياحي وأبو خالد النميري والكلابي والسندي وأبو الأسد وأبو هفان .

والباب الثاني : في ذكر ما أثاره العلماء من السهو والزلل على الشعراء أمثال النابغة وطرفة وعلقمة وابن أحمر وابن مقبل وغيرهم . وقد عاب حمزة في هذا الباب على اللغويين تعسفهم في الاشتقاق ، كما ذكر أن ابن دأب وابن الكلبي والهيثم بن عدي يختلقون الأخبار ، وأن حماداً الرواية وخلفاً الأحمر يضعان الشعر على شعر العرب ، ثم رد على من طعن على الخليل بن أحمد في علم الغناء والإيقاع وعلم الكلام والجدل وعلم الشطرنج والنرد .

والباب الثالث : ذكر فيه حمزة أبياتاً رويت مصحفة ثم التمس لها العلماء تفاسير مختلفة .

والباب الرابع : في ذكر اختلاف حروف من القرآن احتمل هجاؤها لفظين .

والباب الخامس : فى ذكر التصحييف نثراً المستعمل عمداً لا سهواً مثل
عبارة : « غرك عرك فصار قصار ذلك ذلك فاحش فاحش فعلك فعلك بهذا
تهدى » عند تعريتها من النقط .

والباب السادس : فى ذكر التصحييف عمداً نظماً لا نثراً .

والباب السابع : فى المعمى واللغز ، ذكر فيه عدة ألغاز ثم تناول طريقة
حل الشعر المعمى . وبذلك ينتهى الكتاب .

٢٢- ليس في كلام العرب لابن خالويه (٣٧٠ هـ)

لا يعالج هذا الكتاب « لحن العامة » ، وإنما تذكره هنا لأمرين : الأول لكي تنبه على خطأ توريكه حين عدّه من بين كتب لحن العامة ، مع أنه ليس فيه في الواقع ذكر للحن العامة إلا في النادر ، وإنما هو مؤلف أساساً في الكلمات والصيغ التي لا توجد في العربية ، وليس معنى هذا أن العامة يستخدمونها .

والأمر الثاني : لكي تنبه إلى أن الأصل المطبوع من هذا الكتاب قدر ضئيل جداً ، بالنسبة إلى حجم الكتاب في الأصل .

ومؤلف هذا الكتاب هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي ، ولد بهمدان ، ورحل إلى بغداد فأخذ عن جلة شيوخها ، كأبي بكر ابن الأنباري ، وابن دريد ، وابن مجاهد ، ونفطويه ، وأبي عمر الزاهد ، وأبي سعيد السيرافي وغيرهم . وصحب سيف الدولة بن حمدان وأدب بعض أولاده . واستوطن حلب . وكانت بينه وبين المتنبي الشاعر خصومات ومشاحنات . وتوفي بحلب سنة ٣٧٠ هـ^(١) .

وقد نشر كتاب « ليس » لابن خالويه من قبل أربع مرات : الأولى بعناية « ديرنبورج » H. Derenbourg عام ١٨٩٢ في مجلة Hebraica (الجزء العاشر ص ٨٨ - ١٠٥) عن مخطوطة المتحف البريطاني ٧٥١٦ وعنوانها :

(١) انظر ترجمته في بروكلمان GAL I 125; S I 190 وإنباء الرواة ٣٢٤/١ مع مراجع

« كتاب ليس فى كلام العرب وما يجرى مجراه » وفى آخرها : « وقع الفراغ منه يوم الجمعة حادى عشر شهر شوال سنة أربع وسبع مائة فى دمشق الشام فى مدرسة النورية ، كتبه مأمون بن محمد العجمى الإسطهبانى » . ومنها مصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية ، تحت رقم ٢٢١ لغة .

ونشره بعد ذلك أحمد بن الأمين الشنقيطى فى عام ١٣٢٧هـ بالقاهرة ، ولم يشر إلى المخطوطة التى رجع إليها فى نشرته ، غير أن نص هذه النشرة ، وحجمها لا يختلف إلا فى النادر عن نشرة ديرنبورج السابقة .

ثم نشر فى كتاب « الطرف البهية » عام ١٣٣٠هـ بالقاهرة ، ونشره أخيراً أحمد عبد الغفور عطار بالقاهرة عام ١٩٥٧م .

وكل هذه النشرات لا تمثل إلا قدرًا ضئيلاً من أصل الكتاب ، يدل على ذلك ما قاله السيوطى فى كتابه المزهر (٣/٢) : « وقد ألف ابن خالويه كتاباً حافلاً فى ثلاثة مجلدات ضخمة سماه : كتاب ليس . موضوعه : ليس فى اللغة كذا إلا كذا . وقد طالعه قديماً وانتقيت منه فوائد ، وليس هو بحاضر عندى الآن . وتعقب عليه الحافظ مغلطاي مواضع منه فى مجلد سماه : ليس على ليس » .

هذا وفى « المزهر » للسيوطى أماكن عديدة بها اقتباسات عن « كتاب ليس » لابن خالويه ، ولا توجد فى طبعات الكتاب المختلفة . وهذا دليل على نقص هذه الطبعات .

وهناك دليل آخر قاطع على صدق ما نقول ؛ هو وجود جزء مخطوط من هذا الكتاب بمكتبة شهيد على باشا ، باستانبول تحت رقم ٢١٤٣ وعدد أوراقه ١٧١ ورقة . ومنه ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية تحت

رقم ٢٢٢ لغة ، وقد كتب على صفحة العنوان منها : الجزء الخامس من كتاب ليس ، تأليف ابن خالويه . والنص فيها يساوى ما يقرب من ستة أمثال النص المطبوع ، ولا يوجد فيه أى شىء من المطبوع . ويبدأ هذا الجزء بالعبارة التالية : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نقتى . باب : قال ابن خالويه : ليس أحد فرق بين جاء الرجل يتقطعت وبين جاء يتبريس إلا العامرى ... » . وينتهى بالعبارة التالية : « قال ابن خالويه : ليس أحد فسر قول الله عز وجل : ويدعون بالحسنة السيئة . هذا آخر ما وجد من كتاب ليس لابن خالويه . والحمد لله وصلواته على خيرته من خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه » .

وليس فى هذا الكتاب الضخم من نصوص لحن العامة إلا مواضع تعدّ على أصابع اليد الواحدة ، منها موضع فى نشرة الشنقيطى وهو (١٧ / ٦٤) : « منها تثنية قد أفردتها العامة خطأ : الجَلَمَ والمقراض ؛ إنما هما الجلمان والمقراضان ، وكذلك الكلبتان ؛ لأن الكلبة الواحدة والمقراض الواحد لا يقطع ، ولا الجلم . ومنها تثنية هما فردان ، وتوهم العامة أنه جمع ، وذلك : زوجان ، وهما فردان ، والعامة تقدر أن الزوج اثنان » .

وهناك ثلاثة مواضع فى المزهريست فى طبعات الكتاب ، أو الجزء الخامس المخطوط منه ، وهى (٣٠٨ / ١) : « وقال ابن خالويه فى كتاب ليس : الحواميم ليس من كلام العرب إنما هو من كلام الصبيان ؛ تقول : تعلمنا الحواميم ، وإنما يقال : آل حميم ؛ كما قال الكميت :

وجدنا لكم فى آل حميم آية » .

والموضع الثانى (٣٢٠ / ١) : « وفى كتاب ليس لابن خالويه : العامة تقول : الثَّقَل ، بالضم ، للذى ينتقل به على شراب ، وإنما هو الثَّقَل ؛

بافتح . ويقولون : سُوَسَن : وإنما هو سَوَسَن . ويقولون : مَشْمَشَة لهذه الثمرة ،
وإنما هي مِشْمَشَة .

والموضع الثالث (١٥٢ / ٢) = تنبيه الأنام المنتخب من نفائس عرائس
الكلام ، لخسرو زاده^(١) : « وفي كتاب ليس لابن خالويه : العوام وكثير من
الخواص يقولون الكل والبعض ، وإنما هو كل وبعض ، ولا يدخلهما الألف
واللام ؛ لأنهما معرفتان في نية إضافة ؛ وبذلك نزل الفرقان ، وكذلك هو في
أشعار القدماء . وحدثنا ابن دريد عن أبي خاتم عن الأصمعي ، قال : قرأت
آداب ابن المقفع ، فلم أر فيها لحناً إلا قوله : العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه
فاحفظ البعض . »

ومن الظواهر اللغوية الطريفة التي سجلها ابن خالويه في كتابه : « ليس »
ما سماه بظاهرة التصغير بالألف ، يقول (٨ / ٩) : « ليس في كلام العرب
تصغير بألف إلا حرفين ذكرهما أبو عمرو الشيباني عن أبي عمر الهذلي :
دَوَابَّة ، يريد : دَوِيَّة ، وهَدَاهِد ، تصغير هُدَاهِد . »

وهذا الذي قاله يَعْدُ - إن صح - مرحلة أخيرة من مراحل انكماش
الصوت المركب ؛ إذ إنه يتحول أولاً إلى صوت علة طويل ممال ، ثم يتحول إلى
فتحة طويلة خالصة ، وذلك مثل « باع » و « قال » ؛ إذ يفترض أن الأصل
فيهما : « بَيَّع » و « قَوَّل » ، كما في صحيح الأصول مثل « ضرب » ، وكما
هو الحال في بعض أفعال اللغة الحبشية^(٢) . ثم أدت السرعة في النطق إلى
تسكين الوسط ، فأصبحتا « بَيَّع » و « قَوَّل » ، وتسكين وسط الأفعال الثلاثية

(١) انظر كلامنا عنه هنا فيما بعد .

(٢) انظر كتاب « بريوريوس » : Fr Praetorius, Aethiopische Grammatik, 79 .

للتخفيف لغة لتميم^(١) . وبعد ذلك انكمش الصوت المركب ، فتحول في « يَّع » إلى كسرة طويلة مماله ، كما تحول في « قَوْل » إلى ضمة طويلة مماله ، وجاءت المرحلة الأخيرة ، فتحول هذان الصوتان الممالان إلى فتحة طويلة خالصة^(٢) .

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب ، للأستراباذى ١ : ٤/٤٠ .

(٢) انظر في ذلك كلام الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه : « في اللهجات العربية » ، ٥٦ وما ذكرناه هنا في الخاتمة .

٤٣- لحن العوام

لأبي بكر الزبيدي (٢٧٩ هـ)

بهذا الكتاب نتقل بموضوع لحن العامة من الشرق إلى الغرب ؛ من العراق إلى الأندلس ، فصاحبه هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي . روى العلم عن أبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي المشهور بالقالي ، وقاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح القرطبي ، وأحمد بن سعيد بن حزم الصدفي ، وسعيد بن فحلون بن سعيد ، وأبي عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الرياحي . وكان من تلامذته ابنه أبو الوليد محمد بن الحسن الزبيدي ، وأبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري المعروف بابن الإفليلي ، وإسماعيل بن سيده ، والد أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي المعروف .

وكان الزبيدي شيخ اللغة العربية بالأندلس في عصره . يقول عنه ابن خلكان (١/ ٥١٤) : « كان أواحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة ؛ وكان أخبر أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر ، إلى علم السير والأخبار ، ولم يكن بالأندلس في فنه مثله في زمانه » .

وتوفي الزبيدي في إشبيلية يوم الخميس مستهل جمادى الآخرة سنة ٣٧٩ هـ (١) .

أما كتابه : « لحن العوام » فقد نشرناه في سلسلة كتب لحن العامة ، عام ١٩٦٤ . وقد ذيلنا هذه النشرة آنذاك بملحق يشتمل على زيادات ، ليست في

(١) انظر ترجمته المفصلة التي صنعناها له في مقدمة تحقيقنا لكتابه : « لحن العوام » وروكلمان GAL I 139; SI 203 .

مخطوطته الوحيدة ، التي بقيت لنا في مكتبة رئيس الكتاب ، الملحقه بالسليمانية في استانبول (رقم ١١٢١) . وهذه الزيادات عبارة عن ١٨٠ كلمة ، أثبتناها في طبعتنا تلك ، عن : « تصحيح التصحيف وتحجير التحريف » للصفدي ، و « شفاء الغليل » لشهاب الدين الخفاجي ، و « لسان العرب » لابن منظور المصري ، وهي مصادر نقلت عن كتاب الزبيدي بالاسم .

ولما كانت هذه النصوص المنقولة كثيرة ، ولما كان ابن خير الإشبيلي ، قد ذكر في فهرسته (ص ٣٤٦) أن الزبيدي ألف كتابه مرتين ، كما ذكر في موضع آخر (ص ٣٤٧) مختصراً رآه للكتاب ، فقد هممت حينذاك أن أسمى كتاب الزبيدي ، باسم : « مختصر لحن العامة » ، غير أن احتمال أن تكون تلك النصوص ، قد سقطت من مخطوطتنا ، ولم يكن غيابها بفعل الزبيدي نفسه ، جعلني أؤثر الإبقاء على عنوان الكتاب ، كما تحمله المخطوطة ، وأن ألحق النصوص الزائدة بآخر الكتاب .

وكان حسنا ما فعلته آنذاك ؛ لأنني اكتشفت قبل عدة سنوات ، مخطوطة « تشستريتي » في دبلن بأيرلندا ، تحمل رقم ٥١٨٦ بعنوان : « التهذيب بمحكم الترتيب » لما نشره الشيخ أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي ، في كلا وضعيه في لحن العامة بالأندلس « تأليف أبي عامر أحمد بن عبد الملك بن مروان بن شهيد الأنديلس^(١) . وتقع في ٩٣ ورقة .

وعندما تصفحتها عرفت منها أن الزبيدي ألف كتابه مرتين ، واختار في

(١) توفي في سنة ٤٢٦ هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٥٠١/١٧ ومعجم الأدباء

الثانية منها مجموعة من كلمات اللحن ، التى تختلف عما ذكره فى مؤلفه الأول ، الذى نشرناه فى سلسلة كتب لحن العامة من قبل .

وقد وقع ابن شهيد على التأليفين المذكورين للزبيدي ، فرتب ألفاظهما فى كتابه : « التهذيب بمحكم الترتيب » مراعى الكلمات الصحيحة لا الملحونة ، على الترتيب الهجائى المعروف فى المغرب والأندلس .

وقد قرأ ابن شهيد كتابى الزبيدي على والده « عبد الملك بن مروان » (١) كما أهدى كتابه : « التهذيب بمحكم الترتيب » ، لأبى عامر محمد بن المنصور ، ذى السابقتين أبى الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن أبى عامر (٢) .

* * *

وطريقة الزبيدي فى الكتاب أن يذكر الكلمة التى يخطئ فيها عامة بلده الأندلس مسبوقة دائماً بعبارة : « قال محمد » أو « قال أبو بكر » . وقد سادت العبارة الأخيرة فى آخر التأليف الأول ، وفى كل التأليف الثانى .

ولا يقصد الزبيدي بكلمة « العوام » الدهماء وسقاط الناس ، وإنما يقصد طبقة المثقفين الذين تنزلق ألسنتهم فى اللحن بمتابعة أولئك الدهماء ، وهو نفسه يقول (٣ / ٧) : « فآلفيت جملاً ... مما أفسدته العامة عندنا فأحالوا لفظه ، أو وضعوه غير موضعه ، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنت الشعراء أشعارهم ، واستعمله جلة الكتاب وعلية الخدمة فى رسائلهم ،

(١) توفى سنة ٤٠٨ هـ . انظر الصلة لابن بشكوال ٣٥٧/٢ رقم ٧٦٣ .

(٢) توفى سنة ٤٥٢ هـ . انظر : الأعلام للزركلى ١٤٢/٤ .

وتلاقوا به فى محافلهم ، فرأيت أن أنبه عليه وأبين وجه الصواب فيه ، وأن أفرد لما يحضرنى منه كتابا أحصره به وأجمعه فيه ، وندع اجتلاب ما أفسده دهماؤهم وسقاطهم ، مما عسى أن لا يعزب عمن تمسك بطرف من الفهم .

ويحاول الزبيدى البرهنة على صحة ما يقول ، وخطأ ما يدور على الألسنة ، فيأتى بشواهد من أقوال اللغويين القدامى ، وآيات من الشعر ، وآيات من القرآن الكريم ، وأحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم وللصحابة والتابعين .

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، ذكر الزبيدى فى القسم الأول : « ما أفسدته العامة وما وضعوه غير موضعه » (١١ - ٢٠٥) وهو فى تطورات الأصوات والصيغ . وفى القسم الثانى ذكر : « ما وضعته العامة فى غير موضعه » (٢٠٦ - ٢٣٩) وهو فى تطورات الدلالة . وفى القسم الثالث ذكر : « ما يوقعونه على الشئ وقد يشركه فيه غيره » (٢٤٠ - ٢٤٧) وهو فى تطورات الدلالة كذلك .

والكتاب ملئ بأسماء اللغويين والنحويين ، فقد التزم الزبيدى - على عادة المؤلفين القدماء - ألا يذكر قولاً إلا عزاه لصاحبه . وقد ذكر فى كتابه ثلاثة كتب بالاسم أولها : كتابه : « أبنية الأسماء والأفعال » (٢ / ٢٨) وذكره مرة أخرى (٥ / ٨٩) باسم « الأبنية » . أما الكتاب الثانى فهو كتاب : « الممدود والمقصور » لشيخه « أبى على القالى » (٩ / ٧٥ ؛ ٢ / ١٠٨) وحدد فى الموضع الأول « باب فعايل » من الكتاب . والكتاب الثالث هو : « كتاب الأدب » (٦ / ١٨٩) ولم يذكر صاحبه . فيما عدا ذلك فقد نقل الزبيدى من كتب الكثيرين من اللغويين قبله ، دون أن يذكر أسماء كتبهم ، وإنما كان يكتفى بذكر أسمائهم هم .

وقد كان « الزبيدي » أصيلاً في ملاحظة الأخطاء التي تفشت على ألسنة الناس في عصره ، بمعنى أنه لم ينقل هذه الأخطاء وتصويها من كتب اللغويين الذين سبقوه بالتأليف في موضوع اللحن ، كما فعل من بعده أبو الفرج بن الجوزي مثلاً ، كما سنعرف عند حديثنا عن كتابه : « تقويم اللسان » .

والزبيدي يعترف بأنه نظر في كتاب « لحن العامة » لأبي حاتم السجستاني ، ورآه مشتملاً على ما يشتمل عليه سائر الكتب الموضوعة في اللغة ، ثم يقول (٣ / ٦) : « ورأيت كثيراً من اللحن الذي نسبته إلى أهل المشرق ، قد سلمت عامتنا من موافقته ، ونطقت بوجه الصواب فيه » .

نعم قد يكون اللحن الذي وقع فيه أهل الأندلس موافقاً في بعض الوجوه لما وقع فيه أهل المشرق ، وعندئذ ينسب الزبيدي على ذلك كقوله (٥ / ١٠٠) : « وعامة أهل المشرق يقولون : قدوم ، ويجمعونها على قداديم ، وذلك أيضاً خطأ » .

وفيما يلي دراسة لأهم مظاهر التطور الصوتي والدلالي وتطور الصيغ عند الأندلسيين في عصر الزبيدي :

١ - تطورت كسرة الميم إلى فتحة في صيغتي اسم الآلة مِفْعَل ومِفْعَلَة ، وذلك مطرد تمام الاطراد في لهجة الأندلس في عصر الزبيدي ، وسببه الميل إلى انسجام الحركات في داخل الكلمة الواحدة ؛ إذ تتأثر حركة الميم بحركة العين ، وذلك من نوع التأثير الرجعي التام في حال الانفصال . ومن أمثلته : « مَقَوْد » بدلاً من « مَقَوْد » (٤ / ٧٦) و « مَسَن » في مَسَن (٣ / ٨٥) و « مَيَّجَم » في « مَيَّجَم » (٤ / ٨٦) و « مَقْنَع » في « مَقْنَع » (١ / ١٩٢)

و « مَطْرَد » فى « مَطْرَد » (٢ / ٢٠٠) و « مَقْنَعَة » فى « مَقْنَعَة » (١٩٢ / ١) و « مَزْدَغَة » فى « مَزْدَغَة » (١ / ١٩٤) و « مَخْدَة » فى « مَخْدَة » (١٩٤ / ٧) . وكلمة « منجم » حدث فيها تطور آخر عند الأندلسيين إذ قلبت النون ياء ، وهى ظاهرة نجد لها مثالا آخر فى كتاب الزبيدى ، وهو « كَيْف » بدلا من « كَنْف » وتفسيرها سهل ؛ إذ إن النون من الأصوات المائعة ، وهى قريبة الشبه بأصوات العلة ^(١) . وقد حفلت كتب اللغة بأمثلة كثيرة من الإبدال الواقع بين النون والياء مثل : منشار وميشار ، سنخ وسيخ ، ورنخ وريخ ، والعرنقضان والعريقضان وإنسان وإيسان ^(٢) .

٢ - ولم يقتصر الميل إلى إنسجام الحركات فى داخل الكلمة الواحدة على صيغتي مفعَل ومفعلة السابقتين ، بل حدث ذلك فى كلمات أخرى ؛ مثل : « خيزران » بدلا من « خيزران » (٢ / ٥٤) و « سيكران » بدلا من « سيكران » (٢ / ١٢٤) و « عذبوط » بدلا من « عذبوط » (٤ / ١٥١) بعد انكماش الصوت المركب فى هذه الكلمة . ومثل « منكب » بدلا من « منكب » (٥ / ١٨٥) .

٣ - يظهر أن الأندلسيين كانوا ينبرون المقطع الثانى للكلمة إن كانت حركته قصيرة ، فإن كانت حركته طويلة نبروا المقطع الأول من الكلمة ، فترتب على ذلك إطالة حركة المقطع المنبور فى كلتا الحالتين . ومن أمثلة النوع الأول : « صَنِيفَة » فى « صَنِيفَة » (١ / ٢٩) و « وقماء » فى « قمع » (٣٨ / ٥) مع إبدال العين همزة فى هذا المثال . و « برواق » فى « بروق » (٥ / ٤٢)

(١) انظر مقالا للدكتور إبراهيم أنيس بعنوان « حروف تشبه الحركات » بمجلة مجمع اللغة العربية ١٣ / ١٦ .

(٢) انظر فى ذلك كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى ٤٥٩ / ٢ - ٤٦١ .

مع كسر الباء . و « عَرَّعَر » فى « عَرَّعَر » (٢ / ٤٨) و « قَقَّع » فى « قَقَّع » (٤ / ١٢٨) و « وَبَكَرَة » فى « بَكَرَة » بعد تحريك الكاف بالفتح . و « طَوَّال » فى « طَوَّال » (٦ / ٢٨٢) و « قَطَّاع » فى « قَطَّاع » (٥ / ٢٨٧) .

ومن أمثلة النوع الثانى : « طِيرَاز » فى « طِرَاز » (٧ / ٧٦) و « تِلَاد » فى « تِلَاد » (٧ / ٧٦) و « ثِمَار » فى « ثِمَار » (٧ / ٧٦) و « طِيحَال » فى « طَحَال » (٨ / ٧٦) و « إِيكَاف » فى « إِكَاف » (٥ / ٧٨) و « لُوبَان » فى « لُبَان » (٤ / ٩٣) التى صيَّرها الأندلسيون « لُوبَان » حذقة ومبالغة فى التفصح ، وإلا فانكماش الأصوات المركبة هو الأمر الشائع عندهم ، كما سنعرف فيما يلى . ومثل « قَادُوم » فى « قَدُوم » (١ / ١٠٠) .

٤ - من الظواهر الشائعة فى لهجة الأندلس فى عصر الزيدى انكماش الأصوات المركبة ، وتحويلها إلى ضمة طويلة مماله ، أو كسره طويلة مماله ، كما ننتطق نحن الآن كلمتى « يوم » و « بيت » فى اللهجات العامية . ومن أمثلة ذلك عندهم : « صنوبر » فى « صَنَوْبَر » (١ / ١٣٢) و « الغيرة » فى « الغِيرَة » (١ / ١٤٤) و « عُدِّيوط » فى « عُدِّيُوط » (٥ / ١٥١) و « قِيح » فى « قِيح » (٨ / ١٨٥) وغير ذلك .

أما ما يقابلنا من الأمثلة المضادة لهذه الظاهرة ، مثل : « مَيْتَة » فى « مَيْتَة » (٥ / ١٩٦) و « نُوتَى » فى « نُوتَى » (١ / ٥٧) و « خَيْرَى » فى « خَيْرَى » (٦ / ١٠٥) و « قَيْس » فى « قَيْس » (٧ / ٢٨٨) فإننا نعلها مظهرًا من مظاهر التحذلق أو المبالغة فى التفصح .

٥ - يميل الأندلسيون إلى ترفيق القاف حتى تصير كالكاف ، مثل : « حُكَّة » فى « حَقَّ » (٣ / ٦٨) و « تَرَكُّوَة » فى « تَرَقُّوَة » (٧ / ١٣٢) .

و « اسْتَكْتَل » فى « اسْتَقْتَل » (٤ / ٥٥٢) و « شَابَابَكَ » فى « شَابَابِى » (١٣ / ٢٧٨) .

٦ - كان الأندلسيون لا يهمزون فى كلامهم ، شأنهم فى ذلك شأن لهجة قریش فى القديم ، ومعظم اللهجات العربية الحديثة ؛ فمن أمثلة ذلك : « مِيضَاة » فى مِيضَاة (٧ / ١٧٤) و « اسْتَبْرِيَتْ » فى « اسْتَبْرَأَتْ » (٢٥٦ / ١٠) و « رِدَّ » فى « رِدَّ » (١٢ / ٢٧٢) و « رِيَّة » فى « رِيَّة » (٢٧٣ / ٩) و « سَائِل » فى « سَائِر » (١٢ / ٢٧٥) . والتبادل بين اللام والراء سببه أنهما من الأصوات المائعة ، التى يقع فيها القلب والإبدال كثيراً . ومثل : « شَيْتَكَ » فى « شَيْتَكَ » (١٠ / ٢٨٠) و « حَدَّ » فى « أَحَد » . ولم يذكر الزبيدى هذا المثال الأخير ، غير أنه مفهوم من قوله (٥ / ٢٦٦) : « ويقولون : مضى لذلك سبوت وحدود . والصواب : آحاد ، وهو جمع أحد ؛ إذ إن تطور « أحد » إلى « حَدَّ » هو الذى سهل جمعها على « حدود » .

٧ - وقد لعب قانون المخالفة دوراً كبيراً فى تطور كثير من الألفاظ فى لهجة الأندلس فى عصر الزبيدى ، مثل : « كُرْنَاسَة » فى « كُرْأَسَة » (٤ / ٣٥) و « قَبَان » فى « قَبَان » (٧ / ٧٢) و « جَبَس » فى « جَص » بعد ترفيق الصاد (٦ / ١٤٤) و « عَدَنَس » فى « عَدَبَس » (٦ / ١٦١) و « مَصَافُهُم » فى « مَصْفُهُم » (٦ / ١٧٢) و « تَقَعُور » فى « تَقَعُر » (٥ / ٢٦٤) و « ضَارَة المرأة » فى « ضَرَة المرأة » (١ / ٢٨١) و « عَوْش » فى « عَش » (٣ / ٢٨٤) وغير ذلك .

٨ - وكان للقياس الخاطىء أثر كبير فى نشوء صيغ أخرى جديدة :

فقد أدى نطقهم لكلمة « قَرِيَّة » : « قَرِيَّة » (١ / ١٧٣) بكسر الراء

وتشديد الياء - إلى أن فاسوها على « قضية » فجمعوها على « قرأيا » كما
تجمع « قضية » على « قضائيا » تماما . ومثله جمع « هميان » على « همائيا »
(٢ / ٤٧) فهو قياس خاطيء على مثل « سكران » و « سكارى » .

وعاملوا بعض الجموع معاملة اسم الجنس الجمعى ، فاشتقوا منها مفردا
بالتاء كمفرد اسم الجنس الجمعى تماما (مثل : نخلة ونخل ، ونملة ونمل ،
وبقرة وبقر ، ونحلة ونحل ... إلخ) ومن أمثلة ذلك « صبيانة » مفرد « صبيان »
بدلا من « صؤابة » (٧ / ١٩) . وقد تنبه الزبيدى إلى هذه العلة فى التطور
فقال (٩ / ١٩) : « وإنما دخل عليهم لقولهم : صبيان ، فتوهموا أن
واحدته صبيانة ، وظنوه من الجمع الذى ليس بينه وبين واحدة إلا الهاء » .
ومثل « ذبانة » مفرد « ذبان » بدلا من « ذباب » (٥ / ٣١) . ومثل
« مصرانة » مفرد « مصران » بدلا من « مصير » (٣ / ١٥٧) .

كما عاملوا اسم الجمع أحيانا معاملة اسم الجنس الجمعى مثل : « نبلة »
مفرد « نبل » بدلا من « سَهْم » (٢ / ١٢٠) .

٩ - وقد أدى ضعف المدلول الجمعى للكلمة فى الأذهان أن اعتبرها
الأندلسيون مفردا وجمعوها مرة أخرى ؛ مثل : « أفرية » جمع « فراء » ، وهى
جمع « فرو » (٥ / ٤٤) و « أزرة » جمع « أزرار » وهى جمع « زر » (٩٨ /
٥) و « أجنة » جمع « جنان » وهى جمع « جنة » (٢ / ١١١) و « أحذية »
جمع « حذاء » وهى جمع « حداة » (١ / ١٨٩) و « أوانى » جمع « آنية »
وهى جمع « إناء » (١ / ٢١٢) .

١٠ - وقد أدى قانون السهولة والتيسير إلى جمع علامات التأنيث الثلاث
فى علامة واحدة ، وهى التاء ، والاستغناء عن الألف الممدودة والمقصورة ؛

مثل : « مينة » فى « ميناء » (٤/١٨) و « دِفْلَة » فى « دِفْلَى » (٥/٩٩) و « حَلْوَة » فى « حَلَوَاء » (١١/١٣٠) و « مَقْلَاة » فى « مِقْلَى » (١٤٠/٦) و « حُبَّارَة » فى « حُبَّارَى » (١/٢٦٦) .

١١ - أما التطور فى دلالة الألفاظ عند الأندلسيين ، فكان تارة بتعميم تلك الدلالة ، وتارة أخرى بتخصيصها ، وثالثة بانتقال الدلالة إلى شىء مخالف تماماً : فمن أمثلة النوع الأول : استعمال كلمة « بلاط » للبيت المحصن البناء ، وهى فى الأصل للحجارة المفروشة بالأرض (٤/٢٢٢) واستعمال كلمة « الاستحمام » لغسل الجسم بالماء الحار والبارد ، وهى فى الأصل للغسل بالماء الحار خاصة (٥/٢٥٦) .

ومن أمثلة النوع الثانى : استعمال « الوادى » للنهر خاصة ، وهو لكل بطن مطمئن من الأرض (٢/٢٤٠) . واستعمل « الرياحان » للآس خاصة دون سائر الرياحين ، وهو فى الأصل لكل نبت طيب الريح (٣/٢٤١) واستعمال « اللحاف » للغطاء الذى يكون على الأسرة خاصة ، وهو فى الأصل لكل ما التحف به من ثوب أو رداء أو كساء فى حالة قيام أو قعود أو اضطجاع (٣/٢٤٢) .

ومن أمثلة النوع الثالث استعمال كلمة « وشاح » للثوب ، وأصله نظمان من لؤلؤ يخالف بينهما ويعطف أحدهما على الآخر وتتوشح به المرأة على كشحها (٢/٢٠٦) . واستعمال « أطناب » لشقاق القبة المخيطة بها . وهى فى الأصل حبال القبة (١/٢٠٩) . واستعمال « القلادة » للحزام ، وهى فى الأصل للعقد الذى يوضع فى العنق (٧/٢١٣) .

٢٤- ما حكن فيه الخواص من العلماء

لأبي أحمد العسكري (٥٣٨٤ هـ)

هذا الكتاب مفقود ، ولم يذكره إلا القفطى فى إنباء الرواة (٣١١/١) .
أما صاحبه فهو أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري اللغوى ،
خال أبى هلال العسكري صاحب « الصناعتين » وأستاذه ، اتفق معه فى اسمه
واسم أبيه . روى ياقوت فى معجم الأدباء (٨ / ٢٥٨) عن أبى طاهر السلفى
أنه قال : « وكان لأبى أحمد تلميذ ، وافق اسمه اسمه ، واسم أبيه اسم أبيه ،
وهو عسكرى أيضاً ، فربما اشتبه ذكره بذكره . إذ قيل الحسن بن عبد الله
العسكري الأديب » .

روى أبو أحمد عن ابن دريد ونفطويه ، كما أخذ عنه خلق كثير منهم
أبو عبد الرحمن الصوفى ، صاحب « طبقات الصوفية » . وقد ولد أبو أحمد
سنة ٢٩٣ هـ وتوفى سنة ٣٧٢ هـ (١) .

وقد ألف أبو أحمد كتاباً آخر مشهوراً يشبه كتاب حمزة بن الحسن ،
السابق ؛ ذلك هو كتاب : « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » . ويذكر
هذا الكتاب بكتاب حمزة : « التنبيه على حدوث التصحيف » تماماً ، بل إنه
ليكاد يكون منقولاً من كتاب حمزة ، وإن لم يرد فيه إشارة إلى ذلك . وقد
طبعت من هذا الكتاب قطعة تقع فى ١١٣ صفحة بمطبعة السعادة بالظاهر سنة
١٩٠٨ ثم طبع كاملاً بتحقيق « عبد العزيز أحمد » سنة ١٩٦٣ بالقاهرة .

(١) انظر ترجمته ومصادرها فى إنباء الرواة (٣١٠/١) .

٢٥- ما تلحن فيه الخاصة

لأبي هلال العسكري (حدود ٣٩٥ هـ)

وهذا الكتاب مفقود كذلك ، ويسميه السيوطي في بغية الوعاة (١ / ٥٠٦) « لحن الخاصة » . وصاحبه هو : الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال العسكري . وهو تلميذ أبي أحمد العسكري السابق ذكره ، وتذكر بعض المصادر أنه ابن أخته . وكان الغالب عليه الأدب والشعر . و « كتاب الصنائع » له أشهر من أن يشار إليه .

ولا نعرف متى توفي أبو هلال ، غير أن الذي لا شك فيه أنه كان حيًا حتى سنة ٣٩٥ هـ . يقول ياقوت في معجم الأدباء (١٨ / ٢٦٤) : « وأما وفاته فلم يبلغني فيها شيء ، غير أنني وجدت في آخر كتاب « الأوائل » من تصنيفه : « وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاثمائة » (١) .

ومن روى عن أبي هلال العسكري شيئًا من لحن العامة أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي في كتابه : « تقويم اللسان » (٢) . وأغلب الظن أنه نقل ما رواه عن كتابه : « ما تلحن فيه الخاصة » المفقود . وفيما يلي ثبت تلك الاقتباسات عن تقويم اللسان (مخطوطة برلين ٦٥٢٨) :

١ - إيش (١٠ / ١٠) : « وتقول : أي شيء تريد : والعامة تقول : إيش تريد ؟ قال أبو هلال العسكري : هو خطأ ما سمع من فصيح قط » .

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان GALS I 193 .

(٢) سنتحدث عن هذا الكتاب هنا في حينه .

٢ - أزلَى (١١ / ٥) : « قال أبو هلال العسكري : وتقول العوام : شىء أزلَى أى قديم ، ويصفون الله بالأزلية ، وكل ذلك خطأ لا أصل له فى العربية ، وإنما سمعوا قول الناس : لم يزل الله موجوداً ، ولا يزال ، فبنوا منه هذا البناء . قال : وفى بعض النسخ من إصلاح المنطق : الأزل القديم ، فإن كان ابن السكيت قاله فقد أخطأ ، ليس الأزل بشىء » .

٣ - جوابات (١٧ ب / ٤) : « وتقول : هذا جواب كتبك . قال العسكري والعامّة تقول فى جمع الجواب : جوابات وأجوبة ، وهو خطأ ؛ لأن الجواب مثل الذهاب . قال سيبويه : الجواب لا يجمع ، وقولهم : جوابات كتبى وأجوبة كتبى مؤلّد ، وإنما يقال جواب كتبى » .

٤ - حُلّة (١٨ ب / ٥) : « وتقول للثوبين من جنس واحد يؤتزر بأحدهما ، ويرتدى بالآخر : حلة . والعامّة تقول للثوب الواحد حلة ، وذلك غلط ؛ لأن الحلة عند العرب ثوبان من جنس . قال أبو هلال العسكري : فإن كانت جبة وقلنسوة من ضرب واحد فهى حلة » .

٥ - حاجات (١٩ ب / ٢) : « وتقول : لى حاجات . والعامّة تقول : حوائج . قال العسكري : وليس مما تعرفه العرب ، ولا يوجب القياس ، وإنما تجمع العرب الحاجة فتقول : حاج وحاجات وحوج » .

٦ - قَبِينَة (٣٧ ب / ٨) : « وهذه قَبِينَة - بكسر القاف - والعامّة تفتحها . قال أبو هلال العسكري : إذا فتحت خرجت عن أبنية العربية ؛ لأنه ليس فيها فَعِيلَة » .

٧ - المَرَى (٤٤ أ / ٦) : « وتقول : هذا المَرَى بإسكان الراء ، والعامّة تكسر الراء . قال أبو هلال العسكري : ليس فى العربية اسم على فَعَل ، فى آخره ياء ، وإنما هو المَرَى ، مأخوذ من مَرَيْتُ الضرع ؛ إذا مسحته ليدّر » .

٢٦- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان

لابن مكى الصقل (٥٠١ هـ)

صاحبه أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الصقلى ، رحل من صقلية إلى تونس فاستوطنها وولى قضاءها ، وكان يجيد الخطب ، ويخطب فى كل جمعة بخطبة من إنشائه تفوق خطب ابن نباتة . ولم يذكر واحد ممن ترجموا له متى توفى ، إلا إسماعيل باشا البغدادي فى كتابه هدية العارفين (ص ٧٨٢) الذى ذكر أن وفاة ابن مكى كانت فى سنة ٥٠١ هـ^(١) .

أما كتابه : تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، فقد بقى لنا منه نسختان خطيتان إحداهما بمكتبة مراد ملا باستانبول تحت رقم ١٧٥٣^(٢) ، والأخرى بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، ومنها مصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ٣٠ نحو ، وعندى من كل واحدة من هاتين المخطوطتين ميكرو فيلم ، وقد حققت الكتاب بالاعتماد عليهما ، وستنشره فى سلسلة كتب لحن العامة قريباً ، أما هذه الدراسة ، فقد اعتمدنا فيها على نسخة مراد ملا .

(١) انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٣٢٩/٢ وبغية الرعاة ٢١٨/٢ وانظر كذلك بروكلمان GALS I 541 .

(٢) هذا هو الرقم الصحيح كما ذكره بروكلمان GALS I 541 وقد طلبت أنا مصورة من الكتاب تحت هذا الرقم من مكتبة مراد ملا ، فأرسلته إلى ، وضعت هذا الرقم على بطاقة التصوير الملحقة بأول الكتاب . أما ما ذكره ريزيتانو فى قائمته وتابعه عليه غيره من أن هذا الرقم خطأ وصوابه ١٧٢٥ فإنه وهم مبنى على ما كتب فى صفحة العنوان ، وهو رقم قديم للكتاب غير الرقم المثبت على الجلد والمقيد به فى مكتبة مراد ملا وهو ١٧٥٣ ومن وهم فى هذا الأمر الدكتور عبد العزيز مطر فى نشرته للكتاب .

وهناك نسخة ثالثة ذكرها بروكلمان ونقل عن « مارسيه » Marcais فى مجلة JA 223, 88 أنها فى حوزة عبد الحى الكتانى (فى الأصل الألمانى : القطانى) . ويذكر الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب فى مقدمة تحقيقه لكتاب : « الجمانة فى إزالة الرطانة » صفحة (ى) خبر هذه النسخة فىقول : « ومن حسن الحظ أنه كان يوجد من هذا الكتاب نسخة قيمة فى مكتبة صديقنا العلامة الشريف عبد الحى الكتانى بفاس » . ولنا ندرى أين توجد هذه النسخة الآن ، فقد علمت من بعض الأصدقاء الذين يقومون بالتدريس فى بلاد المغرب أن مكتبة الكتانى لا وجود لها فى فاس .

ويبدأ كتاب « تثقيف اللسان » بمقدمة طويلة ، بين فيها كيف كانت اللغة مستقيمة فى أول عهدها ، ثم هجم الفساد على اللسان ، ولم يزل الغلط ينتشر فى الناس حتى شمل كل الطوائف ، فسأله بعضهم أن يؤلف كتاباً ، فجمع ما جمع فيه مما سمعه من غلط أهل بلده ، وجعله فى خمسين باباً ؛ يقول الصقلى فى تلك المقدمة : « قال الشيخ الجليل القاضى أبو حفص عمر ابن مكى الصقلى النحوى : الحمد لله الذى فضلنا باللسان العربى والنبي الأمى الذى آتاه جوامع الكلم ، وفضله على جميع الأمم ، وجعل معجزته قائمة وآيته دائمة ، بعد أن بعثه عند تناهى الفصاحة ؛ وتكامل البلاغة ؛ ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ... فلما تمت الحجة ووضحت المحجة ، وهجم الفساد على اللسان ، وخالطت الإساءة الإحسان ، ودخلت لغة العرب ، فلم تزل كل يوم ينهدم أركانها ، وتموت فرسانها ، حتى استبيح حريمها ، وهجن صميمها ، وعفت آثارها ، وطفئت أنوارها ، وصار كثير من الناس يخطئون ، وهم يحسبون أنهم مصيبون ، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون ... ثم لم يزل الغلط ينتشر فى الناس ويستطير ، حتى وقع بهم فى تصحيف المشهور

من حديث النبي ﷺ ، واللحن في الواضح المتداول منه ، وتعتمد الوقف في مواضع لا يجوز الوقف عليها من كتاب الله عز وجل ، وتغيير أشعار العرب وتصنيفها ، وتصنيف كتب اللغة وغيرها ملحونة ، تقرأ كذلك فلا يؤبه إلى لحنها ، ولا يفتن إلى غلطها ، بل إذا سمعوا الصواب أنكروه ونافروه ، لطول ما ألفوا فقدوه وركبوا ضده .

« ولقد وقفت على كتاب بخط رجل من خاصة الناس وأفاضلهم فيه : وأحب أن تشهد لي في كذا وكذا ، بالشين ، يريد : تجتهد . ورأيت في آخر أكبر منه وأعلى منزلة بيت شعر على ظهر كتاب ، وهو قول الشاعر :

زوامل للأسفار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباعر

كتبه : للأصفار بالصاد ، وأكثر الرواية فيه : للأشعار ... وكتب إلى آخر من أهل العلم رقعة فيها : وقد عزمت على الإتيان إليك ، بزيادة ياء . وشهدت يوماً رجلاً قبله تخصص وفقه وحفظ للأخبار ، وقد سمع كلاماً فيه ذكر الشدق ، فلما سمعه بالدال غير معجمة أنكره ، وتعجب من أن يجوز ذلك ، وليس يجوز سواه ، ثم سألتني ورغب إلى أن أجمع له مما يصحف له الناس في ألفاظهم ، وما يغلط فيه أهل الفقه ما قدرت على جمعه ، فأجبتة إلى ما سألت عالماً بأني من العجز في الغاية ، ومن التخلف والتقصير في النهاية ... فأضفت إلى ذلك غيره من الأغاليط التي سمعتها من الناس على اختلاف طبقاتهم ، مما لا يوجد في كتب المتقدمين التنبيه على أكثره ، لأن كل من ألف كتاباً في هذا المعنى ، فإنما نبه فيه على غلط أهل عصره وبلده ، وأهل البلدان مختلفون في أغاليطهم ، فقد يصيب هؤلاء فيما يغلط أولئك ، وربما يصيب أولئك فيما يغلط به هؤلاء ، وربما اتفقوا في الغلط ...

» فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أفواههم ، مما لا يجوز في لسان العرب ، أو مما غيره أفصح منه ، وهم لا يعرفون سواه ونبهت على جواز ما أنكر قوم جوازه ، وإن كان غيره أفصح منه ، لأن إنكار الجائز غلط ، وعلقت بذلك ما تعلق به من الأوزان والتصريف والاشتقاق ، وشواهد الشعر والأمثال والأخبار ، ثم أضفت إليه أبواباً مستطرفة وتنفك مستملحة ، وأصولاً يقاس عليها ليكون الكتاب ثقيفاً للسان ، وتلقيحاً للجنان ، ولينشط إلى قراءته العالم والجاهل ، ويشترك في مطالعته الحالى والعاطل . وجعلته فى خمسین باباً ، هذا ثبته :

- ١ - » باب التصحيف .
- ٢ - » التبديل .
- ٣ - » ما غيره من الأسماء بالزيادة .
- ٤ - » ما غيره من الأسماء بالنقص .
- ٥ - » ما جاء ساكناً فحركوه .
- ٦ - » ما جاء متحركاً فأسكنوه .
- ٧ - » ما غيروا حركاته من الأسماء .
- ٨ - » ما غيروا حركاته من الأفعال .
- ٩ - » ما غيره من الأفعال بالزيادة .
- ١٠ - » ما غيره من الأفعال بالنقص .
- ١١ - » ما غيره بالهمز أو تركه .
- ١٢ - » ما غيره بالتشديد .
- ١٣ - » ما غيره بالتخفيف .

- ١٤ - « ما غيروه من أسماء الفاعلين والمفعولين .
- ١٥ - « باب ما غيروا بناء من أنواع مختلفة .
- ١٦ - « ما أنشوه من المذكر .
- ١٧ - « ماذكروه من المؤنث .
- ١٨ - « ما يجوز تذكيره وتأنيثه ، وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما .
- ١٩ - « باب غلطهم فى التصغير .
- ٢٠ - « غلطهم فى النسب .
- ٢١ - « غلطهم فى الجموع .
- ٢٢ - « ما جاء جمعاً فتوهموه مفرداً .
- ٢٣ - « ما أفردوه مما لا يجوز إفراده ، وما جمعوه مما لا يجوز جمعه .
- ٢٤ - « فى أنواع شتى .
- ٢٥ - « ما وضعوه غير موضعه .
- ٢٦ - « ما جاء لشيئين أو أشياء فقصره على واحد .
- ٢٧ - « ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره .
- ٢٨ - « ما جاء فيه لغتان فتركوهما واستعملوا ثالثة لا يجوز .
- ٢٩ - « ما جاء فيه ثلاث لغات فتركوهن واستعملوا رابعة لا يجوز .
- ٣٠ - « ما غلطوا فى لفظه ومعناه .
- ٣١ - « ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر .
- ٣٢ - « ما خالفت فيه العامة الخاصة وجميعهم على الغلط .
- ٣٣ - « ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحهما .

- ٣٤ - « ما العامة فيه على صواب والخاصة على الخطأ .
- ٣٥ - « غلط قراء القرآن .
- ٣٦ - « غلط أهل الحديث .
- ٣٧ - « باب غلط أهل الفقه .
- ٣٨ - « غلط أهل الوثائق .
- ٣٩ - « غلط أهل الطب .
- ٤٠ - « غلط أهل السماع .
- ٤١ - « ما يجرى فى ألفاظ الناس ولا يعرفون تأويله .
- ٤٢ - « ما تأولوه على غير تأويله .
- ٤٣ - « من الهجاء .
- ٤٤ - « حروف تتقارب ألفاظها وتتضاد معانيها .
- ٤٥ - « حروف تتفق ألفاظها وتتضاد معانيها
- ٤٦ - « حروف تتفق فى المباني وتتقارب فى المعانى .
- ٤٧ - « علامات ترفع الإشكال من حروف متقاربة الأشكال .
- ٤٨ - « فى ضد الذى قبله .
- ٤٩ - « ما يكون فضيلة لشيء ورذيلة لغيره .
- ٥٠ - « ما ظاهر لفظه مخالف لمعناه » .

ويذكر الصقلى بعد ذلك السبب فى ابتدائه بذكر التصحيح ، كما
نعرف من كلامه كذلك أنه عرض جميع ما كتبه على شيخه أبى بكر محمد
ابن على بن البر التميمى ، ليرى فيه رأيه ؛ فيقول : « إنما ابتدأت بالتصحيح ؛

لأن ذلك كان سبب تأليف الكتاب ، ومفتاح النظر فى تصنيفه ، ثم أتبعته كلامًا يلىق به أو يقاربه ، وعرضت جميع ذلك على الإمام الأوحى ، والعلم المفرد أبى بكر محمد بن على بن الحسن بن البر التميمى ، أيدى الله ، فأثبت ما عرفه وارتضاه ومحوت ما أنكره وأباه

وكثير من الأبواب السابقة فى تغير الأصوات أو فى تغير الصيغ . أما تغير الدلالة فقد عقد لها ثلاثة أبواب (رقم ٢٥ ؛ ٢٦ ؛ ٢٧) الأول بعنوان : باب ما وضعوه غير موضعه ، وهو لتغير الدلالة وانتقالها ، مثل قولهم للكلاً الأخضر حشيش ، والحشيش هو الياض ٦٩ / ١٣ ومثل قولهم للكمثرى إنجاص ، والإنجاص ضرب من المشمش ٧٣ ب / ٢ .

والباب الثانى من أبواب الدلالة بعنوان : باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصره على واحد ، وهو لتخصيص الدلالة ، كإطلاقهم الصقر على طائر معين من سباع الطير ، والصقر فى الأصل كل ما يصيد من سباع الطير ٧٥ ب / ١٠ و كقولهم للآس خاصة ريحان ، والريحان كل نبت طيب الرائحة ٧٥ ب / ١٣ .

والباب الثالث بعنوان : ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره ، وهو لتعميم الدلالة كإطلاقهم الأتراب على الذكور والإناث ، وليس كذلك . إنما الأتراب الإناث خاصة ، لا يقال زيد ترب عمرو ، وإنما يقال زيد قرن عمرو ولدته ٧٩ أ / ١١ وكإطلاقهم الاستحمام على الاغتسال بالماء الحار والبارد ، وليس كذلك . إنما الاستحمام بالحار خاصة ، فأما بالبارد فهو الابتعاد والاعتزال ٨٠ أ / ٢ .

وهناك أبواب فى الكتاب لا صلة لها بلحن العامة على الإطلاق ، كالباب رقم ٤١ الذى عنوانه : باب ما يجرى فى ألفاظ الناس فلا يعرفون تأويله ، إذ

شرح فيه الصقلي كثيراً من أمثال العرب ، وأقوالهم السائرة على الألسنة ؛ مثل قولهم : رجعت بخفى حنين ١١٢ ب / ٥ وقولهم : ندمت ندامة الكسعى ١١٥ / ١٢ .

وكذلك الباب رقم ٤٣ بعنوان : باب الهجاء ، كله فى أمور تتعلق بالخط العربى وطرق كتابة الكلمات ، على نمط باب : « تقويم اليد » من كتاب : « أدب الكاتب » لابن قتيبة الدينورى .

ونورد فيما يلى بعض أمثلة التطور فى الأصوات والصيغ من كتاب تثقيف اللسان ، وقد ذكرنا من قبل بعض أمثلة تطور الدلالة فيه :

فمن أمثلة ترك الهمزة فى الكلام : « النار » فى « الثار » ٥ ب / ١
« ملئت الإناء » فى « ملأت الإناء » ١٧ أ / ٢ « خبيث » فى « خبأت » ١٧
٢ / أ « قرئت » فى قرأت » ١٧ أ / ١٠ « سليت السمن » فى « سلأت »
١٧ ب / ٣ « أبطيت على » فى « أبطأت » ١٧ ب / ٩ « أخطيت فى فعلك » فى « أخطأت » ١٧ ب / ٩ « لحم نى » فى « نىء » ٤٩ ب / ٦
« مرأة » فى « مرأة » ٤٩ ب / ٣ « موطأ مالك » فى « موطأ مالك » ٩٢ أ / ٦ .

كما نجد الجيم وهو من الأصوات المزدوجة التى تجمع بين الشدة والرخاوة فى نطقها تنحل إلى أحد صوتين مفردين هما من مكوناتها فى الفصحى ، وهما الدال فى مثل : « دشيش » فى جشيش » ١٩ أ / ١٧
والشين فى مثل : « اشترت الماشية » فى « اجترت » ١٩ أ / ٨ ومثل : « فلان مشتهد » فى « مجتهد » ١٩ أ / ١٠ .

ومن أمثلة اختصار الجهد العضلى ، وهو أحد مظاهر قانون السهولة والتيسير ضياع الأصوات الأسنانىة ، وهى التى تتطلب إخراج اللسان بين الأسنان فى

نطقها ، فمن أمثلة تحول الثاء تاء : (التار) في (الثأر) ٥ ب / ١ (لتَ
السويق) في (لثَ) ٦ أ / ٨ (تفر الدابة) في (ثفر) ٦ ب / ٨ (أكتُم
ابن صيفي) في (أكتُم) ٦ ب / ١٢ ومن أمثلة تحول الذال دالا : (بدلة)
في (بدلة) ٩ ب / ٦ (تدعذع البناء) في (تدعذع) ٩ ب / ٨ (ضرس
ناجد) في (ناجذ) ١٠ أ / ٣ (ودح) في (وذح وهو البعر) (جذر
الشجرة) في (جذر) ١٠ أ / ١٤ (جبد الحبل) في (جبذ) ١٠ ب / ٨
(قفد) في (قنفذ) ١٠ ب / ١٠ (مدبذب) في (مذبذب) ١١ أ /
١٢ (جدام) في (جذام) ١١ أ / ١٣ (جعله الله دخرا) في (ذخرا)
١١ ب / ٥ (الذلفاء) في (الذلفاء) ١٢ أ / ٧ (مدحج) في (مذجج)
للقبيلة ١٢ أ / ٩ .

أما انقلاب الثاء تاء والذال ذالا فإنهما على العكس من ذلك من قبيل
المبالغة في التفصح والحدلقة ؛ فمن أمثلة الأول : (في لسان رثة) في (رثة)
٥ ب / ١٤ (الرثم) في (الرثم) وهو نبت ٦ أ / ١ ومن أمثلة الثاني :
(شذق) في (شذق) ٨ ب / ٨ (جذعت أنفه) في (جدعت) ٨ ب /
١٣ (شذخت رأسه) في (شذخت) ٩ أ / ٥ (ذميم الوجه) في (دميم)
٩ أ / ٧ (شمردل) في (شمردل) ١٢ أ / ١ .

ولم يقتصر الأمر في التفصح والحدلقة على هذا الأمر ، بل تعداه إلى
اعتبار واو المد الأصلية ، وباء المد الأصلية كذلك من الصيغ العامية ، ومحاولة
نطق الكلمة بصوت مركب (Diphthong) . وقد فطن إلى تفصيحهم هذا
ابن مكى الصقلي نفسه ، حيث يقول (٨٧ ب / ٧) : « يقول المتفصحون
أنت عندي كروحي ، وخرجت روح زيد ، والصواب : روح ، بضم الراء » .
وكذلك قوله (٨٩ أ / ١٥) : « وبعضهم يقول : ديباج . والصواب : ديباج ،
بكسر الدال » . والدليل على تفصيحهم في هذا انكماش الصوت المركب

الأصلى فى نطقهم ، مثل : « شهد الشهود المسمون » بدلا من المسمون ،
١٠٠ / أ ٢ و « أرض بور » فى « بور » ٦٧ / أ ٧ .

ولقرب مخرج الهمزة من مخرج العين تتحول الهمزة أحيانا « عينا » كما
يقول أهل الصعيد عندنا « لع » فى « لأ » . وبذلك يفسر ما ذكره الصقلى من
قولهم : « فرس أصدع » فى « فرس أصدأ » ١٦ / أ ١٥ و « فقعت عينه »
فى « فقأت » ١٦ ب / ٢ .

ومن أمثلة ضياع معنى الجمع ، ومحاولة جمعه مرة أخرى ، اعتبارهم
كلمة « مضران » مفردا ، مع أنها جمع لكلمة « مضير » ، فيجمعونها لذلك
على « مضارين » ٦٦ ب / ١ وكذلك اعتبارهم كلمة « الجنان » مفردا ، مع
أنها جمع لكلمة « جنة » فيجمعونها لذلك على « أجنة » ٦٦ ب / ١٠ وليس
من هذا كلمة « أرض بور » ، إذ لم يستخدم الجمع هنا استخدام المفرد ، كما
يرى الصقلى (٦٧ / أ ٧) مستشهدا بقول أبى زياد الكلابى : « البور أرض لا
نبت فيها ، بالفتح ، وجمعها بور ، بالضم » وإنما حدث هنا انكماش فى
الصوت المركب فى المفرد « بور » فصارت « بور » فأشبهت بذلك صيغة
الجمع .

وحين أريد الاحتفاظ بتأنيث الاسم المعنوى التأنيث زيدت فيه تاء ؛ فقليل :
« مكينة » فى « سكين » ٢٧ ب / ٥ و « عروسة » فى « عروس » ٢٧ ب /
٦ و « رَحْلَة » فى « رَحْل لأنثى الضأن » ٢٧ ب / ٨ و « عنكبوتة » فى
« عنكبوت » ٢٧ ب / ١٢ .

ومن أمثلة تأثير قانون المخالفة قولهم : « ضربه ففقطره » فى « فقطره أى
ألقاه على أحد قطريه وهما جانباه » ٢٦ ب / ١١ و « قرنيبط » فى « قنيبط »
٢٩ / أ ١٥ .

ومن كتاب « تثقيف اللسان » نعرف اشتقاق كلمة « فذلكة » يقول الصقلي (٧ ب / ٨) : « ويقولون : فهِرْسَةُ الكتب ، يجعلون التاء فيه للتأنيث ، ويقفون عليه بالهاء . قال الشيخ أبو بكر : الصوابُ فهِرْسَتْ ، بإسكان السين والتاء فيه أصلية . قال . ومعنى الفهرست جملة العدد ، لفظة فارسية . واستعمل الناس منه : فهِرَسَ الكتبُ يفهرسها فهِرْسَةً ، مثل : دحرج يدحرج دحرجة ، فقولهم : الفهرست اسم جملة المعداد ، والفهرسة المصدر . ومثل الفهرسة الفذلكة ، يقال : فذلكت الحساب إذا وقفت على جملته ، وهو من قول الإنسان ، إذا كتب حسابه ، وفرغ منه : فذلِكَ كذا وكذا » .

كما نعرف من « تثقيف اللسان » أنه يجوز النسب إلى لُغَةٍ وأُمِيَّةٍ ، فيقال : لُغَوِيٌّ ، وأُمَوِيٌّ ، على لغة ضعيفة جداً . قال ابن مكى الصقلي (٦٣ ب / ١١) : « ورجل لُغَوِيٌّ . والصواب : لُغَوِيٌّ ، بضم اللام منسوب إلى اللغة . وقد جاء : لُغَوِيٌّ ، كما جاء : أُمَوِيٌّ ، إلا أنها ضعيفة جداً ، والفصحى أُمَوِيٌّ ؛ لأنه منسوب إلى أُمِيَّةٍ » (١) .

وابن دريد يُخَطِّي الفتح ؛ فيقول (في الاشتقاق ٥٤) : « وأمية تصغير أمة . والنسب إليها : أُمَوِيٌّ ، بضم الهمزة . فأما من قال : أُمَوِيٌّ ، فقد أخطأ » .

(١) في كتاب سيبويه ٢ : ٦٩ / ٢٤ « وسمعنا من العرب من يقول أُمَوِيٌّ ، بفتح الهمزة . وفي الصحاح للجوهري (أما) ٢٢٧٢/٦ : « وتقول : ما كنت أمة ... والنسبة إليه أُمَوِيٌّ ، بالفتح ، وتصغيرها أُمِيَّة . وأمية أيضاً قبيلة من قريش ، والنسبة إليها أُمَوِيٌّ بالضم ، وربما فتحوا » . وانظر أيضاً قلائد الجمان للقلقشندي ٥/١٥٢ .

٢٧- درة الغواص في أوهاام الخواص للحريري (٥١٦ هـ)

هذا الكتاب طبقت شهرته الآفاق ، وسار ذكره في الخافقين ، وشهرة صاحبه تفوق شهرته ، فصاحبه هو الحريري ، صاحب المقامات المشهورة ، واسمه القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري ، أبو محمد الحريري .

ولد الحريري في حدود سنة ٤٤٦ هـ في خلافة المسترشد . ويصفه ياقوت في معجم الأدباء (١٦ / ٢٦٢) بقوله : « وكان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة . وله تصانيف تشهد بفضله ، وتقر بنبله ، وكفاه شاهداً كتاب المقامات التي أبر بها على الأوائل ، وأعجز الأواخر » . وقد توفي إلى رحمة الله في السادس من رجب سنة ٥١٦ هـ^(١) .

وقد طبع كتاب « درة الغواص » طبعة حجر بمصر قديماً في عام ١٢٧٣ هـ . ثم نشره « توريكه » Torbecke في ليزج سنة ١٨٧١ م . كما نشر في بولاق بالقاهرة سنة ١٢٩٢ هـ . ونشره محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة سنة ١٩٨٧ م ، وعبد الحفيظ فرغلي في بيروت ١٩٩٦ م . وقد نشر كذلك في مطبعة الجوائب باستانبول سنة ١٢٩٩ هـ مع شرح عليه لقاضي القضاء شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ .

وقد أكمل الدرة أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المعروف بالجواليقي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ في كتاب يسمى أحياناً : « تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة » وستتأوله بالحديث في حينه .

(١) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GAL I 276; SI 486 .

أما محمد بن إبراهيم بن الحنبلى الربعى ، المتوفى سنة ٩٧١ هـ فقد دارت أربعة كتب من مؤلفاته حول : « درة الغواص » رد على الحريرى فى واحد منها سماه : « الدر الملتقط فى تبيين الغلط » ، وهذا الكتاب مفقود . ثم فصل هذا الرد ، وضم إليه تدعيم ما وافق فيه الحريرى فى الدرة ، فى كتاب ثانٍ سماه : « عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص » . ثم ألف كتاباً ثالثاً بعنوان : « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » ردّ فيه على الحريرى وغيره من مؤلفى لحن العامة . وذيل بكتاب رابع على الدرة ، سماه : « سهم الألفاظ فى وهم الألفاظ » ، وستحدث عن كل واحد من هذه الكتب فيما بعد .

وقد رد على الدرة كذلك أبو عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى ، المتوفى سنة ٥٨٢ هـ فى كتاب سماه : « الرد على الحريرى فى درة الغواص » . وذكر بروكلمان أن منه نسخة مخطوطة فى مكتبة آصفية .

وجاء ابن منظور الإفريقى المصرى المتوفى سنة ٧١١ هـ فرتب : « درة الغواص » ترتيباً أبجدياً ، على الأصل الأخير من الكلمة مع مراعاة الأصل الأول أيضاً ، وسمى كتابه : « تهذيب الخواص من درة الغواص » وستحدث عنه فيما بعد .

وفى ما يلى ندون ملاحظتنا على هذا الكتاب ، وندرس بعض كلماته فى ضوء التطور اللغوى :

١ - قصد الحريرى من تأليف كتابه : « درة الغواص فى أوهام الخواص » - كما يظهر من عنوانه - إلى بيان اللحن الذى يدور على ألسنة الخاصة ممن تأثروا بالعامة فى نطقهم . وهو يقول فى مقدمة الكتاب (٦/٢) : « فإننى رأيت كثيراً ممن تسنموا أسنمة الرتب ، وتوسموا بسمة الأدب ، قد ضاهوا العامة فى بعض ما يفرط من كلامهم ، وترعف به مراعى

أقلامهم ، مما إذا عثر عليه ، وأثر عن المعزور إليه ، خفض قدر العلية ، ووصم ذا الحلية ، فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم ، والكلف بإطالة أخبارهم ، إلى أن أدرا عنهم الشبه ، وأبين ما التبس عليهم واشتبه ، لألتحق بمن زكا أصل غرسه ، وأحب لأخيه ما يحب لنفسه ، فألفت هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر ، وتذكرة لمن أراد أن يتذكر ، وسميته : « درة الغواص في أوهام الخواص » ، وها أنا أودعته من النخب كل لباب ، ومن النكت مالا يوجد منتظما في كتاب ، هذا إلى ما لمعته به من النوادر اللاتقة بمواضعها ، والحكايات الواقعة في مواقعها ... » .

٢ - وليس في الكتاب اتباع لمنهج معين أكثر من ذكر الكلمة وراء صاحبيتها ، دون مراعاة لأي نوع من أنواع الترتيب . ويلتزم الحريري بإيراد الخطأ ثم يتبعه بإيراد الصواب . ولا يفتأ يسب العامة في كل مرة ؛ فهو يبدأ الكتاب بقوله (٢ / ٣) : « فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة » . ويقول (١٣ / ٦) : « وهو لحن فاحش وغلط شائن » . ويقول (٨ / ١٢) : « وهو من أفحش الخطأ » . ويقول (٢٦ / ١١) : « وهو من اللحن القبيح والخطأ الصريح » . ويقول (٢٣ / ١٧) : « وكل ذلك لحن مجمع عليه وغلط مقطوع به » . ويقول (٨ / ٢٢) : « وكلا اللفظين معرة لكاتبه والمتلفظ به » . ويقول (٢١ / ٢٣) : « وهو خطأ بين ووهم مستهجن » . ويقول (٢٢ / ٤٠) : « وهو من أفصح الأوهام » . ويقول (١٣ / ٤٩) : « وهو خطأ فاحش ولحن شنيع » . ويقول (٢٢ / ١٧) : « وهو من أفبح أوهامهم وأفحش لحن في كلامهم » . ويقول (٩٢ / ١٣) : « وهي من ألفاظ الأنباط ومفاحص الأغلاط » . ويقول (١١٩ / ٢٢) : « ومن أوهامهم الزارية على أفهامهم ، العاكسة معنى كلامهم » .

٣ - ولم يكتف الحريرى بإيراد أوهام النطق والدلالة ، بل عالج أمراً آخر عالجه من قبل ابن قتيبة فى : « أدب الكاتب » وابن مكى الصقلى فى : « تثقيف اللسان » ؛ ذلك هو أخطاء الكتابة والإملاء ؛ من ذلك (١٢٥ / ١) كتابه « بسم الله » بدون ألف أينما وقع . ومثل (١٢٥ / ١٥) حذف ألف « ابن » فى كل موضع . ومثل (١٢٦ / ٦) كتابة « الرحمن » بحذف الألف فى كل موضع . ومثل (١٢٧ / ١) كتابة « ما » موصولة فى كل موطن . ومثل (١٢٧ / ٢) حذف نون « إن لا » فى كل موضع . ومثل (١٢٨ / ١٣) كتابة « بل لا » موصولة قياساً على « هلاً » . ومثل (١٢٨ / ١٧) عدم التفرقة بين ما يكتب بواو واحدة وما يكتب بواوين . ومثل (١٢٩ / ١٣) الخلط فى الألف المقصورة بين كتابتها بالألف أو بالياء .

ويقول الحريرى فى نهاية الكتاب (٥٣١ / ٥) : « فهذه الأوهام فى الهجاء أثبتتها عن العيان ، والنقطتها من كتب جماعة من الأعيان ، ولعل خواطرهم هفت بها نسياناً ، وأقلامهم خطرقت بها طغياناً ، على أنى لم أقصد بما ألفت من هذا الكتاب ، وفتحت به من مغاليق الصواب ، أن أندد بهفوات الأوهام ، وعشرات الأقلام ، وأنى يعتمد ذلك لبيب ، وهل يتبع المعاييب إلا معيب » .

٤ - ويعج كتاب « درة الغواص » بالشواهد الشعرية والقرآنية والأحاديث والقصص والحكايات عن اللغويين وغيرهم ؛ مثل قوله (١٠٠ / ١٩) فى حذف العائد على اسم الله فى عبارة : « الحمد لله الذى كان كذا وكذا » - التى سبقت الإشارة إليها عند حديثنا عن كتاب « إصلاح

المنطق ، لابن السكيت : « وفي نوادر النحويين أن رجلاً قرع الباب على نحوى ، فقال من أنت ؟ قال : الذى اشتريتم الآجر . فقال : أمته ؟ قال : لا . قال : آله ؟ قال : لا . قال : اذهب فمالك فى صلة (الذى) شىء . »

٥ - ومن الملاحظ أن الحريري يبنى القول باللحن أحياناً على العقل والمنطق لا على الواقع اللغوى ، والنصوص المروية عن العرب ؛ مثل قوله (٢٦ / ٥) : « ويقولون : زيد أفضل إخوته ، فيخطئون فيه ؛ لأن أفعل الذى للتفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه ، ومتنزل منزلة الجزء منه . وزيد غير داخل فى جملة إخوته ألا ترى أنه لو قال لك قاتل : من إخوة زيد : لعددتهم دونه ، فلما خرج عن أن يكون داخلاً فيهم امتنع أن يقال : زيد أفضل إخوته ... وتصحيح هذا الكلام أن يقال : زيد أفضل الإخوة أو أفضل بنى أبيه ؛ لأنه حينئذ يدخل فى الجملة التى أضيف إليها ، بدلالة أنه لو قيل لك : من الأخوة أو من بنو أبيه لعددتهم فيهم وأدخلته معهم » . وانظر فى الرد على هذا مدعماً بالشواهد اللغوية : شرح الشهاب الخفاجى لدرة الغواص ١٤ / ١٩ .

٦ - وتعليل التطور مما يفطن إليه الحريري أحياناً ، وهو كثيراً ما يصيب المحز فى ذلك ؛ فمن أمثلة تعليله للتطور بالقياس الخاطيء قوله (٢٠ / ٣٠) : يقولون قد حدث أمر ، فيضمون الدال من حدث ، مقايضة على ضمها فى قولهم : أخذه ما حدث وما قدم ، فيحرفون بنية الكلمة المقولة ، ويخطئون فى المقايضة المعقولة ؛ لأن أصل بنية هذه الكلمة « حدث » على وزن فعل بفتح العين ... وإنما ضمت الدال من « حدث » حين

قرن « بَقْدَمَ » لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة ، فإذا أفردت لفظة « حَدَثَ » زال السبب الذى أوجب ضم دالها فى الازدواج .

ومن أمثلة ذلك قوله أيضاً (٣٦ / ٥) : « ويقولون : المال بين زيد وبين عمرو بتكرير لفظة (بين) فيوهمون فيه . والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو ، كما قال سبحانه : « مِنْ بَيْنِ قَرْتٍ وَدَمٍ » ... وأظن أن الذى وهمهم لزوم تكرير لفظة بين مع الظاهر ما رآه من تكريرها مع المضمر فى مثل قوله عز وجل : « هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ » . وقد وهبوا فى المماثلة بين المواطنين ، وخفى عليهم الفرق الواضح بين الموضعين .

ومن أمثله أيضاً قوله (١٢٤ / ٥) : « ومن هذا النمط أيضاً توهمهم أن البهيم نعت يختص بالأسود ، لاستماعهم : (ليل بهيم) ، وليس كذلك ، بل البهيم اللون الخالص ، الذى لا يخالطه لون آخر ، ولا يمتزج به شية غير شيته » .

٧ - ومن كتاب الحريرى نعرف أن صيغتى اسم الآلة مَفْعَلٌ ومَفْعَلَةٌ قد تطورتا ، كما حدث عند الأندلسيين فى عصر الزبيدى إلى مَفْعَلٌ ومَفْعَلَةٌ ، تبعاً لقانون المماثلة أو انسجام الحركات فى داخل الكلمة الواحدة . ويقول الحريرى (٩٧ / ١) : « ويقولون : مَطَرَدٌ ومَبَرَدٌ ومَبْضَعٌ ومَنْجَلٌ ، كما يقولون : مَقْرَعَةٌ ومَقْنَعَةٌ ومَنْطَقَةٌ ومَطْرَقَةٌ ، فيفتحون الميم من جميع هذه الأسماء ، وهو من أفصح الأوهام وأشنع معائب الكلام ؛ لأن كل ما جاء على مفعول ومفعلة من الآلات المستعملة المتداولة ، فهو بكسر الميم ، كالأسماء المذكورة ونظائرها » .

ومن مظاهر التطور الصوتى فى الكتاب كذلك انكماش الصوت المركب

فى مثل : « سَوَسَنَ » فى سَوَسَنَ ٦ / ٧٨ و « ظَهَرَانِيهِمْ » فى « ظَهَرَانِيهِمْ » ١٣ / ٩٠ .

كذلك نرى أثر الراء فى تفخيم الأصوات المجاورة لها فى « قَرِيص » بدلا من « قريس » ٢٥ / ١١٢ .

ومن أمثلة القلب المكانى : تغشرم « فى » تغشمر ٨ / ٦ .

٨ - ومن مظاهر قوانين السهولة والتيسير فى أداة التأنيث ، وتطورها إلى جعل كل المؤنثات بالتاء وإلغاء الألف المقصورة والمحدودة من الكلام ، قول الحريرى (٢٠ / ٧٧) : « ومن مفاحش ألحان العامة إلحاقهم هاء التأنيث بأوّل ، فيقولون : « الأوّلة » كناية عن « الأولى » . ولم يسمع فى لغات العرب إدخالها على أفعل الذى هو صفة مثل أحمر وأبيض ، ولا على الذى هو للتفضيل ، نحو أفضل وأوّل . والعجب أنهم فى حال صغرهم ، ومبدأ تعلمهم فى مكاتبتهم يقولون : جمادى الأولى ، فيلفظون بالصحيح ، فإذا نبّلوا ونبّهوا أتوا باللحن القبيح » .

ومن أمثلة قانون السهولة بالنسبة لأداة التأنيث كذلك قولهم : « عزلة » لفم المزادة ، بدلا من « عزلاء » ١٥ / ١٠٣ .

٩ - ومن التعبيرات التى لا تزال حية ، ويعدّها الحريرى من لحن العامة ، مثل قول الناس : « سألت عنك العافية » جواباً لمن قال : « أنا سألت عنك » . يقول الحريرى (٥ / ٨٤) : « ويقولون فى جواب من قال : سألت عنك ، سألت عنك الخير ، فيستحيل المعنى بإسناد الفعل إليه ؛ لأن الخير إذا سأل عنه ، فكأنه جاهل به ، أو متناه عنه . وصواب القول : سئل عنك الخير ، أى كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يسأل عنك » .

ولا شك في أن القول باللحن هنا مبني على العقل والمنطق لا على الواقع اللغوي والنصوص المروية عن العرب ؛ ولهذا السبب نرى الشهاب الخفاجي لا يرتضى هذا الكلام ، ويدافع عن صحة التركيب ، فيقول في شرحه للدرة (١٧٩ / ١) : « هذا مما لا ينبغي أن يسود به وجوه الصحف ، فإنه لا خطأ فيه من جهة العربية والتركيب ، وهو ظاهر ، ولا من جهة المعنى - كما توهمه - فإن لكل امرئ ما نوى ، ولو جعل كناية عن توجه الخير الآتى إليه وقصده كان الكلام صحيحاً فصيحاً ؛ لأن عادة القادم على بلد أن يسأل عمن يريد فيه ، وهذا أظهر من أن يخفى ، فلا حاجة إلى الكلام فيه . »

١٠ - ومن مظاهر تطور الدلالة بالتعميم قولهم (٢٣ / ٧٢) : « ودعت قافلة الحج » بجعل القافلة اسماً لجماعة الركب راحلة أو قادمة . وهى فى الأصل اسم للرفقة الراجعة ، من قَفَلَ بمعنى رَجَعَ . ومن تطورها بالتخصيص (٩ / ١٢٣) جعل « القينة » للمغنية ؛ وهى فى الأصل للأمة مغنية أو غير مغنية .

١١ - وأخيراً نرى من كتاب الحريرى أن الناس كانوا يميلون فى كلامهم إلى محو الفروق الدقيقة بين الألفاظ فى المعانى ؛ فالفرق الدقيق فى الدلالة بين القعود والجلوس ، وهو أن القعود عن قيام والجلوس عن اضطجاع - هذا الفرق ضاع فى أذهان الناس فى زمن الحريرى ، وأصبحت الكلمتان عندهم من المترادفات (١٠ / ٨٨) . ومثل ذلك ضياع الفرق بين « نعم » و « بلى » (٢٣ / ١١٩) فى الجواب .

(١) فى كتاب « الواضح المبين » لمغلطای ٤ / ١٩٧ : « ثم جعلت الصورة الأولى فى صدر المجلس » . وفى تاريخ بغداد ١٨ / ٥ : « وقد رجعنا عن الرواية الأولى » .

٤٨- ما تآخرن فيه العامة

للكفرطابي (٥٥٣٣ هـ)

هذا الكتاب مفقود . وقد ذكره السيوطي في بغية الوعاء ١ / ٥٩٣ أما
الكفرطابي صاحبه فهو سلامة بن غياض بن أحمد أبو الخير الكفرطابي
النحوي . قرأ بمصر على أبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع الصقلي .
وقدم العراق بعد سنة ٥٢٠ هـ . وأقام ببغداد مدة ، ثم مات في عام
٥٣٣ هـ (١) .

يقول عنه القفطي (٢ / ٦٧) : « كان أديباً فاضلاً له معرفة جيدة بالنحو
واللغة » . ثم يقول (٢ / ٦٨) : « وكان رحمه الله حسن الضبط والخط
كثير التنقيب والتحقيق » .

(١) انظر ترجمته ومصادرها في إنباء الرواة ٦٧/٢ .

٤٩- المرحن النخعي

لهارون بن أحمد الحلبي (٥٣٧ هـ)

وهذا الكتاب مفقود كذلك ، ولا ندري إن كان يعالج أخطاء العامة ، أو كان في موضوع الملاحن والأحاجي والألغاز ، كما فعل ابن دريد في كتابه « الملاحن » .

وقد ذكره كل من ياقوت في معجم الأدباء ١٩ / ٢٦٤ والسيوطي في بغية الوعاة ٢ / ٣٢١ غير أنهما يختلفان في اسم صاحبه وفي سنة مولده ووفاته ، فهو عند ياقوت : « هارون بن أحمد بن عبد الواحد بن هاشم بن محمد بن هاشم بن علي بن الحلبي الأسدي » . ومولده سنة ٤٦٦ هـ . ووفاته سنة ٥٣٧ هـ . أما السيوطي فيسميه : « هاشم بن أحمد بن عبد الواحد بن هاشم بن محمد بن هاشم بن علي بن هاشم الحلبي الأسدي الخطيب » ومولده عنده في سنة ٤٩٦ هـ . ووفاته في سنة ٥٧٧ هـ ! .

٣- التكملة فيما تلحن فيه العامة

للجواليقي (٥٣٩ هـ)

وهذا الكتاب تختلف في اسمه المصادر ، فهو بهذا الاسم في معجم الأدباء لياقوت ٢٠٧ / ١٩ وكتاب تلميذه ابن الأنباري نزهة الألباء ٢٧٧ / ٩ ويسمى في إنباه الرواة ٣ / ٣٣٥ : « تنمة درة الغواص » . وقد قال عنه ياقوت الموضع السابق : « أكمل به درة الغواص للحريرى » ، وقد عدّ السيوطى فى بغية الرعاة ٢ / ٣٠٨ للجواليقى كتابين فى لحن العامة هما : « ما تلحن فيه العامة » و « تنمة درة الغواص » . وهذا وهم من السيوطى فهذان اسمان لكتاب واحد . وقد سماه البغدادى فى خزانة الأدب ١ / ١٢ ؛ ١ / ٢٣ ؛ ٢ / ٣٤١ ؛ ٣ / ١٨٠ « لحن العامة » .

وقد طبع الكتاب باسم : « خطأ العوام » ونشره « ديرنبورج » H. Deren- bourg فى العدد التذكارى لفليشر Fleischer من المجلة المعروفة بمجلة « أبحاث مشرقية » Morgenländische Forschungen ليبزج ١٨٧٥ م (صفحة ١٠٧ - ١٦٦) ، وقد اعتمدنا على هذه النشرة فى دراستنا هنا . ثم نشره عز الدين التنوخى باسم : « كتاب تكملة إصلاح ما تغلط به العامة » فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (مجلد ١٤) سنة ١٩٣٦ م (صفحة ١٦٤ - ٢٢٦) ، وقد طبعت هذه النشرة الأخيرة مرة أخرى بالأفست فى طهران سنة ١٩٦٦ مع كتاب آخر للجواليقى ذائع الصيت ، هو كتاب : « العرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم » بتحقيق أحمد محمد شاكر . ويسمى : « لحن العامة » لأبى منصور ، فى معجم البلدان ٤ / ٨٥ .

أما الجواليقي ، فهو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن ابن الخضر الجواليقي البغدادي . ولد سنة ٤٦٦ هـ . وأخذ الأدب عن أبي زكريا الخطيب التبريزي ولازمه . وروى عنه الكندي ، وأبو الفرج بن الجوزي ، وأخذ عنه أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري .

وكان رحمه الله من أهل السنة طويل الصمت لا يقول شيئاً إلا بعد التحقيق ويكثر من قول : لا أدري . وكان مليح الخط يتنافس الناس في تحصيله .

وتوفي الجواليقي إلى رحمة الله يوم الأحد الخامس عشر من المحرم سنة ٥٣٩ هـ (١) .

* * *

ومع القول بأن كتاب الجواليقي تكملة لدرة الغواص ، إلا أن فيه كلمات توجد في الدرة ، وكان حقه أن يخلو منها ، لا سيما أن الحريري قد وفاها حقها من الكلام ؛ مثل ٣ / ٣٩ : هو يكدف = درة ٥ / ٩٤ ومثل ١٢٩ / ١٢ : أقطعه من حيث رق = درة ١٦ / ٦٥ ومثل ٤ / ١٣٦ : عزلة = درة ١٥ / ١٠٣ ومثل ٦ / ١٣٧ : شحات = درة ٢٥ / ١٠٠ ومثل ١٧ / ١٥٢ : أخ = درة ٢٤ / ٩٢ .

وفيما يلي نذكر ملاحظتنا على الكتاب ودراساتنا لمظاهر التطور اللغوي فيه فنقول :

١ - يذكر الجواليقي في مقدمة الكتاب أنه لاحظ أن بعض أخطاء العامة في

(١) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GAL I 280; S I 492 وهامش إنباء الرواة ٣٣٥/٣ .

عصره لم يسجلها المؤلفون فى لحن العامة قبله ، فوضع لها كتابه ، وقسمها أقساماً مختلفة ، وذكر أنه يعتمد على الفصح من اللغات دون غيره فقال (١١٢ / ٣) : « هذه حروف ألفيت العامة تخطئ فيها ، فأحببت التنبيه عليها ؛ لأننى لم أرها أو أكثرها فى الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة ، فمنها ما يضعه الناس غير موضعه أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع ، ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته ، ومنها ما ينقص ويزاد فيه ويبدل بعض حركاته وبعض حروفه بغيره . واعتمدت على الفصح من اللغات دون غيره ، فإن ورد شئ مما منعته ، فى بعض النوادر ، فمطرح لقلته وردائه ، فقد أخبرت عن الفراء أنه قال : واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام ، ولو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول : رأيت رجلاً ، ولقلت : أردت عن يقول ذلك . ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ، وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، ولا نلتفت إلى من قال : يجوز فإننا قد سمعناه ... » .

٢ - والكتاب مقسم بعد ذلك إلى بابين كبيرين ، الأول بعنوان : « مما تضعه العامة غير موضعه » . والثانى بعنوان : « وما ينقص منه ويزاد فيه ويبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره » . وفى داخل كل باب منهما تذكر الأمثلة حسبما اتفق دون مراعاة لأى نوع من أنواع الترتيب ؛ إلا أن الجوالبقى بدأ فى نهاية الباب الثانى يعقد فصلاً صغيرة لبعض الأمثلة التى يجمعها فيما بينها جامع واحد ، مثل قوله (١٤٦ / ٨) : « وما يكسر والعامة تفتحه أو تضمه » ، أو قوله (١٤٧ / ١٤) : « وما يفتح والعامة تكسره » ، أو قوله (١٤٨ / ١٤) : « وما جاء مفتوحاً والعامة تضمه » ،

أو قوله (١٤٩ / ١٥) : « وما جاء مضمومًا والعامة تفتحه أو تكسره » ،
أو قوله (١٥٠ / ١٦) ، وما يشدد والعوام تخففه » ... إلخ .

٣ - يكثر في الكتاب الاستشهاد بالشعر والقرآن والحديث ، ويتردد في ثناياه
أسماء كثيرة من اللغويين ، أمثال : ثعلب ، وأبى زيد ، وابن الأعرابي ،
وابن دريد ، وأبى حاتم ، والأصمعي ، وابن الأنباري ، وأبى عبيد ،
والفضل بن سلمة ، وأبى عمرو ، وأبى نصر (الباهلي) ، والنضر بن
شميل ، وأبى زكريا (الخطيب التبريزي) ، والأخفش ، والسكري ،
وغيرهم .

٤ - كثير من الألفاظ التي ذكرها الجواليقي من الألفاظ المعربة ، وليس هذا
بغريب عليه ، فهو صاحب كتاب : « المعرب » المشهور . ومن تلك
الألفاظ : أسكرجة ، وبرجان ، وبرطيل ، وبهار ، وتستر ، وتلميذ ،
والشجير ، وجوالق ، وجورب ، وزرمانقة ، وزمرذ ، وصنجة ، وكرز ،
ومصطكي ، وهارون ، وغير ذلك .

٥ - من أمثلة التطور الصوتي : « صاغرة » (١٣٣ / ١٨) في « صاخرة » فقد
تأثرت الخاء وهي صوت مهموس ، بالراء وهي صوت مجهور ، فقلبت
إلى نظيرها المجهور ، وهذا من نوع التأثير الرجعي الناقص في حال
الانفصال .

ومن اجتماع التطور الصوتي والتطور الدلالي في مثال واحد : « خروّع »
بفتح الخاء لنبت معين ، بدلا من « خروّع » بكسر الخاء لكل نبت يتشنى
(١١٩ / ١٣) فقد حدث في هذا المثال انسجام للحركات إلى جانب تخصيص
المعنى .

٦ - ومن اللحن الذي لا يزال حيا ، استعمال « الصِّلَف » بمعنى التية والكبر ،

وهو بمعنى قلة الخير . يقول الجواليقي (١٢١ / ٥) : « ومن ذلك : الصِّلَف ، تذهب العامة إلى أنه التيه . والذي حكاه أهل اللغة في الصِّلَف أنه قلة الخير ؛ يقال : امرأة صلفه قليلة الخير لا تحظى عند زوجها ... » .
ومن ذلك اللحن الذي لا يزال حياً كذلك حذف الهمزة من كلمة : « أبو » كما يقول أهل تونس والجزائر : « بومدين » و « جميلة بو حريد » .
وكان لنا زميل تونسي بجامعة ميونخ اسمه : « عثمان بوغانمي » - هذه الظاهرة قديمة سجلها الجواليقي في قوله (١٣١ / ٨) : « وهو أبو رياح ، لهذا الذي يلعب به الصبيان وتديره الريح ، ولا تقل : بُرياح . وكذلك يقولون للقرد : بُوزنة ، وإنما هو : أبو زنة ، وهي كنيته » .

ولم يكن سقوط الهمزة خاصاً بكلمة : « أبو » ؛ ففي الكتاب أمثلة أخرى لسقوط الهمزة من الكلام ؛ مثل : « حَلِيل » في إحلِيل « ١٢٧ / ١١ » « سُكْرَجَة » في « أُسْكُرَجَة » ١٣٤ / ١١ ومثل : « مِيضَة » في « مِيضَاءَة » ١٣٥ / ١ « نَشُو » في « نَشَاء » ١٣٨ / ٤ « هَوَلا » في « هَوَلاء » ١٣٩ / ٨ « مِيَّة » ١٥٢ / ٢ في « مائة » و « وريّة » في « رئة » ١٥٢ / ٣ .

وإذا كان الجواليقي يعدّ كلمة « سُكْرَجَة » هنا من لحن العامة ، فإنه يعدها في كتابه : « المعرب » (١٩٧ / ٤) صواباً ؛ لورودها في بعض الأحاديث . يقول الجواليقي هناك : « والسُّكْرَجَة ، بضم السين والكاف وفتح الراء وتشديدها : أعجمية معربة .. وكان بعض أهل اللغة يقول : الصواب أُسْكُرَجَة . وقد جاءت في الحديث بغير همزة ... عن أنس بن مالك قال : ما أكل نبي الله ﷺ على خوان ولا في سُكْرَجَة ولا خُبْزَ له مُرَقَّق » .

ومن التطور الذي لا يزال باقياً كذلك : « حتى » بحذف الحاء منها كما

يقال فى سوريا اليوم : « طَوَّلْ رَوْحَكَ تَا أَحْكِيْلَكَ » ^(١) بمعنى : « مهلا حتى أحكى لك ». يقول الجواليقى (١٤٥ / ١٦) : « ومن كلامهم المَحَالُ الغَثُ : جئت تَا أَلْقَاكَ ، يريدون : حتى أَلْقَاكَ » .

ومن التطور الباقي أيضاً انقلاب الجيم ياء ؛ مثل نطق العراقيين وأهل الكويت لكلمة « دجاج » : « دياى » . يقول الجواليقى (١٤٥ / ١٧) : « وقولهم : المَسِيدُ يريدون : المَسْجِدُ » . وهذه الظاهرة قديمة فى اللغة العربية ؛ فقد روى أبو الطيب اللغوى فى كتاب الإبدال (٢٦١ / ١) عن أبى حاتم أنه قال : « قلت لأم الهيثم : هل تبدل العرب الجيم ياء فى شىء من الكلام ؟ فقالت : نعم ؛ ثم أنشدتنى :

إذا لم يكن فيكنْ ظِلٌّ ولا جنى فابعدكنْ الله من شيرَات
أى من شَجَرَات » .

ومن التطور الباقي فى كلامنا : « كثير وكبير » بكسر الكاف ، فى : « كثير وكبير » بفتحها (١٤٧ / ١٨) . وهنا نعرف من كتاب الجواليقى قاعدة مهمة فى كسر فاء « فعيل » فيقول (١٤٨ / ١) : « وإنما يكسر أول فعيل إذا كان ثانية حرفاً من حروف الحلق ، نحو : شعير ، ورغيف ، وبهيمة ، وسعيد ، وما أشبه ذلك » .

٧ - الميل إلى ترقيق القاف يوجد هنا وفى كلمة من الكلمات التى يرقق فيها الأندلسيون القاف ؛ وهى كلمة « الشبَابَاك » فى « الشبَابَابُق » . ١٣ / ١٤٠ .

ولعل الميل إلى ترقيق القاف هو السبب فى انقلاب الصاد سيناً فى الأمثلة

(١) راجع فى ذلك كتاب بروكلمان Grundriss der vergleichenden Grammatik المجلد الثانى ص ٥٤١ .

التالية ، وإن لم يلاحظ الجواليقي ذلك . « قَرَس » فى « قَرَفَص » ١٧ / ١٣٧
 و « القَسِيل » فى « القصِيل » ٧ / ١٤٠ و « قَانِسَة » فى « قَانِصَة » ١٤٣ /
 ١٢ « وَالْمُنْتَقَة » فى « الْمُنْطَقَة » ٧ / ١٤٦ والمثال الأخير رقت فيه الطاء

٨ - ومن أمثلة القلب المكاني: « حطب زَجَل » فى « حطب جَزَل » ٩ / ١٣٣
 و « لَطَسَ الكتاب » فى « طَلَسَ الكتاب » ١٦ / ١٤١ و « كَبَلْتُ
 الشيء » إذا خلطته ، فى « لَبَكْتُ » ١٤ / ١٣٢ وقد حدث فى هذه
 الكلمة الأخيرة قلب مكاني بصورة أخرى فى القديم فصارت: « بَكَلْتُ »
 فاعترف به الجواليقي ، وقال : « والمعروف : لَبَكْتُ وَبَكَلْتُ » ولم
 يعترف بالقلب المكاني الذى حدث فى عصره ؛ مع أن الظاهرة واحدة ! .

٩ - وفى أحد الأمثلة قلبت الهمزة هاء ، فى قول الجواليقي (١٨ / ١٣٣) :
 « ويقولون لما يدفع بين السلامة والعيب فى السلعة : هرَّش ، وقد هرَّشَ
 السلعة وإنما هو أرَّش ، وقد أرَّشتُ الثوب » .

والإبدال بين الهمزة والهاء ظاهرة قديمة سببها اتحاد مخرجى الصوتين ؛
 وقد ذكر بعض أمثلتها ابن السكيت فى القلب والإبدال (٢٥) وأبو الطيب
 اللغوى فى الإبدال (١ / ٥٦٨) والقالى فى الأمالى (٢ / ٧١) والسيوطى فى
 المزهر (١ / ٤٦٢) . ومن هذه الأمثلة : أَيْرَ وهَيْر ، وإبرية وهبرية ، وأيا وهيا ،
 وإياك وهياك ، وأَرَقْتُ وهَرَقْتُ ، وَأَرَحْتُ وهَرَّحْتُ ، وَأَنَرْتُ وهَنَرْتُ ، وأما
 وهَمَّا ، وأَيَمَ الله وهَيَّمَ الله ، وأَيَّهات وهَيَّهات ، واتَمَّأَلْ واتَمَهَلْ ، ودَرَأَ ودَرَّهْ

١٠ - وأثر قانون المخالفة فى تطور الكلمات الآتية : « منظر » فى « ممطر »
 ١٦ / ١٣٤ أو هو قياس خاطئ على مثال كلمة « منبر » ؛ و « خرْمَش »
 فى « خمَش » ٢ / ١٣٩ و « عُرْقَافَة » فى « عُقَافَة » ٦ / ١٤١

١١ - كما أثر قانون السهولة والتيسير فى الاكتفاء من أدوات التأنيث بالتاء ؛
مثل : « الكَبُولَة » فى « الجَبُولَاء » ١٣ / ١٣٢ مع خلو الجيم من
التعطيش وجعلها كالجيم القاهرية - كما سنعرف فيما بعد - و « زِمَكَاة »
فى « زِمَكَى » ٣ / ١٣٥ و « عَزَلَة » فى « عَزَلَاء » ٤ / ١٣٦ .

١٢ - وتطورت الجيم فى كثير من الأمثلة ، فتحولت من الجيم المزدوجة وهى
المعطشة الفصيحة التى يتجمع بين الشدة والرخاوة (Affrikata) إلى
الجيم القاهرية فى مثل نطقنا لكلمة : « جمل » ، ولهذا سمعها
الجواليقى كافا ، مثل : « جُدَاد » التى صارت « كُدَاد » ٨ / ١٣٦
ومثل : « كُدُكُد » فى « جُدُجُد » ١١ / ١٣٦ ومثل : « الكَبُولَة » فى
الجَبُولَاء ١٣ / ١٣٢ وقد سبق الحديث عن هذا المثال ، وكذلك
مثل : « كَدَف » فى « جَدَف » ٣ / ١٣٩ .

هذا وقد تطورت الجيم فى بعض الأمثلة إلى الجيم الشامية ، ولهذا سمعها
الجواليقى شينا ؛ مثل « الشاة تشتر » بدلا من « تجتر » ١١ / ١٤٥ .

١٣ - وتعانى الأصوات المائعة ، وهى اللام والميم والنون والراء من الانقلابات
وإبدال أحدها بالآخر ؛ مثل : « وَرَن » فى « وَرَل » ٧ / ١٣٤
و « يتلَطَّع » فى « يتنَطَّع » ١٢ / ١٣٧ و « بدن من الأبدان » فى
« بدل من الأبدال » ١٤ / ١٣٧ و « خَشِر » فى « خَشَل »
١٢ / ١٣٨ و « العنصر » فى « العنصل » ١٥ / ١٣٨ و « يطحل »
فى « يطحر » ١٨ / ١٣٨ و « براقع » فى « بلاقع » ١٦ / ١٤٤ .

١٤ - ومن أمثلة الفصل الذى عقده الجواليقى بعنوان : « ومما يخفف والعامه
تشده » (١٥٢ / ١٥١) نستطيع أن نستخلص القاعدة التالية لهذه

الظاهرة من ظواهر التطور ، وهى أنه إذا توالى مقطعان فى الكلمة وأولهما قصير مفتوح والثانى طويل مغلقاً كان أو غير مغلق ، شددت حركة المقطع الأول ليغلق فيصير طويلاً ليتحقق الانسجام بين المقطعين؛ مثل : مَلَطِيَّة ، وَسَلْمِيَّة ، وقُسطنطينِيَّة ، ودِيَّة (بسقوط الإعراب فى الكلمات الأربع) وخرافات ، ومَحَارَة ، وقُرَيْسيَّات ، وأبى نُؤاس ، وقُوَّارَة القميص ، وعقدة مسترخِيَّة ، وريَّة (بسقوط الإعراب فى هاتين الكلمتين كذلك) وفرَاشَة ، والسُّلَامِيَّات ، والقُلَاع .

١٥ - وأخيراً يروى الجوالبقى عن الأصمعى كلاماً يصدق ما ينادى به اللغويون المحدثون من أن اللحن يمر بمراحل مختلفة ، وأن التطور اللغوى يتم فى عصور متتابعة ؛ يقول الجوالبقى (١٤٣ / ٣) : « ويقولون للذى لا غيره له على أهله : القَرطَبَان ، وهو مغير عن وجهه ، وإنما هو : الكَلْتَبَان . روى ثعلب عن أبى نصر عن الأصمعى ، قال : الكَلْتَبَان مأخوذة من الكَلَب ، وهى القيادة . والتاء والنون زائدتان . قال : وهذه اللفظة هى القديمة عن العرب ، وغيّرتها العامة الأولى فقالت : القَلْطَبَان ؛ قال : وجاءت عامة سفلى فغيرت الأولى ، فقالت : القَرطَبَان » .

٣١- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (٥٧٧ هـ)

صاحبه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي ، وهو إشبيلي سكن سبتة ، وروى عن أبي بكر بن العربي ، وأبي طاهر السلفي . وشرح مقصورة ابن دريد وأبيات الجمل والفصيح لشعلب ، وكان نحوياً لغوياً أديباً مؤرخاً حسن الخلق ، ودرس طويلاً بسبتة ، وتوفي بإشبيلية سنة ٥٧٧ هـ^(١) .

أما كتابه فيذكره ابن الأبار في التكملة ٢ / ٦٧٥ رقم ١٧٠٩ باسم : « كتاب في لحن العامة » . وينقل السيوطي في بغية الوعاة ١ / ٤٨ عن التّجيب في رحلته أن اسمه : « المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان » كما يسميه المراكشي في الذيل والتكملة : « تقويم اللسان » .

وعندنا من هذا الكتاب مخطوطتان توجدان في مكتبة دير الإسكوريال في أسبانيا ، الأولى برقم ٤٦ والأخرى برقم ٩٩ وعنوان الأولى هو : « كتاب الرد على الزبيدي في لحن العوام ، لابن هشام » . وعنوان الأخرى : « كتاب المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، مما عني بجمعه وتأليفه الفقيه الأجل الأستاذ النحوي الأديب اللغوي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي رحمه الله ، رواية الفقيه الأديب القاضي أبي عبد الله محمد بن حسن بن عطية عنه ، رواية علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الغافقي

(١) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GAL I 308; SI 541 ومجلة معهد المخطوطات المجلد الثالث (الجزء الأول) ١٢٩ عن كتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي .

المعروف بابن الشارى عنه .

وبمقارنة ما كتبه التُّجِيبِي والمراكشي فيما سبق ، بما قاله المؤلف فى مقدمة كتابه (١ ب / ٢١) : « وجعلت هذا الكتاب مدخلاً إلى تقويم اللسان وتعليم الفصاحة التى هى جمال الإنسان » - نعرف أن اسم الكتاب هو : « المدخل إلى تقويم اللسان » كما فى المخطوطة رقم ٩٩ أما تسميته : « الرد على الزبيدى فى لحن العوام » كما فى المخطوطة رقم ٤٦ فالظاهر أنها تسمية أحدث من الأولى ، ولعلها من عمل النساخ اعتماداً على أن الكتاب يبتدىء - كما سنعرف - بالرد على الزبيدى فى لحن العوام .

وقد خلط الأستاذ حسن حسنى عبد الوهاب بين مؤلف الكتاب وراويته فجعل نسختى الإسكوريال لمؤلفين مختلفين ، فالرد على الزبيدى فى لحن العوام : لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي السبتي ، والمدخل إلى تقويم اللسان : لعلى بن محمد الغافقى المعروف بابن الشارى مع صاحبه محمد بن حسن بن عطية ^(١) . ووقع فى هذا الخطأ الأستاذ فؤاد السيد فى فهرس المخطوطات المصورة رقم ١٣٢ ص ٣٥٥ والمستشرق ريزيتانو فى قائمته التى تحدثنا عنها من قبل (رقم ٢٧ ورقم ٢٨) .

وقد نشر عبد العزيز الأهوانى من هذا الكتاب ، بعض الكلمات فى مجلة معهد المخطوطات (المجلد الثالث) سنة ١٩٥٧ م . ثم نشر منه فصلاً بعنوان : « ومما تمثلت به العامة » سنة ١٩٦٢ م ، فى الكتاب التذكارى : « إلى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين » ص ٢٧٣ - ٢٩٤ .

ونشر منه عبد العزيز مطر القسم الخاص بالرد على الزبيدى ، فى مجلة

(١) انظر الجمانة فى إزالة الرطانة صفحة (ط) .

معهد المخطوطات العربية (٢ / ١٢) سنة ١٩٦٦ م . ص ٢٨ - ٦٠ والقسم الخاص بالرد على ابن مكى الصقلی ، فى حوليات بنات عين شمس - العدد السابع سنة ١٩٧٣ م . كما نشره كله « خوسيه لاثرو » فى سلسلة : المصادر الأندلسية رقم (٦) فى المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ومعهد التعاون مع العالم العربى - مدريد ١٩٩٠ م . ونشره كذلك الدكتور حاتم الضامن ، فى مجلة « المورد » العراقية - الجزء العاشر (٢ - ٤) سنة ١٩٨١ م . والحادى عشر (١ - ٤) سنة ١٩٨٢ م والثانى عشر سنة ١٩٨٣ م .

وقد اعتمدنا فى هذه الدراسة على مخطوطة الإسكوريال رقم ٤٦ لأنها أدق وأكمل من النسخة الأخرى ، وهى مكتوبة فى القرن السابع تقريباً بخط محمد بن على بن أحمد الزرعى .

ويبدأ الكتاب بالعبارات التالية : « قال الفقيه الأستاذ الأجل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام عفا الله عنه : الحمد لله قبل كل مقال ، وتال لكل فعال ، وصلى الله على محمد وعلى آله خير آل ، وبعد فإنه أول ما يجب على طالب اللغة تصحيح الألفاظ العربية المستعملة ، التى حرفتها العامة عن موضعها ، وتكلمت بها على غير ما تكلمت بها العرب ... ولقد شهدت بعض من ينتمى بزعمه إلى الأدب ، وينسل إليه من كل حدب ، وقد استعمل فى كلامه الخريز ، فسأله بعض الحاضرين عنه ، فقال : هو البطيخ ، بفتح الباء ، وهذا من أقبح القبيح أن يستعمل اللغة الغريبة ، وقد قصر عن تصحيح المستعملة القرية » .

وينقسم الكتاب إلى قسمين كبيرين ، أولهما فى الرد على الزيدى فى « لجن العوام » ، والصقلی فى « تثقيف اللسان » ؛ فقد اختار ابن هشام

اللخمى بعض كلمات من الكتابين يعدها الزبيدى والصقلى فى كتابهما من لحن العامة ، ويرى المؤلف أنها ليست لحناً ، وقد قدم لذلك بقوله (١ ب / ١٣) : « وألف الزبيدى رحمه الله فى لحن عامة زمانه ، وبما تكلمت به فى أوانه ، فتعسف عليهم فى بعض الألفاظ ، وأنحى عليهم بالإغلاظ ، وخطأهم فيما استعمل فيه وجهان ، وللعرب فيه لغتان ، فأردعت فى هذا الكتاب جميع ذلك ، وما تعسف عليهم هنالك ، وبينت ما وقع فى كلامه من السهو والغلط ، والتعنيث والشطط ، وأردفت بذكر أوهام ابن مكى فى كتابه المسمى بتثقيف اللسان وتلقيح الجنان » .

أما القسم الثانى من الكتاب ، فهو فى أخطاء لاحظها المؤلف فى عصره ، ولم يجدها - كما يقول - فى كتابى الزبيدى والصقلى ؛ يقول (١ ب / ٢٠) : « وأضفت إلى ذلك كثيراً مما لم يذكره ، مما غير فى زماننا ولحنت فيه عوامنا ، وجعلت هذا الكتاب مدخلاً إلى تقويم اللسان وتعليم الفصاحة التى هى جمال الإنسان » .

ويتبين من دراسة رده على الزبيدى والصقلى ، أنه يعتد بالأقوال الضعيفة التى حكها اللغويون غير معزوة فى كتبهم . وأقصى ما يمكن قوله - إن صحت هذه الروايات - أن يكون التطور قد تم فى مرحلة متقدمة عن زمن الزبيدى والصقلى ، أو بمعنى آخر فى الفترة التى عدها اللغويون مقياساً للفصاحة ، ونظروا إلى لغتها على أنها نموذج يحتذى ؛ فمن ذلك قوله (٤ أ / ٢١) : « وقال [الزبيدى] أيضاً : ويقولون نبلة لواحد النبل . وذلك خطأ ؛ لأن النبل عند العرب جمع لا واحد له من لفظه ، مثل الخيل والغنم ، وواحد النبل سهم أو قرح ، كما أن واحد الخيل فرس . قال الراد : حكى ابن جنى أن واحد النبل نبلة ، فلا معنى لإنكارها على العامة ، وإن قلت . وقال أيضاً :

« ويقولون دَفَتَر بكسر أوله ، والصواب : دَفَّتَر ، بالفتح على مثال فَعَّلَل . قال الراد : قد جاءت عن العرب فيه لغات حكى بعضهم أنه يقال : دَفَّتَر ودَفَّتَر بفتح الدال وكسرها ، وتفتَر بإبدال الدال تاء » .

ومن ذلك قوله كذلك (٤ ب / ٢٢) : « وحكى الأستاذ أبو محمد بن السيد رحمه الله أن قوما من اليمن يدلون من الحرف الأول من الحرف المشدد نونا ، فيقولون فى إجاص : إنجاص ، وفى إجانة : إنجانة ، فقول عامة زماننا : إنجاص ليس بلحن أيضا ، لما حكاه اللغويون » .

ويتضح مذهبه هذا من عبارته التالية (٥ ب / ٢٢) : « كان ينبغي له ألا يدخل مثل هذا فى لحن العامة ؛ لأنه قد قال به كثير من اللغويين ، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحن به العامة » . وكذلك عبارته (٧ أ / ١٣) : « وأكنيته فهو مُكنى ليست بالفصيحة ، إلا أنها ليست بخطأ ، ولا يجب أن تلحن بها العامة لكونها لغة مسموعة ، ومن اتسع فى كلام العرب ولغاتها لم يكد يلحن أحداً ، ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد : أنحى الناس من لم يلحن أحداً . وقال الخليل رحمة الله : لغة العرب أكبر من أن يلحن [فيها] متكلم . وروى الفراء أن الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل » . وكذلك قوله (٨ ب / ٣) : « الكسر أفصح ، والفتح لغة ، وإذا كانت لغة لم تلحن بها العامة » . وقوله (١١ ب / ١٦) : « وإذا كان فى الكلمة لغتان ، وكانت إحدهما أفصح من الأخرى ، فكيف تلحن بها العامة ، وقد نطقت بها العرب ؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربى » . وقوله (١٧ أ / ٣) : « وما اختلف فيه أهل اللغة لا تغلط فيه العامة » .

وعلى الرغم من نقده للزبيدي والصقلى بهذه الصئوزة ، فقد اعتمد على

كتايبهما اعتمادا كبيرا ، بل لقد نقل من كتاب الزبيدي صفحات كاملة .
انظر مثلا الأوراق ٥٨ - ٦٣ وقارنها بلحن العوام للزبيدي .

وبعد أن انتهى ابن هشام اللخمي من رده على الزبيدي والصقلي بدأ كتابه بذكر أغلاط عامة عصره ، فقال (٢٠ ب / ١٥) : « قال الراد : وهذا آخر ما ألفيته في كتاب ابن مكي حين قرأته ، ولم أمعن في النظر فيه ، والتتبع لما يحكيه ، خشية الإطالة والخروج عن الغرض المقصود . وقد غلّط العامة جماعة من اللغويين المتقدمين في استعمالهم الأضعف وتركهم الأقوى ، ونحن نذكر ذلك إن شاء الله ، ثم نورد بعده ما تلحن فيه العامة ، مما لا يحتمل التأويل ، ولا عليه من لسان العرب دليل » .

وقد استغرق ما يحتمل وجوها من الألفاظ أكثر من عشر ورقات ، عالج فيها ابن هشام اللخمي حوالي ٣٠٠ كلمة ، وأحيانا كان يستطرد بذكر الفروق اللغوية بين بعض الألفاظ بمناسبة الكلمة التي يتحدث عنها مثل قوله (٢١ أ / ٨) : « والمائدة وفيها لغتان : مائدة ، وهي أفصح ، وهي لغة القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ والجمع موائد . ويقال لها أيضا : ميدة ، كما تنطق به العامة ، وهي أضعف . وقال بعض اللغويين : لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها الطعام ، وإلا فهي خِوان وخِوان . ولا يقال : كأس حتى يكون فيه شراب ، وإلا فهو طاس . ولا يقال للمرأة طعينة حتى تكون على بغيرها في هودجها . ولا يسمى الطبق مهدي إلا وفيه ما يهدي . والجنابة لا تسمى جنازة إلا وعليها الميت . . وإلا فهي سرير أو نعش . ولا يقال للبئر ركية إلا إذا كان فيها ماء . ولا للدلو سَجَل إلا وفيها ماء ، ولو قل ، ولا يقال لها ذنوب إلا إذا كانت ملاءى . ولا يقال للبستان حديقة إلا إذا كان عليه حائط . ولا للإناء كوز إلا إذا كانت له عروة ،

والأفهور كوب . ولا للمجلس ناد إلا وفيه أهله . ولا للسريز أريكة إلا إذا كانت عليه حجلة . ولا للستر خدر إلا إذا اشتمل على امرأة . ولا للقدح سهم إلا إذا كان فيه نصل وريش . ولا للشجاع كمي إلا إذا كان شاكي السلاح . ولا للقناة رمح إلا إذا ركب عليه السنان . ولا للصوف عهن إلا إذا كان مصبوغاً . ولا للسرب نفق إلا إذا كان مخروفاً . ولا للخيط سمط إلا إذا كان فيه نظم . ولا للحطب وقود إلا إذا اتقدت فيه النار . ولا للشوب مطرف إلا إذا كان في طرفه علمان . ولا لماء الفم رضاب إلا مادام في الفم . ولا للمرأة عانس ولا عاتق إلا مادامت في دار أبيها . وكذلك لا يقال للأنبوبة قلم إلا إذا برئت . ولا يقولون أبصرت إلا بالعين ، فإن كان من البصيرة قيل بصرت . ولا يقولون الرؤية إلا لما يرى في اليقظة ، فإن كان في المنام فهي رؤيا . وكيت وكيت : لا يكنى بها إلا عن الأفعال ، وذيت وذيت : لا يكنى إلا عن الأقوال ، وكذا : لا يكنى بها إلا عن العدد المضاف ، وكذا كذا : لا يكنى بها إلا عن العدد المركب ، وكذا وكذا : لا يكنى بها إلا عن العدد المعطوف . وعن الفقهاء أنه إذا قال من له معرفة بكلام العرب : لفلان على كذا كذا درهماً ألزم له أحد عشر درهماً ، لأنه أقل العدد المركب وإن قال : له على كذا وكذا درهماً ، ألزم له أحدًا وعشرين درهماً ؛ لكونه أول المراتب المعطوفة ، وذلك أن المقرر بالشئ المبهم لا يلزمه إلا أقل ما يحتمله إقراره ، كما إذا قال له على دراهم لزمه ثلاثة ؛ لأنها أدنى الجمع .

وفي تطور الدلالة عقد فصلاً لتخصيصها عنوانه (٤٣ ب) : « باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصوره على واحد » . ومن أمثلة هذا النوع من تطور الدلالة قوله (٤٣ ب / ٧) : « وكذلك العجم لا يكون عندهم إلا السودان خاصة ، وليس كذلك ، بل العجم الروم والفرس والبربر وجميع الناس سوى

العرب » . وقوله (٤٣ ب / ١٤) : « ومن ذلك الغنم لا يعرفونها إلا الضأن خاصة دون المعز ، وليس كذلك ، إنما الغنم اسم واقع على الضأن والمعز جميعاً » .

ولا يطول كلام ابن هشام اللخمي في تخصيص الدلالة أكثر من أربع صفحات ، ثم يعود مرة أخرى ، دون عنوان ، إلى تطورات الأصوات والصيغ ، غير أنه يأتي أحياناً بأمثلة لتطور الدلالة ، مثل قوله (٤٨ أ / ٢٢) : « ويقولون للموضع الذى يحرق فدان ، وذلك خطأ . قال أبو حنيفة : إنما الفدان الثوران اللذان يحرق بهما ، ولا يقال لواحد على انفراد فدان ، والجمع : الفدادين ، فأما الموضع الذى يحرق فيه ، فيقال له الحقل » . وهذا مثال لتغير مجال الدلالة . ومثل قوله (٤٩ أ / ١٥) : « وما وقع عند العرب على الخصوص : الحانوت ، هو عندهم موضع بيع الخمر . وتقول له حانة وحانوت ... والعامة توقعه على كل موضع جعل فى الأسواق لبيع الخمر وغيرها » ، وهذا مثال لتعميم الدلالة . ومثل قوله (٥١ ب / ١٨) : « ويقولون : لحاف للذى يكون على الأسرة ، واللحاف عند العرب كل ما التحف به من ثوب أو رداء أو كساء فى قيام أو قعود أو اضطجاع » . وهذا مثال لتخصيص الدلالة .

وينتهى الكتاب بفصل عالج فيه المؤلف الأمثال العربية التى حرفت العامة ألفاظها ، أو لم يعرفوا قائلها أو الشعر الذى أخذت منه . وعنوانه (٦٧ أ / ١) : « وما تمثلت به العامة مما وقع فى أشعار المتقدمين والمحدثين تلقنوها عن الفصحاء ، وهم لا يعرفون الأشعار التى أخذت منها وربما حرقوا بعض ألفاظها » . وقد نشر هذا الفصل الدكتور عبد العزيز الأهوانى فى كتاب : « إلى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين » - كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

ومن أمثلة هذا الفصل قوله (٦٧ أ / ١٣) : « وقولهم : المنحوس بكل

حبل يَخْتَنقُ . إنما وقع : إن الشقي بكل حبل يُخْنَقُ . وهو عجز بيت للمرار
الأسدى ، وكان يهاجى المساور بن هند ، صدره :

شَقِيتَ بَنُو أَسَدٍ بِشَعْرِ مُسَاوِرٍ إِنَّ الشَّقِيَّ بِكُلِّ حَبْلٍ يُخْنَقُ

وقولهم : كالمستجير من الرمضاء إلى النار ، وإنما وقع كالمستجير من
الرمضاء بالنار ، وهو عجز بيت ، وصدره :

المُسْتَعِثُّ بِعَمْرٍو عِنْدَ كَرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

وعمرؤ المضروب به المثل هو عمرو بن المزدلف ، وكان شارك جساساً فى
قتل كليب ، فطعنه جساس وتركه وبه رمق ، ثم ورد عليه عمرو ، فاستغاث به
كليب ، وقال : يا عمرو تداركنى بشرية من ماء ، فقال عمرو : تجاوزت
الأحصى وماءه ، وأجهز عليه .

وقد رجع ابن هشام اللخمي إلى مجموعة ضخمة من المراجع ، أستطيع
أن أحصى منها : كتاب العين للخليل بن أحمد^(١) ، وكتاب سيبويه ، والمجمل
لابن فارس ، والفصوص لصاعد ، والمحكم لابن سيده ، والنبات لأبى حنيفة ،
وطرر أبى الحسن الأخفش على الكامل ، والموازنة بين الطائيين لأبى القاسم
الحسن بن بشر (الآمدى) والإيضاح لأبى على الفارسى ، والزمان للمبرد ،
والياقوتة للمطرز أبى عمر الزاهد ، وأمالى الزجاجى ، وإصلاح المنطق لابن
السكيت ، وخطب ابن نباتة ، وتفسير المهمل وتمييز المشكل للحافظ أبى
على ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والحماسة لأبى تمام ، والإبل لأبى حاتم ،
والغريب المصنف لأبى عبيد ، والمنجد لكراع ، والبارع للقالى ، وصحيح

(١) يذكر أحيانا باسم : « صاحب كتاب العين » .

البخارى ، والحيوان للجاحظ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، وفقه اللغة للشعالبي ، ودرة الغواص للحريرى ، ومختصر العين للزبيدي .

وفيما يلى دراسة لأهم مظاهر التطور التى يفيدنا فيها كتاب المدخل إلى تقويم اللسان :

١ - فى موضوع انسجام الحركات نعثر على أمثلة كثيرة فى الكتاب لتطور صيغتي مَفْعَل ومَفْعَلَة إلى مَفْعَل ومَفْعَلَة ، وذلك من أنواع التأثير الرجعى التام فى حالة الانفصال ، كما عرفنا من قبل ، ومن هذه الأمثلة : مَصِيدَة ٣٣ / ١ ٢٧ مطرقة ٣٣ ب / ١٢ مقلع ٣٣ ب / ١٣ مسن ٣٣ ب / ٢٣ مصقلة ٣٣ ب / ٢٥ منتقة ٣٣ ب / ٢٦ فى منطقة بترقيق الطاء كذلك . ومخنة ٣٤ / ١ مغرة ٣٤ / ١ ٣ مرود ٣٤ / ٨ مذبة ٣٤ / ١٥ مشرط ٣٤ / ٢٤ منجل ٣٣ / ٢٧ مكسة ٣٤ ب / ٣ .

وقد عدد فى مكان واحد أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة ثم قال (٣٤ ب / ١٩) : « ويقولون : مطرد ومبرد ومجسة ومسلة بالفتح . والصواب : مطرد ومبرد ومجسة ومسلة ، بالكسر . وكذلك حكم سائر أسماء الآلات المتناقلة المصوغة على مَفْعَل ومَفْعَلَة إلا ما شذ من ذلك . والذى شذ : مدهن ومسعط ومنخل ومنصل ومكحل ومدق ، فإنهم نطقوا بها بضم أوائلها ، وقد قيل : مدق بالكسر على الأصل » .

ومع أنه عَمَم القاعدة هنا نراه يذكر بعد ذلك أمثلة مفردة بين الحين والحين؛ مثل : مروحة ٣٥ / ١ ١٦ ملعة ٣٥ ب / ٨ منبر ٣٥ ب / ١٣ مسنج ٣٥ ب / ١٢٤ مغسل ٣٥ ب / ١٥ مسند ٣٥ ب / ٢٢ مهماز ٣٥ ب / ٢٣ .

وإذا كانت كلمة : « دَرَهَم » قد تطورت في عصر ابن مكي الصقلي أو قبله ، فصارت : « دِرْهَم » بكسر الدال والهاء ، عن طريق التأثير التقديمي التام في حال الانفصال ، فإننا نجد العكس في عصر ابن هشام اللخمي ، إذ أصبح التأثير في هذه الكلمة رجعيًا تامًا في حال الانفصال ، فأصبحت تنطق « دَرَهَم » بفتح الدال والهاء . يقول ابن هشام في رده على ابن مكي (١٥ / ٢٦) : « أما كسر الهاء من الدرهم فليس بلحن ؛ لأن العرب تقول فيه : دِرْهَم بكسر الدال وفتح الهاء ، وِدْرَهَم بكسر الدال والهاء ، وِدْرَهَم بالعامية : دِرْهَم ، بكسر الدال والهاء ليس بلحن ؛ لأنها لغة للعرب . وأما قول عامة زماننا : « دَرَهَم » بفتح الدال والهاء فلحن » .

وفي انسجام الحركات تتحول صيغة « فَعِيل » إلى « فِعِيل » . وقد سبق أن عرفنا أن الجواليقي ذكر أن ذلك جائز حين يكون عين الكلمة حرقًا من حروف الحلق^(١) ، غير أن ابن هشام اللخمي ينقل هنا عن الليث جواز ذلك غير مشروط بالشرط السابق ، فيقول (٢١ ب / ١٥) : « والصفير وفيه لغتان : الصفير ، بفتح الصاد ، وهي أفصح ، والصفير ، بكسرها ، وهي أضعف . وحكى أنها لغة بني تميم وكذلك حكم الشعير ، والشعير ، وسعير وسعير ، وبَعِير وبَعِير ، وشَهِدَ عليه بكذا وشَهِدَ ، وَلَعَبَ وَلَعَبَ ، وكذلك كُل ما كان وسطه حرف حلق مكسورًا فإنه يجوز أن يكسر ما قبله نحو بعير ورغيف ورقيم . وزعم الليث أن من العرب قومًا يقولون في كل ما كان على فَعِيل : فِعِيل ، بكسر أوله ، فيقولون : كَثِير وكَبِير وجَلِيل وكَرِيم وِسِير ، وما أشبه ذلك ، كما ينطق به أكثر عامة زماننا » .

(١) انظر فيما سبق هنا صفحة ٢٦١ / ١٤ .

٢ - ومن أمثلة انسجام الحروف أو الأصوات الساكنة تحول : « سِرْدَاب » إلى « زِرْدَاب » (٤٣ / أ ١٥) فقد أثرت الراء ، وهى صوت مجهور ، فى السين المهموسة ، فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو الزاى ، وذلك من نوع التأثير الرجعى الناقص فى حالة الانفصال .

ومن أمثلة ذلك أيضاً تحول « مِهْرَاس » إلى « مِهْرَاز » (٣٤ / أ ٥) غير أن ذلك من نوع التأثير التقدّمى الناقص فى حالة الانفصال . وقد تحولت بعض أمثلة « مِفْعَال » إلى « مُفْعَال » بضم الميم ، فى كتاب ابن هشام ، كما نقول نحن فى « مِفْتَاَح » و « مِقْلَاع » : « مِفْتَاَح » و « مِقْلَاع » . مثل مُسْمَار ٣٣ ب / ١٠ مَسْوَاك ٣٨ ب / ٤ ومقتضى ذلك أن تصير « مِهْرَاس » : « مِهْرَاز » . ونحن لا ندري هل حدث ذلك فى الأمثلة كلها ، غير أن المؤلف كان مشغولاً فى هذا المثال بالتنبيه على التغيير الذى أصاب السين ؟ أم أن ذلك حدث فى بعض الأمثلة ، وظل الباقي على حالته الأولى بكسر الميم .

٣ - وفى ظاهرة انكماش الصوت المركب تتفق بعض أمثله مع ما ذكره الزبيدى ويزيد أمثلة أخرى ، مثال ذلك : المسمُون ٣٥ ب / ٣ وصُومَعَة ، التى تحولت أخيراً إلى : صَمْعَة ٣٨ / أ ١٠ قَبِيح ٣٨ ب / ٢٦ صُنُوبَر ٣٩ ب / ٣ بَوْر ٤٦ / أ ١٧ جَب ٦٦ / أ ١٧ لَوْح ٦٢ ب / ٦ .

وما نراه من الأمثلة المضادة لهذه الظاهرة فى الكتاب ، فإننا نعهده مظهراً من مظاهر التقعر والحدلقية والمبالغة فى التفصح . مثال ذلك : « لَوْبَان » فى « لَوْبَان » المتطورة عن « لُبَان » بإطالة الحركة القصيرة فى أول الكلمة بسبب النبر ٣٧ ب / ١٢ مِثْرَة ٣٨ ب ١٥ مُنْكَر وَنُكَيْر ٣٩ / أ ٢٢ نَوْم ٤٧ / أ ١٦ حَوْت ٤٨ ب / ٤ « الْمَيَزَر » المتطورة عن « الْمَنَزَر » بعد سقوط الهمزة ٥٧ ب / ١٢ نَرْتَى ٦٥ ب / ١٤ .

٤ - وقد تطورت أصوات الأسنان ، فانتقلت إلى مخارج خلفية تبعاً لقانون السهولة والتيسير ، فأصبحت التاء تاء مثل : « تار » فى « نأر » ٣٥ ب / ٢١ « نفر » فى ثفر » ٣٥ ب / ٢٥ « أكتم بن صيفى » فى « أكثم » ٣٥ ب / ٢٦ وذلك على عكس « ثفل » فى « ثفل » ٣٥ ب / ١٨ .

وكذلك أصبحت الذال دالا مثل : « ناجد » فى « ناجذ » ٣٦ أ / ١٠ « ودح » فى « وذح » ٣٦ أ / ١١ « جيد » فى « جبد » ٣٦ أ / ١٣ « جرد » فى جرد » ٣٦ أ / ١٩ « جدام » « جذام » ٣٦ أ / ٢٠ « دخيرة » فى « دخيرة » ٣٦ أ / ٢٣ « الدلفاء » فى « الدلفاء » ٣٦ أ / ٢٤ « دقن » فى « ذقن » ٣٨ أ / ٢٦ « تدلل القميص » فى « تذلل القميص » ٤٦ ب / ٢١ « تلميد » فى « تلميد » ٤٦ ب / ٢٧ وقد فتحت التاء ، والأصل فيها الفتح بالفعل ؛ فالكلمة مستعارة فى العربية من السريانية ، وهى فيها Talmîd بفتح التاء . ومثل : « أستاذ » فى « أستاذ » ٤٧ أ / ١ وقد شذ على هذه الظاهرة : « شذق » فى « شذق » ٣٦ أ / ٦ « الشذاخ » فى الشذاخ » ٣٦ أ / ٧ « ذميم » فى « ذميم » ٣٦ أ / ٨ .

٥ - أما الجيم الفصيحة ، وهى صوت من الأصوات المزدوجة التى تجمع بين صفتى الشدة والرخاوة ، فقد سارت فى ثلاثة مسالك ، فهى فى بعض الأمثلة دال ، وتلك صفة الشدة ، وفى بعض الأمثلة شين مجهورة ، وتلك صفة الرخاوة ، وفى أمثلة أخرى كالجيم القاهرية التى صورها المؤلف بصورة الكاف ؛ فمن أمثلة المسلك الأول : « دشيش » فى « جشيش » ٣٦ ب / ١٧ « تدشيت » فى « تجشأت » مع تسهيل الهمز ٣٧ أ / ٢٠ ومن أمثلة المسلك الثانى : « اشترت الدابة » فى « اجترت »

٣٦ ب / ١٩ « اشتراً على فلان » فى « اجترأ عليه » ٥٧ ب / ٢٤ .
ومن أمثلة المسلك الثالث : « كلفاط » فى جلفاط » ٣٦ ب / ٢٠ .

٦ - أما الميل إلى ترقيق القاف حتى تصير كافاً - ذلك الميل الذى رأينا بعض أمثله عند الزبيدى - فإن أمثله عند ابن هشام كثيرة ، مثل : « المركاس » فى المرقاس » ٣٣ أ / ٢١ « مكرمط » فى « مقرمط » ٣٤ ب / ٢٤ « حُكَّ » فى « حُقَّ » ٣٧ أ / ١٢ « تركوة » فى ترقوة » ٤٦ ب / ٢٦ « استكتل » فى استقتل » ٥٧ ب / ٢٣ أما « صقلية » التى ذكر المؤلف أن العامة ينطقونها « سقلية » ٣٧ أ / ٣ فأغلب الظن أن قافها مرققة هى الأخرى بدليل ترقيق الصاد ، وأنها كان يجب أن تكتب : « سكلية » ! .

٧ - والملاحظ أن الحركات القصيرة فى أوائل كثير من الكلمات تطوّل ، ولعل ذلك كان بسبب وقوع النبر على أوائل هذه الكلمات ؛ مثل : « طِحال » فى « طِحال » ٣٧ ب / ١٢ « لُوبان » [التى صارت « لُوبَان » بسبب المبالغة فى التفصح] فى « لُبان » ٣٧ ب / ١٢ « تِلاد » فى « تِلاد » ٤٦ ب / ٢٢ « سِرْ فى داعة الله » فى « دعة » ٣٧ ب / ٢٤ « باعوضة » فى « بعوضة » ٣٧ ب / ٢٥ « عِينب » فى « عنب » ٥٣ ب / ١٤ « عامود » فى « عمود » ٦٦ ب / ٤ .

٨ - ولقانون المخالفة وأثره فى التطور اللغوى أمثلة كثيرة فى كتاب ابن هشام اللخمى ؛ مثل : « دسترى » فى تُستَرى » ٣٦ ب / ١٦ « تقَعور » فى « تقعر » ٤٦ ب / ٢٥ « كرناسة » فى « كُراسة » ٤٨ أ / ١ « عدنبس » فى « عدبُس » ٥٩ ب / ٢٦ وقد تكون المخالفة بالاستغناء عن أحد

المتماثلين عن طريق إطالة الحركات^(١) نحو : « حامة » فى « حمة » ،
 ٣٧ ب / ٢٢ « قوح » فى « قح » ٣٧ ب / ٧ « عايرت فلانا بكذا » فى
 « عيرت » ٤٢ أ / ٣ « عوش » فى « عش » ٥٤ أ / ١ « مصافهم » فى
 « مصفهم » ٦٠ أ / ٦ « ضارة المرأة » فى « ضرة » ٦٢ أ / ٢٢ « موخ »
 فى « مخ » ٦٣ ب / ٦ « روخ » فى « رخ » ٦٣ ب / ٧ « نوخ » فى
 « نخ » ٦٣ ب / ٨ .

٩ - وقد ضاعت تاء التانيث من الكلام وانقلبت فتحة طويلة كما يحدث فى
 لهجتنا المصرية فى الوقف والوصل فى غير التراكيب الإضافية ، وذلك
 مثل : « المخلا » فى المخلاة » ٣٤ ب / ٧ « المسحا » فى « المسحاة » ،
 ٣٤ ب / ٨ « قرفا » فى « قرفة » ٣٦ ب / ١٣ « حلبا » فى « حلبة » ،
 ٣٦ ب / ١٥ « وهلا » فى « وهلة » ٤٦ أ / ١٩ « قبا » فى « قبة » ٦٠
 أ / ١٧ ولا شك فى أن التاء تظهر فى التركيب الإضافى حتى ولو لم
 تكن تاء أصلية فى الكلمة ، ويقول ابن هشام اللخمي (٣٧ ب / ٩) :
 « ويقولون أكلنا من حلوة العسل ومن حلوة السكر . والصواب : من
 حلوى العسل وحلواء العسل ، بالقصر والمد » .

١٠ - ومن أمثلة القلب المكانى : « الفاذول » فى « الفالوذ » ١٤ أ / ٥
 و « خجلت العين » فى « اختلجت » ٦٠ ب / ٩ .

١١ - وأخيرا نذكر أن من نظرات ابن هشام الصائبة إرجاعه كلمة : « هات »
 إلى الفعل « أتى » فى قوله (٦٥ أ / ٦) : « والأصل فى هات :

(١) انظر مثال ذلك فى القديم قول ابن السكيت فى كتابه : القلب والإبدال ١٢/٢٦ :
 « الذام وهو العيب . والذام والذم واحد » .

آت، المأخوذة من أتى يؤتى إذا أعطى ، فقلبت الهمزة هاء ، كما قلبت
فى أرقتُ وفى إياك فقليل : هرقت وهياك » .

* * *

٣٢- غلط الضعفاء من الفقهاء

لابن برى (٥٨٢ هـ)

وهذا الكتاب فريد فى بابہ ؛ لأنه لا يهتم إلا بالأخطاء التى تدور على السنة الفقهاء . ومؤلفه علم من أعلام العربية له حواش قيمة على كتاب : « الصحاح » للجوهري ، أدخلها ابن منظور فى معجمه المشهور : « لسان العرب » وهى أحد مصادره الخمسة فى هذا الكتاب .

ذلك هو أبو محمد عبد الله بن برى بن عبد الجبار بن برى المصرى المولد والمنشأ ، المقدسى الأصل ، سلفه من المقدس ، وولد هو بمصر سنة ٤٩٩ هـ .

يقول عنه القفطى فى إنباه الرواة (١١١ / ٢) : « وكان جم الفوائد كثير الاطلاع ، عالماً بكتاب سيبويه وعلله وبغيره من الكتب النحوية ، قيماً باللغة وشواهدا ، وكان إليه التصفح فى ديوان الإنشاء ، لا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه ؛ ويصلح ما لعله فيه من خلل خفى » .

ومن كتبه المطبوعة رسالة فى انتصاره للحيرى والرد على ابن الخشاب فى انتقاده للمقامات . وهى منشورة فى نهاية مقامات الحيرى التى طبعت بالمطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٦ هـ . وقد توفي ابن برى ليلة السبت ٢٧ شوال سنة ٥٨٢ هـ (١) .

(١) انظر ترجمته فى GAL I 301; S I 529 ومصادر الترجمة فى هامش إنباه الرواة

وكتابه : « غلط الضعفاء » نشره المستشرق « تشارلس تورى » Ch. Torrey فى الكتاب التذكارى لنولدكه Th. Nöldeke : « دراسات شرقية » Orientalische Studien الجزء الأول (Gieszen 1906) عن مخطوطة توجد بمكتبة باريس الوطنية برقم ٤٢٣١ .

كما نشره الدكتور حاتم الضامن فى مجموعة : « أربعة كتب فى التصحيح اللغوى » فى بيروت سنة ١٩٨٧ م .

ويقول « تورى » فى مقدمة نشرته بالإنجليزية : « وهذا الكتاب الذى يطبع هنا لأول مرة له نفس الطابع العام الموجود فى الكتب التى ذكرناها من قبل ، وهو نقد كلمات وعبارات معينة ، كما أنه يشبه « درة الغواص » (التى يتلاقى معها فى عدة كلمات) وغيرها من الكتب المماثلة فى أنه نقد موجه ضد استعمال كلام العامة بين المتعلمين . وعنوانه : غلط الضعفاء من الفقهاء ، يماثل العنوان الآخر الذى اختاره الحريرى مع فرق جوهرى ، وهو احتواء الأخير : « درة الغواص » على طابع الرشاقة والتناسب ، وذلك مالا يوجد فى العنوان الأول ، كما أن أسلوب ابن برى فى معالجة الموضوع يبعد عن أسلوب « الدرة » الذى ترتاح له النفس ، هذا إلى أنه يخلو من الحلى الأدبية التى أغرم بها المؤلفون القدامى ، فهو يشرح ما يريد بعبارات قليلة مختصرة دون شواهد أو أمثلة إلا فى النادر . وتبدأ كل فقرة - كما فى الدرة - بعبارة : (ويقولون) . ولا يوجد فى الكتاب أساس واضح لترتيب الكلمات ، ويبدو أنها دونت حسبما سنع الكلام فى خاطر المؤلف . أما المخطوطة التى طبع منها هذا الكتاب ، فهى مخطوطة وحيدة لا يعرف غيرها حتى الآن ، وهى المخطوطة المحفوظة بمكتبة باريس الوطنية برقم ٤٢٣١ » .

ذلك هو بعض ما يقوله « تورى » فى مقدمته . وقد اكتشفت مخطوطة

ثانية بمكتبة رئيس الكتاب الملحقه بالسلمانية باستانبول برقك ١١٢١ وهى متصلة فى هذه النسخة بمخطوطة « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى ، التى نشرتها فى عام ١٩٦٤ .

ويقع الكتاب فى ثمانى صفحات فى نشرة : « تورى » وأربع ورقات فى مخطوطة رئيس الكتاب . وموضوع الكتاب - كما سبق أن ذكرنا - هو اللحن الذى يدور على ألسنة الفقهاء خاصة ، وقد نص ابن برى (فى مخطوطة رئيس الكتاب) على أنه نقل كلامه عن المتقدمين من علماء اللغة ، وأنه ليس له فيه إلا زيادة البيان ؛ فبينما تقول المخطوطة التى نشرها تورى (١٥٠ / ١) : « قال الشيخ الأجل الفاضل جمال العلماء قدوة الأدباء أبو محمد عبد الله بن برى النحوى المقدسى رحمه الله : باب فى غلط الضعفاء من أهل الفقه من أقطار مختلفة ... » - تقول مخطوطة رئيس الكتاب : « قال الشيخ الفقيه الإمام العالم تقى الدين أبو محمد عبد الخالق بن صالح بن على بن زيدان المكي ^(١) ، رحمه الله ، أخبرنا الشيخ الإمام العلامة جمال العلماء أبو محمد عبد الله ^(٢) ابن برى بن عبد الجبار بن برى المقدسى رحمه الله ، قال : هذه ألفاظ ذكرها المتقدمون من علماء أهل اللغة ، مما يغلط فيه كثير من ضعفاء الفقهاء وغيرهم ، نقلتها عنهم كما ذكروها ، وأتبع ذلك بزيادة بيان لا غير » .

ومع ذلك لم يعين ابن برى فى كتابه واحداً من هؤلاء اللغويين الذين نقل عنهم ، غير أنه اعتمد - فيما يبدو - « على درة الغواص » فقد أشار « تورى » فى سبعة أماكن إلى وجود تشابه بين الكتاب ودرة الغواص . كما أنه

(١) توفى سنة ٦١٤ هـ بمصر ترجم له فى بنية الوعاة ٧٥/٢ وقال عنه : « لازم ابن برى

مدة ١

(٢) فى المخطوطة « عبد الرحمن » وهو تحريف .

استخدم كتاب « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى ، فقد أحصيت أنا أكثر من عشرين موضعاً تشابه مع ما فى كتاب الزبيدى تماماً .

هذا إلى إنه يبدو أن الكتاب كله منقول من كتاب « تثقيف اللسان » لابن مكى الصقلى ، من الباب السابع والثلاثين منه بعنوان : « باب غلط أهل الفقه » .

ويقل فى الكتاب الاستشهاد ؛ ففيه آيتان وحديثان وبيتان من الشعر لا غير . وفيما يلى بعض ما نلاحظه فى التطور اللغوى من أمثلة الكتاب :

١ - تكثر فيه أمثلة سقوط الهمز ؛ مثل : « بداية » فى « بداءة » ٣٠ / ٢١٥ .
« مضاءة » فى « مضاءة » ٦ / ٢١٥ « من استقافقا » فى « من استقاء فقاء » ٥ / ٢١٦ « كالخنفسا » فى « كالخنفساء » ٨ / ٢١٦ « كتاب الولا » فى « كتاب الولاء » ٣ / ٢١٨ .

٢ - ومن مسائل القياس الخاطيء قوله (٨ / ٢١٦) : « ويقولون : المذى ، والوذى ، بالذال المعجمة . والصواب فى الودى ، بالذال غير المعجمة » ؛ فإن اقتران هاتين الكلمتين فى الاستعمال لدى الفقهاء ، هو المسئول الأول عن قياس إحداهما قياساً خاطئاً على الأخرى . وقد أشار إلى ذلك « تورى » فى الحاشية ، فقال : « ومن الطبيعى جداً أن ينشأ نطق الودى ، بسبب التناسب بينه وبين رفيقه نطق المذى » .

٣ - ومن آثار ميل صوت الراء إلى تفخيم الأصوات المجاورة له قوله (٢١٩ / ١٩) : « وكذلك صابور المركب ، ويقولونه بالسسين ، وهو بالصاد » ؛ فالتفخيم القديم للسسين هنا سببه الراء . والعجيب هو الرجوع إلى الأصل فى كلام الفقهاء وعدم تفخيمهم السسين . وهناك أمثلة أخرى بقى فيها التفخيم جنباً إلى جنب مع عدم التفخيم معترفاً به من اللغويين ؛ يقول

ابن برى (٢٢٠ / ٨) : « وأما الناسور بالنون ، فهو علة تحدث فى مآقى العين ، تسقى فلا تنقطع . ويقال : ناصور بالصاد أيضاً » .

٤ - وهناك مثالان لاختصار الكلمة وحذف بعض أصواتها عند النطق بها ، وهما قوله (٢٢٠ / ١٢) : « ويقولون للذى يصبيغ به : نيل . وصوابه : نِيلَجٌ وَنِيلَنَجٌ » وقوله (٢٢١ / ١٢) : « ويقولون : نوفر . وصوابه : نِينوفرٌ وَنِيلوفرٌ ، بفتح اللام » .

٥ - ومن أمثلة ضياع التأنيث من بعض كلمات المؤنث السماعى قوله (٢١٩ / ١٣) : « ويقولون : إذا ارتفع الضحى . وصوابه : ارتفعت ؛ لأنها مؤنثة وإنما يجوز أن يقال ارتفع على حد قوله تعالى : « فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ » ولا شك فى أن المسئول عن التطور هنا هو القياس الخاطىء على الكلمات الزمنية الأخرى التى تستخدم مع هذه الكلمة كالفجر والصبح والظهر وغيرها ؛ لأنها كلها مذكرات » . وكذلك قوله (٢٢٢ / ٤) : « وكذلك أيضاً يقولون : جمادى الأول ، وجمادى الآخر . والمشهور : جمادى الأولى ، وجمادى الآخرة ؛ لأن النعت لجمادى وهى مؤنثة » ؛ فالتطور هنا سببه قياس « جمادى » على « ربيع » فى التذكير ، قياساً خاطئاً على : ربيع الأول ، وربع الآخر .

٦ - بعض الأمثلة لا تعلل إلا بتصحيح الكتابة ، وليس لها تعليل صوتى معروف ؛ مثل انقلاب العين غينا والغين عينا فى قوله (١٩ / ١٢) : « ويقول بعضهم : دم غبيط بالغين المعجمة ، وصوابه عبيط بعين غير معجمة ، للطرى » . وقوله (٢٢٠ / ٦) : « ويقولون : الباعوث بالعين والثاء ، وهو عيد للنصارى ، وصوابه : الباغوث بالغين المعجمة والثاء » .

٢٣- تقويم اللسان

لابن الجوزي (٥٩٧ هـ)

مؤلفه أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي
ابن عبيد الله بن حماد بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي ، ينتهي
نسبه إلى محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

ولد سنة ٥١٠ هـ تقريبا ، وتلقى العلم على كثير من مشايخ عصره ،
بينهم أبو منصور الجواليقي صاحب : « التكملة فيما يلحن فيه العامة » التي
سبق أن تحدثنا عنها .

واشتهر ابن الجوزي بالوعظ ، وامتدح العلماء طريقته فيه ، وأثنوا على
عذوبته وبلاغته ، ونفوذ وعظه إلى القلوب ، وقدرته على جمع المعاني الكثيرة
في الكلمات اليسيرة .

وقد ألف ابن الجوزي مجموعة ضخمة من الكتب ، يذكر أصحاب
كتب التراجم أنها بلغت نحواً من ثلاثمائة مصنف . وقد بقي لنا من مؤلفاته
تلك عدد كبير ، سرده بروكلمان في أكثر من خمس صفحات في كتابه :
« تاريخ الأدب العربي » ، وذلك في اللغة والتاريخ والطبقات والتراجم والحديث
والفقه والقرآن والتوحيد والتصوف والعقائد والمواعظ والنصائح والطب . وتوفي
ابن الجوزي سنة ٥٩٧ هـ (١) .

وكتاب : « تقويم اللسان » ذكر له بروكلمان خمس نسخ في بودليانا

(١) انظر ترجمته في GAL I 502; S I 914 وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٤٢/٤ رقم

بأكسفورد ٣٨٣ / ٢ وبرلين بألمانيا ٦٥٢٨ والإسكوريال بأسبانيا ٥٤٢ ولالى باستانبول ٣٥٧٣ ويكن أفندى باستانبول ٤٣٩ وهناك نسخة سادسة ، فى مكتبة طلعت بذار الكتب المصرية برقم ٤٧٧ مجاميع ، مصورة منها برقم ٤٢٧ لغة ، فى مكتبة طلعت كذلك . وقد كتبت هذه المخطوطة فى حياة ابن الجوزى ؛ إذ فرغ من نسخها كاتبها أبو الفرج محمد بن صدقة بن سالم الفقيه فى عشية الجمعة ١٢ من رمضان سنة ٥٦٨ هـ كما هو ثابت فى خاتمتها .

وهناك ثلاث نسخ أخرى : نسب منها اثنان خطأ إلى السيوطى ، واحدة منهما فى مكتبة طلعت فى مجموع برقم ٣٤٨ لغة . والثانية فى كبريلى برقم ١٢٤٠ ومنها ميكروفيلم فى الجامعة العربية برقم ١٨٩ لغة^(١) . كما نسبت الثالثة خطأ كذلك إلى مصطفى بن محمد خسرو زاده فى مكتبة رئيس الكتاب برقم ٣٨٠ ومنها ميكروفيلم فى الجامعة العربية برقم ١٩١ لغة^(٢) . فتلك تسع مخطوطات من هذا الكتاب تبين مدى انتشاره وذيوع صيته . وقد نشره عبد العزيز مطر بالقاهرة سنة ١٩٦٦ م .

وقد اعتمدنا فى دراسة الكتاب هنا على مخطوطة برلين ٦٥٢٨ ونلخص هذه الدراسة فى الملاحظة التالية :

١ - يقصد ابن الجوزى من كتابه تقويم اللحن الذى يجرى على السنة الخاصة بتقليدهم للعامة ، وهو يذكر أنه رأى الصواب مفرقا فى الكتب المؤلفة فى « لحن العامة » من قبله فجمعها فى كتابه ؛ يقول (٢ / ٨) : « فإنى رأيت كثيراً من المنتسبين إلى العلم يتكلمون بكلام العوام المزدول ، جريا

(١) انظر وصف هاتين المخطوطتين عند كلامنا عن : « غلطات العوام » المنسوب للسيوطى .

(٢) انظر وصف هذه المخطوطة عند حديثنا عن : « نفائس عرائس الكلام » لخسرو زاده .

منهم على العادة ، وبعداً عن علم العربية . ورأيت بيان الصواب في كلامهم مبدداً في كتب أهل اللغة ، وجمعه يثقل على المتكاسل عن طلب العلم ، وقد أفرد قوم ما يلحن فيه العوام ، فمنهم من قصر ، ومنهم من ذكر ما لا يكاد يستعمل ، ومنهم من رد ما لا يصلح رده . فرأيت أن أنتخب من صالح ذلك ما تعم به البلوى ، دون ما يشذ استعماله ويندر ، وأرفض من الغلط ما لا يكاد يخفى .

٢ - وقد صرح ابن الجوزي في مقدمة مؤلفه بالكتب التي فرغها في كتابه ؛ فقال (١٢ / ١٣) : « وكتابي هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية كالفرأ ، والأصمعي ، وأبي عبيد ، وأبي حاتم ، وابن السكيت ، وابن قتيبة ، وثعلب ، وأبي هلال العسكري ، ومن تبعهم من أئمة هذا العلم ، وإنما لي فيه الترتيب والاختصار » .

وكل هؤلاء العلماء لهم تأليف في موضوع « لحن العامة » تناولناها بالدراسة من قبل . وهناك مصادر أخرى رجع إليها ابن الجوزي ، وإن لم يصرح بذكرها ، منها : « التكملة » لشيخه أبي منصور الجواليقي . وقد صرح في داخل الكتاب بأخذه عنه وقراءته عليه في حوالي ١٧ موضعاً ، بل إن المرء ليحس بأنه أفرغ كتابه كله في مؤلفه : « تقويم اللسان » ، كما يحس بأنه أفرغ : « درة الغواص » للحريري ، و « إصلاح المنطق » لابن السكيت ، وبعض فصول « أدب الكاتب » لابن قتيبة في كتابه ، وحشاه بكلمات من كتب المؤلفين الذين ذكرهم .

٣ - يُعدُّ كتاب ابن الجوزي أول كتاب رتب فيه كلمات « لحن العامة » ترتيباً أبجدياً ، مبتدئاً بذكر الصواب في الكلمة ، ومثنيًا بالتنبيه على الخطأ

فيها . وقد ذكر ابن الجوزى فى مقدمته أنواع الأغلاط التى تقع فيها العامة ، وأشار إلى أنه كان قد عزم أن يجعل لكل نوع من تلك الأنواع بابا بعينه (كما فعل ابن السكيت وابن قتيبة وثعلب والجواليقى) ، غير أنه وجد الترتيب الأبجدى أسهل للطلاب ، فقال (٣ / ٢) : « واعلم أن غلط العامة يتنوع ، فتارة يضمون المكسور ، وتارة يكسرون المضموم ، وتارة يمدون المقصور ، وتارة يقصرون الممدود ، وتارة يشددون المخفف ، وتارة يخففون المشدد ، وتارة يزيدون فى الكلمة ، وتارة ينقصون منها ، وتارة يضعونها فى غير موضعها ، إلى غير ذلك من الأقسام . وكنت قد عزمت على أن أجعل لكل شىء من هذا بابا ، ثم إنى رأيت أن أنظم الكل فى سلك واحد ، وأتى به على حروف المعجم ، وأعوّل فى ذكر الحرف على الصحيح فيه ، لا على الخطأ ، فذلك أسهل لطلب الكلمة » .

ويراعى ابن الجوزى فى هذا الترتيب الأبجدى الحرف الأول فى الكلمة ، لا الأصل الأول فيها ؛ ولذلك وضع كلمة مثل : « اشتكى » فى باب الألف لا فى باب الشين . وكلمة « أفلت » فى باب الألف لا فى باب الفاء . وكلمة « المقاتلة » فى باب الميم ، لا فى باب القاف . وكلمة « يَضِنّ » فى باب الياء لا فى باب الضاد ... إلخ إلخ .

٤ - ولا يعترف ابن الجوزى إلا بالصواب الذى لا مباحكة فيه ولا جدال ، أما ما له وجه ، فهو بعيد ، أو لغة مهجورة فى نظره ، يقول فى المقدمة (٣ / ٢) : « وإن وجد لشيء مما نهيت عنه وجه فهو بعيد ، أو كان لغة فهى مهجورة . وقد قال الفراء : وكثير مما أنهاك عنه قد سمعته ، ولو تجوزت لرخصت لك أن تقول : رأيت رجلا ن ولقلت : أردت عَنْ تقول

ذلك . والله الموفق .

٥ - هذا وليس لابن الجوزى فى الكتاب سوى الاختصار والترتيب ، وبعض التعليقات الخفيفة ، كتصريحه مرة بأنه سمع اللحن من بعض المتعبدين ؛ يقول (٢٢ / ١١) : « سمعت بعض المتعبدين يدعو : اللهم أصلحنا فى ديننا ودنيا ، وهذا قبيح » .

وإذا كان الأمر كذلك فإننا لن نعثر فيه تبعاً لذلك إلا على اليسير الجديد الذى لم يقابلنا فى الكتب السابقة ، كما نلاحظ فيه تكديس أمثلة الظاهرة الواحدة :

٦ - فظاهرة سقوط الهمز أو تسهيله ، لها فى الكتاب أمثلة كثيرة منها :
(سبوع) فى (أسبوع) ٥ / ٧ « حُدُوته » فى (أحدوته) ٥ / ١٠
(حنة) فى (إحنة) ٥ / ٢ « بهام » فى (إيهام) ٦ / ١٠ « وزة »
فى (إوزة) ٦ / ٦ « ضبارة » فى (إضبارة) ٦ / ١٠ « سكرجة »
فى (أسكرجة) ٦ / ١٢ « لية » فى (ألية) ٧ / ٣ « مليسى »
فى (إمليسى) ٧ / ٤ « وقية » فى (أوقية) ٧ / ٣ « هليلجة »
فى (إهليلجة) ٧ / ٧ « ملاك » فى (إملاك) ٧ / ١٥
(برياح) فى (أبرياع) ١٠ / ٤ « ثالول » فى (ثواليل) فى (ثلول
وثالكيل ١٦ / ٢ « زير وزيق » فى (زبر وزبيق) ٢٥ / ٤ « كليت »
فى (كلأت) ٤٠ / ٦ « لبوة » فى (لبوة) ٤٢ / ١٣ « مونة » فى
(مؤنة) ٤٤ / ٣ « ميضة » فى (ميضة) ٤٥ / ٣ « مياشيم » فى
(مشائيم) ٤٥ / ٣ مع القلب المكانى ، « مية » فى « مائة » ٤٨ / ٦
(نشر) فى (نشر) ٥٠ / ٢ « هولا » فى « هؤلاء » ٥١ / ٥

« هديت » فى « هدأت » ٥٢ ب / ٣ وغير ذلك .

٧ - وظاهرة انكماش الصوت المركب وتحوله إلى ضمة طويلة بمالة أو كسرة طويلة بمالة تجمعت لها فى الكتاب أمثلة كثيرة ؛ مثل : إِيرِيسم ٧ / أ ١٤ / بوق ١١ ب / ٧ يرم ١١ ب / ١٣ بلور ١٢ / أ ٣ / جوب ١٦ ب / ٣ جوداب ١٦ ب / ٤ ديزج ٢١ ب / ١٥ ربحان ٢٣ ب / ١٥ الروزنة والروشن ٢٤ / أ ٤ / زوش ٢٦ أسوسن ٢٦ ب / ١٥ ظهراينكم ٣٣ ب / ٤ الغيرة ٣٦ / أ ٦ / كوسج ٤٠ / أ ٩ / نيفق^(١) ٤٩ ب / ٦ وغير ذلك .

٨ - كما تجمعت أمثلة كثيرة لتحول صيغتي : « مفعَل » و « مفعلة » بكسر الميم إلى « مفعَل » و « مفعلة » بفتح الميم ؛ ففى مكان واحد يذكر ١٦ كلمة من هذا النوع ، فيقول (٤٣ ب / ٢) : وتقول هذه مروحة ومخذة ومقنعة وملحفة ومسلة ومذبة ومطرقة ومدقة ومقرعة ومغرفة ومقطرة ومثيرة ومنطقة ومبرد ومطرود ومبضع ... كل ذلك بكسر الميم ، والعامة تفتحها .

وهناك مثال غريب أبقى فيه العامة على كسر الميم فى صيغة : « مفعلة » غير أنهم كسروا عين الاسم لتنسجم مع كسرة الميم ، وذلك من نوع التأثير التقدمى التام فى حال الانفصال ؛ وذلك قوله (٤٤ / أ ١٥) : « وهى المكسنة » بفتح النون ، والعامة تكسرها . فالالاتجاه العام فى هذه الظاهرة هو سيادة التأثير الرجعى كما فى الأمثلة الكثيرة السابقة ، أما التأثير التقدمى ، فلم أعثر له على مثال آخر فى هاتين الصيغتين .

(١) تطورت هذه الكلمة فى الأندلس ، فقلبت الكسرة الطويلة المالة ، إلى فتحة طويلة . انظر : لحن العوام للزبيدي ٤ / ١٢٥ وانظر خاتمة كتابنا هذا .

٩ - وتجمعت لقانون المخالفة الأمثلة التالية : « ترنج » فى « أترج »
 ٧ / أ ٥ « إنجاص » فى « إجاص » ٧ / أ ٧ « إنجانة » فى « إجانة »
 ٧ / أ ٨ « امتحى » فى « أمحى » ٧ / أ ٧ « عرقافة » فى « عَقَافَة » ٣٤
 ب / ٢ « منقُور » فى « ممقُور » ٤٤ ب / ١٢ « منطرة » فى « ممطرة »
 ٤٥ ب / ٨ .

ومن الأمثلة القديمة لظاهرة المخالفة ، التى جمعها اللغويون واعترفوا بها :
 « خَرْنُوب » فى « خَرُوب » . يقول ابن الجوزى (٢٠ ب / ٦) : « وهذا
 الخَرْنُوب » فى « خَرُوب » . يقول ابن الجوزى (٢٠ ب / ٦) : « وهذا
 الخرنوب بضم الخاء والعامّة تفتحها . وفيه لغة أخرى : الخروب ، بفتح الخاء
 من غير نون . » .

١٠ - وكان للقلب المكانى الأمثلة التالية : « أعزنى سمعك » فى « أرعنى
 سمعك » ٩ / أ ٤ « حطب زجل » فى « جزل » ١٧ / أ ٧ « كَبَلْتُ »
 فى « لَبَكْتُ وَكَلْتُ » ٤٢ ب / ٥ « مياشيم » فى « مشائيم » ٤٥ ب / ٣
 بعد تسهيل الهمز .

١١ - ومن أمثلة القياس الخاطىء توهم صيغة الجمع فى كلمة : « سراويل »
 المفردة ، واشتقاقهم لها مفردا جديداً هو : « سروال » ٢٧ / أ ٤ قياساً
 على مثل : « قراطيس » و « قرطاس » .

١٢ - ومن أثر قانون السهولة والتيسير تحوّل : « قوباء » إلى « قوبة » ٣٧ ب /
 ١٤ و « صحراء » إلى « صحرة » ٣١ ب / ١ بجعل التاء وحدها علامة
 للتأنيث .

١٣ - وأخيراً فمن الكتاب اقتباسات فى : « انكشكول » للعاملى ٢ / ٢٤٠ -

٢٤١ وأخرى كثيرة جدا في كتاب : تصحيح التصحيف وتحرير
التحريف ، للصفدي .

* * *

٣٤- ذيل فصيح ثعلب عبد اللطيف البغدادي (٦٢٩ هـ)

هذا الكتاب مطبوع نشره محمد عبد المنعم خفاجي في مجموعته :
« فصيح ثعلب والشروح التي عليه » بالقاهرة سنة ١٩٤٩ م .

أما البغدادي صاحبه فهو موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف
ابن محمد بن علي بن سعد البغدادي ، ويعرف بابن اللباد . وكان نحويا
لغويا متكلماً طبيباً فيلسوفاً . يقول عنه ابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات (٢ /
١٦) : « كان أحد الأذكياء المتضلعين في الآداب والطب وعلم الأوائل » .

ولد عبد اللطيف البغدادي في بغداد سنة ٥٥٥ هـ . وقد ألف كثيراً من
الكتب ، ويغلب على تأليفه اختصار كتب السابقين ؛ فقد اختصر العمدة ،
لابن رشيقي ، وكتاب النبات ، لأبي حنيفة ، والحيوان للجاحظ ، والصناعتين
للعسكري ، وكتباً كثيرة في الطب .

وكان البغدادي كثير التنقل في البلاد . أقام بمصر مدة ، ثم توجه إلى
القدس وحلب وبلاد الروم ، وكانت وفاته ببغداد سنة ٦٢٩ هـ (١) .

وقد ألف البغدادي : « ذيل الفصيح » قبل سنة ٥٩٩ هـ . ويتضح ذلك
من مقدمة الكتاب التي نعرف منها أن الكتاب قرئ عليه في هذا العام ؛ تقول
المقدمة (٣ / ٢) : « قال الشيخ العلامة أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن
محمد البغدادي النحوي فيما قرئ عليه في سادس عشر ذى الحجة سنة تسع

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان GAL I 481; S I 880 وفوات الوفيات ١٦/٢ وبغية
الوعاء ١٠٦/٢ .

وتسعين وخمسمائة من تصنيفه هذا - قال : « الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله الطاهرين ، وبعد فإننا مزعمون أن نثبت في هذه الأوراق من الألفاظ التي يتداولها الناس ، في مخاطباتهم وكتبهم ، ما يغلط فيه كثير من الشدة والكتاب ، فنخبر بالصواب فيه ليتجنب ما عده ، وينبغي لمن أراد الدخول في العلية ، أن يضم معرفة هذه الألفاظ ، إلى معرفة ما في كتاب : « الفصيح » لشعلب بزياداته ، فإن اللحن يتولد في الأمم والنواحي بحسب العادات والسير .

والعبارة الأخيرة في هذه المقدمة تعد ملاحظة قوية ، في أن اللغة لا تثبت على حال ، بل هي دائمة التطور والتغيير في مختلف الأماكن ، بحسب العادات والسير .

وإن من يقرأ هذه المقدمة يظن أن البغدادى لاحظ طائفة من الألفاظ التي يغلط فيها الناس في عصره ، فأراد أن يجمعها ويذيل بها على كتاب : « الفصيح » لشعلب ، ليتتفع بها وبما في « الفصيح » من أراد الدخول في علية القوم ، غير أن من يفحص الكتاب ، وهو صغير الحجم يقع في ٣٧ صفحة ، يجد أن البغدادى اختصره من كتابي : « درة الغواص » للحريري و : « تكملة درة الغواص » للجوالقي ، دون أن يصرح بذلك . وليس هذا بغريب على شخص كالبغدادى الذي تعود اختصار كتب السالفين ، ولكن الغريب هو أنه لا يصرح بذلك . حقا لقد قال مرة (٦ / ٧) : « كذا قال شيخ مشايخنا أبو منصور » ، وهو يعنى بذلك أبا منصور الجوالقي^(١) ، غير أن ذكره هنا وإهماله

(١) وهم خفاجي فعلق على ذلك في هامشه بقوله : « لعله الشعالبي م٤٢٩ هـ » . فالجوالقي يكنى بأبي منصور كذلك . والنص في كتابه : خطأ العوام (نشر ديرنبورج)

فيما عدا ذلك ، يوهم أنه لم ينقل من كتابه إلا هذا الموضع ، وهو غير صحيح ؛ إذ إنه لخصه كله والتزم تبويبه وتقسيمه ؛ إذ قسم كتابه إلى قسمين ، الأول : « باب ما يضعه الناس غير موضعه » (٣ - ١٢) والثاني : « باب ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة » (١٣ - ٣٧) ، وهو ما فعله الجواليقي ؛ بل إنه قلد الجواليقي كذلك في أن عقد في نهاية الباب الثاني فصولاً صغيرة لبعض الأمثلة التي يجمعها فيما بينها جامع واحد ، ووضع لها نفس العناوين الموجودة لدى الجواليقي ؛ مثل : « وما جاء بالسين المهملة ، والعامة تقول بالشين » ١٣ / ٢٦ (= الجواليقي ١٥٤ / ٣) ومثل : « مما جاء بالذال المعجمة فيغيرونه بالذال » ٧ / ٢٧ (= الجواليقي ١٥٤ / ١٢) ومثل : « مما جاء بالذال المهملة فيغيرونه بالذال » ١٣ / ٢٧ (= الجواليقي ١٥٥ / ١) ومثل : « مما يشدد والعامة تخففه » ٣ / ٢٨ (= الجواليقي ١٥٠ / ١٦) ... إلخ إلخ .

واعتماد البغدادى على الجواليقي أكثر من اعتماده على الحريرى ؛ إذ يمكن القول بأنه نقل كتابه كله ، بعد أن اختصره ، وخلله بأمثلة أخرى من كتاب الحريرى ، كما يظهر من المقارنة التالية :

الأيام البيض ٩ / ٣ = الجواليقي ١١٤ / ٣

مستهل الشهر ١٠ / ٣ = الحريرى ٤٥ / ٨

منذ اليوم ١٥ / ٣ = الحريرى ٤٦ / ٤

طوارق الليل ١ / ٤ = الجواليقي ١١٤ / ١٤

سائر القوم ٣ / ٤ = الحريرى ٣ / ٣

السنة والعام ٧ / ٤ = الجواليقي ١١٥ / ٢

تواترت كتيبى ٩ / ٤ = الجواليقى ١١ / ١١٥

البرام ١٤ / ٤ = الجواليقى ١ / ١١٦

فلان ظريف ١٥ / ٤ = الجواليقى ٩ / ١١٦

كيت وكيت ١٧ / ٤ = الحريرى ٨ / ٦٠

السوقة ٤ / ٥ = الجواليقى ٤ / ١١٨

اليقطين ٦ / ٥ = الجواليقى ١٥ / ١١٨

المحسوسات ٩ / ٥ = الجواليقى ٧ / ١١٩

الخروج ١١ / ٥ = الجواليقى ١٣ / ١١٩

البقل ١٣ / ٥ = الجواليقى ١٨ / ١١٩ ... إلخ إلخ .

هذا وليس للبغدادى فى الكتاب إلا الاختصار وبعض التعليقات الخفيفة
مثل ٦ / ٦ (= الجواليقى ١٢٢ / ١٤) : « قول عوام بغداد لساقى الماء
شارب ، هو قلب للكلام ، إنما المُسَقَى الشارب ، وصاحب الماء الساقى . وكذا
قال شيخ مشايخنا أبو منصور . قلت : يجوز أن يقال له شارب ، بمعنى النسب ،
أى ذو شراب ، كما يقال : لابن وتامر ، بمعنى ذو لبن وتمر ، وهم لا يسمون
كل ساقٍ شارباً ، بل الذى يدخر الماء ويبيعه » .

ومثل ١٦ / ٦ (= الجواليقى ١٢٤ / ١) : وكذلك الجحر : هو كل
ما تحتفره دواب الأرض كاليربوع والشعلب ونحوه . قلت : هذا كله عام ، يجوز
أن يخصص وتخصيص العام ليس غلطاً » .

ومثل ٣ / ٨ (= الجواليقى ١٢٦ / ٣) : « المثقال عند العرب وزن
الشيء وليس هو مقصوراً على وزن معين ، فيطلق إذاً على صنجة الألف
وصنجة الحبة . أقول : هذا أيضاً عام قد خصصه الاستعمال » .

ومثل ٩ / ٨ (= الجواليقى ١٢٦ / ٨) : « يقال تنحس النصارى : إذا

تركوا أكل اللحم ، ولا يقال لهم ذلك إذا أكلوه . قال ابن دريد : هو عربى معروف يقال : تنحس وتوحش ، إذا تجوَّع . قلت : العوام تقول : تنهس النصارى والمسلمون إذا أكلوا اللحم وأكثروا منه قبيل صومهم ، ووجهه ظاهر ؛ لأن العرب تقول : تنحس النصارى ، إذا تركوا اللحم . والعامّة تقول : تنهسوا ، إذا أكلوه .

ومثل ١٠ / ٦ (= الحريرى ١ / ٧) : « وتقول : فلان يستحق كذا وهو أهل لكذا . فأما قولهم : يستأهل فهو مستأهل ، فمولد . ومعناه عند العرب : الذى يأكل الإهالة ، وهى الشحم . أقول : استعماله بمعنى الاستحقاق سائغ فى القياس ، فيستأهل يستفعل من لفظ الأهل ، مثل يستأصل ويستأسد من لفظ الأصل والأسد . »

وأخيرا فمن الكتاب اقتباسات فى الزهر للسيوطى ٢ : ٦٩ / ١٣
(ذيل ٣٥ / ١١) ، ٢ : ١٥٩ / ١ (= ذيل ٢١ / ١٠) ، ٢ : ١٥٩ / ٨
(= ذيل ٢١ / ١٣) .

٣٥- تهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور الإفريقي (٧١١ هـ)

لهذا الكتاب - كما يبدو من عنوانه - علاقة بكتاب : « درة الغواص للحريرى » المتوفى سنة ٥١٦ هـ - والذي سبق أن تحدثنا عنه .

وابن منظور هو جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن منظور الأنصارى الإفريقى المصرى . ولد سنة ٦٣٠ هـ ، وتوفى بالقاهرة سنة ٧١١ هـ . ومن تصانيفه الذائعة الصيت : معجم « لسان العرب » الذى جمع فيه بين الصحاح للجوهوى ، وحواشى ابن برى عليه ، والتهذيب للأزهري ، والمحكم لابن سيده ، والنهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير^(١) .

ومن كتابه : « تهذيب الخواص من درة الغواص » نسخة بخطه فى مكتبة جامعة استانبول برقم ١٤٢٩ كتبها سنة ٧٠٢ هـ أى قبل وفاته بتسع سنوات . ومنها ميكروفيلم فى معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية رقمه ٧١ لغة ، وتقع هذه المخطوطة فى ٥٤ ورقة ، مقاس ١٤ × ٢٠ سم . وبالصفحة الواحدة ٢١ سطراً فى كل سطر ١٢ كلمة فى المتوسط .

وقد اقتصر عمل ابن منظور على ترتيب : « درة الغواص » ترتيباً أبجدياً على حسب الأصل الأخير من الكلمة مع مراعاة الأصل الأول أيضاً ، وتلك هى طريقته فى معجمه المشهور : « لسان العرب » . كما حذف من نص « الدرة » الاستطرادات والحكايات الكثيرة التى توجد بها .

وعنوان الكتاب كما فى المخطوطة : « كتاب تهذيب الخواص من درة

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GAL II 21; S II 14 .

الغواص ، لابن مكرم الأنصارى الكاتب » . وتحتة عبارة : « وهو بخطه رحمه الله » .

ويبدأ الكتاب بالمقدمة التالية : « بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين . الحمد لله واقي السنة العلماء من التحريف والتبديل ، ومخصص لسان العرب بالفصاحة والتفضيل ، والمرشد بهدأيته إلى التيسير والتسهيل ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادى إلى خير سبيل ، وعلى آله وأصحابه أولى الغرر والتجليل ... أما بعد فإن الشيخ أبا محمد القاسم بن على الحريرى رحمه الله صنف كتاب : « درة الغواص فى أوهام الخواص » وذكر عن جماعة أهل الأدب أنهم وهموا فى مواضع شاركوا العامة فى لحنهم فيها ، وأتوا بما وضع من قدرهم ، وإن كان نبيها ، فأنف لهم فوضع هذا الكتاب للتنبيه على ما وقعوا فيه ، وتحذير من يقف عليه ويتفهم معانيه . غير أنه وضعه بغير تبويب ، وتركه على غير ترتيب ، فضاع فيه المطالع ، واشتبهت عليه المطالع . وقد رتبته أنا على حروف المعجم ليسهل الكشف فيه على ما استعجم . وسميته : « تهذيب الخواص من درة الغواص » ، وبالله المستعان ، وعليه التكلان ... ولم أترك من الكتاب إلا ما كان تعليل لغة ، وهى فى الكتب المبسوطة ، أو حكاية ليست بهذا الغرض منوطة » .

ثم يلى بعد هذا نص الكتاب بحرف الهمزة : « برأ : يقولون تبريت من فلان بمعنى برئت ... بطأ ... ثدأ ... خطأ ... إلخ » .

وآخر الكتاب : « تم الكتاب بحمد الله وعونه ، فرغ منه مهذب عبد الله محمد بن المكرم ... الأنصارى عفا الله عنه ... سنة اثنتين ومبىع مائة ، حامداً الله تعالى ومصلياً على نبيه » .

٣٦- الحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام لأبي علي النونسي (٧١٧ هـ)

ليس هذا الكتاب في اللحن اللغوي ، وإنما هو في الأخطاء التي تمس العقيدة وتوحيد الله تعالى في كلام الناس ، فالتراكيب صحيحة ، غير أنها توهم عدم تنزيه الله تعالى عما لا يليق بعظمته جل وعلا .

وقد ذكرنا هذا الكتاب هنا ليأخذ القارئ فكرة صحيحة عن كتاب عدّه كل من حسن حسني عبد الوهاب (في الجمانة صفحة ١٠٠) وريزيتانو (في قائمته رقم ٣٠) من كتب لحن العامة ، وما هو منها .

أما مؤلفه فهو أبو علي عمر بن محمد بن خليل السكوني الإشبيلي ، المهاجر إلى تونس ، والمتوفى بها سنة ٧١٧ هـ^(١) .

ومن هذا الكتاب مخطوطتان إحداهما في برلين رقم ٢٠٨١ والثانية في المكتبة العبدلية الزيتونية بتونس رقم ٢٢٢٩ . وقد نشره الأستاذ عبد القادر زمامة ، في مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد السابع عشر (نوفمبر ١٩٧١ م) .

وقد اعتمدنا في الوصف هنا على مخطوطة برلين :

ونلخص ملاحظتنا على هذا الكتاب فيما يلي :

١ - يبدأ الكتاب بالمقدمة التالية بعد الحمد لله والصلاة على الرسول ﷺ (ا

ب) : « أما بعد ، فإنه لما وجب نصيح الإسلام والمسلمين قلت : قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي

(١) انظر الجمانة صفحة ١٠٠ وبروكلمان GAL II 250 .

أَسْمَاءَهُ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » . والحسن على التحقيق ما حسنه الشرع ، والإلحاد فى أَسْمَاءَهُ تعالى هو الخروج فيها عن الشرع . ولا خلاف بين أهل السنة والجماعة فى منع كل إطلاق لم يرد به توقيف شرعى ، إذا كان يوهم ما لا يجوز فى حق الله سبحانه وتعالى أو حق رسوله وأنبياؤه عليهم السلام أو حق دينه ، فأحرى أن يمنع التصريح بما لا يجوز معناه فى حقه تعالى .

٢ - يضم الكتاب فى معظمه عبارات صحيحة من الناحية اللغوية . إلا أنها - كما يرى المؤلف - لا يصح أن يقال : لأنها توهم كفرًا بالله ، أو تمجيدًا لغير الأنبياء بألفاظ لا يقال إلا فى حق الأنبياء . وفيما يلى مثال لذلك : (٢١) :

« وقولهم فى حق الله تعالى : يا من يرى ولا يرى ، ويا من يرانى ولا نراه . ألا ترى أن هذا الإطلاق معاند لقوله تعالى : « وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ » وقوله ﷻ فى الصحيح : « ترون ربكم عيانا » . فإن قال صاحب هذا الإطلاق الممنوع : أردت ولا أراه فى الدنيا . قيل : أطلقت فى موضع التقييد ، والإطلاق فى موضع التقييد خطأ من قبل المكلفين ، نعم إن ورد ذلك شرعًا أطلقناه كما ورد وتأولنا ؛ لأننا متعبدون بذلك ، وهذا حكم جميع المتشابهات الواردة فى الشريعة ، أما فى حقنا نحن فلا سبيل لنا أن نطلق إلا ما ليس بصريح ممتنع فى الدين ، ولا يوهم ذلك ، وهذا مجمع عليه ، فتأملوه وفقكم الله ترشدوا . والله ولى التوفيق » .

٣ - ورد فى موضع واحد من الكتاب إشارة - عن غير قصد - إلى بعض التطورات الصوتية فى لهجة تونس العربية ، وذلك فى قول أبى على

التونسي (٦ ب) : « ويقول قائلهم في التكبير في الصلاة : الله أَكْبَارُ ،
بزيادة ألف بعد الباء ، وذلك لا يجوز » . ففي هذا المثال أطيلت حركة
المقطع الثاني في كلمة : « أكبر » لوقوع النبر عليه .

وكذلك قوله (٦ ب) : « ويقول قائلهم في التكبير أيضاً : الله وَكَبَرُ ،
بإبدال واو من الهمزة ، وذلك لا يجوز في حق الله تعالى أيضاً ؛ لأن الواو كَبَرُ
في اللغة : دُوِيَّةٌ صغيرة ، ولو قصد المعنى هنا لكان كافراً ، وهو إن لم يقصد
المعنى مخطئاً ، ولفظه الكفر إذا قصد معناه » . ففي هذا المثال سهلت الهمزة
في « أكبر » وتحولت إلى واو بسبب تجاورها مع الضمة قبلها في هاء « الله » .
وقد يقع النبر على المقطع الأول في كلمة « الله » فيطول ، وتصير الجملة
كأنها استفهام ، يقول أبو علي التونسي (٦ ب) : « ويقول قائلهم أيضاً : آله
أكبر ، على صيغة الاستفهام ، ولو قصد المعنى هنا لكان كافراً أيضاً ؛ لأنه
يستفهم ، ولا يقع الاستفهام على الحقيقة إلا من غير معتقد ما يستفهم عنه ،
والشك في كبرياء الله تعالى كفر صريح » .

وأبو علي التونسي لا يمنع اللحن في هذه الأمثلة ، لأنه مخالف لنظم
العربية الفصحى في أصواتها أو أبنية كلماتها ومقاطعها ، وإنما لأنه لا يتفق مع
العقيدة الإسلامية ، ويؤدي في نظره إلى الإشراك بالله تعالى ، فهو لا يلاحظ
اللحن إلا من هذه الناحية فقط .

٤ - وإنه على الرغم من أن أبا بكر الزبيدي قد منع في كتابه : « لحن العوام »
(٣ / ١١) أن يكون في اللغة كلمة : « الأزلي » ؛ فقال : « قولهم :
هو الله الأزلي قبل خلقه ، ولم يزل واحداً في أزليته ، وكان هذا في
الأزل ... ذلك كله خطأ ، لا أصل له في كلام العرب . وإنما يريدون

المعنى الذى فى قولهم : لم يزل عالماً ، ولا يصح ذلك فى اشتقاق ولا تصريح « - أقول : على الرغم من ذلك يقول أبو على التونسى (١١ أ) : « ويقول قائلهم : سبحان الطائق الأزلى ، والطائق لفظ ممنوع إطلاقه فى حق الله تعالى بالإجماع . والأزلى يصح إطلاقه فى حقه تعالى شرعاً ؛ للإجماع المنعقد على ذلك أيضاً . ويجوز فى حقه تعالى عوضاً عن الطائق : القادر والمقتدر والقوى وذو القوة » .

٥ - سُمى التونسى فى كتابه هذا كتابين آخرين هما (١ ب) عيون المناظرات (١٩ ب) والتمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال فى تفسيره للكتاب العزيز . كما حكى عن والده مرتين (١٠ ب ؛ ١٩ ب) ونقل عن الكامل للمبرد (١٣ أ) والهداية لأبى بكر بن الطيب الباقلانى (١٧ ب) والروض الأنف فى شرح السيرة للسهيلي (١٧ ب) .

٦ - ويبدو من كلام أبى على التونسى أنه رجل من أهل السنة المتشددى الذين لا يفتنّون يردون على المعتزلة ويفندون آراءهم ، يقول مثلاً (١٤ أ) : « ويقول قائلهم إذا رأى طفلاً صغيراً متألماً : هذا الطفل أصابه هذا الألم بذنوب والديه ، وهى نكتة اعتزالية . ومن مذهب أهل السنة جواز إيلاام البرىء ، وذلك مما يجوز من أحكامه تعالى فى خلقه ، وكيف يعاقب الطفل بذنوب والديه وهو غير مكلف ؟ ثم لو كان مكلفاً ، فقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ .

٧ - وبعض هذه الأخطاء التى يعالجها التونسى فى كتابه قد وقعت فى شىء من تصانيف العلماء ، فنبه على ذلك فى قوله (١٩ أ) : « ويقع فى تسمية الكتب أسماء غير جائزة ، مثل تسمية بعض الكتب : « الإسراء »

وتسمية بعضها : « المعراج » وبعضها : « المعارج » وتسمية بعضها :
« الآيات البينات » وتسمية بعضها : « مفاتيح الغيب » فليتجنب ذلك ،
وليحترز من مواضع فى كتاب إحياء علوم الدين لأبى حامد الغزالى ، ومن
مواضع فى كتاب النفخ والتسوية له أيضاً ... وليحترز أيضاً من مواضع فى
كتاب قوت القلوب لمكى ، ومن مواضع نقلت فى كتاب الهداية لمكى
فى التفسير لا يعول عليها ... وليحترز أيضاً من مواضع فى كتابه من
كلام منذر بن سعيد البلوطى ، فإنه دخل المشرق فى زمانه هيجان الفتنة
بآراء المعتزلة ، فرجع إلى الأندلس وقد اعتل كلامه بالاعتزال ... وليحترز
من مواضع كثيرة فى خطبة تبع فيها مذاهب المعتزلة ... ومن تفسير
الزمخشري ، فأكثره اعتزال ، وفيه مواضع هى كفر صريح ... وليحترز
أيضاً من كتاب رسائل إخوان الصفا ، فإن مؤلفها من رءوس المدلسين
للدين ، والمجانبيين لطريق الإسلام والمسلمين ، ومن كتب الفلاسفة
الملحدين ، ومن كلام الجاحظ وإبراهيم بن يسار والنظام وابن الراوندى
والناشئ ومعمار بن المثنى ... وليحترز من كلام ابن حزم ، إذا تكلم فيما
يتعلق بأصول الدين وقواعد العقائد ... ولحترز من كلام ابن رشد
الحفيد ، لأن كلامه فى المعتقد فاسد ، وجده من علماء أهل السنة ...
وليحترز من كلام ابن العربى الطائى ، صاحب الفتوحات المكية ،
والفصوص ، فى مواضع كثيرة فى قصائده ، وليحترز من مواضع كثيرة
من كلام ابن الفارض ، وأمثال ذلك مما يشير كلامهم فيه إلى الاتحاد
والحلول ، لأنه باطل بالبراهين القطعية ... » .

٢٧- الفوائد العامة في لحن العامة لابن جُزَي الكلبى (٧٤١ هـ)

هذا الكتاب مفقود ، وصاحبه محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن جُزَي الكلبى أبو القاسم ، من أهل غرناطة ، وذوى الأصالة والنباهة فيها ... وهو أحد شيوخ لسان الدين بن الخطيب ، ولد فى سنة ٦٩٣ هـ وتوفى سنة ٧٤١ هـ^(١).

أما كتابه : « الفوائد العامة فى لحن العامة » فقد ذكره المقرئ فى كتابه نفح الطيب ٢٧١ / ٣ وابن حجر فى الدرر الكامنة ٣ / ٣٥٦ .

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان : GAL II 264; S II 377 ونفح الطيب للمقرئ
٢٧٠/٣ والدرر الكامنة لابن حجر ٣/٣٥٦ رقم ٩٤٢ .

٣٨- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف للصفدي (٧٦٤ هـ)

مؤلفه هو أبو الصفاء صلاح الدين خليل بن أليك الصفدي ، المولود في صفد عام ٦٩٦ هـ . تلقى العلم في دمشق على ابن نباتة الشاعر ، وأبي حيان اللغوي ، وابن جماعة والمزى الفقيهين . وتنقل بين القاهرة وحلب حتى توفي بالطاعون ، وهو وكيل لبيت المال في دمشق ، عام ٧٦٤ هـ^(١) .

ومن كتابه : « تصحيح التصحيح » نسخة مصورة بالفوتوغراف في المكتبة الزكية بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ لغة ، ونسخة أخرى ناقصة من أولها تبدأ بحرف السين المهملة في مكتبة الإسكوريال بأسبانيا رقم ١٢٣ وتنسب خطأ للصفى الحلبي ، وفي أولها عبارة : « هذه مسائل للصفى الحلبي ، ومن خطه نقلت من كتابه الموسوم بأغلاطى » . وقد حصلت على ميكروفيلم من هذه المخطوطة ، وبمقارنته بمخطوطة المكتبة الزكية تبين لى أن ما يسمى « بأغلاطى »^(٢) للصفى الحلبي ليس إلا نسخة أخرى ناقصة من كتاب : « تصحيح التصحيح وتحرير التحريف » للصفدي .

وهنا يأتي سؤال آخر : أليس من الممكن أن يكون الكتاب في الأصل من تأليف الصفى الحلبي^(٣) ، وأن تكون نسبته إلى الصفدي غير صحيحة ؟ نقول

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان : GAL II 31; SII 27 وكتاب النجوم الزاهرة ، لابن تغريبدى ١٩/١١ .

(٢) هكذا في المخطوطة وكتالوج ديرنبورج ص ٧٦ رقم ١٢٣ وهو صواب . أما ما ذكره بروكلمان (GAL II 160) وعيسى المعلوف (مجلة الجمع ٣٥٣/٣) وريزيتانو (في قائمته ٣١) من أن اسم المخطوطة : « الأغلاطى » فهو خطأ .

(٣) هو صفى الدين عبد العزيز بن سرايا الحلبي ، ولد في عام ٦٧٧ هـ . وتوفي عام ٧٤٩ هـ . وكان من شيوخ الصفدي (انظر ترجمته في النجوم الزاهرة ٢٣٨/١٠ و بروكلمان GAL II 159; S II 199)

نحن : إن في نصوص الكتاب نفسه ما ينطق بنسبته إلى الصفدى ونفيه عن الصفى الحلى ؛ ففى مقدمة الكتاب (ص ١٤) : « وقد ذكرت فى كتابى : فض الخاتم عن التورية والاستخدام ، الأماكن التى صحفها حماد الراوية فى القرآن العظيم » . وكتاب : « فض الختام » هذا للصفدى ذكره بروكلمان فى ترجمته (انظر GAL II 41; Nr. 33; S II 29; Nr. 25) وبه إلى وجود مخطوطات منه فى الإسكوريال وكوبرىلى والقاهرة .

وفى المقدمة كذلك (ص ٢٩) : « وأما تصحيف (خليل) فكنت أنا قد كتبت إلى القاضى جمال الدين عبد الله بن الشيخ علاء الدين بن غانم رحمهما الله تعالى ، وقد توجه من دمشق إلى بعلبك ، وطالت غيبته ، وصحفت اسمى فى عدة مواضع من آيات أولها ... » . ونحن نعرف أن اسم الصفدى : « خليل » أما الحلى فاسمه : « عبد العزيز » .

كما يروى فى الكتاب عن الحافظ المزى ، والمزى من شيوخ الصفدى ؛ من أمثلة ذلك (الزكية ص ٣٢٧ = الإسكوريال ٩ / ١٣) : « ما رأيت فيه من يحقق لفظه غير شيخنا الحافظ جمال الدين المزى رحمه الله تعالى » .

أما نسبة الكتاب إلى « الصفى الحلى » فى مخطوطة الإسكوريال ، فيبدو أن السبب فيها أن الصفدى يروى فى الكتاب كثيراً عن شيخه « الحلى » ، فخيّل للناسخ حين رأى هذا الاسم يتردد فى المخطوطة كثيراً أن الكتاب للحلى ، ولعله كان ملحقاً بكتاب آخر بخط الحلى يسمى : « أغلاطى » ! يقول الصفدى مثلاً فى صفحة (ص ٢٢) : « وللشيخ صفى الدين عبد العزيز بن سرايا الحلى رحمه الله رسالة رويتها عنه بالإجازة » . ويقول فى صفحة (ص ٣١) : « ومن التصحيف اللطيف ما أنشدنيه لنفسه إجازة الشيخ الإمام صفى الدين عبد العزيز بن سرايا الحلى رحمه الله تعالى » . ويقول فى صفحة (٣٨) :

« وأنشدني إجازة لنفسه صفى الدين عبد العزيز الحلبي » . ويقول في صفحة (٤٣) : « ومن ذلك ما أنشدنيه لنفسه إجازة الشيخ صفى الدين عبد العزيز ابن سرايا الحلبي رحمه الله تعالى » .

هذا ومن الأدلة كذلك على صحة نسبة الكتاب إلى الصفدى أن فيه إجازة بخطه (فى صفحة ١٢) يقول فيها : « قرأ على كتابي هذا الموسوم بتصحيح التصحيح وتحرير التحريف فى ستة عشر ميعة ، من أوله إلى آخره فى مدة كان آخرها يوم الاثنين عاشر ذى القعدة سنة تسع وخمسين ، المولى الإمام الفاضل الماجد البليغ شمس الدين أبو عبد الله محمد ... وقد أجزتهم أجمعين رواية ذلك ورواية ما يجوز لى تسميعه ، بشرطه المعتبر عند أهل الأثر . وكتب خليل بن أيك الصفدى بحلب المحروسة ، حامداً الله تعالى ومصلياً على نبيه ومسلماً » .

وبدلنا تاريخ هذه الإجازة ، وترجمه على شيخه الحلبي فى كل مرة يذكره فيها على أن تأليف الكتاب تم بين سنتى ٧٤٩ (عام توفى الحلبي) و٧٥٩هـ (عام تأريخ الإجازة السابقة) .

وكتاب : « تصحيح التصحيح » مرتب ترتيباً أبجدياً بحسب الحرف الأول للكلمة ، وهو كبير يقع فى ٣٣٧ صفحة من الحجم المتوسط فى مخطوطة المكتبة الزكية .

وقد حققه تلميذى الدكتور السيد الشرقاوى ، تحت إشرافى ، ونال درجة الماجستير ، ونشره بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٧ م .

ويذكر الصفدى فى مقدمة الكتاب أن جماعة من علماء اللغة من البصريين والكوفيين قد وقعوا فى التصحيح ، وأن اللاحقين ازداد تصحيحهم ،

وأن التصحيف « فشا في المحدثين والفقهاء وفي النحاة وفي أهل اللغة وفي رواة الأخبار وفي نقلة الأشعار ، ولم يسلم من ذلك غير القراء ؛ لأنهم يأخذون القرآن من أفواه الرجال » .

وأنه « قد وقع في القرآن العظيم أحرف احتمل هجاؤها لفظين ، وهو قراءتان » . ثم يذكر « أن السبب في نقط المصاحف أن الناس غبروا دهرًا يقرءون في مصاحف عثمان رضى الله عنه إلى أيام عبد الملك بن مروان ، ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق ، ففزع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشبهة علامات ، فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك ، فوضع النقط أفرادًا وأزواجًا ، وخالف بين أماكنها بإيقاع بعضها فوق بعض الحروف وبعضها تحت الحروف ، وغير الناس بذلك زمانًا لا يكتبون إلا منقوطًا ، وكانوا أيضًا مع النقط يقع التصحيف منهم ، فأحدثوا الإعجام ، فكانوا يتبعون النقط بالإعجام ، فإذا أغفل الاستقصاء على الكلمة ، ولم توف حقوقها اعتري هذا التصحيف ، فالتمسوا حيلة فلم يقدروا فيها إلا على الأخذ من أفواه الرجال » .

وأخذ الصفدى بعد هذا كله يذكر بعض ألفاظ يحتمل هجاؤها أكثر من وجه ، وبعض هذه الألفاظ كانت من إنشاء الصفدى نفسه .

وتنتهى المقدمة بأن يذكر الصفدى أنه اعتمد على تسعة كتب في تأليفه لتصحيح التصحيف ، ويرمز لكل كتاب منها برمز معين ، على النحو التالى :

- ١ - (ح) درة الفواص ، للحريرى .
- ٢ - (ق) التكملة ، للجواليقى .
- ٣ - (ص) تثقيف اللسان ، للصقلى .
- ٤ - (ز) ما تلحن فيه العامة ، للزبيدى .

- ٥ - (و) تقويم اللسان ، لابن الجوزى .
- ٦ - (ك) ما صحف فيه الكوفيون ، للصولى .
- ٧ - (ث) حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهاني .
- ٨ - (س) التصحيف ، لأبى أحمد العسكري .
- ٩ - (م) الأوراق ، للضياء موسى الناسخ الأشرفى .

ولم يفرغ الصفدى هذه الكتب تفريعاً كاملاً فى كتابه ، بل كان يقتبس بعض ما فيها ، ويعلق عليه أحياناً ، وكان من عادته فى كتابه أنه إذا اشتركت بعض هذه الكتب فى مسألة معينة ، ذكر رموزها كلها جاعلاً رمز صاحب العبارة التى ينقلها آخر الرموز ، وقد نبه على ذلك فى المقدمة (١ / ٤٤) .

ونحن نعرف هذه الكتب التى رجع إليها الصفدى فيما عدا السادس والتاسع منها ، وقد سبق أن درسنا السبعة الباقية فيما مضى ، فلا داعى للتعرض لها هنا مرة أخرى . أما كتاب : « ما صحف فيه الكوفيون » للصولى ، فهو للإمام محمد بن يحيى الصولى صاحب : « أدب الكتاب » المشهور . وقد توفى سنة ٣٣٥ هـ ^(١) . والكتاب غير موجود . ويبدو من اقتباسات الصفدى منه أنه يشبه كتابى حمزة : « التنبيه على حدوث التصحيف » والعسكري : « شرح ما يقع فيه التصحيف » . فمن أمثلة هذه الاقتباسات قوله (١٥ / ١٠١) : « ك : صحف ابن الأعرابى فى أول قصيدة عبید الله بن قيس الرقيات التى رثى بها مصعباً :

أتاك بياسر نبأ جليل فليلك إذ أتاك به طويل

فقال هو : أتاك بنا سر نباء جليل . فسئل عن السر نباء ، فقال : دابة من دواب البحر » .

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان : GAL I 143: S I 128 .

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله (١٢٣ / ٤) : « ك : الكسائي صحف : جحمرشا ، فقال فيه بالسین المهملة ، وإنما هو بالشین المعجمة » .

أما « الضياء موسى الناسخ » فلم أعثر له على ترجمة حتى الآن ، فيما بين يدي من المصادر . وقد قال الصفدي عن كتابه : « جمع أوراقا في هذا الباب » ، ولم يذكر اسمه ، أولعله : « الأوراق » كما سميناه بذلك فيما مضى تسهيلا لذكره والتحدث عنه . ومن أمثلة الاقتباسات لدى الصفدي (٦٧ / ٩) : « م : ويقولون : اسطبل . والصواب : اسطبل بالصاد ، وجمعه أصاطب ، وتصغيره أصيطب » .

ومن أمثلة ذلك أيضا (١٠٧ / ٧) : « م : ويقولون : تخلقت ثيابه والصواب : أخلقت » .

٣٩- إيراد اللآل من إنشاد الضوأل لابن خاتمة الأنصاري (٧٧٠هـ)

صاحبه أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن خاتمة الأنصاري ، ولد بالمرية سنة ٧٢٤ هـ . وتوفي حوالى سنة ٧٧٠ هـ^(١) .

وكتاب ابن خاتمة مختصر من كتاب آخر اسمه : « إنشاد الضوأل وإرشاد السؤل »^(٢) ، لأبى عبد الله محمد بن علي بن هانىء اللخمى السبتى الإشبلى الأصيل المتوفى سنة ٧٣٣ هـ^(٣) .

وقد رتب ابن هانىء اللخمى فى كتابه : « المدخل إلى تقويم اللسان » لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمى السبتى المتوفى سنة ٥٧٧ هـ الذى سبق أن تحدثنا عنه هنا .

ومن هذا الكتاب نسخة كاملة ، مخطوطة فى الخزانة الحسينية (القصر الملكى بالرباط) برقم ١٢٣١٥ وعندى منها صورة ، أهداها إلى مالكها الأصيل الأستاذ الجليل « بوخبزة » المغربى . وتقع فى ١٥١ صفحة ؛ أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . قال الشيخ الإمام المتقن المدقق ، وحيد دهره ، أبو جعفر أحمد بن خاتمة

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GAL II 259 .

(٢) يسميه بروكلمان : « إرشاد الضوأل وإنشاد الاهمال » ، وضبطه حسن حسنى عبد الوهاب فى مقدمة تحقيقه لكتاب : « الجمانة فى إزالة الرطانة » هكذا : « إنشاد الضوأل وإرشاد السؤل » .

(٣) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GALS II 371 وقال عنه فى البنية ١٩٢/١ ، وله من التصانيف لحن العامة ، .

الأنصارى، رحمه الله تعالى ، ونفعنا به وبعلمه ، آمين . الحمد لله الذى خص هذه الأمة باللسان العربى والبيان الأدبى ، من بين كافة الأمم ، وجعل الإيجاز فى النطق ، والاقتصاد إلى الحق ، المنهج القصد والطريق الأمم ، والصلاة التامة على مولانا محمد المبعوث بجوامع الكلم ، ونواصع الحكم ، والرضى عن آله الكرام وصحبه الأعلام ، الذى قضى بتفضيلهم التنزيل وحكم ، وسلم كثيرا . فالأموال فى هذا المقول اختصار كتاب : (إنشاد الضوال وإرشاد السؤل) للأستاذ العلم الأعرف أبى عبد الله بن هانئ ، اختصار تهذيب وتقريب . والله مرشد كل مسترشد ، وهو حسينا فى كل ما نؤمل ونقصد .

وأخراها : « انتهى ما أورده مما أملت تهذيبه من الكتاب وقصدته ، وقد ضربت بأوائله أواخره ، ولخصت لآله وجواهره ، وأغفلت منه ما خلا عن فائدة ، ولم تكن العامة على اللحن فيه يدا واحدة . وسميته : إيراد اللآل من إنشاد الضوال وإرشاد السؤل . ونرجو من فضل الله ورحمائه ، أن يكون اسما وافق مسماه ... وكان الفراغ من نسخة ضحوة يوم الخميس من شهر الله جمادى الأولى ، خلت منه عشرون يوما ، عام خمسة وخمسن ومائتين وألف . والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . »

وفيما يلى باب الثاء منه :

« ثمان فى عدد المؤنث ، يقال بإثبات الياء نصبا ، وحذفها خفضا ورقعا . وحكمه حكم المنقوص فى كافة أحواله ، ويحذفها جملة والإعراب فى النون ، وكذلك ثمانى عشرة ، يقال بإثبات الياء وحذفها .

« نردة وثريدة وثرودة ، ثلاث لغات بمعنى .

- « ثيب يقع على الذكر والأنثى . تقول : رجل ثيب وامرأة ثيب .
« ثار بالهمزة ساكنة ، وقد تسهل .
« ثدى المرأة بياء معربة . والجمع : الثدي .
« ثفر الدابة ، بفتح الفاء . وسمى ثفرا لمجاورته ثفرها بلا ركاب ، وهو حياؤها .
« ثولول بالهمز على وزن فُعْلُول للخرَّاج . والجمع ثاليل ، وإن شئت خففت الهمزة ، فقلت : ثولول ، وجمعه ثواليل .
« ثوم ، والواحدة : ثومة بضم الثاء فيهما .
« ثمل ، مثل حذر للسكران ، والثمل : السكر . فأما الذى يصيب الشارب من صداع وكسل ، فهو الخمار .
« ثريا بالقصر : منزلة القمر ، وكذلك التى تخرج ، واسم المرأة .
« ثلاثة أربعة فى العدد ، يقال بإثبات همزة أربعة . ويجوز نقل حركتها إلى الهاء من ثلاثة . وكان ابن الأنبارى يقيس على هذا قول المؤذن : الله أكبر ، فيجر الراء من (أكبر) لحركة الهمزة من (الله) وهذا عند البصريين خطأ .
« ثلاثة الدنانير وأربعة الدراهم ، وكذلك إلى العشرة ، يقال بحذف الألف واللام من أسماء الأعداد ، فى حالة إضافتها إلى المفسر المعرف بالألف واللام ، وهو المختار عند جميع النحاة ، كوفيههم وبصريهم . وأجاز الكوفيون مع ذلك قياسا ، إثباتهما ، فنقول : الثلاثة الدراهم ، والأربعة الدنانير ، وهو كثير عندهم . وحكى عن بعضهم إجازة الثلاثة دنانير ، والأربعة دراهم .
« وكتاب ابن خاتمة مرتب كله ترتيبا هجائيا على طريقة المغاربة المعروفة ،

على النحو التالي : ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع
غ ف ق س ش ه و ي .

وقد وصل إلينا من كتاب ابن خاتمة الأنصارى ، مختصر لشخص
مجهول ، وقد طبع هذا المختصر الأخير بعناية المستشرق الفرنسى « كولان »
G. S. Colin فى مجلة Hospéris, Tome XII سنة ١٩٣١ (ص ٨ - ٣١) .

ويبدأ هذا المختصر بالعبارة التالية : « الحمد لله . ومن إيراد اللآل من إنشاد
الضوال ، لابن خاتمة الأنصارى رحمه الله ، اختصر فيه كتاب : إنشاد الضوال
وإرشاد السؤل ، للأستاذ أبى عبد الله بن هانىء السبتى ، الذى رتب فيه لحن
العامة ، للأستاذ النحوى أبى عبد الله بن هشام ، رحم الله الجميع بمنه » .

ويحتوى هذا المختصر على حوالى ١٥٠ كلمة مرتبة ترتيباً أبجدياً على
طريقة المغاربة كذلك . إلا أنه ليس فيه أمثلة لباب التاء والذال والظاء والغين .

والكتاب فى غاية الاختصار ، يكتفى فى معظم الأحيان بذكر الكلمة مع
الضبط الفصيح لموضع اللحن منها ، ومن أمثلة ذلك :

* جِيرَ وَجِيَّارٌ : لغتان بمعنى ، وهو الذى تلاط به البيوت .

* جَدَرَى : يقال بضم الجيم وفتح الدال ، وفتحهما معا .

* جَسْرٌ : للفترة ، يقال بفتح الجيم وكسرها .

* جِرَّةُ الصوف : بكسر الجيم ... إلخ .

٤٠- الجمانة في إزالة الرطانة

لابن الإمام (٨٤٧ هـ)

هذا الكتاب نشره « حسن حسنى عبد الوهاب الصمادحى » فى عام ١٩٥٣ م . وطبع بمطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة .

ومؤلف هذا الكتاب مجهول . يقول عنه الناشر (صفحة م) : « بعد بحث طويل وتنقيب فى كتب طبقات الرجال والتراجم لم نتوصل بعد إلى معرفة مؤلف رسالة الجمانة فى إزالة الرطانة ... وغاية ما نعلمه من أمره أنه يلقب « بابن الإمام » وأنه كان يعيش بحاضرة تونس أواخر القرن التاسع أو أوائل العاشر للهجرة ، ويستدل على ذلك من استشهاده بكلام الطبيب التونسى محمد بن عثمان الصقلى ، ونقله عن كتابه « المختصر الفارسى » . ومات هذا الحكيم فى حدود سنة ٨٢٥ هـ . وكذلك ذكره لشعر بدر الدين الدمامينى المصرى المتوفى فى سنة ٨٢٧ هـ . »

أما أن المؤلف روى فى كتابه عن الطبيب الصقلى ، وبدر الدين الدمامينى^(١) فهذا حق . وأما أنه يلقب « بابن الإمام » فليست أدري من أين أتى بذلك ناشر الكتاب !

ويقدم المؤلف لكتابه بالمقدمة الآتية : « ... أما بعد فهذه أوراق ذكرت فيها ما حضرني مما غير من كلام العرب ، مما يكثر فى الأشعار والأخبار دوره ويقبح جهله ، وأردفته بذكر ما أهملوه من الأسماء الفصيحة فى المعانى المتداولة والألفاظ العربية ، وسميته لذلك بالجمانة فى إزالة الرطانة . ولا يعترض علينا بإنشادنا فيه بعض شعر المولدين ، لأننا لم نسقه للاستشهاد به ، بل تلميحاً

(١) روى عن الأول فى صفحات ٥/٣٦ ؛ ٢/٣٨ وعن الثانى فى صفحة ٨/٦ .

وتحلية ، إذ بعض ما ذكر فيه أشهر من أن يستشهد عليه ... » .

والكتاب مقسم بعد ذلك إلى ١٥ باباً هي : ما جاء مفتوحاً والعامّة تضمّه
(ص ١) . ما جاء مفتوحاً وهم يكسرونه (٥) . ما جاء مكسوراً وهم يفتحونه
(١٠) ما جاء مضموماً وهم يكسرونه (١٢) . ما جاء مكسوراً وهم يضمونه
(١٣) . ما جاء مضموماً وهم يفتحونه (١٤) . ما جاء مفتوحاً وهم يسكنونه
(١٤) . ما جاء ساكناً وهم يفتحونه (١٥) . ما جاء مخففاً وهم يشددونه
(١٧) . ما يدلون فيه بعض الحروف ببعض (٢٠) . التقديم والتأخير (٢٧) .
ما يزيدون فيه بعض الحروف (٢٨) . ما ينقصون منه (٣٢) . ما جاء مذكراً
وهم يؤنثونه (٣٥) . ما يضعونه غير موضعه (٣٥) .

ولم يكن صاحب هذا الكتاب أصيلاً في ملاحظة كل الأخطاء التي
جمعها في كتابه ، فهو وإن كان قد صرح بسماع اللحن مرة حيث يقول
(١ / ٦) : « ومن ذلك قولهم : السَّنام لحدة البعير ، وهو بفتح السين ،
وكسرها خطأ . وقد سمعت بعض من يُظنُّ به الضبط يكسر سينه . وهو
لحن » - إلا أنه كان ينقل في بعض الأحيان فقرات كاملة من « أدب
الكاتب » لابن قتيبة . وينص على ذلك ؛ مثل ١٣ / ٧ = أدب الكاتب ٣٤ /
١٤ : « ومن ذلك : الكتّان بفتح الكاف ، وكسرها خطأ من العامّة . قاله في
أدب الكاتب . ومما أورد في هذا الباب : ثَدَى المرأة بفتح الثاء . والجَدَى بفتح
الجيم وتسكين الدال ، واليمين واليسار بفتح ياءيهما » . ومثل ١٦ / ٤ = أدب
الكاتب ١٣٢ / ٥ ؛ ١٢ / ١٩ = أدب الكاتب ١٣١ / ١٣ ؛ ٣٧ / ١ = أدب
الكاتب ١٠ / ٧ .

كما أنه نقل من كتاب الزبيدي : « لحن العوام » كذلك ؛ مثل ١٣ /
١٠ = لحن العوام ٣١ / ٥ ؛ ١٢ / ١٣ = لحن العوام ١٥٠ / ٤ ؛ ٢١ / ١٠

= لحن العوام ٨ / ٢٠ : « وما ذكر الزبيدي في هذا الباب قولهم لما طحن غليظاً : الدشيش . قال : والصواب الجشيش بالجيم » .

وهو يستطرد أحياناً فيذكر أخباراً لا صلة لها باللحن ؛ مثل ٣ / ٣ : « ومن ذلك قولهم : سُكَّر ، بضم الكاف . والصواب فتحها ، فتقول : سُكَّر . وابن سكرة شاعر معروف . وقد أنشد له في المقامات في كافات الشتاء البيتين المشهورين . وهو القائل يصف حماماً دخله ، فسرق مداسه وخرج حافياً :

إليك أذمَّ حمام ابن موسى وإن فاق المنى طيباً وحرّاً
تكاثرت اللصوص عليه حتى ليحفى من يطيب به ويعرى
ولم أفقد به ثوباً ولكن دخلتُ محمداً وخرجتُ بشراً

أراد بقوله : « بشراً » أبا نصر بشر بن الحارث الحافى ، وكان من كبار الزهاد وأولياء الله ، وكان يمشى حافياً لا يلبس نعللاً ولا مداساً ، فاشتهر بالحافى » .

وهناك استطرادات أخرى في ٩ / ٥ ؛ ٨ / ٧ ؛ ١٣ / ٨ ؛ ٥ / ٢٣ ؛

وقد اعتمد المؤلف على كثير من اللغويين المعروفين أمثال : ثعلب ١٢ / ٣ والجوهرى ١٤ / ٩ ؛ ١ / ١٠ ؛ ٢ / ١٢ ؛ ٥ / ١٢ ؛ ٩ / ١٢ ؛ ١١ / ٢٤ ؛ وابن جنى ١ / ١١ ؛ ١٠ / ٢٢ ؛ وأبى بكر الزبيدي ١٣ / ١٠ ؛ ٢ / ١٣ ؛ ١٠ / ٢١ والبطلينوس ١٦ / ٢ ؛ وابن بابشاد ١٦ / ٣ ؛ وأبى عمرو الشيبانى ١٦ / ٥ ؛ وابن عصفور ١٦ / ٧ ؛ ٣٢ / ٦ ؛ وسيبويه ١٦ / ٩ ؛ ويعقوب بن السكيت

١٠/١٦ والثعالبي ١/٢٧ والشريشي ٨/٢٧ والمبرد ١٣/٣٨ وغيرهم .

كما ذكر بعض الكتب مثل : الحلة السبراء ٥/٤ وأدب الكاتب (فى أكثر من موضع) والخلاصة لابن مالك ٨/٩ وفقه اللغة للشعالبي ٤/١٣ وشرح أدب الكتاب للبطلبيوسى ٢/١٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٨/١٦ والمقامات ١٨. ١/١ وشرح المقامات ٨/٢٧ وتأليف الشريف الصقلى فى الطب ٣/٣٨ ورحلة التيجانى ١١/٣٦ والإحاطة ١٢/٤٠ وغيرها .

والكتاب ملئ بالشواهد الشعرية ، كما استشهد بالقرآن أكثر من ١٥ مرة وبالحديث فى ثلاثة مواضع . ولم يكرر إلا فقرة واحدة هى ٨/٨ : « ومن ذلك قولهم : حلقة الباب وغيره بكسر الحاء ، والصواب : فتحها ولا تفتح اللام » = ٣/١٠ : « ومن ذلك قولهم : حلقة الحديد والناس - بكسر الحاء - والصواب حلقة بفتحها » .

وتخضع الأمثلة التى ذكرت فى الكتاب لقوانين التطور اللغوى بشكل مطرد . وفيما يلى تفصيل القول فى هذه الناحية :

١ - من أمثلة الانسجام الصوتى بين الحركات : « عُمَر » فى « عُمَر » ٣/٢ « رُطْب » فى « رُطْب » ٥/٢ « سُكَّر » فى « سُكَّر » ٣/٣ « دِمَشْق » فى « دِمَشْق » ٨/٧ « شَرِبَتْ » فى « شَرِبَتْ » ١١/١٠ « قَمَعَ » فى « قَمَعَ » ٨/١٢ .

٢ - ومن أمثلة انكماش الصوت المركب وتحويله إلى ضمة طويلة ممالأة أو كسرة طويلة ممالأة : « اللُّوح » فى « اللُّوح » ٧/٢ « فُوق » فى « فُوق » ٢/٥ « جُوف » فى « جُوف » ٤/٥ « قَبِج » فى « قَبِج » ٢/٩ « الْغَيْرَة » فى « الْغَيْرَة » ١٢/٩ « مَبِعَة » فى « مَبِعَة » ١٣/٩ .

٣ - يطرد تحول صيغة « فَعَّلَ » إلى « فَعَّلَ » مثل : « جَبَّهَ » في « جَبَّهَ »
 ١٤/٥ « بَضَعَه » في « بَضَعَه » ٣/٦ « بَصَرَه » في « بَصَرَه » ٥/٧
 « شَتَوَه » في « شَتَوَه » ٧/٨ « حَلَّقَه » في « حَلَّقَه » ٨/٨ ، ١٣/١٠
 « كَنَنَه » في « كَنَنَه » ١/١٠ بعكس : « سَلَعَه » في « سَلَعَه » ١/١٢
 « ضَفَّه » في « ضَفَّه » ٥/١٢ .

٤ - ويطرد تحول : « فَعَّال » إلى « فَعَّال » مثل : « رُمَاد » في « رُمَاد » ١٤/١
 « نَعَام » في « نَعَام » ١/٤ « رُصَاص » في « رُصَاص » ١٠/٤ بعكس
 « سَنَام » في « سَنَام » ١/٦ .

٥ - كما يطرد تحول : « فَعَّل » إلى « فَعَّل » مثل : « سَبَّ » في « سَبَّ »
 ٧/٥ « ثَغَرَ » في « ثَغَرَ » ٤/٦ « نَدَّى » في « نَدَّى » ١٤/٧ « جَدَّى »
 في « جَدَّى » ١٤/٧ « جَدَّ » في « جَدَّ » ٩/٨ « مَلَّك » في « مَلَّك »
 ١٠/٨ « نَسَرَ » في « نَسَرَ » ١١/٨ بعكس « بَكَرَ » ١١/١١ « تَبَّنَ »
 ٤/١٢ « زَيَّ » ٧/١٢ في « بَكَرَ » و « تَبَّنَ » و « زَيَّ » .

٦ - كما تحول : « فَعَّلَّ » المعتل اللام إلى « فَعَّل » مثل : « نَوَّى » في « نَوَّى »
 ٨/٥ « رَحَّى » في « رَحَّى » ٣/٧ « نَدَّى » في « نَدَّى » ١٢/٨ .

٧ - وكذلك نابت صيغة : « فَعَّلَّ » عن « فَعَّل » و « فَعَّلَّ » مثل :
 « كَرَّكَرَه » في « كَرَّكَرَه » ١٠/١٠ « دَمَّلَج » في « دَمَّلَج »
 ٤/١٤ « جَمَّجَمَه » في « جَمَّجَمَه » ٨/١٤ .

٨ - وهناك ميل إلى كسر عين المضارع ، مثل : « مَلَّه يَمْلُه » ٤/٩ وعَافَه يَعِيفُه
 ٦/٩ وهَابَه يَهِيه ٧/٩ ونَعَاه يَنْعِيه ٩/٩ وغَارَتِ الْمَرْأَةُ تَغْيِرُ ١٠/٩ .

٩ - ومن آثار قانون المخالفة : « قَرَّب » في « قَنَب » ٤/٢٥ « لَارَج » في

« نازنج » ١/٢٦ « بشيمة » فى « مشيمة » ٢/٢٧ « رَدَّيت » فى « رَدَّدَتْ » ٥/٢٩ .

١٠ - ومن انقلابات الأصوات المائعة : « الخَيْلُ والبُسْلُ » فى « الخَيْرُ والبُسْرُ » ٧/٢٠ « كَذَّال » فى « كَذَّان » ١٠/٢٤ « مِعُون » فى « مِعُول » ٣/٢٧ « ماجن » فى « ماجل » للصهريج ٤/٢٧ .

١١ - ومن أمثلة القلب المكانى : « رنجس » فى « نرجس » ٦/٢٧ « نورق » فى « رونق » ١١/٢٧ .

١٢ - وق ترك الهمز فى « ألية » فصارت « لية » ٩/٣٢ و « أساس » فصارت « ساس » ١/٣٤ و « أفاق » فصارت « فاق » ٥/٣٤ و « عائشة » فصارت « عيشة » ٨/٣٢ و « مائدة » فصارت « ميدة » . ويظهر أن الكلمتين الأخيرتين كانتا تنطقان : « عيشة » و « ميدة » تبعاً لقانون انكماش الصوت المركب ومثل ذلك كلمة : « نورق » السابقة .

١٣ - وفى الصيغ كانوا يشددون ياء التصغير ؛ فيقولون : « جُمَيْل » و « كَلَيْب » ٩/٢٨ ويأمرون المخاطبة كأمرهم المخاطب ؛ فيقولون : « قَم » بدلاً من « قَوْمى » ١٠/٣٣ أما الأمر الأول فسببه القياس الخاطىء على ما نالته حرف مد ؛ مثل : « غُلَيْم » فى « غُلام » و « حُمَيْم » فى « حَمَام » . وقد لعب القياس الخاطىء دوراً كذلك فى جمع : « وَصِيف » على « وَصَفَان » (٣/٢٢) ؛ فقد قيس الوصف على الاسم مثل : رَغِيف ورُغْفَان ؛ لأن الأصل أن يجمع « فَعِيل » على « فُعْلَان » إن كان اسماً ؛ وعلى « فُعْلَاء » إن كان وصفاً ، نحو كريم وكرماء ^(١) .

(١) انظر مثلاً العرف ٤/٧٣

ومن أمثلة القياس الخاطيء كذلك : تصغيرهم « يد » على « يدَ يدَة » ٥/٢٢ وذلك لأنهم يشددون الدال ، فتقاس على كلمة « سن » مثلاً . وقد تنبه لذلك المؤلف ، فقال : « وإنما بنوا هذا التصغير على قولهم فى المكبر : يدٌ بالتشديد ، فيجعلون لامها دالا » .

ومن القياس الخاطيء كذلك : « إلحاقهم الفعل المبدوء بنون المضارعة وأراً إذا أرادوا المشاركة ، كقولهم : نحن نخرجوا ونضربوا ونحوه » (١٢/١٣٠) ؛ فقد قيس المضارع للمتكلمين على المضارع للمخاطبين والغائبين ؛ لأنهم يقولون : أنتم تكتبوا وهم يكتبوا ، بحذف النون (٨/٣٣) . ويقول حسن حسنى عبد الوهاب فى تعليقه على ذلك (هامش ١ من صفحة ٣١) : « ويلوح أن المغاربة قاسوا صيغة المضارع للمتكلمين بصيغة المخاطبين ، فكما أنهم قالوا : تضربوا وتضربوا ، قالوا : نضربوا ونضربوا ، بزيادة الواو فى الحالين بالسوية » .

وهذه الظاهرة الأخيرة توجد فى لغة أهل الإسكندرية أيضاً .

١٤ - وسقوط النون من : « يكتبون وتكتبون » وما أشبههما يندرج تحت ظاهرة عامة ، هى سقوط النون من آخر الكلمة بسبب انتقال النبر إلى أولها ، مثل : « نِسْرِى » فى « نِسْرِين » ١٢/٣٢ و « جَنِى » فى « جَنِين » ١٠/٣٤ .

أما سقوط المد من : « طاوس » و « داود » فى النطق (١٢/٣٤) فإنه لا يخضع لأى قانون صوتى ، وليس إلا تأثراً بالخط العربى فى النطق . ولو كانت هاتان الكلمتان تكتبان : طاووس وداوود ما احتاج صاحب الكتاب إلى أن يقول : « ... ينطقون بهما بواو واحدة . والصواب : أن ينطق بهما بواوين ويكتبان بواو واحدة » .

١٥ - ومن تتطور الدلالة تلك الأمثلة التي وضعت تحت باب : « ما يضعونه غير موضعه » . فمن تعميم الدلالة قوله (٨/٣٩) : « ومن ذلك قولهم : الشئبة يطلقونها على الطريق مطلقاً ، وهو خلاف كلام العرب . وإنما الشئبة في كلامهم : الطرق في الجبل خاصة » .

ومن انتقالها بسبب سوء الفهم قوله (١٤/٣٥) : « ومن ذلك قولهم : غَانِيَةً للمرأة المغنية ، فيضعون هذا اللفظ غير موضعه ؛ لأن الغانية إنما هي المرأة الجميلة ، كأنها غنيت بجمالها عن الزينة ، أى استغنت » . فقد خلطوا بين الفعلين « غَنَى » بمعنى استغنى ، و « غَنَى » من الغناء .

١٦ - ونختم حديثنا عن هذا الكتاب بما لاحظته صاحبه من أن الخط العربى وضع على أساس أن كل كلمة مستقلة بنفسها ، وتكتب كما يتبدأ بها ويوقف عليها ، فقال (٧/٣٠) : « ومن ذلك إثباتهم همزة الوصل مع لام التعريف ، فيقولون : الاسم ، الإبن ، الإستغائة . والصواب حذفها وكسر اللام لالتقاء الساكنين ؛ فيقال : أَلِسْم ، أَلْبُن ، أَلِسْتِغَائَةٌ . وهكذا كان القياس فى كتبها إلا أنه يكتب بالهمزة ؛ لأن الخط على حكم الابتداء » .

ويقول فى ذلك السيوطى فى رسالته فى علم الخط (٩/٥٤) : « الأصل رسم اللفظ ، أى كتابته بحروف هجائية يلفظ بها ، مع تقدير الابتداء به والوقف عليه » .

٤١- غلطات العوام المنسوبة للسيوطي (٩١١ هـ)

السيوطي هو العالم المشهور جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي . ولد سنة ٨٤٩ هـ . وتوفي سنة ٩١١ هـ .

وقد عدّ له بروكلمان : (GALS II 178) في حوالي عشرين صفحة ما تبقى لنا من مؤلفاته في فنون : التفسير وتعلقاته والقراءات ، والحديث وتعلقاته ، والفقه وتعلقاته ، والأجزاء المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب ، والعربية وتعلقاتها ، والأصول والبيان والتصوف ، والتأريخ والأدب . وقد بلغت هذه المؤلفات الباقية عند بروكلمان ٣٣٣ مؤلفاً .

ولم يذكر واحد ممن ترجموا للسيوطي أن له كتاباً في « غلطات العوام » ، غير أن « ريزيتانو » ذكره في قائمته بناء على ما ذكر في فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية ، كما نُشر في مجلة معهد المخطوطات (نوفمبر ١٩٥٧ ص ٢٢٠) أن في مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية نسخة من هذا الكتاب أيضاً .

ويصف « فهرس المخطوطات المصورة » النسخة (تحت رقم ١٨٩ لغة) بقوله : « غلطات العوام : تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ . نسخة كتبت سنة ٩٨١ هـ * كبريللي ١٢٤٠ * ٢٨ ورقة ١٢ × ٢٠ سم » .

ومن نسخة كبريللي هذه مصورة بالجمع اللغوي المصري ، عن معهد المخطوطات برقم ٦٩٢ لغة . وبفحص هذه النسخة تبين لي أنها نسخة أخرى من كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزي . وقد كتب بآخرها خطأ :

« قد انتهت هذه الرسالة الموضوعية فى أغلاط العوام ، لجلال الدين الأسيوطى ، بعد العصر من يوم السبت ، الحادى عشر من شهر ربيع الأول ، من شهر سنة إحدى وثمانين وتسعمائة » . وبأولها فى صفحة العنوان : « غلطات العوام للسيوطى » .

أما نسخة مكتبة طلعت فهى فيها برقم ٣٤٨ لغة ، وتصنفها البطاقات بما يلى « أغلاط العوام للسيوطى : ضمن مجموعة فى مجلد . مخطوطة بقلم تعليق معتاد . أوائل الكتب محلى باللازورد ، وباقيها مجدول بالذهب والألوان ، وبهامشها تقييدات فى ١٣٥ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطراً فى حجم الثمن » .

وقد فحصت هذه المجموعة فتبين لى أنها تضم أربعة كتب ، وهى :

- ١ - درة الغواص ، للحريرى ١ ب - ٨٤ أ
- ٢ - تكملة درة الغواص ، للجواليقى ٨٤ ب - ١٠٠ ب .
- ٣ - تقويم اللسان ، لابن الجوزى ١٠١ ب - ١٢٥ أ وهو بدون عنوان ، وفى خاتمته ما يلى : « قد انتهت هذه الرسالة الموضوعية فى أغلاط العوام ، لجلال الدين الأسيوطى ، بعد العصر من يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر ذى الحجة ، سنة سبع وثمانين وتسعمائة » .
- ٤ - التنبيه على غلط الجاهل والنبیه ، لابن كمال باشا ١٢٦ ب إل آخر الكتاب وهو بدون عنوان كذلك ، غير أن المؤلف سماه فى صفحة ١٢٧ ب ٦/ .

وهكذا نرى أن ما ينسب للسيوطى من أغلاط العامة ، ليس فى مخطوطتيه إلا نسخاً جديدة من كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ وقد سبق أن تحدثنا عنه .

ولعل السبب في نسبة هاتين النسختين خطأ إلى السيوطي أنهما ربما نقلتا عن نسخة بخط السيوطي من كتاب : « تقويم اللسان » ضاع منها العنوان ، وأمهرها السيوطي بتوقيعه في آخرها ، فترتب على ذلك أن وهم النساخ فنسبوا ما نسخوه منها في عامي ٩٨١ هـ / ٩٨٧ هـ إلى السيوطي رحمه الله تعالى في مخطوطتي « كبريللي » و « طلعت » السابقتين .

٤٤- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه

لابن كمال باشا (١٩٤٠ هـ)

لم يحظ كتاب من كتب لحن العامة بمثل ما حظي به هذا الكتاب في كثرة مخطوطاته فقد عدَّ له بروكلمان ١٢ مخطوطة في برلين وميونخ وباريس والجزائر وأبسالا والقاهرة والإسكندرية وتركيا والموصل ، وهناك مخطوطات أخرى منه تحمل اسم : « إصلاح السقطات » في ليدن وكبريللي وكمبردج ، كما ذكر بروكلمان . وهناك مخطوطتان منه تنسبان لمجهول ، إحداهما باسم : « سقطات العوام » في مكتبة حسين جليبي في بروسة برقم ٢٣ مجاميع ، وميكروفيلم في معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، ومصورة عنه بالمجمع اللغوي في القاهرة برقم ٦٩١ لغة . أما الثانية فهي بعنوان : « أغلاط العوام والخواص » في مكتبة شهيد على باستانبول برقم ٢٧٢٥ وميكروفيلم في معهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٢٠ لغة . وقد فحصت هاتين المخطوطتين فوجدتهما نسختين من كتاب : « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » لابن كمال باشا ، وقد ورد هذا الاسم في داخل النص في بداية الكلام .

وقد طبع هذا الكتاب مرتين من قبل ، إحداهما بعناية « لاندبرج » Landberg في كتاب : « طرف عربية » Primeurs Arabes ونشره في ليدن سنة ١٨٨٩ م / ١٣٠٣ هـ . والثانية بعناية الشيخ عبد القادر المغربي في دمشق سنة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م . وقد حقق الأخير اسم الكتاب وأثبت أنه هو : « التنبيه على غلط الجاهل والنبيه » لا « غلطات العوام » كما كتب في بعض نسخه (١) .

(١) انظر مقال عيسى اسكندر المعلوف في مجلة مجمع اللغة الملكي ٣٥٥/٣ .

ومؤلف هذا الكتاب هو شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا ،
خدم وهو صغير في جيش السلطان بايزيد ، وتعلم في دار الحديث بتركيا ،
وترقى في المناصب حتى عين شيخاً للإسلام ، إلى أن وافته المنية في عام
٩٤٠ هـ (١) .

وعلى الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب متأخر في الزمن فإنه لم ينقل من
تقدمه من ألف في لحن العامة ، بل لاحظ بنفسه أخطاء معاصريه ، وصححها
في هذا الكتاب . وفيما يلي ملاحظتنا على منهج الكتاب ، وتحليل بعض
الأمثلة الواردة فيه :

١ - وضع ابن كمال باشا لكتابه مقدمة ترينا كيف أنه لاحظ بعض الأخطاء
بنفسه من أصحابه ، فحاول أن يقومها بكتابه هذا ؛ يقول (٩/٢) (٢) :
« وقد شاع بين الأصحاب من السقطات ، إما لعدم الالتفات ، أو لميل
النفوس إلى العادات ، أو لقلة الإلف باللغات ، ما هو أجدر بالوادر من
البنات ، وأولى بالستر من السيئات . ولولا حدي على الإخوان ، وميل إلى
الخلان ، لضربت عن ذكره صفحاً ، وطويت عن شرحه كشحاً ، آفنا
من التعرض للألفاظ السخيفة ، وحذراً عن التحكك بالعقول الضعيفة ..
فقلت : أى خطب أدهى وأفظع ، وأمر وأوجع ، من شيوخ الأغاليط ،
ورقوع التخاليط ، فى اللسان العربى المبين ، مرقاة مراتب علوم الدين ، بين
المدعين فى العلوم شمولاً ، وأن فيها لهم يداً طولى ... ثم إنى لما رأيتهم لا
يحمون حول الرشاد ، ولا يذرون ما هم عليه من العناد .. شممت عن

(١) انظر ترجمته فى كتاب بروكلمان GAL II 449; S II 668 .

(٢) اعتماداً فى دراسة هذا الكتاب على نشرة لاندبرج فى كتاب : طرف عربية ٢٤/١ .

ساق الاجتهاد ، وكحلت الناظرين بكحل السهاد ، فتنبعت ما شاع بينهم وذاع ، وقلبته كما يقلب السماسرة المتاع ، فجمعت الأغلاط المتداولة إلا ما لم يصل إلى السمع ، أو غاب عن الخاطر وقت الجمع ... فحصل لى ما أرى على مائة لفظ من السقط ، وبعضها للخاصة وبعضها للعامة فقط ، وذكرته مراعيًا ترتيبًا للحروف الأصلية فى الأول والثانى ، دون الآخر الذى هو أساس المعانى ، إذ لو اعتبرت لزادت عدة الفصول والأبواب على حجم هذا الكتاب . وسميته : التنبيه على غلط الجاهل والتنبيه .. » .

٢ - وبعد هذه المقدمة يقسم ابن كمال باشا الأخطاء اللغوية إلى ثلاثة أقسام : « فقسم جزوه بعض أهل اللسان مطلقاً أو فى حال من الأحوال ، وقسم لم يجوزه أحد منهم ، ولكن شاع بين أهل التصنيف استعماله ، وقسم لم يجوزه أحد ولا استعماله إلا من لا خبرة له بالكلام » (١٠/٤) .

ويعد ابن كمال باشا من القسم الأول : الضُّفْدَع بفتح الدال ، والجَنَازَة بفتح الجيم ، والحَلَقَة بفتح اللام ، والتُّخْمَة بسكون الخاء . كما يعد فى القسم الثانى : الإيذاء ، والتكفير من الكفر . ويقول (١٥/٥) : « لكن شاع بين المصنفين استعمال هذين اللفظين بلا نكير . إذا تقرر هذا فنقول : لا نخطئُ الأصحاب فى القسمين الأولين ، بل نعذرهم ، وإنما نخطئهم فى القسم الثالث ؛ إذ لا أصل له ولا مستند ، بل يتفهون به إما اختراعاً محضاً أو تحريفاً » .

ويلى بعد هذا كله القسمُ الثالث ، وهو الذى لم يجوزه أحد ولا استعماله إلا من لا خبرة له بالكلام ، فيرتبه ترتيباً أبجدياً على حسب الأصل الأول والثانى ، كما نبه على ذلك فيما ذكرناه من مقدمته سابقاً .

٣ - وينبه ابن كمال باشا فى بعض الأحيان على وقائع للحن حدثت أمامه ؛
مثل قوله (٧/٩) : « التَّرجَمَة بفتح الجيم مصدر على وزن الفعللة من
ترَّجَمَ ؛ يقال : ترجمه وترجم عنه : أى فسَّره . وما شاع بين الناس من
ضم الجيم خطأ . وقد سمعت هذه اللغة من بعض الأماثل فشددت النكير
عليه ، فتفكر طويلاً ثم أدى رأيه إلى أنها بوزن التَّفْعِلَة كالتَّبْصِرة ،
فاستحييت ، ووددت أنى لم أسأله عنها » .

٤ - وأحياناً يصنع ابن كمال شعراً لضبط الصواب والتنبية على الخطأ ، مثل
قوله (٢/٦) : « لفظ الإباء : يزدون فيه ياء فيقولون : الإيياء ، وكأنهم
يظنونهم من الإفعال . وقد نظمت فى هذا ما يدلهم على الصواب ، ويعين
بابه من بين الأبواب ، فقلت :

أخو الجهل الموفر لا يبالى أينطق باخفا أم بالصواب
وأما من له عقل سليم أبى يابى إباءً فهو أبى

ومثل قوله (٣/٧) : « لفظ الأوان ، وهو كزمان لفظاً ومعنى . وبعض
الناس يمد همزته ، فقلت فى هذا :

أتنكر لحن أبناء الزمان وروهم الناس فى لفظ الأوان
ولو حاولت للأوهام عدا إذن ضاقت عن البعض الأوانى »

٥ - وهو لا يفتأ يسب العامة وينحى عليهم باللائمة ؛ فيقول (٢١/٧) : « ولا
ينقضى عجبى من هؤلاء القوم ، يشددون الخفف ، ويخففون المشدد ،
كأنهم جبلوا معكوسين » . ويقول (٢١/١٢) : « ... لعدم زوال الكرازة
عنهم بتحصيل طرف من العلم ، بل ربما يسمعون الحق فلا يتنبهون له ؛
لأن ترك المألوف صعب » .

٦ - ونلاحظ من الأمثلة التي أوردها ابن كمال باشا في كتابه أن الحركة القصيرة في مقطع مفتوح قبل مقطع مغلق كانت غير مستحبة في عصره عند العوام . ولذلك نجد أن هذا المقطع المفتوح يغلق بتشديد الحرف التالي له ؛ مثل : « البُصاق » في « البُصاق » ١٥/٧ و « أدوية » في « أدوية » ١٩/١٣ و « مرئية » في « مرئية » ٢٠/١٤ و « الرفاهية » في « الرفاهية » ٤/١٥ و « قضاة » في « قضاة » ١٩/٢١ و « الكراهية » في « الكراهية » ٧/٢٢ . وقد حدث مثل هذه الظاهرة في السريانية (انظر كتابي : التطور اللغوي ٩٨) .

٧ - كما نلاحظ أن النبر كان يقع على المقطع الأول ؛ ولذلك كانت تطول حركته ؛ مثل : « الإيلاء » في « الإيلاء » ٢٠/٥ و « الآوان » في « الآوان » ٢ / ٧ .

٨ - ومن أمثلة سقوط الهمز : « مغيلان » في « أم غيلان » ١٤/٦ و « بن » في « ابن » ٦/٨ غير أن العجيب أنهم كانوا يقولون « ابن يامين » في « بنيامين » ١٣/٨ وهو مظهر من مظاهر المبالغة في التفتيح .

٩ - هذا ويشيع استعمال صيغة : « فعيل » بدلاً من صيغة « فعل » في الأوصاف مثل : « خجيل » في « خجل » ٤/١٣ « خشين » في « خشن » ٧/١٣ « سليس » في « سلس » ٣/١٦ .

١٠ - ومن أمثلة القلب المكاني : « دأب » في « أدب » ١٣/٣٣ « دناية » في « ديانة » ١٧/١٣ « توفيز » في « تفريز » ٥/٢١ .

١١ - ومن أمثلة الانسجام بين أصوات العلة « السُحور » في « السُحور » ٩/١٦ « المعدن » في « المعدن » ١٥/١٨ « عيان » في « عيان » ٢٠/١٩ « متبر » في « متبر » ٢٩/٢٢ .

١٢ - والمثال التالى من أمثلة انكماش الصوت المركب : « العيش » فى العيش » ٣/٢٠ .

١٣ - وهناك مثال ذكره « خسرو زاده » فيما بعد أيضاً ، لانقلاب القاف غينا ؛ وهو : الغَزَّاز « فى « القَزَّاز » ١٤/٢١ وهذه الظاهرة يبدو أنها كانت شائعة عند العوام فى الأناضول ، كما هى شائعة فى السودان اليوم ، وعندنا منها فى لهجتنا المصرية مثال واحد هو : « غادر » فى « قادر » ومشتقاتها نحو : « ما اغدرش » بمعنى « لا أستطيع » .

١٤ - وهناك ظاهرة لها مثيل فى لهجتنا العامية فى بعض الكلمات ، تلك هى ظاهرة إدخال تاء التأنيث على بعض المؤنثات السماعية ؛ مثل قوله (٩/١٠) : « الثَّيْب : يزدون فى هذا اللفظ تاء ، ويقولون : ثَيْبَة . وهو خطأ ؛ لأنها وردت مجردة عن التاء .

ومثل هذه الظاهرة توجد عندنا ، إذ يدخل المصريون تاء التأنيث على بعض المؤنثات السماعية ، فيقولون فى : خمر ، وسكين ، وعقرب ، وكبد ؛ مثلاً : خمرة ، وسكينة ، وعقربة ، وكبدة ^(١) .

(١) انظر للمؤلف : التذكير والتأنيث فى اللغة ١٦/٦ .

٤٣- عقد الخلاص في نقد كلام الخواص

لرضى الدين بن الحنبلي (٩٧١ هـ)

وهذا كتاب آخر له علاقة « بدرة الفواص في أوهام الخواص » للحريري .
ومؤلفه هو رضى الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمن
الحنبلي ، المتوفى سنة ٩٧١ هـ^(١) .

وقد خطأ رضى الدين بن الحنبلي صاحب درة الفواص في بعض ما جاء
به ، وذلك في مؤلف مفقود سماه : « الدر الملتقط في تبين الغلط » ، ثم أراد
أن يفصل القول في ذلك ، ويضم إليه تدعيم ما وافق فيه الحريري في كتابه
الدرة ، فصنف لذلك كتاب : « عقد الخلاص في نقد كلام الخواص » ،
الذي نتحدث عنه هنا .

وهذا الكتاب لا يزال مخطوطا ، ومنه نسخة بمكتبة شهيد على باستانيول
رقم ٨/٢٧٤٦ كتبها في حياة المؤلف : « أحمد بن الملا محمد الشافعي »
سنة ٩٦٣ هـ عن نسخة بخط المؤلف ، كتبها سنة ٩٥٨ هـ . ومن مخطوطة
شهيد على هذه ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم
١٧٥ لغة . وتقع هذه المخطوطة في ٥٣ ورقة ، مقاس ٢١/١٥ سم وبالصيغة
الواحدة ٢٣ سطر في كل سطر ١٥ كلمة في المتوسط .

وعنوان الكتاب كما في المخطوطة : « عقد الخلاص في نقد كلام
الخواص » تأليف شيخنا الإمام العلامة المحقق المفسن ، تفتازاني زمانه ، وشريف
أقرانه ، شيخ الإسلام مولانا رضى الدين محمد بن الحنبلي الحنفى ، عظم الله
شأنه بمنه وكرمه .

(١) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان : GAL II 368; S II 495 .

وفى مقدمة الكتاب ، بعد البسملة والتحميد : « قد كنت فى غابر الزمان ،
وسالف الأوان ، التقطت نبذاً يسيرة ، واستخرجت لمن كان له الأرب ، إلى
شمس علم الأدب ، أكسيرا من كتاب درة الغواص فى أوهام الخواص ،
للأديب الأصمعى ، والأريب الأملعى أبى محمد القاسم بن على الحريرى ...
وسميته بالدر الملتقط فى تبين الغلط . وقد عن لى الآن ، والقلب من دميم
حميم الهموم ملآن ، أن أتعب ما التقطت ، وأبسط من الكلام ما إن بسطته
لك انبسط ، جاعلا ما التقطته فى بابين ، هما بمثابة كتابين : الباب الأول
فى رد بعض مما حصله صاحب الأصل فأصله . الباب الثانى فى قبول شىء مما
أجمله هناك أو فصله ، ضاماً إلى كليهما ، لترتاح النفوس إليهما ، من مجمل
الكتب اللغوية ما هو لمن فضل أنفع مفصل ... مسميا ما ألفته بعقد الخلاص
فى نقد كلام الخواص » .

والكتاب مرتب فى البابين على ترتيب درة الغواص . وأوله : « جاء سائر
الناس ... » . وقد رجع فيه مؤلفه فى كثير من الأحيان إلى كتاب : تهذيب درة
الغواص ، لمحمد بن المكرم الأنصارى ، وشرح ابن برى لدرة الغواص .

وفى آخر النسخة ما يلى : « فرغ من كتابة هذا المؤلف الميمون أضعف
العباد أحمد بن الملا محمد الشافعى الكلبي لطف الله به وبالمسلمين ، نقلاً
من خط شيخنا المؤلف أدام الله النفع به ، ومبيضته المؤرخة بأوائل صفر الخير
من شهور ستة ثمان وخمسين وتسع مائة ، نهار الثلاثاء خامس عشرين شهر
جمادى الآخرة ، من سنة ثلاث وستين وتسع مائة من الهجرة » .

٤٤- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لرضي الدين بن الحنبلي (٩٧١ هـ)

لم يكتف رضی الدین بن الحنبلی فی الرد علی أوہام الحریری فی درة الغواص بكتابه السابق : « الدر الملتقط فی تبیین الغلط » الذی ذكرنا من قبل أنه مفقود ، بل ألف هذا الكتاب : « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » ، ليرد على أوہام من ألف فی لحن العامة من قبله ، حين اعتبروا بعض الكلمات لحنًا ، وهی صواب أو لغة من اللغات ، ومن بينهم الحریری وابن قتيبة ، فقد تردد اسم هذين المؤلفين فی لحن العامة كثيرًا فی كتاب : « بحر العوام » . وقد اعتمد رضی الدین بن الحنبلی فی نقده للحریری علی كتاب ابن بری : « الرد علی الحریری فی درة الغواص » وكتاب ابن منظور : « تهذيب الخواص من درة الغواص » الذی سبق الحديث عنه هنا .

وكتاب : « بحر العوام فيما أصاب فيه العوام » لرضی الدین بن الحنبلی مطبوع ، نشره عز الدين التنوخي فی مجلة المجمع العلمی العربی بدمشق سنة ١٩٣٧م فی المجلد الخامس عشر (ص ٨٥ - ١٣٩ ؛ ص ١٦٥ - ٢١٥) عن نسخة اقتنتها دار الكتب الظاهرية بالشراء من الشيخ حمدي السفرجلاني ، مكتوبة فی العشرين من رجب سنة ١٠١١هـ .

وقد بدأ التنوخي نشرته تلك بمقدمة ترجم فيها للمؤلف ، فذكر حياته ودراسته وتصوفه وأدبه ، ثم عَدَّد مؤلفاته ، وختمها بوصف لمخطوطة بحر العوام ، قال فی آخره (١٨/٩٣) : ولقائل أن يقول : إن المصنف ليقوى برسالته هذه الضعيف ، ولا يداوى المريض ، أو يقوم المعوج من لغة العامة . وكان هذا يردُّ لو أن المؤلف لم ينص على درجات اللهجات ، فيبين القوى والأقوى ، والضعيف

واللغة التي تروى ، وبذلك يتمكن دارس الكتاب من معرفة مراتب الخطأ في لغة الشام والصواب . ويستشهد مؤلف هذه الرسالة على صحة ما يبينه بأقوال أئمة اللغة والنحو ؛ كيونس بن حبيب ، وسيبويه ، وابن هشام ، والشيخ الرضى ، وابن منظور صاحب اللسان ، وابن برى وغيرهم . ومن فوائد هذه الرسالة إطلاعنا على لهجة بلاد الشام الشمالية في القرن العاشر ، وكثير من هذه اللهجة لا يزال دائراً على الألسنة إلى يوم الناس هذا ، في حلب ودمشق وقراها ، وبعضها حتى في فلسطين بلاد الشام الجنوبية .

ويقول المؤلف بعد البسملة والتحميد ، مبيناً سبب تأليفه الكتاب (١٢/٩٥) : « قد عَن لى ... أن أضع تأليفاً هو نفسه درة غواص ، وبالنظر إلى سَعفه خَوَاص ، مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أو الناسى ، أنه من أغلاط عوام الناس . وليس فى شىء من الغلط ، ولا هو فى نفس الأمر من ذلك النمط ، موسوماً ببحر العوام فيما أصاب فيه العوام . والذى حملنى على تأليفه ، وتنضيده وترصيفه ، فرط الحمية والغضب ، وتوفر العصبية لهذا الجيل من العرب ، وإن علك عوامهم الكلام علك اللجام ، أو فرت عنهم العربية فرار السهام » .

وهو لا يصحح كلام العامة تحكماً ، بل يعتمد فى هذا على أقوال العلماء؛ مثل قوله (١/١٠٤) : « ومن ذلك سعيد وبعيد بكسر أولهما ، ففى شرح الشافىة للشيخ الرضى : أن كسر فاء فَعِيل جائز فى كل ما كانت عينه حرف حلق » . ومثل قوله (٨/١٢٩) : « ومن ذلك قولهم خَبَطُ بتشديد الطاء فى خَبَطْتُ ، وفحصط بالطاء فى فحصت ، ففى التسهيل : وقد تبدل تاء الضمير طاء بعد الطاء والصاد » .

والمؤلف خبير باللهجات العربية يرجع إليها كثيراً من كلام العامة ، فهو

يصحح : « عطشانة » (٣/٩٨) ؛ لأنها لغة بنى أسد . ويصحح كسر حرف المضارعة فى : « يشرب ويطرب » (١٠/٩٩) ؛ لأن ذلك لغة غير الحجازيين . ويصحح قول الناس : « مشاء الله » (٨/١١٧) ؛ لأن ذلك لخلخانية أعراب الشحر وعمان الذين يحذفون الألف من ما . كما يصحح الوقف على المنصوب المتون بالسكون ، مثل : « أكلت كبابً وشربت شراباً » (١١/١٢٥) ؛ لأن ذلك لغة ربيعة التى لا تقف عليه بالألف ، كما هو لغة غيرهم ، ولكن بالسكون كالمرفوع والمجرور بلا فرق .

٤٥ - سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لرضي الدين ابن الجنبلي (٩٧١ هـ)

يذيل ابن الجنبلي بهذا الكتاب على : « درة الغواص » للحريري ، وهو كتاب صغير لا يزال مخطوطاً ، ومنه نسخة بمكتبة شهيد على باستنبول ، في مجموع برقم ٢٧٤٦ وهو عبارة عن عشر ورقات يبدأ من ورقة ١٢٦ وينتهي بورقة ١٣٥ ومنه ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ١٥١ لغة .

وفي صفحة العنوان بهذه النسخة : « سهم الألفاظ في وهم الألفاظ .
تأليف شيخنا العلامة شيخ الإسلام رضي الدين بن محمد بن الجنبلي الحنفي ،
نفع الله تعالى بعلمه » .

ويبدأ الكتاب بالمقدمة التالية : « نحمدك يا من نور مقامات البلغاء بمصاييح المعاني ، وزين ألسنة الفصحاء بجواهر اللغى وبواقيت المباني ... أما بعد فيقول الفقير الواهي والحقير اللاهي ، من المقصور على القصور الجلى ، محمد بن إبراهيم بن الجنبلي ، الحلبي مولداً ، الربيعي محتداً ، القادري مشرباً ، الحنفي مذهباً .. لما احتاج أهل الأدب ، وطمح نظر من تأدب ، إلى كتاب : درة الغواص في أوهام الخواص ، للأديب الأصمعي ، والأريب الألمعي ، أبي محمد القاسم بن علي الحريري الربيعي ، كسى في دار النعيم حريراً ، ولا برح طرفه في مقام النعيم بها قريراً ... أحببت أن أذيله تذييلاً ، وأضم إلى استعارته المكنية مني تخييلاً ، فشمرت الذيل ، ووضعت بإذن الله تعالى هذا الذيل ، تذكرة لإخواني ، وتبصرة لجلة خلاني ، وسميته : سهم الألفاظ في وهم الألفاظ ... » .

وبعالمج الكتاب أكثر من مائة وخمسين كلمة يعتمد المؤلف فى معظمها على : « أدب الكاتب » لابن قتيبة ، و « الصحاح » للجوهري ، و « الفاخر » للمفضل بن سلمة ، و « القاموس المحيط » للفيروزابادى ، كقوله : « ومن ذلك قولهم : فى سبيل الله عليك . قال فى أدب الكاتب : وهو خطأ ، إنما هو فى سبيل الله أنت » . وكقوله : « ومن ذلك قولهم : الكتان لما يتخذ من الخيوط ، بكسر الكاف ، وإنما هو بفتحها على ما فى الصحاح وأدب الكاتب » . وكقوله : « ومن ذلك قولهم : جاءوا على بكرة أبيهم ، بكسر الموحدة ، والمنقول فى الفاخر فتحها » . وكقوله : « ومن ذلك : انعدم . قال فى القاموس : وقول المتكلمين : انعدم لحن » .

ونعرف من العبارة الأخيرة أن المبنى للمجهول من الثلاثى كان قد فقد من الكلام فى ذلك الوقت وحل محله صيغة انفعل ، بل إننا نعرف من موضع آخر فى الكتاب أن ذلك قد حدث منذ زمن قديم ، وأن الصغانى المتوفى سنة ٦٥٠هـ قد سجله فى كتاب له ؛ يقول ابن الحنبلى : « ومن ذلك قولهم : انحفظ وانقرا وانكتب مستحدث استحدثه المولدون » .

وتنتهى النسخة بالعبارة التالى : « وفى هذا المقام ، قد اتفق الإتمام ، بعون الملك العلام ، والحمد لله وحده ، وصلى الله تعالى على سيدنا ونبيينا محمد وآله وصحبه . وافق الفراغ من تعليق هذا التأليف المبارك ، منقولاً من خط المؤلف شيخنا العلامة المحقق ، نهار الثلاثاء رابع شهر ذى الحجة الحرام ، سنة سبع وستين وتسع مائة ، على يد أضعف العباد أحمد بن محمد الشهير بابن الملا الشافعى ، عفا الله عنه وعن والديه والمسلمين أجمعين » .

و « أحمد بن الملا » هذا هو نفس ناسخ مخطوطة : « عقد الخلاص في نقد كلام الخواص » السابقة ، وهو أحد تلامذة رضى الدين بن الحنبلى ، الذين كانوا يسارعون فى نسخ مؤلفاته وروايتها .

* * *

٤٦- خير الكلام في النقص عن أغلاط العوام لابن بالي (٩٩٤ هـ)

مؤلف هذا الكتاب هو علي بن بالي القسطنطيني الأديب الحنفى^(١) نشأ بالأستانة ، وتولى قضاء مرعش . وكانت ولادته سنة ٩٣٤ هـ كما كانت وفاته سنة ٩٩٢ هـ .

وقد ترك لنا حوالى عشرة مؤلفات ، منها : ذيل على الشقائق النعمانية ، لطاش كبرى زاده ، وهذا الكتاب الذي نقدمه هنا : « خير الكلام فى النقص عن أغلاط العوام » .

وكان هذا الكتاب مخطوطا فى تسع ورقات ، فى أول مجموع تحتفظ به المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٦٣٨٦ ثم نشره محققا الأستاذ الفاضل الدكتور حاتم الضامن سنة ١٩٨٧ م . والمخطوطة بخط المؤلف على بن بالي ، فرغ من كتابتها فى ربيع الأول سنة ٩٧٨ هـ ، أى قبل وفاته بأربع عشرة سنة .

وقد عالج المؤلف فى هذا الكتاب حوالى ٢٢٣ لفظة تخطئ العامة فى ضبطها ، أو فى معناها ، وذكر صوابها فى ذلك بالاعتماد على كتب لحن العامة والمعجمات العربية . ورتبها على حروف الهجاء ، فجعل لكل حرف بابا ، ووضع الكلمات على أساس الحرف الأول من الكلمة ، بصورتها الحالية ، بصرف النظر عن أصلها الاشتقاقى ، مثل كلمة : « المأتم » التى نجدتها فى الكتاب فى حرف الميم لا الهمزة . كما أن المؤلف لم يرتب الكلمات داخل الأبواب ، بل وضع فى كل باب جميع الكلمات المبدوءة بالحرف المعقود له الباب ، من غير ترتيب داخلى .

(١) انظر : كشف الظنون ١٠٥٧ .

وقد نسب المؤلف أكثر الأقوال إلى أصحابها ، ولم يستشهد بالشعر إلا فى مواضع قليلة جدا . ويذكر المؤلف فى مقدمته أنه جمع كتابه من المؤلفات فى لحن العامة ؛ فيقول : « وبعد فهذه أوراق سودتها ، وكلمات أوردتها ، من كتب اللغات ، ورسائل الأئمة الثقات ، التى صنف فى الرد على من ارتكب فى كلامه الغلط ، وركب فى صحاصح الأوهام مطية الشطط ، وفتح بالخرافات فاه ، واعتز بترهاته وتاه ، إظهاراً للحق والصواب ، وإفصاحاً عما نطق به أولو الألباب ، وسميتها خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام » .

ويظهر فى كتابه أن ما ينطق به عوام عصره ، يرجع فى أصله إلى اللغات السامية القديمة ؛ مثل كلمة : « ابن » التى توجد بغير الألف فى العبرية والآرامية ؛ يقول ابن بالى : « أقول : وقد شاع فى ديارنا لحن قبيح ، لا يسلم عند العامة وأكثر الخاصة ، وهو أنهم يسكنون ما قبل لفظ (الابن) من العلم ، ويكسرون باءه ، ويسكنون آخره » (١٤) .

ومن المماثلة الصوتية فى الكتاب قول العامة : « خيِّزَّان » ، بفتح الزاى . والصواب ضمها ، وهذا من نوع التأثير التقدّمى الكلى فى حال الانفصال . (٢٥)

ومن المماثلة كذلك قول العامة : « منبر » بفتح الميم . والصواب كسرها . وهذا من نوع التأثير الرجعى التام فى حال الانفصال (٤٧) .

وللقياس عند العوام أمثلة متعددة عند ابن بالى ، فهم يشددون الياء المخففة فى آخر الكلمة ، قياساً لها على ياء النسب ؛ يقول ابن بالى : « ما كان من بلاد الروم ، وفى آخره ياء مكسورة بهاء ، فهى مخففة ، كأنطاكية ، وملطية ، وقونية ، وقيسارية ، والعامة تشدد الياء » (١٦) . ومثله أيضاً قوله : « ومن أغلاطهم : المرئية ، بتشديد الياء . والصواب تخفيفها . نص عليها فى

القاموس » (٤٥) . ومثله كذلك : « تشديدهم ياء (الرفاهية) فإنها مخففة .
ومثلها : الصلاحية والكراهية » (٢٧) .

ويبدو التشدد في القياس ، حين تحكم القاعدة في الواقع اللغوي ، ويحكم
بشذوذ هذا الواقع لذلك ، كما في قوله : « يقولون : انضاف الشيء إليه ،
وانفسد الأمر عليه . ووجه القول : أضيف إليه ، وفسد الأمر عليه ؛ لأن انفعل
مطاوع الثلاثية المتعدية ، كجذبه فانجذب . وضاف وفسد إذا عُدَّيا بهمزة
النقل ، ف قيل : أضاف وأفسد ، صارا رباعيين ؛ فلهذا امتنع بناء انفعل منهما .
فإن قيل : قد نُقل عن العرب ألفاظ من أفعال المطاوعة ، بنوها من أفعال ،
فقالوا : انزعج ، وانطلق ، وانقحم ، وانجحر ، وأصولها : أزعج ، وأطلق ،
وأقحم ، وأحجر . فالجواب عنه أن هذه شذت عن القياس المطرد ، والأصل
المنعقد ، كما شذ قولهم : انسرب الشيء من سرب ، وهو لازم . والشواذ
تقتصر على السماع ، ولا يقاس عليها بالإجماع ! » (١٧) .

ومثله أيضا قوله : « هذا المعنى منفهم من هذا اللفظ . وقد قال صاحب
القاموس : وانفهم لحن » (٤٨)

ومن مظاهر قانون السهولة والتيسير في أداة التأنيث ، وتطورها إلى جعل كل
المؤنثات بالتاء ، وإلغاء الألف المقصورة والممدودة من الكلام ، قول ابن بالي :
« العامة تقول : هذه النعمة الأولى . والصواب : الأولى . ولم يسمع في لغات
العرب إدخال الهاء على (أفعل) لا على الذي هو صفة ، مثل أبيض وأحمر ،
ولا على الذي هو للتفضيل ؛ نحو : أفضل ، وأول » (١٧) .

ومن المعروف في أخبار اللهجات القديمة أن الحجازيين كانوا يسقطون
الهمزة في غير أول الكلمة . أما العوام في عصر ابن بالي ، فإنهم كانوا
يسقطون الهمزة من أول الكلمة كذلك ؛ يقول : « ومنها قولهم : (مغيلان)

للشجرة التى تنبت فى بواى الحجاز . والصواب : أم غيلان . وفى القاموس :
وأم غيلان : شجر السمر . ومنها قولهم : رمان (ملىسى) . والصواب :
إملىسى . وفى القاموس : الإملىسى ، وبهاء : الفلاة ليس بها نبات . والرمان
الإملىسى كأنه منسوب إليه « (١٨ - ١٩) .

ومن انتقال النبر ، وتطويل حركة المقطع المنبور ، قول ابن بالى : « ومن
أغلاهم الفاضحة : الخجيل ، والخشين ؛ فإن الصواب ترك الياء » (٢٦) .

ومن التبادل الصوتى قولهم : « العامة تقول : هذه لغة عمرانية . والصواب :
عبرانية » (٣٤) .

ومن امتداد اللهجات القديمة فيما بعدها ، قول ابن بالى : « ومن
أغلاطهم الفاضحة قولهم : (علانيا) بألف بعد ياء . والصحيح : علانية ،
بهاء بعد ياء » (٣٤) . ومنه كذلك قوله : « ويقولون للآلة المصنوعة من
الحديد لتحريك النار : ماشة . والصواب : محشة . فى القاموس : المحش :
حديدة تحش بها النار ، أى تحرك ، كالمحشة » (٤٧) . ومثله أيضا قوله :
« ومن أوهامهم الفاضحة قولهم : عرق النساء ، للمرض المعروف ، ويكسرون
النون ويمدون الألف . والصواب : فتحها وقصر الألف » (٥٠) ، وهذا يعنى أن
صواب الكلمة : عرق النساء .

ومن هذا الامتداد كذلك قوله : « يقولون : مبيوع ومعيوب . والصواب :
مبيع ومعيب » (٤٢) . وتصحيح اسم المفعول من الأجوف المعتل لغة لبنى تميم
(شرح شواهد الشافية ٤ / ٣٨٨) .

ومن اختراع العامة للكلمات قوله : ومن أشنع أقوالهم : الفلاكة ، بمعنى :
ضيق الحال ، والنزأكة ، بمعنى : الظرافة ؛ فإنه لا أصل لهما فى كلام
العرب » (٣٢) .

ومن البلى اللفظى ، وهو قصر بعض أطرافها ، قوله : ويقولون : فرز الشطرنج . وصوابه : فرزان « (٣٦) .

ومن الفروق الدلالية بين الألفاظ ، تلك الفروق التى تتجاوز عنها العامة قول ابن بالى : « يقولون للقائم : اجلس ، والاختيار أن يقال له : اقعد . وللمضطجع وأمثاله : اجلس ، فإن القعود هو الانتقال من علو إلى أسفل ، والجلوس بالعكس « (١٥) .

ومن تخصيص الدلالة قوله : « يظنون أن لفظ (الثيب) يختص بالمرأة التى يطلقها زوجها . وهو يقع على الذكر أيضا « (٢٣) .

ومن تعميم الدلالة قوله : « تذهب العامة إلى أن (اليتيم) : الصبى الذى مات أبوه وأمه ، وليس كذلك . إنما اليتيم من الناس الذى مات أبوه خاصة ، فإذا ماتت أمه يقال له : عَجِيَّ « (٥٢) .

ومن انتقال الدلالة قوله : « العامة تقول : الجبين ، لما يسجد عليه الإنسان . والصواب : أنه الجبهة . والجبينان ما يكتنفانها « (٢٣) .

٤٧- نفائس عرائس الكلام

نخسرو زاده (٩٩٨ هـ)

مؤلفه هو مصطفى بن محمد البروسوى ، الشهير بخسرو زاده ، أحد علماء الأتراك ، له فى العربية تصانيف ، وتوفى سنة ٩٩٨ هـ (١).

وكتاب : « نفائس عرائس الكلام » مفقود ، غير أن مجهولاً انتخب منه بعضه وسماه : « تنبيه الأنام فى توجيه الكلام » . ومنه نسخة خطية فى مكتبة برلين رقم ٧٠٩٩ وقد نسبها أهلبرت Ahlwardt فى فهراس مخطوطات برلين خطأ إلى خسرو زاده ، وتابعه على ذلك بروكلمان وريزيتانو .

وقد نسب إلى خسرو زاده خطأ كذلك نسخة من كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزى بمكتبة رئيس الكتاب باستانبول رقم ١/٣٨٠ ومنها ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية . وعنوان هذه النسخة : « غلطات العوام » ورقمها بفهرس المخطوطات ١٩١ لغة . ويصفها الفهرس بقوله : « غلطات العوام ، تأليف مصطفى بن محمد خسرو زاده ، اختصره مما كتبه الفراء والأصمعى وأبو عبيدة وأبو حاتم وابن السكيت وابن قتيبة وثعلب وأبو هلال العسكري ... إلخ . نسخة كتبت سنة ٩٧١ هـ بخط تعليق » .

وقد فحصت هذا الفيلم بمعهد المخطوطات وتبين لى أنه نسخة أخرى من كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزى ، كما سبق أن ذكرنا ذلك .

ونعود إلى : « تنبيه الأنام فى توجيه الكلام » ، المختصر من : « نفائس عرائس الكلام » فلاحظ عليه ما يلى :

(١) انظر كتاب بروكلمان : GAL II 423 .

١ - على صفحة العنوان : « تنبيه الأنام فى توجيه الكلام تأليف مصطفى خسرو زاده » . ويبدأ النص بعد ذلك دون مقدمة ، غير أنه فى نهاية المخطوطة توجد الخاتمة التالية : « هذه مجموعة من تصحيح ألفاظ الغلطات ، انتخبناها من نسخة مصنفها المرحوم والمغفور له المولى مصطفى بن محمد البروسه وى ، الشهير بخسرو زاده من تأليفه الذى سماه : بنفائس عرائس الكلام ، وهو مدرس حين تأليفه بمدرسة أورخان بالمدينة المزبورة فى تاريخ سنة اثنتين وتسعين وتسعمائة » .

ومن هذه الخاتمة نعرف أن خسرو زاده ألف كتابه : « نفائس عرائس الكلام » فى عام ٩٩٢ هـ أى قبل وفاته بست سنوات .

٢ - وكتاب « تنبيه الأنام » مرتب على الحروف الأبجدية بحسب الحرف الأول للكلمة ، وليس بحسب الأصل الأول فيها ؛ فقد وضعت فى (باب الألف) منه مثلاً الكلمات الآتية : إـحجاف - أـعراب - أيتام ... إلخ .

٣ - كثيراً ما يذكر الصواب ثم يعقب بذكر غلط العامة ؛ مثل قوله : شبه : بالشين والباء المفتوحتين ؛ تقول : بينهما شبه . والعامة تقول : بشاهة ، وهو غلط فاسد » .

٤ - نقل المؤلف فيه كثيراً من الآراء عن : درة الغواص للحيرى ، والصحاح للجوهري ، والقاموس المحيط للفيروز ابادى ، وديوان الأدب للفارابى ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والكافية لابن الحاجب ، وفقه اللغة لابن فارس ، والمزهر للسيوطى ، وحياة الحيوان للدميرى ، والمفصل للزمخشري ، وليس لابن خالويه ، وغيرها من الكتب .

٥ - صحح المؤلف كثيراً من عبارات الكتب عند معاضريه وغيرهم ؛ كقوله

مثلاً : « دَعَاوَى ، بفتح الواو لا غير ، وفتاوى . كذا حققه جدى
الفاضل الشهير بمنلا خسرو فى الدرر والغرر ؛ فقول الناس : دَعَاوَى
بالكسر غلط . وما وقع فى بعض الكتب الشافعية من التصحيح بالكسر
ليس بصحيح » .

٦ - هذا ، والكتاب ملئ بالأمثلة التى يمكن تحليلها بقوانين التطور اللغوى ؛
فمن انسجام الحركات : « مَرَّوْحَة » فى « مَرَّوْحَة » و « مَفْرَش » فى
« مَفْرَش » و « منبر » فى « منبر » .

ومن انكماش الصوت المركب : « إيتام » فى « إيتام » و « عيش » فى
« عيش » و « يونانى » فى « يونانى » . أما « غَيْبَة » فى « غَيْبَة » بمعنى
الاغتيال ، فهو تحذلق .

ومن القلب المكانى : « إجحاف » فى « إجحاف » و « مأبوس » فى
« ميئوس » و « بشاهة » فى « شبه » .

ومن أمثلة التطور الغريبة انقلاب الخاء حاء فى نحو : « بحور » فى « بخور »
و « حَفَقَان » فى « خَفَقَان » و « زمحشر » فى « زمخشر » .

وهناك مثال لانقلاب القاف غيناً وهو : « غَزَّاز » فى « قَزَّاز » بمعنى بائع
القرى . وهذه الظاهرة شائعة فى السودان و عندنا منها فى لهجتنا المصرية مثال
واحد هو : « غادر » فى « قادر » ومشتقاتها ، نحو : « ما اغدَّرش » بمعنى :
« لا أقدر » .

ومن أمثلة تتابع التطور على مراحل عدة قوله : « منلاً كلمة عامية
يطلقونها على الرجل العالم إذا عظموه . وأصله مَوْلَى بمعنى السيد فحرف

أعجام أهل فارس الواو وشددوا اللام ، فقالوا : مَلاً فلان . وزاد في تحريفه عوام
الروم فصاروا يقولون : منَلاً فلان ، فيصير كأنه مركب من (مَنَ) الموصولة ولا
النافية ، فبعد أن كان للتعظيم صار آيلاً إلى التحقير ، فرحم الله من أعاده إلى
موضوعه الأول ، وتلفظ به : المولَى » .

٤٨- دفع الإصر عن كلام أهل مصر للشيخ يوسف المغربي (١٠١٩ هـ)

الشيخ يوسف المغربي ، هو أبو المحاسن يوسف جمال الدين بن زكريا بن حرب ، المغربي المصري الأزهرى^(١) ، تنحدر أسرته من أصل مغربي ، وقد ولد هو بالقاهرة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري ، وتوفي بها في سنة ١٠١٩ هـ .

وكتابه : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر » وثيقة لغوية مهمة ، سجل فيه صاحبه كثيرا من ظواهر العامية المصرية ، في القرن الحادى عشر الهجرى . وقد وصل إلنا فى نسخة مكتوبة بخط المؤلف ، انتهى منها فى منتصف جمادى الأولى سنة ١٠١٥ هـ ، أى قبل وفاته بأربع سنوات ، ثم انتقلت بعد ذلك بمدة إلى أبى عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن أبى السرور البكرى الصديقى ، المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ ، والذى اختصرها فى كتابه الذى سماه : « القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب »^(٢) . ثم انتقلت المخطوطة بعد ذلك إلى يوسف الملوى ، الشهير بابن الوكيل ، الذى نسخ مختصر ابن أبى السرور السابق^(٣) ، وانتقلت بعد ذلك إلى الشيخ محمد عياد الطنطاوى ، المعلم الأول للغة العربية فى روسيا ، وبعد وفاته فى عام ١٢٧٨ هـ ، دخلت المخطوطة فى حوزة الكلية الشرقية بجامعة بطرسبورج /

(١) انظر ترجمته فى : ربحانة الألبا للخفاجى ٣٢/٢ ، وخلاصة الأثر للمحبي ٥٠١/٤

وهدية العارفين ٥٦٦/٢ ، وبروكلمان GAL II 285; SII 394 .

(٢) حققه السيد إبراهيم سالم ، وطبعته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٢ م .

(٣) انظر مقدمة القول المقتضب ص ٢ - ٧

لينتجrad ، ولا تزال هناك ، وتحمل رقم Ms. O. 778 .

وقد ظهر الكتاب مصورا عن هذه النسخة في عام ١٩٦٨ م بموسكو ، في سلسلة آثار الآداب الشرقية ، وذلك بعناية الدكتور عبد السلام أحمد عواد ، الذى قدم له يبحث عن المؤلف بالعربية والروسية وذيله بفهارس كثيرة متنوعة نافعة .

ومخطوطة الكتاب ليست كاملة ، بل تنقص إحدى عشرة كراسة ويبدأ النقص من أول الكراسة الثالثة ، أى فى باب فصل القاف (مادة : قطرب) ، حتى نهاية الكراسة الثالثة عشر ، أى باب الفاء فصل الراء (مادة : ردق) . وإذا كان عدد أوراق الكراسة عشر ورقات ، فالناقص ١١٠ ورقات تقريبا . وقد حدث هذا النقص ، بعد اختصار ابن أبى السرور للمخطوطة ، وبعد نسخ ابن الركيل لهذا المختصر ؛ لأن نسختى المختصر كاملتان .

وهذه المخطوطة هى مسودة المؤلف ، ففيها ثغرات وإضافات وتنقيحات بخطه ، مثلما وقع فى صفحة (١٣ ب / ١٠) عند قوله : « ويقولون : لبن رايب ، ولم أر فى اللغة ما يناسبه ، ولا فى رأب المهموز ، ولا فى راب بالألف اللينة » ، فقد ضرب المؤلف على عبارة : « ولم أر فى اللغة ... بالألف اللينة » ، وكتب على الهامش : « وهو صحيح قال المجدى : راب اللبن روبا خثر ، ولبن رايب . أو هو ما يمحض ويخرج زبدة . ورؤبه وأرابه » . كما قال فى آخره (٢١ / ١٣٣) : « وكتبه مؤلفه يوسف المغربى ، عفى عنه والمسلمين آمين » .

وقد بدأ المؤلف بالعمل فيه فى منتصف شوال سنة ١٠١٤ هـ ، وانتهى منه فى ليلة النصف من جمادى الأولى سنة ١٠١٥ هـ ؛ فقد ورد فى آخره قوله (٢ / ١٣٣) : « فإن هذا الكتاب حصل فى مدة يسيرة ، يسر الله عسيره ،

فإن ما فيه من المنظوم نظم حال الكتابة مع جريان القلم ، وكأنه نقل من نسخة ثم . وكانت البداية فيه في نصف شوال عام أربعة عشر وألف ، والختام ليلة النصف من جمادى الأولى عام خمسة عشر وألف ، مع الاشتغال بسواه من أمور المعاش والمعاد ، والقيام بأمور العيال والأولاد .

وفي البداية سمي المغربي كتابه : « الفضل العام وقاموس العوام » ، فقال في مقدمته (٢ / ٧) : « فقصّد الفقير يوسف المغربي ، أدخله الله في شفاعته النبي العربي ، أن يرتب هذا الكتاب على أبهج ترتيب ، ويهذب ما وقع من عوام أهل مصر بأن يرجعه للصواب ، وهذا هو التعريب ، مغترفاً من القاموس والعباب ، مبيناً لما حكم بخطئه أنه صواب . وسميته : الفضل العام وقاموس العوام » .

ثم تردد بعد هذا في تسميته بتسميات آخر ، إلى أن استقر على تسميته : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر »^(١) .

وقد عين المغربي في النص السابق مراجعه ، فحصرها في القاموس والعباب ، وإن كان اعتماده على القاموس أكثر من اعتماده على العباب ، وقد تأثر به في ترتيب مادة كتابه ، ونبه على ذلك في قوله (٣ / ١٨) : « وهو على حروف الهجاء كالقاموس مع تسامح في الأصل والزوائد » .

ومع ذلك لم يسلم من التصحيف والتحريف في نص القاموس ؛ مثال ذلك قوله (٥٩ ب / ٨) : « فلان زَعْلوك ، يعنون أنه فقير . وكثيراً ما يقع هذا من المغاربة ، يقولون على الفقراء الحجاج منهم : زعاليك . والذي في القاموس : زعلوك كعصفور : السمين من الإبل ، والقصير اللثيم ، وجمعه زعالك وزعاليك » .

(١) انظر في ذلك مقدمة الناشر : ص ١١ - ١٢ .

والذى فى القاموس : « الزُعْكُوك » بكافين ، فى باب الكاف فصل الزاى (٣ / ٣٠٥) . ولم يرد فيه : « زعلوك » بتاتا . ويظهر أن النسخة التى كانت بيده من القاموس قد أهملت وضع شرطه الكاف الأولى ، على عادة كثير من المخطوطات القديمة ، فاشتبهت لذلك باللام ، مع أن وضع الكلمة فى باب الكاف ، كان من الممكن أن يجنبه الوقوع فى هذا التحريف .

وقد أشار المغربى إلى هذه الكلمة مرة أخرى فى صفحة (٦١ / ١) فقال : « الصُّعلوك كعصفور : الفقير ، وتصلحك : افتقر . وهذا الذى تقول (العامة) فيه زعلوك . وقد تبدل الزاى صادًا ، فلا يكون لحنا . ولكن لم ينص عليه فى القاموس » . فهو هنا يصّر مرة أخرى على ورود كلمة : « زعلوك » فى القاموس بغير هذا المعنى ، وإن كان قد فطن هنا إلى العلاقة بينهما وبين كلمة : « صعلوك » ، فقد رقت الصاد ، وجهرت لتأثرها بالعين المجهورة ، فصارت زايا ، غير أنه عكس الكلام فقال : « وقد تبدل الزاى صادًا ، فلا يكون لحنا » .

ويحكى المغربى فى كتابه كثيرا عن نفسه ، ويروى لنا بعض ما أصابه فى مراحل حياته المختلفة ؛ فهو يقول مثلا (٥١ / ١١) : « قلت : قد مرضت بهذا المرض ، أى الفُواق ، حتى التبس على بعض من عادنى بالفُواق عند النزع ، فظن أنى أفوق بنفسى ، أى أجود بها ، وهى على الخروج ، فذهب من وقته لقاضى البلد ، يسأله فى وظيفة لى ، وقال : قد مات يوسف المغربى الآن ، وبذل فيها دنيا ، وكتبت الحجة ، فكان الشفاء فى ذلك اليوم ، ففى عقبه عادنى الأخ الأكرم سيدى محمد أبو الصواب ، ويسر الأمر ، ووصف لى المصطفى والعمود الماوردى ، فاستعملته فبرأت ، ثم اتفق أننى سرت فى جنازة بنت من سعى علىّ ، ومشيت بالعسر ؛ لأنه لم تكتمل صحتى ، فقال لى

بعض الأصحاب : عجبت منك ! هو يشيع موتك ، ويأخذ وظيفتك ، وأنت تمشى فى جنازة بنته ... القصة ، فتعجبت وقلت : أنا لا أتشوش منه ؛ لأننى بعد فقد لا أبالى بمن تكون فى يده ، بل كونها مع بعض الأصحاب أولى من الأجنبى ، ولم أعاتبه ، وقطعت حجته ، وذهبت رشوته .

كما يروى قصة أخرى طريفة فى سبب تعلمه النحو ، وصيرورته من العلماء ، فيقول (٧٠ / ٢) : « قال الفقير مصنف الكتاب : إن من التحدث بالنعمة ما سأقوله ، وهو أننى كنت أصنع حمائل السيف فى حال الصغر ... وذلك بعد موت الوالد ، ودفن فى البقيع الشريف وجئت لمصر ، رأيت أخوالى يصنعونها ، وعلمونى ففتح الله علىّ فيها ... ومع شغلى أتلو القرآن العظيم ، وأقرأ فى سبع بجامع طولون ، من المغرب إلى العشاء ، فكنت فى أثناء القراءة أتأمل اختلاف الحركات فى الكلمات ، ولم تكون هذه الكلمة مرفوعة ، والأخرى منصوبة ؟ إلى غير ذلك . فسألت عن ذلك إمام الجامع ، وهو مولانا الشيخ شعيب جزاه الله عنى ، فقال لى : إذا اشتغلت بالنحو نصف سنة ، علمت ذلك ، خصوصا إن حفظت شيئا من متن ألفية ابن مالك ، وأعطانى إياها فكتبت منها لوحا ، وصرت أقرأ فيه ليلا ، فمنعنى أحد أخوالى عن ذلك ، وقال : ما فى أقاربنا علماء ، تطلع عالم لمن ؟ وصار ينهرنى ، ويقيمنى من القراءة ليلا ؛ لئلا أنعس نهارا ، فلا أشتغل كثيرا ، فإنه غلب عليه حب الدنيا ، فلا زلت^(١) أقرأ خفية بعد نومه ، حتى حفظت الألفية تماما . فقدر الله أنهم جمعوا من عملهم ما يساوى ألوفاً من الدنانير .. فعزموا على السفر للسودان لأجل بيعها واتفق أن ساعدنى جمع من الناس على أنهم

(١) هذا من اللحن : انظر كتابنا : فى أصول اللغة .

يتركوننى بمصر أشغل بالعلم ، وكان خالى يوسف رحمه الله يحب لى ذلك ،
فقام على أخيه إبراهيم ، فاحتج بكونى صغير السن ، وكيف تتركه وحده ،
إلى أن سمحوا لى بالجلوس فى دكان لهم ملآنة بالقماش من سائر الأنواع ،
وأن أبيع فيها ، وأصرف الفائدة عل زوجاتهم وعيالهم إلى أن يحضروا ، فوافقت
على ذلك ظاهرا ، ثم بعد مدة يسيرة بعث السلعة ، وأخليت الدكان ، وأبنت
الزوجات عنهم ؛ لأنهم وكلونى فى ذلك إن طالت غيبتهم ، واشترت كتباً ،
وجئت الأزهر والحمد لله .

ومع أن الكتاب مؤلف فى الدفاع عن لغة أهل مصر ، فقد كثرت فيه
الاستطرادات لأدنى مناسبة ، كقول المغربى مثلاً (٩٥ / ١٤) : « ويقولون :
فلان ييرجم : إذا أكثر كلامه . ويستعملونه فى صوت الحمام ، ويقولون :
الحمام ييرجم . والذى فى اللغة : البرجمة غلظ الكلام . والبراجم : مفاصل
الأصابع . والبراجم : قوم ، فى المثل : إن الشقى وافد البراجم ؛ لأن عمرو بن
هند أحرق تسعة وتسعين رجلا من بنى دارم ، وحلف ليحرقن منهم مائة ، فمر
رجل فاشتم رائحة فظن شواء اتخذهُ الملك ، فعذا إليه ليرزأ منه ، فقبل له : ممن
أنت ؟ فقال : من البراجم ، فكمل به مائة » .

كما يظهر فى الكتاب اهتمام مؤلفه بذكر فوائد الأعشاب والنباتات
والشمار ، فمثلاً (٩٦ / ٩) الثوم إذا كان مسخناً « مخرج للنفخ والدود ،
جيد للنسيان والربو والسعال المزمن ، والطحال والخاصرة والقولنج ، وعرق النساء
والورك والنقرس ، ولسع الهوام والحيات والعقارب والكَلْب الكَلْب ، والعطش
البلغمى وتقطير البول » . وهو إذا شوى مفيد « لوجع الأسنان المتأكلة ، حافظ
لصحة المبرودين والمشايخ ، ردىء للبواسير والزحير والحبالى والمرضعات
والصداع » .

بل قد يذكر المغربي ثمرة من الثمار ، ليتحدث عن فوائدها الطبية فحسب ، كقوله (١١٤ ب / ١) : « ويقولون : الرمان ، وهو معروف الواحدة بهاء . فائدة : جلده ملين للطبيعة والسعال ، وحامضه بالعكس ، ومرة نافع من التهاب المعدة ووجع الفؤاد . وللرمان ستة طعوم كما التفاح وهو محمود لرقته وسرعة انحلاله ولطافته » .

ويدور من نصوص الكتاب أن صاحبه يعرف التركية ، وينظم فيها شعرا^(١) . كما يعرف الفارسية كذلك ؛ إذ يقول مثلاً فى صفحة (٢٣ أ / ١٠) : « وما ترجمته فيه من أبحاث كلستان الشيخ سعدى » ، كما قال بعد أن ذكر اشتقاق كلمة بالفارسية (١٠ أ / ١٤) : « وإنما ذكرت مثل هذا هنا ، حتى يعلم أن هذا الكتاب اسم على مسمى ، وأنه الفضل العام ، لا يخص العربى ، إلا أننى لا أكثر من ذلك ؛ لئلا يصعب على من لا يعرف الفارسى ، وكثير ما هم » .

وفى الكتاب مادة نافعة لاستنباط كثير من الأحكام عن لغة مصر فى القرن الحادى عشر الهجرى ، وعوامل تطورها من العربية الفصحى ، فى ضوء القوانين اللغوية ، التى أرسى قواعدها المحدثون من علماء اللغات . وقد اجتهد المغربى فى تحليل تطور الكلمات التى أتى بها فى كتابه ، فأصاب المحز فى بعضها ، وخانه التوفيق فى الكثير منها ؛ لأنه كان فى كثير من الأحيان يجهل أصل الكلمة ، ويخدعه ما آلت إليه حالها فى شكلها الأخير ، فيربط بينها وبين مادة أخرى لا صلة لها بها .

(١) انظر مثلاً : ص ٦ / ٨ ، ٦ / ١٥ .

ومن ذلك قوله ^(١) : « يقولون : فلان استنّا حتى زهق ، أو استنّيته كذلك .
وتأويله بعيدا جدا . قال ^(٢) : الأستن ، والأستان : أصول الشجر البالية ،
واحدها : أستنة ، وأستن : دخل في السنة ، قلب : أسنت ، فيمكن أن يحمل
قولهم : فلان استنّاني على ذلك ، مبالغة ، أى كأنه انتظر سنة . ولا يخفى ما
فيه من البعد » .

فهو من هذا المثال يربط بين كلمة : « استنّى » فى العامية المصرية
و « أستن » مقلوب : « أسنت » التى أوردها صاحب القاموس . ولو بحث قليلا
لعلم أن أصل الكلمة هو : « استأنى » بمعنى : انتظر ^(٣) ، فسقطت الهمزة ،
وأغلق المقطع بتشديد النون ، أو بعبارة أخرى استغنى عن المد
بالتضعيف ، وتلك ظاهرة تعرفها اللغة العربية ، وبعض اللغات السامية فى
تطورها ، كقولهم فى : « بالوعة » : بلوعة ، وهى الكلمة التى تطورت عندنا
الآن إلى : « بلاعة » تبعا لقانون المماثلة الصوتية بين الحركات ، وفى السريانية
يقال مثلا : لَعْبُلْ Leššānā بتشديد الشين فى مقابلة كلمة : « لسان »
فى العربية ^(٤) .

ويحار المغربى حين يكشف عن كلمة من الكلمات العامية فى القاموس ،
فيجدها فى شكلها الأخير تماثل كلمة أخرى ، لا صلة بينهما فى المعنى ؛
كقوله (٣٠ / ٤) : « ويقولون على معلم الأولاد : فقى ، ولم تعلم ؛ لأن
الفقى واد باليمامة ، ونخل لبنى العنبر » . وأصل هذه الكلمة ، كما هو

(١) دفع الإصر ١١٤ ب / ٢٠ .

(٢) يقصد : صاحب القاموس ، كعادته . والكلام فيه ٢٣٣/٤ .

(٣) انظر : لسان العرب (أنى) ٥١/١٨ .

(٤) انظر لهذه الظاهرة أمثلة أخرى فى كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوى ١٢٣ ، ٣١٦ ،
وانظر كذلك : التطور اللغوى مظاهره وعمله وقوانينه ٩٨ .

معروف : « فقيه » سقطت منها الهاء ، وهى من الأصوات الخفية التى تسقط كثيرا من أواخر الكلمات فى العامية ، مثل هاء الغائب فى قولنا : « كتابه وقلمه » ، ثم حركت الفاء بالكسر ، تبعا لقانون المماثلة الصوتية بين الحركات .

ولكنه كان فى بعض الأحيان يتوقف ، إذا لم يكن على علم بأصل الكلمة ، كقوله (١٤ / أ ٨) : « ويقولون للبرسيم : ربة ، ولم أعرف فيه شيئا الآن » . والذى لم يعرفه المغربى يوجد فى لسان العرب ، وهو لم يرجع إليه . قال ابن منظور : « والربة بالكسر نبتة صيفية . وقيل : هو كل ما اخضر فى القيظ من جميع ضروب النباتات . وقيل : هو ضرب من الشجر أو النبت ، فلم يحد . والجمع : الرَّبَب »^(١) . ومثل ذلك أيضا قوله (٣٥ ب / ١٤) : « ويقولون : هَفْ طلع النهار ، يريدون : سرعة الشيء . وكنت أفهم أن هَفْ حكاية صوت من يطفىء السراج ولم أنظر فيه شيئا فانظرها » .

وأحيانا يقطع المؤلف بأن الكلمة لا أصل لها ، كقوله (١٣٢ أ / ٢) « يقولون : ورَّيت فلانا كذا ، يريدون : أطلعت عليه ، أى أريته له . وليس له أصل » . ويبدو أن أصل هذا الفعل هو : « رأى » بتضعيف الهمزة ، وعندما سقطت الهمزة أصبح الفعل : « روى » وهو ما يستعمله العراقيون حتى اليوم ، فقولون : « رويته إياه » بمعنى : أريته إياه . أما لهجة مصر ، فقد حدث فيها قلب مكانى بين الرء والواو ، فصار الفعل : « ورى » .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة للقلب المكانى منتشرة فى ثنايا الكتاب ؛ كقوله (٢٣ ب / ١٢) : « ويقولون : زحْلَفَة ، على الدابة المسماه سلحفاء » . فقد

(١) لسان العرب (رب) ٣٩٢/١ .

جهرت السين فى هذا المثال ، بسبب مجاروتها للام المجهورة ، ثم حدث القلب المكانى بين اللام والحاء ، وقصرت حركة الفاء بسبب انتقال النبر .

وكقوله (٢٥ ب / ٧) : « ويقولون : سَقَف على يديه ، أو بيديه . ولم أنظره » . فأصل هذا الفعل : « صَفَّق » ، فحدث قلب مكانى بين الفاء والقاف ، ورققت الصاد فصارت سينا ، وأغلب الظن أن القاف كانت قد قلبت كذلك همزة ، كما يحدث الآن فى معظم بلاد مصر ، غير أن الكتابة التقليدية المحافظة كانت تستر مظهر هذا التطور ^(١) .

ومثل ذلك القلب المكانى الذى نعرفه فى كلمة : « مَلْعَقَة » وتطورها إلى : « مَعْلَقَة » - هذا القلب المكانى كان معروفا كذلك فى أيام المغربى ؛ يقول (٤٩ ب / ١٢) : « ويقولون : معلقة لآلة يؤكل بها ويشرب . ولم أرها فى القاموس ، والذى فيه : رجل ذو معلقة كمرحلة : يتعلق بكل ما أصابه ، انتهى . ويمكن بالقياس أن تكون الآلة : مَعْلَقَة بالكسر ، تعلق الطعام والشراب . أو يقال : إنها ملعقة ، بتقديم اللام ، من اللعق » . وما سبق أن قلناه فى قاف « صَفَّق » ، يمكن أن يقال هنا فى قاف « ملعقة » . وانظر كذلك عنده (٥٤ ب / ٣) .

وكما أن القلب فى هذه الكلمات قديم منذ أيام المغربى ، أو ربما قبل ذلك ؛ فإن ضياع أصوات ما بين الأسنان من العامية المصرية قديم كذلك ، نجد له أمثلة كثيرة عند المغربى ؛ فمن أمثلة ضياع « الذال » وتحولها إلى « دال » قوله (٩٢ ب / ١) : « يقولون فى السب : فلان ندُل ، بالإهمال ، وإنما هو :

(١) انظر هنا كذلك : لحن العامة والتطور اللغوى ص : ٦٥ (الهامش الأول) وصفحة

نذل ، بالمعجمة . وقوله : « الهذرمة سرعة الكلام والقراءة ، إلا أنه بالمعجمة » . وقوله (١٢٥ / ١١) : « يقولون : فلان جلس حداً فلان ، أى قريباً منه . وهو تصحيف عن حذائه ، بالذال المعجمة » .

ومن أمثلة ضياع « الثاء » وانقلابها « تاء » قوله (١٦٣ / ١٩) : « يقولون على الشجر : أتل بالمشاة ، وإنما هو أتل بالمثلثة ، واحده أثلة » . وقوله (١٦٧ / ١٨) : « ويقولون : أكلنا الشيء ورمينا تفلّه . والصواب : الثفل ، بالمثلثة وبالضم » . وقوله (١٩٦ / ٧) : « ويقولون : توم بالمشاة ، وإنما هو ثوم بالمثلثة » .

ومن أمثلة ضياع « الظاء » وتحولها إلى « ضاد » قوله (٧١ ب / ١) : « ويقولون : حنّصل ، على الحنظل ، بالطاء المشالة . وليس له وجه ، فإن الحنّصل : الغدير الصغير ! »

ولم تكن العامة فى عصر المغربى تهمز كثيراً من الكلمات التى تهمزها الفصحى ، تماماً كما تنطق اليوم : « رفا الثوب » بدلا من : « رفاً الثوب » (١ / ٩٩) . ومثل ذلك أيضاً قوله (٩٨ / ١٦) : « يقولون : يزوم عليه : إذا هم به أن يغلبه . وفى القاموس : زأم كمنع : أكل أكلا شديدا . وزأمه : ذعره : وهذا قد يناسب قولهم : فلان زام على ، أى ذعرنى » . ومثل هذا الفعل كان مضارعه : « يزأم » بفتح العين كيمنع ، غير أنه لما ضاع منه الهمز من عينه ، تصرفت كتصرف الأجوف ؛ مثل : قال يقول ، ومات يموت ، ورام يروم .

ويضرب قانون المماثلة بسهم وافر فى تطور معظم الأمثلة التى ذكرها المغربى ، كقوله (٢٤ / ٢٠) : « ويقولون : عمل له الفرح بزقة . وليست الزقة بهذا اللفظ فى اللغة ... وأنسب من هذا أن الزقة بالضم تطلق على الزمرة

والزَّوْءُ دائما فى زمرة ، إلا أنهم حرفوها من الضم إلى الفتح . وفيه ما فيه » ، فتحول ضمة الزاى هنا إلى فتحة ، سببها المماثلة الصوتية مع فتحة الفاء .

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله (١٦٢/ ١٠) : « ويقولون : كحك العيد ، وإنما هو الكحك . خبز معروف ، فارسى معرب » ؛ فقد همست العين هنا فتحوّلت حاء ، بسبب المماثلة الصوتية بينها وبين الكاف المهموسة .

أما كلمة : « صُرْم » التى يطلقها المصريون على الدبر ، فلم يعرف المغربى أنها متطورة عن كلمة : « سُرْم » الواردة فى القاموس المحيط ١٢٨ / ٤ فى قوله : « الصُّرْم بالضم : مخرج الثفل ، وهو طرف المعى المستقيم » ، فقال المغربى (١٠٢/ ب/ ٣) : « ويقولون على الاست : صرم ، ولم يعلم . قال : صَرَمَه صَرَمًا ويضم : قطعه قطعاً . وصرم الرجل : قطع كلامه . والاسم : الصرم بالضم » ؛ فقد خلط المغربى هنا بين كلمة : « صُرْم » المتطورة عن « سُرْم » ، وكلمة : « صَرَم » بمعنى : قطع . والسبب فى انقلاب السين صاذا هو المماثلة الصوتية بين السين والراء ؛ لأن الراء فى العربية ذات قيمة تفخيمية ، وهى تميل إلى تفخيم الأصوات المجاورة لها ؛ كقولنا : « طور » فى « ثور » و « صُرر » فى « سور » و « أخرص » فى « أخرس » و « رَفَص » فى « رفس » و « ضَرَب » فى « درب » ، وغير ذلك .

أما إذا حدثت هذه المماثلة فى الزمن القديم ، أى فى عصور الاحتجاج اللغوى ، فإن المغربى يعترف بها شأنه فى ذلك شأن سائر اللغويين ، كقوله (٤١/ ب/ ٨) : « ويقولون : فلان يزدق ، أى يصدق ، وهو يصدق . قال فى القاموس : الزدق بالكسر لغة فى الصدق ، وأنا أزدق منه » . فقد جهرت الصاد هنا بسبب مجاوراتها للذال المهجورة ، فتحوّلت زايا مفخمة ، وكتبت زايا لعدم

وجود رمز للزاي المفخمة في الخط العربي ! .

والاعتراف بالتطور القديم في الألفاظ ، وعدّة من الفصحح ، له أمثلة أخرى في الكتاب ، كقوله (٤٣ب / ١٣) : ويقولون لمن ولد له مولود : أى يوم سبوعه . وكان القياس : أسبوعه . ولكن قال (القاموس ٣ / ٣٦) : «والأسبوع من الأيام السبوع بضمها» . وقوله (١٢٩أ / ٩) : ويقولون : علوان الكتاب ، باللام وهو صحيح كالعنوان بالنون ، فمما لا شك فيه أن الأصل هنا هو كلمة : « عنوان » ، وأن الثانية متطورة عنها ، بسبب تأثير قانون المخالفة الصوتية بين النونين في هذه الكلمة غير أن ذلك قد وقع من العرب ، في عصور الاحتجاج ، ولذلك روى لنا على أنه جائز وصحيح ، إذ مقياس الصواب والخطأ هنا عند اللغويين ، هو السماع من العرب أو عدمه .

أما السبب في تطور كلمة : « نصف » في العامية إلى : « نصّ » في قوله (١٠أ / ٣٤) : « ويقولون : نصّ فضّة ، وإنما هو نصف . قال (القاموس ٣ / ٢٠٠) : النصف مثلثة : أحد شقّي الشيء » - فهو أن الفاء من الأصوات المهموسة التي تخفى أحيانا عند النطق ، فيبدو كأن الصوت السابق عليها مضعف .

وأما إطلاقهم : « أتانة » على أنثى الحمار ، بدلا من : « أتان » (١٠أ / ٨) فهو متفق مع الاتجاه العام إلى إلحاق تاء التأنيث بمعظم المؤنثات السماعية ، إن أريد الاحتفاظ بالتأنيث فيها ؛ مثل قولنا : « خَمرة » في « خمر » و « كَبْدَة » في « كَبِد » و « عقربة » في « عقرب » و « سَكينة » في « سَكِين » ، وما إلى ذلك .

ويبدو من بعض أمثلة الكتاب شيء من التطور في لغتنا الحالية ، لغة

التخاطب في مصر ، عنها في عصر المغربي . ومن أمثلة ذلك : انقلاب القاف غينا في قولنا : « زَغَزَعَ » بدلا من : « زَقَزَق » التي كانت ماتزال مستعملة في عصر المؤلف ؛ إذ يقول (٤٢ب/ ١٦) : « ويقولون : زَقَزَقه ليضحك . وقال في المختصر : الزَّقَزَقَة : ترقيص الطفل . وفي القاموس : الرَقَزَقَة الضحك الضعيف والخفة وصوت طائر عند الصبح ، وترقيص الصبى ... ولكن خلاف المشاهد ، فإن الرَقَزَقَة الآن : العبث باليد ، وتحريكها في خاصرة الصبى ليضحكه . وهذا خلاف الترقيص ، فانظر فيه » .

فالتطور الحادث في هذا اللفظ في عصر المؤلف ، كان في معناه لا في صوته ، ولكن الذي حدث عندنا الآن بالإضافة إلى ذلك هو تحول القاف إلى غين . وانقلاب القاف غينا أمر يعرفه السودانيون ، وبعض قرى جنوبى العراق . وعندنا من هذه الظاهرة في عاميتنا المصرية مثال آخر هو قولنا : « مش غادر » بمعنى : لا أقدر .

وقد عرف المغربي أصل كلمة : « فين » (١٢٠أ / ٦) وأنها كانت في الأصل : « فى أين » فسقطت الهمزة . وهذا ما يوافقه عليه العلماء المحدثون^(١) . غير أنه ضل في البحث عن أصل كلمة : « إيمتا » فى قوله (٣ب/ ٩) : « ويقولون إذا وعد أحد بشيء مثلا ، فيقول له : إيمتا يكون ؟ وليس له وجه ، إلا أن تكون (إى) زائدة ، ومتى للسؤال عن الوقت ، أو أن (إى) وحدها حرف جواب ، فكأنه يقول إذا قيل له : نعم ، ما أشرت به متى ؟ » . والحقيقة أن هذه الكلمة ليست مركبة من (إى) و (متى) كما يبدو فى الظاهر ، بل الذى حدث هو أن « متى » سكنت ميمها للسرعة فى

(١) انظر : أصول الكلمات العامة ٦٠ والتطور اللغوى مظاهره وعالله وقوانينه ٨٠ .

النطق ، فجاء بهمزة الوصل ؛ لئلا يتبدأ ساكن ، وعندما انتقل النبر إلى هذه الهمزة طالت حركتها بعض الشيء ، فلذلك كتبها المغربي بالياء : « إيما » .

وعلى الرغم من عدم معرفة المغربي باللغة العبرية ، فإنه استطاع أن يصحح إلى حد ما التعبير العبرى الشائع عن من يشتغلون بالسحر من العامة ، وهو $\text{אֶהְיֶה אִשֶּׁר אֶהְיֶה}$ ('ehyē 'ašer 'ehyē) أكون الذى أكون (يعنى : أنا من أنا) ؛ إذ تقوله العامة : « أهيا شراهايا » ، وقد جعله المغربي : « أهيا أشر أهيا » وهو قريب من النطق العبرى الصحيح ، وهو : « إهيه أشر إهيه » ، وإن كان المغربي قد ظن أن هذا التعبير يونانى ، وهما منه ؛ فقال (١٢١ ب / ١٣) : « يقولون : أهيا شراهايا . قال : وهو خطأ ، وإنما هو : إهيا - بكسر الهمزة - أشر إهيا ، بفتح الهمزة والشين ، أى الأزلى الذى لم يزل ، يونانية » .

وهناك فى الكتاب أمثلة كثيرة لتطور الصيغ فى العامية المصرية ، فمن أمثلة تطور صيغة (فعُول) بضم الفاء إلى (فعُول) بفتحها ، قوله (١٩٦ أ / ٣) : « يقولون : صاحب بلعوم ، أى كثير الأكل ، فيفتحون الباء ، وإنما هو بالضم : مجرى الطعام فى الحلق » . وقوله (٩٦ ب / ١٥) : « ويقولون : الخرطوم بالفتح ، وإنما هو الخرطوم بالضم كزنبور : الأنف أو مقدمته » . وقوله (١١٦ ب / ٨) : « ويقولون : أعطاه العربون ، بفتح العين ، مع أنه بضمها » .

ومن أمثلة تطور (فعِيل) بكسر الفاء إلى (فعِيل) بفتح الفاء قوله (٦٥ ب / ١) : « ويقولون : البرطيل شيخ كبير ، فيفتحون الباء ، وإنما هو البرطيل بالكسر » . وقوله (٤٢ ب / ١٠) : « يقولون : فلان زنديق ، فيفتحون الزاى ، وإنما هو بكسرها » . وقوله (٩٠ ب / ١) : « ويقولون : قنديل بفتح القاف ، وإنما هو بكسرها » .

ومن أمثلة تطور صيغة (مفعلة) بكسر الميم إلى (مفعلة) بفتح الميم ،

قوله (١١٣ / ب / ٥) : « ويقولون لما يوضع فيه القنديل : مَدْخَنَة ، بفتح الميم ، وإنما هي مَدْخَنَة ، كَمَكْنَسَة » .

ومن أمثلة تطور (فَعُول) بفتح الفاء وضم العين إلى (فُعُول) بضمها قوله (٢٥ / ٢٠) : « ويقولون لما يسف : سَفُوف ، يضم السين ، وهو سَفُوف كصبور » . وقوله (٥٤ / ب / ١) : « ويقولون : لُعُوق ، بضم اللام ، وإنما هو بفتحها . قال في القاموس : لُعُوق كصبور : ما يلحق » .

أما تطور دلالة الألفاظ في عامية مصر في عصر المغربي ، فلها أمثلة كثيرة كذلك في الكتاب ؛ فمن أمثلة تخصيص الدلالة استعمالهم كلمة : « الطرب » في معنى الفرح ، كما نستخدمها في أيامنا هذه ، وهي تدل في الأصل على حركة الفرح والحزن ؛ يقول (١٦ / ١٨) : « ويقولون : حصل لفلان الطرب ، يخصونه بحركة الفرح ، وهو يطلق على حركة الفرح والحزن من الأضداد . ورجل مطراب وطروب . وقد ظهر الآن أن قولهم : لو اتفق حماران لأطربا ، أى حركا حركة حزن ، لا حركة فرح ؛ إذ صوت الحمار بمفرده يحرك حركة الحزن ، ويستفاد منه ، فكيف مع الازدواج » .

ومن أمثلة انتقال الدلالة بسبب إحدى علاقات المجاز المرسل ، استعمالهم : « تشنيف الآذان » بمعنى إسماعها ما حسن من الأصوات ، وهو في الأصل يعنى إلباسها الشنف ، وهو القرط . ويقول المغربي (٢٦ / ب / ١٥) : « ويقولون عند السماع : شنفتم السماع ، فلو مشى معهم أحد في تشنيف المسامع لما شَنَّفُوا السماع . ومعنى ذلك أن الشَّنْف بالكسر وسكون النون ... هو القرط للأذن ، وشَنَّف الجارية فتشنتفت : جعل لها شَنَفًا ، مثل : قَرَطها القرط فتقرطت . فكأن المسمع بحسن سماعة ألقي في المسامع شنوفا وجواهر ، فصح

قولهم : شفتهم المسامع » .

أما « تقطيع فروة » الإنسان ، فمعناه فى عصر المغربى : ذكره بالمحاسن ؛ يقول (١٢٩ب / ١٣) : « يقولون : كنا نقطع فروتك ، أى كنا نذكرك بالمحاسن ، ولكن لا يخفى ما فيه من الإبهام ، فإن الفروة للخروف ، والفروة جلد الرأس » . وقد تطور هذا المعنى فى عاميتنا الحالية ، فأصبحنا لا نفهم من هذا التعبير إلا ذكر مساوئ الإنسان لا محاسنه » .

هذا هو تحليل بعض الظواهر اللغوية التى يفيض بها هذا الكتاب الممتاز ، وهو وثيقة لغوية نادرة فى دراسة اللهجات العربية . وكم كنا نتمنى لو جاد علينا التراث العربى بالكثير من أمثال هذه الوثيقة فى عصور العربية المختلفة ، وبقاعها المتعددة ، لتلقى بعض الضوء على مراحل التطور اللغوى لكثير من الظواهر اللغوية فى العربية .

* * *

٤٩- القول المقتضب لابن أبي السرور البكري (١٠٨٧ هـ)

لا يبحث هذا الكتاب في « لحن العامة » بحثا مباشرا . وإنما يحاول أن يرد طائفة من الكلمات التي كان يستعملها العامة في مصر في القرن الحادي عشر الهجري - إلى أصل عربي ، غير أنه كان في بعض الأحيان يذكر خطأ يجرى على الألسنة ، ويبين وجه الصواب فيه .

واسم الكتاب بالكامل : « القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب » . وقد اختصره صاحبه : « شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي السرور البكري الصديقي » المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ (١) من كتاب آخر هو : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر » أو « دفع الإصر عن لغة أهل مصر » . وسُمي أيضا : « الفضل العام وقاموس العوام » . وقد ألفه عالم لغوي مصري يدعى : « يوسف المغربي » وقد توفي سنة ١٠١٩ هـ (٢) . كما ذكرنا من قبل .

وقد ذكر بروكلمان من كتاب « المغربي » نسخة خطية في « بلغراد » وأخرى منقولة عنها في « هالة » Halle بألمانيا . أما كتاب : « القول المقتضب » فقد طبعته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر في سلسلة : « تراثنا » بتحقيق السيد إبراهيم سالم ومراجعة إبراهيم الإياري سنة ١٩٦٢ م .

وتعتمد هذه النشرة على نسختين أضاف ناسخ إحداهما ، وهو يوسف

(١) انظر مقدمة إبراهيم الإياري لتحقيق كتاب : « القول المقتضب » . وكذلك انظر كتاب بروكلمان GAL II 297; S II 408 .

(٢) انظر كتاب بروكلمان GAL II 285; S II 394 .

الملّوى الشهير بابن الوكيل ، بعض ما حذفه ابن أبى السرور ، وهو يختصر :
« دفع الإصر » للمغربى ، وقد أشار « ابن الوكيل » إلى ما فعله والدافع إليه
بقوله فى مقدمة الكتاب (٦/٧) : « قال كاتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه
وتعالى يوسف الملّوى الشهير بابن الوكيل ، بعد حمد الله والصلاة والسلام
على رسوله ﷺ أفضل نبي اختاره لرسالاته واصطفاه . فإننى لما شرعت فى كتابة
هذا المنتخب ، من الله على - وله الحمد - بأصل النسخة المنتخبة منها هذه ،
وهى المسماة : « برفع الإصر عن كلام أهل مصر » بخط مؤلفها شيخ الأدب ،
ومن سبقت له فنون الفصاحة من كل حذب ، الإمام العلامة يوسف المغربى ،
فوجدته كتابا مشتملا على شفاء الصدور وبهجة النفوس ، مرتبا على حروف
الهاء ، كترتيب القاموس ، حاويا من الأشعار الرائقة والنكات الفائقة ، ما
يشهد لصاحبه بطول اليد فى اللغات ، واستكمال من العلوم لسائر الأدوات ،
وأن المرحوم الشيخ ابن أبى السرور البكرى قصر فى الانتخاب ، ولم يثبت فى
كتابه إلا ما أصل فى كتب اللغة خوفا من الإسهاب ، ورأيت ذلك أخل
بالمقصود فى وضع الأصل ، وأن ما أتى به لا فائدة منه لوجوده فى كتب اللغة
المشهورة عن أهل الفضل ، فأحببت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر
من اللغة التى لا يستعملها أحد من الأمم سواهم كما فعل صاحب الأصل ،
وتوجيه ما استعملوه مما لم يوجد فى نقل ، ليكون نافعا للمستفيد وباعثا
لمطالعه ؛ لأن النفس مولعة بكل غريب وجديد ، فاخترت كتابة ما تركه
صاحب المختصر (ابن أبى السرور) بالأسود ليمتاز بذلك عن كتابه (القول
المقتضب) وأثبت كل شئ بإزائه تاركاً ما أتى به الشيخ يوسف المغربى من
الاستطراد ؛ ليكون أسهل فى فهم المعنى المراد .

من هذه المقدمة نعرف أن كتاب المغربى كان يضم طائفتين من الكلمات
التي تكلم بها عامة أهل مصر فى القرن الحادى عشر الهجرى : طائفة توافق

الكلام الفصيح ، وطائفة أخرى تفرد بها أهل مصر ، فحذف ابن أبي السرور الطائفة الثانية من مقتضبه ، ورد إليه بعضها « ابن الوكيل » . ويتضح ذلك أيضا من مقدمة ابن أبي السرور التي يقول فيها (٨/٩) : « فإني لما طالعت كتاب : رفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للإمام الكامل شيخ أهل الأدب ، الراقى إلى أعلى الرتب ، الشيخ يوسف المغربي ، فرأيت أنه أتى فيه بالعجب العجيب . غير أنه أسهب فيه غاية الإسهاب ، باستطراده لبعض الألفاظ اللغوية التي ليست من شرط الكتاب ، مع ذكره أشعاراً وعبارات من قسم الاستطراد لا معنى لها في هذا التصنيف ، ولا مدخل لها في هذا التأليف . فخطر لي أن ألخص من محاسنه ، وألتقط دره من مكانه ، ولم أذكر فيه إلا كل لفظ له أصل في اللغة العربية ، الناطق بها أهل الديار المصرية ، مرتباً على ذلك ترتيب القاموس كأصله . وسميته : القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب » .

والكتاب مرتب على الحروف الأبجدية على حسب الأصل الأخير مع مراعاة الأصل الأول للكلمة أيضاً ، كترتب الصحاح واللسان والقاموس المحيط . وقد ترجم للأصل الأخير بقوله : (حرف كذا) وللأصل الأول بقوله : (فصل كذا) . ونعرف من مقدمة ابن أبي السرور السابقة أن كتاب : « دفع الإصر » للمغربي كان مرتباً على هذا النحو كذلك .

وينقل مؤلف الكتاب كثيراً عن صاحب القاموس ، ويسميه المجدي ، كما ينقل كثيراً أيضاً عن الزاهر لابن الأنباري ، والمجرد لكراع النمل ، ومختصر الصحاح للرازي ، كما نقل عن الصحاح للجوهري ، ولسان العرب لابن منظور^(١) . كما ذكر كل كتاب من الكتب التالية مرة واحدة : إحياء علوم

(١) من الطريف قوله (٩/٧٢) : « يقولون : ناش . رأيت في كتاب لسان العرب بعد تعب أن الناش هو ما يلف فوق الرأس ، !! » .

الدين للغزالي ١/٣٩ والفتاوى الكبرى للجلال السيوطي ٥/٥١ والمعرّب للجواليقي ٣/٧٢ والجامع الصغير للسيوطي ١١/٩٥ وحياة الحيوان للدميري ٣/١٢٨ وتفسير ابن قرقماش ٢/١٣٧ كما ذكر ابن سيده ٢/٨٩ والطبراني ٦/١٢٠ والجلال السيوطي في بعض مصنفاته ٧/٤٥ .

كما ذكر ابن أبي السرور كتاباً ألفه هو : « رسالة في إثبات نبوة الخضر ، ووجوده إلى آخر الزمان » ١٥ / ١٥٦ .

ولما كان الكتاب فيما وافق الفصح من كلام العامة قلّ فيه عبارة مثل : « ويقولون : كذا . والصحيح : كذا » فقد أحصيت حوالى عشرة مواضع لا غيرها :

٨/١٥ : « ويقولون : سندال . والصحيح : سنداب . قال المجد : هو الصلب من كل شيء » .

١/١٦ : « ويقولون : طرب . ومنه قولهم : حصل لفلان الطرب ، يخصونه بحركة الفرح ، وهو يطلق على حركة الحزن (أيضا فهو) من الأضداد » . وهذا من تخصيص العام في الدلالة .

١/٢٨ : « يقولون : سهريج . والصواب اللغوى : صهريج بالصاد » .

٢/٤٠ : « يقولون : يوم الحدّ . والصواب : الأحد ، كما ورد في كتب اللغة » . وهذا التطور في حذف الهمزة من كلمة : « الأحد » قديم حدث عند الأندلسيين في القرن الرابع الهجرى . انظر لحن العوام للزبيدي ٥/٢٦٦ وقد أشرنا إلى ذلك من قبل .

١٣/٤٢ : « ويقولون : سندال . والصحيح الوارد في كتب اللغة : سندان ، بنون أخيرة ، وفتح السين » .

١/٥٧ : « يقولون : فلانة عجوزة . قال المجدي : تطلق على الشيخ والشيخة . والصواب : فلانة عجوز » .

١٠/٨٢ : « ويقولون : يمسك النبض ، ويعتقدون أنه نفس العرق وليس بصحيح . قال في مختصر الصحاح : النبض حركة العرق لا العرق نفسه ؛ لأن العرق اسمه الشريان » .

٥/٩٤ : « ويقولون : فلان جيعان . والصواب : جوعان ، كما قاله بعض أئمة اللغة » .

١٠/٩٥ : « ويقولون : يوم الأربعاء . قال في مختصر الصحاح : والصواب الأربعاء . والأربعاء من الأيام مثلثة الباء ممدودة . روى الجلال السيوطي في الجامع الصغير عن النبي ﷺ أنه قال : آخر أربع في الشهر يوم نحس مستمر !! ومع هذا فالكتاب يفيض بالأمثلة الكثيرة التي يظهر فيها التطور ؛ فمن أمثلة ترك الهمز : « طاطا راسه » في « طاطأ رأسه » ٧/١١ « عبا » في « عباءة » ٨/١١ « قئا »^(١) في « قثاء » ٩/١١ « الملا » في « الملاعة » ١٣/١١ « ورا » في « وراء » ٥/١٢ « فاس » في « فأس » ١/٦٦ « دها » في « دهاء » ٤/١٦٤ « شوا » في « شواء » ٦/١٦٤ « ردى » في « ردىء » ٢/١٦٧ الخ .

كما نرى أثر قانون السهولة والتيسير واختصار الجهد العضلي في تحول الثاء تاء في : « الخبيت » في « الخبيث » ١٤/٢٠ « اللت » في « اللث » بمعنى الإلحاح ١٠/٢٥ « بعثر » في « بعثر » ٨/٤٩ وكذلك في تحول الذال دالا في مثل « سادج » في « ساذج » ٦/٢٧ « بدر الحب » في « بذر الحب »

(١) أعتقد أن وجود القاف سببه محافظة الكتابة ، لا أنها كانت موجودة في النطق .

٥/٤٩ « بردعة » فى بردعة « ٦/٩٢ » نذل « فى » نذل ، ١٢/١٤١ .

ويرينا المثال التالى كيف يتم التطور على مراحل أحياناً ، فكلمة : « غيط » ١٣/٨٦ أصلها : « غائط » بمعنى المطمئن الواسع من الأرض ، وبعد أن سهلت الهمزة صارت « غايط » . ثم سقطت كسرة الياء للسرعة فى الكلام ، وقفل المقطع بالياء ، فأصبح من المقاطع التى لا تجوز فى العربية ، وعندئذ قصرت حركته الطويلة ، فصارت الكلمة : « غَيْط » . ثم انكمش الصوت المركب ، فصارت « غَيْط » كما ينطق بها الفلاحون حتى يومنا هذا .

وتشيع فى الكتاب عبارات لا تزال تستعمل حتى اليوم ؛ مثل : ياما عمل ٥/١٢ كَبَاب ١٢/١٨ كَرْكَبَة ١٥/١٨ لَيْلَب ١/١٩ هفت من الجوع ١/٢٤ دَحْ (لزجر الولد الصغير) ١٤/٣١ طَرْحَة ٦/٣٣ بَخْه بالماء ٨/٣٦ زِنْخ ٨/٣٧ أنت لنا ردّ ٩/٤١ ما أحد قد فلان^(١) ١٠/٤٥ وفلان مقنّفد^(١) ١٩/٤٥ نَجْد القطن^(١) ٥/٤٧ هاود ١٧/٤٧ عايز ٦/٥٧ فِرْ من عندى ١٣/٥٧ أنيسْتَنَّا ٦/٦٠ دِرْبَاس الباب (الآن : ترباس) ٩/٦٣ فلان وآلس ٨/٦٩ خَضْنِي ٩/٨٠ فلان شَحَط ١٣/٨٥ تَفْ على وجهه ٩/١٠٦ فلان من صَفَى ١٦/١١١ بَلَا عَجْرَفَة ٣/١١٣ عَفْ عليه الذباب ٦/١١٣ فى وجهه حسنة (بمعنى الخال فى الوجه) ٦/١٥٢ بَعَوْ (لتخويف الصغار) ٣/١٦٣ فلان جَوًّا ١٠/١٦٣ الخ .

(١) يلاحظ فى الهمزة فى « أحد » وانقاف فى « قد » و « مقنّفد » و « القطن »

ما لاحظناه من قبل من محافظة الكتابة على القديم ؟

٥٠ - أصول الكلمات العامية محسن توفيق العدل (١٣٢٤ هـ)

صاحب هذا الكتاب حسن توفيق بن عبد الرحمن العدل ، من رجال التربية والتعليم . ولد بالإسكندرية في رمضان عام ١٢٧٨ هـ / ١٨٦٢ م . ودرس بالجامع الأزهر ودار العلوم ، وسافر إلى ألمانيا ، حيث قام بتدريس اللهجة العربية المصرية بالمدرسة الشرقية ببرلين ، كما درّس بمصر التربية وتاريخ أدب اللغة بمدرسة المعلمين العربية بالقاهرة ، كما زار سويسرا وإنجلترا ، وتوفي بالأخيرة في الثالث من يونية ١٩٠٤ م / ١٣٢٢ هـ (١) .

ومن مؤلفاته : كتاب فن التربية ، ورسائل البشرى في السياحة بألمانيا وسويسرا ، والرحلة البرلينية ، والحركات الرياضية البدنية ، ومرشد العائلات إلى تربية البنين والبنات ، وتاريخ آداب اللغة العربية ، وحياة العرب قبل الإسلام ، وأصول الكلمات العامية المصرية ، وهو هذا الكتاب الذي يهمننا هنا ، وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩ م على أن يكون جزءاً من كتاب ضخّم اعتمزم مؤلفه إخراجه على فترات ، وسمى هذا الذي طبع : « الرسالة الأولى » ، ثم طبع طبعة أخرى كاملة ، نشرت سنة ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م .

ويحسن بنا أن ننقل هنا مقدمة المؤلف ، لكي تلقى ضوءاً على منهجه والسبب الذي من أجله ألف الكتاب ؛ يقول (ص ٢ - ٤) : « الحمد لله الذي خلق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح ولد عدنان . وبعد ، فإن أيام عهدي بتدريس اللهجة العربية المصرية بالمدرسة الشرقية ببرلين ، قد دعتنى إلى البحث في الألفاظ والتراكيب التي يستعملها

(١) انظر ترجمته ومصادرها في معجم المؤلفين ٢١١:٣ .

المصريون فى التآاور - فكنت أجد الكلمات التى نلهج بها إما عربية محضة ، ولكن اعترى الكثير منها القلب والإبدال والتصحيف والتأريف ، أو غير عربية ، وهى التى تناولها العربى من أفواه القبط منذ فتح البلاد على يد العرب ، أو التى أدخلها الدخلاء على اختلاف لغاتهم ، والتى جاءت بها الدول التى حكمت مصر بعد العرب ، وليس عدد هذه الكلمات بالنزر اليسير . وقد حال بينى وبين نفوذى فى هذا البحث وقتئذ الاشتغال بدراستى الخصوصية فى فنون أخرى .

« ولما عدت إلى مصر وجدت من نفسى نزوعاً إلى متابعة التنقيب فى هذا الموضوع ، لإرجاع الألفاظ إلى أصولها سواء العربى منها والدخيل ، وشد من عزمى هذا ما ألفتته من النهضة اللغوية نهضة شبابنا الذين أراهم الآن قد شدوا بعض الشدو فى لغتهم ، وشغفوا بعض الشغف بإقامة معالمها وتقويم ألسنتهم . وقد اختلست أوقات الراحة التى سمحت لى بها الأشغال للقيام بهذا الموضوع الوعر الطريق . وبعد زمن ليس بالقليل وجدتنى قد وقفت على كثير من أصول هذه الكلمات إلا أن بعضها يحتاج إلى زيادة التحقيق والتدقيق .

« وكان بودى لو أنشرها جميعاً فى كتاب ضخم بعد تتبع كل الكلمات إلا أن كثيراً من الإخوان والطلاب رغبوا إلى أن أنشرها تباعاً فى رسائل متتالية تعجلاً بالفائدة وتسهلاً للتداول ، ولم يسعنى سوى إثارى رغبتهم وإبلاغهم أمتيتهم ، فأنفذت هذه الرسالة الأولى جامعة لأصول (مائة) كلمة مرتبة على حروف المعجم ، عليها تكون داعية للشبان ولناشئة المدارس إلى تقويم ألسنتهم ، وباعثة لهمم الإخوان للبحث معنى فى هذا الموضوع الذى تكاد تقصر دونه همة الفرد الواحد . وكلما نفذت رسالة أتبعها تاليتها إن شاء الله ، حتى إذا أتينا على جميع الكلمات حسن بنا أن نجعلها فى معجم كبير يقوم

اللسان ويقيم البيان .

ويعد المؤلف فى نهاية تلك « الرسالة الأولى » أن يتبعها بغيرها ، فيقول (ص ٤٦) : « تم طبع هذه الرسالة الأولى فى أصول الكلمات العامية المصرية ، وسأتابعها بمثلها إن شاء الله راجيا من الأدباء أن يمدونى بما يعن لهم من الملاحظات ، وما يعثرون عليه من أصول مثل هذه الكلمات ، خدمة للغة العربية الشريفة وتقويما لهذا اللسان العربى المبين » .

وقد كان لثقافة المؤلف ، وإلمامه بالفارسية والتركية وبعض اللغات الأوربية الحديثة ، أثر فى اهتدائه إلى الكثير من أصول الكلمات العامية ، كما كان يعلل للتطور تعليلاً مصيباً فى بعض الأحيان .

وقد حرص المؤلف على الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والأشعار القديمة . وكان من مراجعه : لسان العرب ، والصحاح ، وشفاء الغليل للخفاجى ، والقاموس المحيط ، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ، وألف باء للبلوى ، والنوادر لأبى زيد ، ومجمع الأمثال للميدانى ، ورحلة ابن بطوطة ، والمزهر للسيوطى وغيرها .

ونستطيع أن نلخص دراستنا للكتاب فى الملاحظات التالية :

- ١ - ترجع بعض الكلمات المستعملة فى العامية المصرية إلى الاستعارة من التركية والفارسية واللغات الأوربية الحديثة ؛ مثل : بوش ٢/١٢ من التركية . بوظ ٥/١٢ من التركية (بوز) . شويش ٩/٢٢ من الفارسية (شاباش) . عفارم ٦/٢٧ من الفارسية (آفرين) . ممة ١/٣٩ من التركية (ممة) . ننة ١/٤٢ من الفارسية التركية (ننى) . ورشة ١/١٤٤ من الإنجليزية Workshop . يغمة ١٢/٤٥ من التركية (يغما) بمعنى سلب ونهب .

٢ - وترجع بعض الكلمات العامية فى نظرنا إلى فترة أقدم من الفصحى ، وذلك مثل كلمة : « تقصّع » التى تنطق الآن « تأصّع » ٩/١٢ بقلب القاف همزة ؛ فيرى المؤلف أن الأصل فيها : « تَقَرَّصَع » . ويستشهد على ذلك بقول الراجز الذى نقله ابن السكيت فى كتابه تهذيب الألفاظ :

إذا مشت سالت ولم تقرصع هز القناة لدنة التهزّع

ونحن نرى أن الأصل هو « تقصّع » الذى تقوله العامة بالهمز بدل القاف ، وأن « تقرصع » صيغة جديدة فى العربية الفصحى ، ناتجة بسبب تأثير قانون المخالفة فى إبدال أحد المتماثلين راء . ومن أمثلة المخالفة فى العامية المصرية : « مَهَرِّدَم » فى « مَهْدَم » ٤/٣٩ .

٣ - وإذا كانت القاعدة قلب القاف همزة فى نطق القاهريين ، فإن الكاف قد قلبت هى الأخرى همزة فى أربعة أمثلة هى : « حَاءٌ فيه النصح » ١٣/١٦ بدل « حَاكَ فيه النصح » . و « فلان طأ من الغيظ » ٥/٢٥ بدل « فلان تَكَ » . و « فلان عايء » ٧/٢٦ بدل « فلان عائك » . و « بلاش مآوَحَة » ٥/٣٤ بدل « مكاوَحَة » . ويظهر أن الكاف فى هذه الأمثلة كانت تنطق نطقاً قريباً من نطق القاف ، وإلا فإن الكاف المتطورة عن ترقيق القاف لا تزال باقية فى الكلام مثل : سَكَّعَ « ٤/٢٠ بدل « صَقَّعَ » بترقق القاف والصاد .

ويقول المؤلف : « وبعض المتقعرين يقولون : مقارحة ، بالقاف وهو خطأ » . وسبب هذا التقعر فى نظرنا القياس الخاطيء على تلك الألفاظ الكثيرة التى تنطق بالهمزة ، وأصلها فى العربية الفصحى بالقاف .

٤ - وقد لعب هذا القياس الخاطيء دوراً فى نطق القاهريين للفعل : جَمَرَ

الخبز « بالهمزة هكذا : « أمر » ١/١٠ فإن نطق القاف جيما في بعض بلاد الوجه القبلى أدى إلى توهم أن الجيم فى « جَمَر » من هذا النوع ، وأنها تقابل القاف فى الفصحى ، ولذلك نطقت همزة فى لهجة القاهرة .

٥ - والهمزة والعين من الأصوات المتقاربة فى المخرج ، ولذلك نرى بعض أهالى الوجه القبلى يقول مثلا : « لع » بدلا من « لآ » . ومثل ذلك قول العامة « تلْكع » ١٠/١٣ فى « تلْكأ » . و « فأع » = « فَقَع » ٩/٢٩ فى « فقا » ومن أمثلة انقلاب العين همزة قولهم : « دألج » ١٤/١٧ فى « دعلج » .

وقد حدث مثل ذلك فى القديم كذلك . انظر مثلا كتاب « القلب والإبدال » لابن السكيت (باب العين والهمزة) ٢٢ - ٢٤ .

٦ - وتطور صوت الجيم الفصيح من صوت مزدوج فيه صفة الشدة وصفة الرخاوة إلى صوت رخو بسيط وضياح الجهر منه ، كما فى قول عامة الأندلس فى القرن الرابع الهجرى : « اشترت الدابة » بدل « اجترت الدابة^(١) » - هذه الظاهرة لها أمثلة كثيرة فى العامية المصرية ؛ مثل : « شخ » فى « جِخ » ١/٢٢ « فشر » من الفشر والكذب ١٥/٢٩ من « فَجَر » بمعنى « كَذَب » ، « وش » ٦/٤٤ من « وجه » . ويقول المؤلف « فكأنهم أرادوا أن يحفظوا نطق الجيم العربية ، فزادوا فيها إلى أن جعلوها شينا كما هو ظاهر » ! ومن أمثلة هذه الظاهرة كذلك تحوّل كلمة : « جوال » إلى « شوال » .

٧ - وقد تجتمع على الكلمة الواحدة عدة تطورات مختلفة ، مثل : « اطربأ »

(١) انظر لحن العامة للزبيدي ٢/٣٩٣ وقد مبقت الإشارة إلى ذلك .

٧/٨ فى « تطبّق » ؛ ففى هذه الكلمة تطورت صيغة « تفعلّ » إلى « اتفعلّ » ، وتطورت القاف فأصبحت همزة ، وأثر قانون المخالفة فى إبدال أحد صوتى الباء راء .

ومن أمثلة ذلك أيضاً : « ألس » ٩/٩ فى « لقس » ، ففيه القلب المكانى وإبدال القاف همزة ؛ ومثل : « سبان » ١٢/١٩ فى « صِبَّان » ، ففيه حذف الهمزة وتقصير الحركة وترقيق الصاد .

وقد تحدثت هذه التطورات على مراحل فى الكلمة الواحدة ؛ فمثلاً : « نتع » ٢/٤٠ فى عبارة نحو : « ربنا ينتعها بالسلامة » للمرأة التى تلد . هذا الفعل أصله فى العربية الفصحى : « نتق » والقاف تقلب همزة فى العامية المصرية ، ثم تبدل الهمزة عينا فى بعض الأحيان ، كما سبق أن ذكرنا . وقد فطن المؤلف إلى هذه الخطوات من التطورات فقال : « نطقوا أولاً القاف همزة كعادتهم ، ثم جعلوا الهمزة عينا ؛ لما فى صوتها من الحدة والشدة » !

٨ - ومن مظاهر التطور فى العامة المصرية اختصار الكلمة ؛ فيقال مثلاً للطفل : « بح » ٧/١٠ بمعنى « لم يسق شىء » . وأصل الكلمة فى الفصحى : « بحباح » . ومن أمثلة ذلك أيضاً قولنا : « لسه » بمعنى « للآن » ١٠/٣١ وأصلها : « للساعة » . ويسوق المؤلف الأدلة على ذلك ، فيقول : « ويؤيد ذلك أن أهل المغرب ينطقون بها : « للسع » فيشتتون العين ، وبعض سكان الصعيد يقولون : « للساتى » يسقطون العين ويظهرون حركة الإعراب » .

٩ - ويرى المؤلف أن « شوية » ١٤/٢٢ بمعنى « قليل » ليس تصغير « شىء » كما يزعم الكثير ، وإنما أصلها : « شُوَاية » ، وهى الشىء الصغير من الكبير . وعنده الحق ، لأن التاء لا تجدد لها مبرراً إذا قلنا بالتصغير . أمّا

الاستغناء عن المد بالتضعيف ؛ فقد سبقت له أمثلة في باب : « ما خالفت
العامّة فيه لغات العرب » من : « الغريب المصنف » لأبي عبيد ؛ مثل :
« بلوعة » في « بالوعة » و « قاقزة » في « قاقوزة » و « عيرت المكايل » في
« عايرت المكايل » .

١٠ - وأخيراً ، فمن الأشياء الدقيقة التي التفت إليها المؤلف إرجاع كلمة
« صهّين » بمعنى : « لا تُبال » إلى اسم الفعل القديم : « صهّ » ٦/٢٤ .

٥١ - لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي (١٣٤٤ هـ)

الشيخ إبراهيم اليازجي هو ابن الشيخ ناصيف اليازجي ، اللغوي اللبناني المعروف . وقد ولد إبراهيم في بيروت في ٢ مارس سنة ١٨٤٧ م ، ورحل إلى القاهرة في عام ١٨٩٥ ، وأنشأ بها جريدة « البيان » في عام ١٨٩٧ م و« الضياء » في عام ١٨٩٨ م وظل يزود في الأخيرة عن اللغة العربية الفصحى ونقائها حتى توفي بالقاهرة في عام ١٩٠٦ م / ١٣٢٤ هـ (١) .

و « لغة الجرائد » عنوان لمقالات في أخطاء الجرائد اللغوية ، كان الشيخ إبراهيم اليازجي ينشرها تباعاً في مجلة : « الضياء » ، وقد جمعها في حياته : مصطفى توفيق المؤيدي ، ونشرها في كتب بعنوان : « لغة الجرائد » . وقال في آخره (٢/٦٨) : « يقول جامع هذه النبذة ومتولى طبعتها مصطفى توفيق المؤيدي : هذا آخر ما جاء في مجلة الضياء الغراء من الكلام على لغة الجرائد ، وتصحيح ما تداولته فيها الأقلام من الأوهام . وقد عثرت على تصحيحات آخر لبعض ألفاظ الكتاب ، ذكرت متفرقة في بعض فصول مجلة البيان ، وفي باب الأسئلة وأجوبتها من مجلة الضياء ، فرأيت أن أزيدها هنا توفية للفائدة ، بعد استئذان المؤلف الفاضل في صياغتها على نسق ما ذكر في هذه المقالة » .

وفيما يلي تلخيص دراستنا لهذا الكتاب في النقاط الآتية :

١ - في مقدمة الكتاب يثنى الشيخ إبراهيم اليازجي على الجرائد ويشيد بدورها في إحياء اللغة الفصحى « مما آذن بانتعاش اللغة من كبوتها ، وأحيا الآمال

(١) انظر ترجمته ومصادرها في كتاب بروكلمان GALS II 766 .

فى عودتها إلى قديم رونقها ، غير أنه يرى شيئاً من اللحن والخطأ فى عبارات تلك الجرائد « شذت عن منقول اللغة ، فأثرت فى غير منازلها ، واستعملت فى غير معناها ، فجاءت بها العبارة مشوهة ، وذهبت بما فيها من الرونق وجودة السبك ، فضلاً عما يترتب على مثل ذلك من انتشار الوهم والخطأ ، ولا سيما إذا وقع فى كلام من يوثق به ، فتتناوله الأقلام بغير بحث ولا تكبر » .

ويرى اليازجى كذلك أن « الغلط فى اللغة أقبح من اللحن فى الإعراب ، وأبعد عن مظان التصحيح ؛ لرجوعها إلى النقل دون القياس ، فيكون الغلط فيها أسرع تفشيًا ، وأشد استدراجاً للسقوط فى دركات الوهم » .

٢ - ويبدو من أسماء الكتب التى تتردد فى : « لغة الجرائد » للاستشهاد بما فيها تارة ، ولعرضها على ميزان النقد اللغوى تارة أخرى - مقدار سعة علم اليازجى ، وكثرة اطلاعه ؛ فقد رجع إلى تاج العروس للزبيدي ، ولسان العرب لابن منظور ، والأساس للزمخشري ، ومقامات الحريري ، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ، ومروج الذهب للمسعودي ، ونفح الطيب للمقري ، وألف باء للبلوى ، وخزانة الأدب لابن حجة الحموى ، والمصباح المنير للفيومي ، وتفسير البيضاوى ، ورحلة ابن بطوطة ، وتاريخ أبى الفداء ، وشرح رسالة ابن زيدون لابن نباتة ، وبتيمة الدهر للثعالبي ، والأغاني لأبى الفرج الإصفهاني ، وعقلاء المجانين لابن الجوزي ، وألف ليلة وليلة ، ومقدمة ابن خلدون ، والمقامة الوردية للسيوطي .

ومن أمثلة تتبعه لبعض ما فى هذه الكتب من عبارات يعدّها مولدة ومخالفة للفصحى ؛ قوله (١٤/٣٤) : « يقولون : واروا الميت التراب ، أى واروه فى

التراب ، فيحذفون الحرف ، ويقون التراب مفعولا فيه ، وهو خطأ ؛ لأن التراب من أسماء المكان المختصة ، فلا يصلح للظرفية . وقد ورد مثل هذا للحريري في مقامته الكوفية ، وهو قوله : وخلدوها بطون الأوراق .. » .

ومثل قوله (١٥/٢١) : « ويقولون : لا يخفاك أن الأمر كذا ، فيعدون الفعل بنفسه . والصواب : لا يخفى عليك ... ومن الغريب أن هذا الوهم وقع لقوم من أكابر الكتاب ، كقول صاحب نفح الطيب في المجلد الثاني ... ولا يخفاك حسن هذه العبارة » .

ومثل قوله (١/٤٣) : « ويقولون : هل لا يجوز أن يكون الأمر كذا وكذا ؟ وهل لم نزر زيدا ؟ وهل ليس عمرو في الدار ؟ فيدخلون (هل) على النفي ، وهي مخصوصة بالإثبات . وأكثرهم يكتب : (هل لا) كلمة واحدة على حد كتابة : (هلا) التحضيضية . وقد وقع مثل هذا لابن الجوزي في كتاب عقلاء المجانين حيث قال : هلا يدل هذا على نقصان العلم ؟ والصواب : استعمال الهمزة في كل ذلك » .

ومثل قوله (١٠/٥٦) : « ويقولون : الأعجب من ذلك أن الأمر كذا وكذا ، وهذا أخى الأكبر منى . ومن هذا قول السيوطي في المقامة الوردية : « والأشرف من كل ريحان فخراً » . والمقرر في كتب النحاة أن (أل) و (من) لا تجتمعان مع أفعل التفضيل ، فالصواب أن تحذف أحدهما ؛ فيقال : والأعجب أن الأمر كذا ، أو أعجب من ذلك أن الأمر كذا . وهذا أخى الأكبر ، أو أخى هو أكبر منى » .

٣ - ونعرف من كلام البازجي أن بعض الكلمات أصابها التطور في معناها منذ زمنه حتى الآن مرة أخرى ؛ مثل : « هذا أمر عتيد » ٦/١٩ فمعناها في العربية الفصحى قديما : « الحاضر المهيأ » ، كما ورد في القرآن الكريم

فى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَىٰ عَتِيدٍ ﴾ (١) . وكما ورد فى قول نفيل بن عبد العزى :

وكيف أخاف أو أخشى وعيدا ونصرهم إذا أدعو عتيد (٢)

ومعنى كلمة : « عتيد » فى زمن اليازجى : « المنتظر » ؛ يقول اليازجى :
« ويقولون : أمر عتيد ، ويوم عتيد ، أى منتظر ، فيخلطون فيه ؛ لأن العتيد
بمعنى الحاضر المهيأ ، وقد أعتد الأمر ، أى أعدّه ، وأمر معتد وعتيد » .

أما الآن فمعنى هذه الكلمة : عتيق ، أو قوى ، أو عنيد ، كما ذكرنا فى
فصل القياس الخاطيء فى بداية هذا الكتاب (٣) .

كما نرى من كلام اليازجى كذلك أن بعض التعبيرات لا تزال حية
وشائعة على ألسنة الكتاب ؛ مثل قوله (١٧/٤١) : « ويقولون : اعتدوا على
بعضهم البعض ، وظلموا بعضهم البعض . ولا يتحصل لهذا التركيب معنى إلا
بعناء وتكلف بعيد . وربما قالوا : تقاسموا بين بعضهم البعض ، وهو أغرب
وأبعد عن التأويل . والوجه : اعتدوا بعضهم على بعض ، وظلموا بعضهم
بعضاً ، وتقاسموه بينهم » .

وكذلك مثل قوله (١٧/٥٤) : « ومن هذا قولهم : سرتنى رؤياك ،
بالألّف .. وإنما الرؤيا فى النوم خاصة . وأما فى اليقظة فيقال : الرؤية ، بالهاء
وهى اللغة الفصيحة » (٤) .

(١) سورة ق ٢٣/٥٠ وانظر مجاز القرآن ٢٧٣/١ .

(٢) حماسة ابن الشجرى ٦/٤ والحماسة البصرية ٨١/١ .

(٣) انظر فيما مضى صفحة ١١/٤٣ .

(٤) انظر بيتا للراعى فى لسان العرب (رأى) ١٩/١٩ فيه : فكبر للرؤيا وهش فؤاده . وانظر
كذلك آراء المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ وما حملنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس ﴾ .

ونحن نسمع فى أيامنا هذه السيدة أم كلثوم تغنى لكبار أرباب القلم أغنية :
« عودت عيني على رؤياك » وتقول فيها أيضاً : « وان مريم من غير رؤياك » !
ومن أمثلة العبارات الشائعة فى الاستعمال : استخدام « طالما » بمعنى
« مادام » . يقول اليازجى (٥/٦٣) : « وقول الآخر : لا يصلح أن يؤخذ حجة
طالما أن كتب اللغة لم تخط بكل الألفاظ ، يريد : ما دامت كتب اللغة لم
تخط . فجعل (طالما) ظرفاً . وهى من قبيح أغلاط العامة » .

ويبحث اليازجى ، ويقلب فى الكتب والدواوين عن لفظة : « هاته » التى
يستخدمها الناس كثيراً حتى الآن بمعنى : « هذه » فلا يجدها إلا عند
المتأخرين من كتاب تونس ؛ يقول اليازجى (١٦/٣٠) : « ومن تهافتهم فى
النقل ما أولع به أكثرهم من استعمال لفظة : (هاته) فى مكان : (هذه)
ذهاباً منهم أنها أفصح منها ؛ وما هى بالفصحى ولا الفصيحة . وهذه معلقات
العرب ، بل قصائدهم التسع والأربعون^(١) ، وهذه دواوين شعرائهم من مثل :
عنتره والنابغة وحاتم وعروة بن الورد والفرزدق وجريز وغيرهم ، وهذه خطب
الإمام على ، والمنقول عن وفود العرب كلهم ، بل هذا القرآن نفسه ، هل
يجدون فى ذلك كله لفظة : (هاته) ، فلو كانت بهذه المنزلة التى يتوهمونها
لم تفت أولئك كلهم على مكانهم من اللغة وتحققهم من فصيحها . ولقد
قلنا كثيراً من صحف الكتاب فى كل عصر من أعصار الإسلام فلم نجد هذه
اللفظة فى شىء من كتب المتقدمين ، ولا نذكر أننا رأيناها قبل شيوعها بين
كتابنا إلا فى كلام بعض متأخرى التونسيين ، بل لعلها لم ترد إلا فى كتاب
خير الدين باشا المسمى بأقوم المسالك ، فإنها شائعة فى الكتاب كله ، لا يكاد

(١) يقصد القصائد الموجودة فى كتاب جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى .

يستعمل غيرها ، وهو من غريب الذوق فى اختيار الألفاظ « (١) .

٤ - ويرى اليازجى أن ضياع الفعل المزيد بالألف من كلام العامة والاستعاضة عنه بالفعل الثلاثى مثل : « خرج الزكاة » بدلا من : « أخرج » - كان سبباً فى مزالغ الخاصة حتى فى الزمان القديم ؛ يقول (١٨/٣٩) : « ويقولون : هذا أمر مثبت ، أى ثابت أو مُثَبَّت . وهو من تعبيرات العامة ؛ لأنهم لا يكادون يفرقون بين فَعَلَ وأَفْعَلَ ، بل الغالب فى كلامهم الاقتصار على فَعَلَ المجرد ، ويميزون بين اللازم منه والمعتدى بالحركة . وهذا أعظم مزالغ الخاصة ، لكثرة هذه الأفعال واشتهارها ، حتى لا يكاد يداخلهم ريب فى صحتها ، وقد استدرج بها أناس من متقدمى الكتاب ، كما وقع لأبى الفداء حيث يقول فى مقدمة تاريخه : وأما التوراة العبرانية فهى أيضاً مفسودة . وكما فى قوله فى هذه المقدمة : فصار المثبتون فى الجدول كذا وكذا سنة ، مع أنه يقول فى السطر الذى قبله : وهو الذى اخترناه وأثبتناه فى جدولنا هذا » .

٥ - ويفطن اليازجى إلى أثر الترجمة فى العربية الحديثة ، فيرى أن بعض العبارات ليست إلا ترجمة حرفية عن الإفرنجية ؛ مثل قوله (٢/٣٦) : « ويقولون : انظر إن كان زيد فى داره ، وسله إذا كان الأمر كذا ، فيأتون بإن وإذا فى هذا الموضع ، وهو من التعريب الحرفى عن الإفرنجية ، وكأن

(١) أسماء الإشارة للمؤنثة فى العربية هي :

ذِي - ذُو - ذُو - ذِي - ذِي

تِي - تُو - تُو - تِي - تِي

ويجوز دخول هاء التثنية عليها . راجع مثلاً : تذوّر الذهب لابن هشام ، فلا وجه لتعجب اليازجى من هاته !!

الذى استدرجهم إلى ذلك ما يرى فى الكلام الفصيح من نحو قولنا : افعل هذا إن استطعت . وشتان ما بين الصيغتين ، وإن تشابهتا فى بادئ الرأى ؛ لأن قولنا : افعل هذا ، هو فى معنى الجواب ، لأن العبارة على تأويل إن استطعت فافعل ، وهذا بعيد فى نحو المثالين المذكورين ؛ لأنهما ليسا على معنى : إن كان زيد فى داره فانظر ، وإذا كان الأمر كذا فسله . والصواب : أن تبدل أداة الشرط فى مثل هذا بهل ، تقول : انظر هل هو فى داره ؟ وسله هل الأمر كذا ؟ .

وكذلك مثل قوله (١٠/٤٩) : « ويقولون : أزوره رغما عن هجره لى ، ولا معنى للرغم هنا ، إنما هو من التعريب الحرفى . والذى يقال فى هذا المقام : أزوره مع هجره لى ، أو على هجره . وهو المعنى المراد من التعبير الإفرنجى » .

٦ - ويلعب القياس الخاطيء دوراً كبيراً فى معظم الأمثلة التى عالجهما اليازجى فى : « لغة الجرائد » ؛ فإن تعدية الفعل : « ينبغى » بحرف الجر : « على » هو قياس خاطيء على الفعل : « يجب » الذى يقترب منه فى المعنى . وقد فطن اليازجى إلى ذلك ، فقال (١١/٦) : « ومن ذلك قول بعضهم : ينبغى عليك أن تفعل كذا ، فيعدونه بعلى ؛ لظنهم أنه بمعنى وجب ، وليس كذلك » .

وكذلك تشديد فاء : « حافة » (٧/١٠) إنما هو قياس خاطيء على : « كافة ، مثلاً » .

وتأنيث : « وضاء » فى قولهم : « صحيفة وضاء » إنما هو قياس خاطيء على : « غراء » مثلاً . وقد فطن اليازجى إلى ذلك فقال (١٩/١٤) : « ويقولون : صحيفة وضاء ، وفلان ذو طاعة وضاء ، فيؤنثون لفظ وضاء ، ذهاباً إلى أن ألفه للتأنيث ، على حد ألف غراء مثلاً » .

ويرى اليازجى (٧/١٥) « أن مثل هذا الهم قد جاء حتى فى كلام بعض الجاهليين ؛ لأنه من المواضع التى تلبس على غير اللغوى ! قال الحارث ابن حازة :

أجمعوا أمرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء »

غير أنه يمكن أن يقال إن الحارث بن حلزة ضمّن كلمة : « ضوضاء » معنى كلمة : « جلبة » وهى مؤنثة . والتضمين إن لم يكن مقصوداً هو أيضاً عملية من عمليات القياس الخاطيء .

وصيغة : « تمعن فى الأمر » صيغة جديدة ، قيست قياساً خاطئاً على مثل : تدبّر وتأمل . واليازجى نفسه يقول (١٧/١٦) : « وأما تمعن فلم يثبت وروده فى شىء من كلام العرب ، وكأنما بنوه على تأمل وتدبّر وتفّرّس ، وما أشبه ذلك » .

وعبارة : « باع طولى » فى قوله (١٢/١٩) : « ويقولون : له فى هذا الأمر باع طولى ، فيؤنثون الباع وهو مذكر » - هذه العبارة قيست قياساً خاطئاً على نحو : « يد طولى » .

ومن فطنة اليازجى إلى القياس الخاطيء وتسميته إياه بالتوهم قوله (١٤/٢٤) : « ويقولون : مرّت عليه كرور الزمان ، فيؤنثون لفظ الفعل على توهم أن الكرور جمع ، وإنما هو مصدر كرّ » .

والقياس الخاطيء على : صحائف ورسائل قديم جداً منذ أيام سيبويه - كما عرفنا من قبل فى فصل القياس الخاطيء - غير أنه لا يزال يقع ؛ ومن أمثلته عند اليازجى قوله (١٠/٣٢) : « ويقولون فى جمع المغارة : مغائر بالهمزة . وصوابه : مغاور بالنون . كما يقال فى جمع مفازة : مفارز ، لأن

حرف المد إذا كان أصلاً لا يهمز . ومثله قولهم : معائب ومشائخ ومكائد بالهمزة أيضاً ، وصوابهن بالياء .

وانقلاب : «الوضوح» إلى «الوضاحة» (١١/٣٤) من القياس الخاطيء على مثل كلمة : «صراحة» .

والمستعمل عن عبارة : «ليس زيد ليفعل كذا» (٩/٣٥) هو القياس الخاطيء على نحو : «لم يكن زيد ليفعل كذا» ... إلى آخر الأمثلة العديدة التي يمكن أن تعلق بظاهرة القياس الخاطيء في كتاب : «لغة الجرائد» .

٧ - وقد تغيرت دلالة بعض الألفاظ عما كانت عليه في الفصحى ، فمن أمثلة تعميم الدلالة استعمال كلمة : «التحوير» بمعنى «التعديل والتهذيب» ، وهي في الأصل بمعنى «التبييض» (٧/٣) .

ومن أمثلة التعميم كذلك عبارة : «إرباً إرباً» التي كانت تستخدم لتقطيع ماله أجزاء كالذبيحة مثلاً ، فأصبح الكتاب يستخدمونها في تقطيع أى شيء ، فيقولون : مزق الكتاب إرباً إرباً» (١٩/٤) .

ومن أمثلة تخصيص الدلالة استعمال كلمة : «الصحيفة» لأحد وجهيها وهو ما يسمى «بالصفحة» . وإنما «الصحيفة» في اللغة الفصحى : الورقة بوجهيها (١٩/١٦) .

ومن أمثلة انتقال الدلالة استعمال كلمة : «اقتصد» بمعنى «وفر» وهي في الأصل بمعنى اعتدال وتوسط في الأمر (٢/١٢) .

٥٢ - تهذيب الألفاظ العامية

للشيخ محمد علي الدسوقي

نشر هذا الكتاب لأول مرة بالقاهرة سنة ١٣٣١هـ - ١٩١٣م ، وكان يقع في حوالي مائتي صفحة من القطع الصغيرة . ثم نشره صاحبه للمرة الثانية في جزأين كبيرين ، يقع أولهما في ٣٢٨ صفحة ، ونشر بالقاهرة سنة ١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م ، كما يقع الثاني منهما في ٣٨١ صفحة ، ونشر بالقاهرة سنة ١٣٤١هـ / ١٩٢٣م . وهذه الطبعة الثانية هي التي نرجع إليها هنا في العرض والتحليل .

ومما قاله المؤلف في التمهيد الذي صدر به هذه الطبعة : « وقد حليت جيد هذا الكتاب بصور كثير من الأدوات والآلات والحيوان والنبات ، واستعنت بسعادة النطاسي (أحمد بك عيسى) على تحرير ألفاظه الطبية والتشريحية ، لما له من الباع الطولي والقدم الراسخة في الطب والتعريب ، والبحث والتنقيب . وقرأت كثيراً من كتب الطب والمفردات والتشريح ، كتذكرة داود الأنطاكي ، ومفردات ابن البيطار ، فكانت هذه الكتب لي قنطرة بين اللغة العربية واللغة العامية ، ونبراساً اهتديت به لحل كثير من معمى الألفاظ العربية ، التي انقطعت الصلة بيننا وبين واضعيها في القواميس » (٥/١) .

ويبدأ الكتاب بمقدمة طويلة ، يحاول فيها مؤلفه أن يشخص أدواء اللغة العربية ، ويصف لها الدواء . وهو يرى أن أدواء اللغة العربية ثلاثة :

الداء الأول : هو اللحن . ويقصد به المؤلف الخطأ في الإعراب ، ويرى أنه أول داء أصاب اللغة العربية « لأن حركات الإعراب متغيرة ، من الرفع إلى النصب إلى الجر إلى الجزم ، فكان يعسر على من ليس بعربي صميم تمييز

مواضعها » (١٠/١) .

ودواء هذا الداء عند المؤلف ، هو تعلم علم النحو .

والداء الثانى : هو التحريف . ويقصد به ، كما يبدو من أمثلته ، تغيير بعض أصوات الكلمة ، سواء أكانت أصواتاً صامتة ، أم من أصوات العلة . ويرى المؤلف أن دواء هذا الداء فى قراءة الكتب المؤلفة فى لحن العامة ، مثل كتاب : « أدب الكاتب » لابن قتيبة .

والداء الثالث : هو الدخيل . ويرى المؤلف أن هذا الداء أخف الأدواء بشرط ألا يتعدى أسماء المسميات التى ليست لها أسماء فى اللغة العربية ، كما يرى أن العربية لم تسلم من هذا الداء فى زمن شبابها ، وقد ورد كثير من الأسماء المعربة فى القرآن الكريم وأشعار العرب ، وأن ما وضعته المجامع العلمية الحديثة من أسماء مبتكرة للمخترعات الجديدة « لم يتعد ما سطره من الكتب ، وإن تعداه فإلى بعض الصحف . أما العامة المعنيون بهذا الوضع ، فلم يستعمل أحد منهم كلمة من هذه الكلمات قاطبة ، بل عربوا ما سمعوا ، بعد أن اختصروا من تلك الأسماء الأعجمية ما اختصروا ، وحرفوا منها ما حرفوا ، كما فعل أسلافهم العرب من قبل . ولم يصيغوا لقول داع ؛ لانصراف أسماءهم إلى أولئك الأوربيين أصحاب الوضع العملى لا القولى ... وقد حذف العامة من بعض الأسماء الأعجمية حروفا لتخف على ألسنتهم . وهذا هو التعريب بعينه الذى كان فاشيا فى العرب منذ الجاهلية الأولى ، يدلك على هذه الحقيقة ما فعلوه فى : (السينما توغراف) المركب من ١٣ حرفا ، يكلّ عن النطق بها أوسع الناس فمّا وأذربهم لسانا ، حيث اقتصروا منه على : (سيما) . فما أبرع العامة فى الاختصار ! » (١٦/١) .

ويرى المؤلف (١٧/١) أن « الدواء الذى يقف سريان هذا الداء ، هو أن يؤلف مجمع لغوى (وقد ألف والحمد لله ، ولكن لم يصنع شيئا إلى الآن) ، ويكون من أعضائه أكابر علمائنا وأدبائنا ، لتهديب أسماء المخترعات الأجنبية واختزالها ، على وجه يسوغ به تعاطيها . هذا إذا لم يوجد لها أشباه فى العربية ، وإلا وضعت لها أسماء مبتكرة ، بشرط أن تعنى الحكومة بذلك ، وتبلغه لجميع فروعها فى الأقاليم وجميع الصحف السيارة ، فمتى استعملها الحكام تبعثهم العامة . والناس على دين ملوكهم ! »

وفى البحث عن علاج عام شامل لهذه الأدواء ، يذكر المؤلف أن مجلسا ضمه مع بعض الرفاق ، فناقشوا مسألة فساد كلام العامة ، واقتراح أحدهم تنشئة جيل جديد على الفصحى ، بإبعاده عن الأب والأم والإخوة منذ نعومة الأظافر ، وتلقيه العربية الفصحى . كما اقترح الثانى أن يكلف المعلمون فى المدارس النطق بالعربية أمام التلاميذ ، ويمتنع هؤلاء عن مخاطبة العامة . واقتراح الثالث أن يلتزم المعلمون النطق بالعربية الصحيحة ، لا فرق بين معلمى اللسان العربى وغيره من ترجمة وحساب وتقويم بلدان وغيرها من بقية المواد ، كما يجب أن يكون التعليم إجباريا لجميع الأطفال .

غير أن مناقشة هذه الاقتراحات أثبتت أنها خيالية ، فذكر المؤلف رأيه ، وأن « الذى فى استطاعتنا عمله الآن ، هو تأليف الكتب ، التى ترد العامى إلى أصله العربى ، ونشرها بين طبقات الأمة » (٥٢/١) .

وتحقيقا لهذا الغرض ، شرع المؤلف فى وضع هذا الكتاب . وقد بدأ بعد المقدمة الطويلة فى ذكر أخطاء العامة ، فعقد فصلا بعنوان : « الأعراض التى ظهرت عن داء التحريف » (٥٧/١) . وهو يقسم هذه الأعراض إلى أعراض عامة وأعراض خاصة ، فالعامة هى التى تكون شاملة لنوع من أنواع الكلام ،

والخاصة هي التي تكون في كلمة واحدة ، سواء أكان تحريفها بحرف أم بحركة . ثم يقول (٥٧/١) : « وقد ارتأينا أن نذكر الخطأ العام ، ونضرب له طائفة من الأمثلة كالعنوان لما عداها ، ليرجع العامة عن ذلك الخطأ وما شاكله ، إلى الصواب للاختصار . أما في الأعراض الخاصة ، فنذكر كل كلمة ظهر فيها عرض التحريف ، ونرد فيها بالصواب » .

ثم يلخص المؤلف الأعراض العامة في عشرة أعراض هي :

(١) إبدال القاف همزة أو جيما ، كقولهم في « القمر » : « أمر » أو « جمر » .

(٢) إلحاق الشين بأواخر بعض الكلمات ، مثل : « ما سافرتش » و « عليكش دين ؟ » . ويضع المؤلف يده على مفتاح هذه الشين ، والسبب في وجودها ، وأنها مختصرة من كلمة : « شيء » . غير أنه سرعان ما يفقد هذا المفتاح ، وهو يقول (٦٠/١) : « وقد تجعل العامة هذه الشين بدل (شيء) في قولهم : ما علش ، أي : ما عليه شيء . وقولهم : ما فيش ، أي : ما فيه شيء . وأما أقوالهم : ما أكلتش شيء ، ولا أخذتش شيء ، فيتعين أن تكون الشين زائدة ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه . وقولهم : ماركبتش ، ولا عرفتش ، يحتمل الأمرين ، أي الزيادة أو التعويض عن لفظ شيء » ، فهو ينسى هنا أثر القياس الخاطيء ، وطرد الباب على وتيرة واحدة في تعميم الظاهرة ، وجعل الشين في نهاية المطاف من أدوات النفي في العامة .

(٣) كسر أحرف المضارعة ما عدا الهمزة : يقول المؤلف (٦٠/١-٦١) إن « هذا العرض يشبه التثنية في لغة بهراء ، وهم بطن من تميم » . ويرى أنه

عرض « مقبول لوجود نظيره فى لغة العرب إلا الحجازيين » . غير أنه يرى أن « الأولى بالعامية أن يتبعوا لغة الحجازيين ، التى نزل بها القرآن الكريم » !

(٤) كسر أول الماضى إذا كان ثانيه مكسورا ، نحو : فهم وعرف وشرب . ويضع المؤلف يده مرة أخرى على مفتاح هذا التطور . وهو الميل إلى انسجام الحركات ؛ فيقول (٦١/١) : « وكأنهم استثقلوا الانتقال من الفتح إلى الكسر ، فضلوا سواء السبيل » !

(٥) حذف أواخر الكلمات ، وقال عنه إنه هو القطعة ؛ مثل : « رَشَى » فى : « رشيد » ، و « ما » فى « مات » . وهذا التطور حدث فى القديم كذلك فى حالة النداء ، وهو ما يسمى بالترخيم ، « والقطعة تشارك الترخيم فى أنها حذف آخر الكلمة ، إلا أن الحذف فى الترخيم وارد على آخر الاسم المنادى ، وهذا وارد على كل كلمة ، حرفا كانت أو فعلا أو اسما ، منادى وغير منادى » (٦١/١ - ٦٢) .

(٦) حذف الحركات من أواخر الكلمات : ويرى المؤلف أن هذا العرض أقبح الأعراض وأشنعها . ويحاول أن يعلل لظهوره بأن السكون أخف من الحركة ، وأن بعض العرب كانوا يسكنون المتحرك استخفافا ، فيقولون فى : عَلِمَ وَكَّرَمَ : عَلَمَ وَكَّرَمَ ؛ ولهذا السبب وقف العرب على الاسم المنون بالسكون فى غير المنصوب ، ووقفت ربيعة عليه بالسكون مطلقا . ويمضى المؤلف فيرى أن حالة الوقف انتقلت إلى الوصل أيضا فى كلام العامة ، وعندئذ يشتد غضبه عليهم ، فيقول (٦٣/١) : « لكن عامتنا لم يسكنوا أواخر الكلمات فى الوقف فقط ، بل التزموا السكون فى كل حال ، فالوقف والوصل عندهم سواء ؛ فيقولون : ذهب محمد ومحمود وعلى ،

فكان الله سبحانه وتعالى ضرب عليهم الذلّة والسكون حتى فى منطقهم ، فوقف أعضاءهم وألستهم عن الحركة بالنافع ، فتراهم لا تتحرك أعضاؤهم إلا إلى الواء ، ولا ألستهم إلا بالفاسد من النطق . فلخفة السكون على ألستهم وميلهم إلى الكسل ، تركوا الإعراب ، ورموا به عرض الحائط .

(٧) إسكان أول الفعل الماضى المبدوء بالتاء ، وإدخال همزة وصل عليه ؛ مثل : « أَتَكَلَّمُ » فى : « تَكَلَّمْ » و « أَتَعَلَّمْ » فى : « تَعَلَّمْ » . وقد عرف المؤلف أنه « قد ورد هذا الإدغام فى بعض الأفعال المبدوءة بالتاء ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ أَدَارَكَ عِلْمُهُمْ ﴾ وأن أصله : تدارك » (٦٤/١) .

وهذا التطور فى رأينا حدث أولا فى مضارع صيغتى : تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ ؛ إذ تتأثر التاء بعد تسكينها للتخفيف ، بفاء الفعل إذا كان صوتا من أصوات الصغير أو الأسنان ، فتقلب صوتا من جنس هذه الأصوات ، وهو من نوع التأثير المدبر الكلى فى حالة الاتصال . وقد قيست على ذلك صيغة الفعل الماضى ، فالفعل : « أَذَكَّرَ » مقيس على : « يَذَكِّرُ » وأصله : « يَتَذَكَّرُ » بتسكين التاء للتخفيف من : يَتَذَكَّرُ .

ولعل هذه الظاهرة كانت فى سبيل التطور فى العربية الفصحى عندما جاء الإسلام ؛ ولذلك نجد أمثلتها فى القرآن الكريم جنبا إلى جنب مع الصيغ القديمة التى لم يحدث فيها تطور . ونحن نعدُّ هذا دليلا على أن التطور اللغوى فى أية ظاهرة لغوية لا يحدث فجأة ، فيقتضى بين يوم وليلة على كل أثر للقديم ؛ ففي القرآن الكريم أمثلة كثيرة للصيغ القديمة ؛ مثل : ﴿ وما يَتَذَكَّرُ إِلَّا مِنْ يُنِيبٍ ﴾ (غافر ١٣/٤٠) ، بل إن الآية الواحدة لتحتوى فى بعض الأحيان على صورتين معا ؛ كقوله تعالى : ﴿ لِيَذْكُرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (ص ٢٩/٣٨) .

وقد ظل هذا التطور سائرا في طريقه الطبيعي على ألسنة المتكلمين بالعربية، حتى ساد وحده ، وقضى على الظاهرة القديمة في اللهجة العامية المصرية ؛ ففيها نقول مثلا : فلان اضْغَضْ ، واضْدَعْتَ دماغه ، واسْرَعْ في كلامه ، واشْهَى الأكل ، واطْوَع في الجيش . كما نقول أيضا في (تفاعل) : فلان اطاوَل على فلان ، واشَاتِم هو وهو ، واسَاهِل معاه ، واصَالِحوا سوا .

بل لقد سادت صيغتا : (اتفَعَل) و (اتفاعل) في العامية المصرية ، حتى وإن خلت الكلمة من أصوات الصفير أو الأسنان ، مثل : اتعلم ، واتكلم ، واتفرَّج ، واتبهدل ، واترازل عليه . وغير ذلك .

(٨) دخول حروف الجر على الأفعال : يقصد المؤلف بذلك نحو : «فلان بياكل ويشرب ويلعب» . وهو لا يعرف أن هذه الباء بقية الفعل : « بقی » (انظر : التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٠١) ، فيراها في صورتها الحالية مشبهة بباء الجر ؛ فيقول (٦٤/١) : «لقد فقد العامة أهم قواعد اللغة ، وقوضوا أعظم أركانها ، وهو أنه لا يجوز دخول أى حرف من حروف الجر على الأفعال، فعكسوا هذه القضية ، واستباحوا حمى اللغة العربية ، وصاروا يخبطون بها في ليل أليل ، واختلط الحابل بالنابل ، فتبلبلت ألسنتهم ، وصارت في حالة الاحتضار ، فلا هي حية فترجى ، ولا هي ميتة فتنسى ، فلا حول ولا قوة إلا بالله !» .

(٩) حذف ثلاثة أحرف من الحروف الهجائية ، وهى : الذال والطاء والقاف . وقد سها المؤلف في هذا المقام أن يذكر (الظاء) كذلك !

(١٠) ضم ما قبل هاء الضمير وإبدالها واوا : مثل : « رَدُّو » و « عَضُّو » و « قَتَلُو » و « ضَرَبُو » فى : « رَدَّه » و « عَضَّه » و « قَتَلَه » و « ضَرَبَه » .

ويقول المؤلف (٦٦/١) : إن « هذا العرض له أصل فى اللغة ، ولكن ذلك فى الأمر من المضاعف فقط ، حيث يقول بعض العرب : (مُدَّة وَعَضُّهُ) فعلى أمر ، والأفصح : مُدَّةٌ وَعَضُّهُ . فانظر هذا التوسع الغريب من العامة ، الذى أودى باللغة وأوردها موارد الهلاك » .

وفى نهاية الأعراض العشرة يقول المؤلف (٦٦/١ - ٦٧) : « وليست هذه كل الأعراض العامة بل غيرها كثير ؛ مثل استعمال « الواو » و « هم » لغير جماعة الذكور العقلاء ؛ فيقول العوام النقود صُرِفُوا ، والكتب قرأتهم . ومعاملة المثنى معاملة الجمع ، فيقول أحدهم عن الكتابين : « قرأتهم » أى : « قرأتهمما » . وعدم التفرقة فى المثنى والجمع بين حالة الرفع وحالتى النصب والجر . والتسوية بين جمع الذكور وجمع الإناث ، فيقولون : النساء رأيتهم ... أما اعوجاج السنة العامة عن إخراج الحروف من مخارجها فحدث عنه ولا حرج ، فهم لا يخرجون ألسنتهم فى النطق بالظاء حتى مسخت عن أصلها . وكذلك الجيم ، فإن الجيم التى ينطق بها عامة المصريين ما عدا أهل الوجه القبلى ، حرف بين الجيم العربية والقاف ... وكذلك إبدال بعض الحروف ببعض آخر ... فقد يدلون الثاء صاداً فى نحو : عثمان ، فيقولون : عصمان ، والضاد دالاً ، فيقولون فى : ضرس : درس » .

وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن بعض اللهجات الموروثة عن العرب ؛ وذلك مثل : الطمطممانية فى حمير ، وإبدال الميم باء والباء ميماً فى مازن ، والوقف على هاء التأنيث بالثاء فى طيء ، وتصحيح عين اسم المفعول من الأجوف عند تميم ، وغير ذلك (٦٧/١ - ٦٩)

وقد قسم المؤلف كتابه بعد ذلك عدة أقسام ، الأول : لما تنطق به العامة صحيحاً ويظن أنه عامى (٧٠/١) ، والثانى : للمحرف بالحركات (١٣٣/١)

وقد سار فيه المؤلف على طريقة ابن السكيت فى إصلاح المنطق ، وابن قتيبة فى أدب الكاتب ، فعالج ما هو مضموم الأول والعامة تغيره ، وما هو مفتوح الأول والعامة تغيره ، وما هو مكسور الأول والعامة تغيره ... إلخ . غير أن ما يميز طريقته أنه رتب الكلمات فى كل ذلك ترتيبا هجائيا فى جداول ، مبينا فيها الخطأ والصواب بلا استشهاد على ما يقول إلا فى النادر . وقد سار المؤلف فى القسم الثالث ، وهو : المصحف بالحروف (١٦٧/١) على طريقته هذه بلا أدنى فرق .

وأما الجزء الثانى من الكتاب ، فإنه يكاد يكون وقفا على موضوع : «العامى ومرادفه العربى من أقوال الناس وحروفهم ومراتبهم» (٣٠/٢ - ٣٧٦) ، وقد رتب فيه المؤلف الكلمات العامية بحسب الموضوعات فى جداول ، ذاكر اللفظ العربى ، والمرجع الذى وردت فيه الكلمة العربية المقابلة . ومراجعته هى : القاموس ، والمخصص ، وفقه اللغة ، ومختار الصحاح ، ولسان العرب ، والمصباح المنير ، وشفاء الغليل ، وتاج العروس ، وتذكرة داود الأنطاكى ، وأدب الكاتب ، ونوادر القالى ، والمعرب للجواليقى ، ومبادئ اللغة ، وأساس البلاغة ، وحياة الحيوان ، والعقد الفريد ، والكامل للمبرد ، وخاص الخاص للشماعى ، وأقرب الموارد ، وغيرها . وقد رتبت الكلمات فى داخل الجداول ترتيبا هجائيا بحسب الأول ، ولم يورد المؤلف شواهد إلا فى النادر .

وفيما يلى أمثلة لبعض مظاهر التطور فى العامية المصرية ، كما تبدو فى كتاب تهذيب الألفاظ :

- ١ - فمن أمثلة ضياع الأصوات الأسنانية ، وهى التى تتطلب إخراج اللسان بين الأسنان : «تعبان» فى «ثعبان» ١٦٨/١ «تخين» فى «ثخين» ١٦٨/١ «نفل» فى «نفر» ١٦٨/١ «نوم» فى «نوم» ١٦٩/١ «دخيرة» فى «دخيرة» ١٧٠/١ «دبان» فى «دبان» ١٧٠/١

« جُدع » فى « جُدع » ١٧٩/١ « ديب » فى « ذئب » ١٧٠/١ « دم »
فى « ذَم » ١٧١/١ « حذف » فى « حذف » ١٧٩/١ « يعطر » فى
« يعثر » ١٧٨/١ مع تفخيم التاء بقلبها طاء بسبب الراء فى المثال الأخير .
ومن أمثلة أثر الراء فى تفخيم الأصوات المجاورة لها : « طربة » فى « تربة »
١٧٣/١ « صور » فى « سور » ١٧٤/١ « أحرص » فى « أحرص »
١٨٦/١ « رفض » فى « رفس » ١٨٩/١ .

٢ - وإذا كانت الجيم فى العربية صوتا مزدوجا ، أى جامعا بين الشدة
والرخاوة ، بمعنى أنه عبارة عن دال مخرجها من الغاز يعقبها شين مجهورة ،
فلا عجب إذا وجدنا هذا الصوت يتطور فى العامية المصرية أحيانا إلى دال
(وتلك صفة الشدة) فى مثل : « دَشَع » فى « جَشَع » ١٧٠/١ أو إلى
شين (وتلك صفة الرخاوة) فى مثل : « اشترت الدابة » فى « اجترت »
الدابة » ١٧٨/١ هذا إلى جانب الاتجاه العام فى تحول الجيم إلى كاف
مجهورة فى لهجة القاهرة ، فى مثل نطق الجيم فى كلمة : « جمل »
عند القاهريين .

٣ - ومن أمثلة انكماش الصوت المركب وتحوله إلى إمالة : « أرض بُور » فى
« بُور » ١٤٢/١ « حيرة » فى « حيرة » ١٤٣/٢ « ريحان » فى « ريحان »
١٤٤/١ « غير » فى « غير » ١٤٥/١ .

٤ - ومن أمثلة الانسجام الصوتى : تحول صيغة اسم الآلة : (مفعَل) إلى :
(مَفْعَل) بفتح الميم ، فى مثل : « مَبْخَرَة » ١٥٥/٢ « مَرَوْحَة » ١٥٥/١
« مَسْطَرَة » ١٥٥/١ « مَخْنَقَة » ١٥٥/١ « مَدْحَنَة » ١٥٥/١ « مَغْرَقَة »
١٥٦/١ ومن أمثلة الانسجام الصوتى كذلك قولهم : « زَعَتَر » فى « سَعَتَر »
١٧١/١ فقد تأثرت السين ، وهى صوت مهموس ، بالعين وهى صوت

مجهور ، فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو الزاى . وهذا من نوع التأثير المدير الجزئى فى حالة الانفصال .

٥ - ومن أمثلة المخالفة الصوتية : « بشيمة » فى « مشيمة » ١٦٨/١ « سَكَّرَ » فى « سَكَّرَ » ١٨١/١ « قرنيط » فى « قَنِيْط » ١٨١/١ « تَمَدَّنَ » فى « تَمَدَّنَ » ١٩٣/١ .

٦ - ومن أمثلة القلب المكانى : « أهبل » فى « أبله » ٢٤٧/١ « جنزبيل » فى « زنجبيل » ٢٤٧/١ « جَوَّاز » فى « زواج » ١٤٨/١ « خَفَسَ به الأرض » فى « خسف » ٢٤٨/١ « معلقة » فى « ملعة » ٢٤٩/١ .

٧ - وأخيرا نرى أثر النبر فى اختفاء بعض أصوات الكلمة فى المقاطع التى لا تحمل هذا النبر ؛ مثل : « إيش » فى « أى شىء » ٢٧٣/١ « بِدَى » فى « بودى » ٢١٣/١ « لِسَّه » فى « للساعة » ٢٧٣/١ وهذا يشبه قول أهل العراق : « هَسَّه » بمعنى : « الآن » . وأصلها : « الساعة » .

٥٢ - تذكرة الكاتب

لأسعد داغر (١٣٥٤ هـ)

أسعد بن خليل داغر ، أديب لغوى شاعر صحافى . ولد فى بلدة كفر
شيماء ببلبنان عام ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠ م . وتعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت ،
واشتغل بالتدريس فى اللاذقية ، ثم انتقل إلى مصر ، فعمل فى تحرير المقطم ،
ثم انقطع للأدب ، وانتخب عضوا بالمجمع العلمى العربى بدمشق . وتوفى
بالقاهرة عام ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م ^(١) .

ومن مؤلفاته : منظومة تاريخ الحرب الكبرى ، ومثلث خراب الديار السكر
والزنا والقمار ، وتذكرة الكاتب فى أغلاط الكتاب والمحررين وتصحيحها .
وندرس هذا الكتاب الأخير فى النقط التالية :

١ - يبدأ كتاب : « تذكرة الكاتب » بتمهيد فى ٢٧ صفحة يشتمل على
عشر فقرات هى : الفقرة الأولى عنوانها : (أنا واللغة) . وقد تحدث فيها
المؤلف عن ميله إلى الكتابة شعراً ونثراً منذ طفولته ، وذكر أن هذا الميل
أخذ يقوى فيه على توالى السنين ، مصحوباً برغبة شديدة فى توخى
الصحيح الفصيح واجتناب السقيم الركيك ، وأن ذلك ظل دأبه مدة أربعين
عاماً قضاها فى خدمة اللغة ، مشغلاً بها فى التعليم والنظم والترجمة
وكتابة المقالات فى كثير من الصحف والمجلات . ويقول فى كتابه
(١٤ / ٤) : « ومع كل ما طالعه فى أثناء هذه السنين الطويلة من الرسائل
والمقالات التى وضعها النقاد ، وأشاروا فيها إلى الخطأ الشائع المستفيض فى
أقلام الكتاب والشعراء وعلى ألسنة المتكلمين والخطباء ، كنت أرى بعين

(١) انظر ترجمته ومصادرهما فى معجم المؤلفين ٣ / ٣٤٦ .

الحزن والأسف ، أن الفائدة المرجحة من نقد الناقدين وإصلاح المصلحين ، ضعيفة الأثر قليلة الشيوع ، وأن الخطأ اللغوى يتسع كل يوم نطاقه ، ويرتفع فوق أبواب اليراع رواقه » .

الفقرة الثانية عنوانها : (لغة الدواوين ولغة الصحف) . فى هذه الفقرة تحدث أسعد داغر عن انتداب حكومة السودان له للعمل فى وكالتها بالقاهرة ، وأنه عين فى القسم القضائى ، فوقف فى هذه الفترة على مالا يقل عن أربعين ألف كتاب ورسالة ، كلها سواسية فى كثرة اللحن وقلة التدقيق فى اختيار الألفاظ الصحيحة والتراكيب الفصيحة ، ثم قال (٥/٦) : « وفى خريف سنة ١٩٢١ أصدر ابنائى : خليل وحبيب مجلة المضممار الأسبوعية المصورة ، للألعاب الرياضية والفنون الجميلة ، فعنيت بتهديب ما ينشر فيها من الأنباء والمباحث ، وفى أثناء اشتغالى بإصلاح ما يرد من المقالات قبل نشره فى المجلة ، كنت أرى غلطات تكاد تكون محدودة محصورة ، تتكرر هى بنفسها من وقت إلى آخر ، ويكثر ورودها على أقلام كتاب الصحف والمجلات وغيرهم ، من الأدباء المنصرفين إلى الترجمة والتأليف فى هذه الأيام » .

الفقرة الثالثة عنوانها : (تذكرة الكتاب) . ذكر فى هذه الفقرة أنه رأى الاقتداء بمن تقدمه فى وضع كتاب فى تصحيح الأخطاء ، ينشره فى مجلة المضممار فصولا متوالية ، ثم يقول (٣/٧) : « فشرعت فيه فى أواخر سنة المضممار الأولى ، وفى الأجزاء التى صدرت منه فى سنته الثانية ، بعنوان : تذكرة الكاتب » . وحين توقفت (المضممار) عن الصدور ، ألحّ عليه غير واحد أن يتابع ما كتبته فى هذا الموضوع ، فكان هذا الكتاب بعنوان تلك المقالات : « تذكرة الكاتب » . وطبع بمطبعة المقتطف والمقظم بمصر سنة ١٩٢٣ .

الفقرة الرابعة عنوانها : (خطة الإصلاح فى هذا الكتاب) . ذكر أسعد

داغر في هذه الفقرة أن بعض الذين تقدموه في هذه الخدمة ، كانوا يقتصرون في الغالب على ذكر الخطأ ، من غير أن يبينوا وجهه ويشفعوه بصوابه ، ثم يقول (١٢/٩) : « وقد بذلت جهدي في تدارك هذا النقص ، فلم أشر إلى خطأ إلا أبنت سببه ، وقرنته بإصلاحه » .

الفقرة الخامسة عنوانها : (لماذا كثر وقوع الخطأ ؟) . يرى أسعد داغر أن ذلك يعود إلى أربعة أمور : اللغة العامية ، وكثرة السماعي في اللغة ، والنقل والتقليد ، وإهمال اللغة .

الفقرة السادسة عنوانها : (خوارج الأدب) ويعنى بهم المؤلف (١٥/١٨) : « هؤلاء الخوارج الذين قاموا على اللغة ، يطعنون في قواعدها وأحكامها ، ويتزاهدون حماتها الذائدين عن حرمانها ، ويبالغون في ازدراءهم ، وتضليل آرائهم ، وتسفيه أحلامهم » .

الفقرة السابعة عنوانها : (شدة خطرهم على اللغة) . يرى المؤلف (٩/٢١) « أن خطر خوارج الأدب على اللغة شديد جدا ؛ لأنهم لا يفتشون يناصبونها العدا ، ولا يتفككون يكيدون لها المكائد ، ويخفون في سبيل تحصيلها الفخاخ والمصايد وهم يسلطون عليها معاول تقويض وتهديم ، أشد تخريباً وتدميراً من المعاول التي يسلطها الفرضيون على الحكومات ، والإباحية المعطلة على الأديان ، فإذا لم يهب سدة اللغة وحفاظها ، في جميع الأقطار العربية ، هبة رجل واحد لدرء هذه المفاسد ، تفاقم الخطب ، واستطار الشر ، واتسع الخرق على الراقع »

الفقرة الثامنة عنوانها (اللغة وسيور اللهجات العامية) . يقرر المؤلف في هذه الفقرة حقيقة واقعة . وهي أن اللهجات العامية قد اتسع نطاق شيعها ،

وذاع دورانها فى السنة جميع الناطقين بالضاد فى كل أمور حياتهم .

الفقرة التاسعة وعنوانها : (إنما الحاجة إلى واحد) . ذلك هو - كما يقول المؤلف (٥/٢٥) : « إنشاء مجمع لغوى يتألف من صفوة علماء اللغة ، فى مصر وسورية والعراق وغيرها من الأصقاع العربية ، على وجه تراعى فيه الجدارة الصحيحة والأهلية الحقيقية ، بحيث يكون كل عضو متضلعا من معرفة اللغة ، وله إلمام كاف بمبادئ أحد العلوم العصرية ؛ ليتمكن من وضع الكلمات والتعاريف المختصة بذلك العلم ، ويسمى هذا المجمع : مجمع ترقية اللغة العربية » .

الفقرة العاشرة عنوانها : (من لهذا الأمر ؟) . بهذه الفقرة يختم أسعد داغر هذا التمهيد ، فيحث الأغنياء الذين يغارون على اللغة ، أن يتبرعوا بوقف ما يكفى ريعه للإتفاق على هذا المجمع .

٢ - بعد هذه الفقرات العشر يأتى نص الكتاب ، ويبدأ بمقدمة قصيرة تقول (٣/٢٧) : « بهذا العنوان عزمنا أن ننشر فى المضممار ما نعرض عليه فى مطالعتنا ، من الكلمات التى يخطئ بعض الكتاب فى استعمالها ، فنصلحها بإثبات ما نظنه صوابا ، وسنعمل ذلك على سبيل التذكيرة ، معترفين بأننا فى مقدمة من يسهو وينسى ، وأن العصمة لله وحده ، ومتوخين بهذا العمل زيادة التوفر على خدمة لغتنا الشريفة ، حتى ينقى جوهر مفرداتها ومركباتها خالصا من صدى الخطأ والإهمال ، ويبدو كمال جمالها آية فى جمال الكمال ، وعلى الله الاتكال » .

وبعد هذه المقدمة تأتى المادة اللغوية فى ٤٣٦ فقرة لا رابط بينها ، وليس هناك منهج معين فى ورود الفقرات بعضها إثر بعض ، كما فعل من قبله إبراهيم اليازجى تماما .

٣ - وكانت بين أسعد داغر والأب أنستاس الكرملى خصومة حادة ، نشبت بسبب هجوم الأول على الثانى فى مقالة له بجريدة الأهرام فى ١١ مايو سنة ١٩٣٣ ومحاولة إلزامه ببعض التصحيحات التى أوردها فى : « تذكرة الكاتب » . وقد أثار هذا الهجوم كلا من الأستاذ مصطفى جواد ، والدكتور بشر فارس ؛ فنشر الأول دفاعاً عن الكرملى ، وهجوماً على أسعد داغر ، فى جريدة السياسة الصادرة فى ١١ يولية سنة ١٩٣٣ قال فيه : « وإذا علمت أن الأستاذ أسعد خليل داغر ، صاحب تذكرة الكاتب ، أيقنت بأنه يريد أن يتبع الناس ماسنّه فيها ، وأن يذكرهم ما أنسوه منها .. ولولا استيقانى أن نية صاحبها سليمة ، وغيرته على العربية صادقة ، لانهمته فيما كتب ، ولعدده من المأجورين على تكريه العربية إلى الناس ، وتعجيزها بين لغات العالم . وكراريس نقضنا لتذكرته عتيدة عندنا نهتبل لها فرصتنا » .

كما نشر الدكتور بشر فارس مقالة فى جريدة الجهاد بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٣ وقد جمع ذلك كله الأب أنستاس الكرملى فى كتابه : « أغلاط اللغويين الأقدمين » ، وزاد عليه فصلاً بعنوان : « الخرافات والأغلاط الداغرية » (صفحة ٥٠ - ٧٩) .

٤ - وقد تأثر أسعد داغر باليازجى تأثراً كبيراً فى بعض الفقرات ، فعالج حوالى ٣٥ فقرة متشابهة مع ما فى : « لغة الجرائد » وبأسلوبها تقريباً ، وهذه هى أرقام الفقرات : ٢٤ - ٤٥ - ٥٢ - ٦٧ - ٨٩ - ٩٨ - ١٠٤ - ١٢٢ - ١٥٤ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣٤ - ٢٣٨ - ٢٤٠ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٦١ - ٢٧٦ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٥ - ٢٨٧ - ٢٨٩ - ٣٠٠ - ٣٠٦ - ٣٤٥ - ٣٧٩ - ٤٢٧ .

٥ - والمؤلف لا يذكر كثيراً من المراجع في كتابه ، فلم يذكر فيه إلا شرح ابن عقيل على الألفية (١٤/٦٠ ، ٥ / ١٤٠) ولسان العرب (٤/٨٣) وديوان ابن الفارض (٩/٨٧) . وقد ذكر في موضع واحد (١٢/١٠١) كتاب ابن الجواليقي البغدادي : « تنمة درة الغواص » وكتاب « التهذيب » لأبي منصور الأزهري ، ولم ير المؤلف هذين الكتابين في الواقع ، وإنما نقل النص من كتاب « المصباح المنير » للفيومي ، مادة (عزم) دون أن يشير إلى ذلك ^(١) .

٦ - ونعالج معظم الفقرات أخطاء استعمال حروف الجر والصيغ والدلالة ، وليس فيها من أخطاء الأصوات إلا القليل ؛ فمن أمثلة الأخطاء الأولى استعمال حرف الجر : « عن » مكان حرف الجر « على » في مثل قولهم : « أنافت الدراهم عن المائة » بدلا من « ... على المائة » (٣/٤٩) ومثل قولهم : « لا يخفى عن القراء » بدلا من : « ... على القراء » (١٤/٤٩) . وعكس ذلك وهو استعمال : « على » مكان « عن » له أمثلة كذلك ، مثل : « أجاب على سؤاله » بدلا من : « أجاب عن سؤاله » (١٠/٣٢) . ومثل : « ذهب يفتش عليه » بدلا من : « ذهب يفتش عنه » (١٠/٣٢) .

ومن أمثلة أخطاء الصيغ : الميل إلى استخدام صيغة « فعالة » في المصادر ، مثل قوله (١٥/١٠٩) : « ويقولون فلان شديد النزاقة ، وكثرة الطياشة ، وأمضوا عقد الشراكة ، ودخل في النقاهة ، وهو دليل على عدم اللياقة ، واضطراب الفكر وقلاقة البال . والصواب في الأول : النزق والنزوق ، والثاني :

(١) انظر في ذلك مقالة مصطفى جواد في كتاب أنستاس الكرملي : أخطاء اللغويين الأقدمين ٩ .

الطيش ، والثالث : الشراكة ، والرابع : النقه والنقوه ، والخامس : الليق ،
والسادس : القلق .

ومن أمثلة التطور في الصيغ : ضياع المتعدى بالهمزة من الكلام ، مثل :
« عَتَقَ الْعَبِيدَ » بدلا من « أَعْتَقَ الْعَبِيدَ » (١٧/٥٢) . ولا يزال هذا شائعا في
كلامنا في مثل : « كَرَّمَهُ » و « تَعَبَّهُ » و « خَرَّجَهُ » في « أكرمهُ » و « أتعبهُ »
و « أخرجهُ » ... إلخ .

ومن أمثلة تطور الدلالة بالتعميم : استعمال كلمة : « التعريب » في معنى
النقل إلى العربية مطلقاً . وأصلها نقل الكلمة بلفظها من لغة أجنبية إلى العربية
(٥/٢٩) .

والمثال التالي هو المثال الوحيد للتطور الصوتي في الكتاب ، وهو قولهم :
« يسحف » بدلا من « يزحف » (١٥/٨٥) فقد تأثرت الزاى المجهورة بالحاء
المهموسة ، فانقلبت إلى النظير المهموس وهو السين . وذلك من أنواع التأثير
الرجعي الناقص في حال الاتصال .

٧ - ونبه المؤلف إلى أن بعض الكلمات مستعارة من اللغات الأوربية مثل :
مارش ٤/٤٧ كنتراتو ٨/٨٢ ألماس ٣/١٤١ كما عرف أن بعض
التعبيرات لا أصل لها في العربية ، وإنما هي منقولة عن اللغات الأجنبية
مثل : « زيد صادق بكل معنى الكلمة » ١/٤٠ ومثل : « لعب
الفقيد دوراً مهماً في عالمي السياسة والأدب » ١٤/٤٣ ومثل : « كان
بخيلاً بهذا المقدار حتى إنه كان يقتر على نفسه » ١١/١٢٣ .

وهو وإن كان قد تنبه إلى أن تعبيراً مثل : « لا أدري إذا كان زيد قد حضر »
(٣/٥٩) تعبير غير جائز في العربية الفصحى - لم يفتن إلى أنه منقول عن

اللغات الأوربية ، كما ذكر ذلك اليازجى من قبل .

غير أن العجيب فى الأمر أنه يصحح : (الكاف) المنقولة عن اللغات الأجنبية بمعنى as فى الإنجليزية و als فى الألمانية مثلاً ، ويسمىها : « كاف الاستقصاء » .

وعيب التعبير البديل ، وهو استعمال صيغة : « بصفته كذا » أو « بصفة كونه كذا » ؛ فيقول (٧/٣٣) : « ويقولون : أمضى فلان عقد الاتفاق ، بصفته وزيراً للداخلية ، وافتتح فلان الجلسة بصفة كونه نائب رئيس الجمعية . وهذا الاستعمال - بصفة ، وبصفة كونه - دخيل فى اللغة ليس منها بشيء ، وهى فى غنى عنه بما هو اللطف وأعذب وأصح وأصوب ؛ ففى المثال الأول يستغنى عن (بصفته) بحرف الجر الكاف ؛ فيقال : أمضى عقد الاتفاق كوزير للداخلية . وهى هنا للتمثيل بما لا مثيل له ، ويقال لها : كاف الاستقصاء . وفى المثال الثانى يستغنى عن (بصفة كونه) بالكاف نفسها ؛ فيقال : افتتح فلان الجلسة كنائب رئيس الجمعية ، أو بأن يقال : نائباً عن رئيس الجمعية ؛ أو بالنيابة عن رئيس الجمعية » .

ولست أدري أين عثر أسعد داغر على هذه الكاف التى يقال لها : « كاف الاستقصاء » عنده ؟ فلم أجد لها أثراً فى كتب النحو ، ولم أعثر لها على مثال فى الأدب العربى القديم على طول تقليب .

٨ - ومن الأخطاء القديمة قولهم : « أعطيته الستة كتب ، وأخذت السبعة الأقلام ، وقبضت التسعة وعشرين جنيهاً » (١٥/٩٥) ؛ فإن هذا يذكرنا بقول الحريرى فى درة الغواص (٢٢/٥٦) : « ويقولون : ما فعلت الثلاثة الأثواب ... إلخ » .

ومن الأخطاء القديمة كذلك استعمالهم : « قرايا » جمعاً لقرية ، فيقولون : « وهو يجول في القرايا والضياع » . والصواب : « قُرَى » (٨/١٠٣) ؛ فإن هذا يذكرنا بقول الزبيدي في لحن العوام (١/١٧٣) : « ويقولون لجمع القرية : قرايا » .

٩ - ومن الأخطاء التي ذكرها : أشياء لا تزال شائعة على ألسنة المثقفين والكتاب ؛ مثل استخدام : « طالما » بمعنى « مادام » (٤/٣٦) وهي بمعنى « كثيراً ما » . وعبرة : « تشارك زيد مع عمرو » (٢/٤٥) وأصلها : تشارك زيد وعمرو » بحذف « مع » . ومثل عبارة : « جاء نفس الرجل ^(١) » (٧/٥٣) وأصلها : « جاء الرجل نفسه » . ومثل عبارة : « كلما زاد اجتهاده كلما عظم نجاحه » (١٦/١٠٢) والصواب بحذف « كلما » الثانية . ومثل عبارة : « تَعَشَّم فيه خيراً » (٥/١٠٨) فالعَشْم هو الطمع ، وليس الأمل ، كما يفهم من كلامهم .

١٠ - وأخيراً فإن القياس الخاطيء يضرب بسهم وافر في كثير من الأخطاء التي ذكرها أسعد داغر . وقد تنبه هو نفسه إلى ذلك في بعض الأحيان ، مثل : قوله (١/٣٩) : « ويقولون : أخذ عليه ضمانه ، وطالبه بالضمانة ، كأنهم يقيسون الضمانة على الكفالة » . ومثل قوله (١٥/٣٩) : « ويقولون : لا يكثر بهذا الأمر ، فيعدون أكثر بالبلاء قياساً على عباً وبألى . والصواب أن يعدى باللام ، فيقال : لا يكثر للأمر ، أى لا يعبأ

(١) هذا التعبير قديم وإن لم أعثر عليه في نص من عصور الاحتجاج : فقد رأيته في كتاب الرد على النصارى للجاحظ (١٧/١٤) في قوله : « وفي نفس الآية أعظم الدليل » . كما وجدته في كتاب الاقتضاب للبطلبيوسى (٢/١٦٧) في قوله : « حذفوا في مواضع ما هو في نفس الكلمة » . كما يوجد كذلك في المقتضب لابن أبي السرور (١٠/٨٢) في قوله : « ويعتقدون أنه نفس العرق » .

به ولا يبالى » . ومثل قوله (١٠/١٠٠) : « وما يخطئون فى استعماله
محجة الصواب : كلمة (ثمان) مؤنث ثمانية ، فيمنعونها من الصرف
متوهمين أنها مجموعة على صيغة الجمع الأقصى . ويقولون : فكانت
المعلقات ثمانى . والصواب : ثمانياً ، لأنها اسم مفرد وليست جمعاً » .

ومثل قوله (٧/١٠٤) : « ويقولون : جاءوا عن بكرة أبيهم ، أى جميعاً
كأنهم يقيسونه على القول : عن آخرهم ، والصواب : على بكرة أبيهم » .
ومثل قوله (٧/١١٦) : « ويقولون : هو من المدمنين على شرب الخمر ،
فيعدون أدمن بعلى ، وكأنهم يقيسونه على واطب . والصواب أن يقال : من
مدمنى شرب الخمر ، لأن أدمن يتعدى بنفسه . تقول : أدمن فلان الشيء إذا
أدامه » .

٥٤- أخطاءنا في الصحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلأوى

صاحب هذا الكتاب سورى معاصر هو صلاح الدين سعدى الزعبلأوى .
وقد طبع كتابه فى المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م .

ويبدأ الكتاب بتوطئة يبين فيها المؤلف أن كتابه « ليس طريفاً فى موضوعه أو نهج تأليفه فى الجملة » ؛ فقد ألف فى مثله القدماء والمحدثون ، وكان بعضهم متشدداً وبعضهم الآخر متسامحاً ، « وجماع القول فيما يؤخذ على المتأخرين ، انصرفهم عن الفكرة العلمية والبحث الجدى الخالص » .

ويذكر المؤلف فى هذه التوطئة أنه عرض فى مواطن من كتابه إلى الرد على طائفة من هؤلاء وتأيب نفر منهم ... منهم الشيخ إبراهيم اليازجى ، والشيخ إبراهيم المنذر ، والأستاذ أسعد خليل داغر ، والشيخ مصطفى الغلايينى ، والأستاذ معروف الرصافى ، والأستاذ أحمد العوامرى . أما الشيخ إبراهيم اليازجى فهو على إحاطته ورسوخ قدمه ، وتقصيه فى التدقيق - يجازف حيناً فى كثير من أقواله ، فيمنع صحيحاً لا شبهة فيه لناظر ... وأما الشيخ إبراهيم المنذر فقد ألف كتاباً أسماه : « المنذر » وهو كتاب لم يحكم أداته ، ولم يعمد فيه إلى إحاطة أو تقص أو تدقيق ... وأما الأستاذ أسعد خليل داغر مؤلف « تذكرة الكاتب » فكتابه فى الجملة جامع ، جم الفوائد ، واضح التعبير ، لكن حرصه على تكثير مواده صرفه عن الاستدلال والاستنبات ... وأما الشيخ مصطفى الغلايينى فمؤلفه : « نظرات فى اللغة والأدب » . وهو قد تتبع فيه سقطات الشيخ إبراهيم المنذر ، وكتابه هذا على صغر حجمه ، وقلة موارده ، محكم الوضع ناهض الحجة ، مبسوط العبارة ، قريب المنال ... وأما الأستاذ معروف الرصافى فمؤلفه : « دفع الهجنة فى ارتضاخ اللكنة » . وقد وضعه للكشف

عما حرفه الترك من معانى الكلم العربية وألفاظها وأوجه استعمالها ، وهو كتاب جامع جزيل الفائدة ... وأما الأستاذ العوامرى فله فى مجلة مجمع اللغة العربية الملكى فصول ، نبه فيها على بعض ما شاع على ألسنة الكتاب من الأوهام ، وفصوله هذه مشبعة بالبحث فى الجملة ، لكنه قد عول فى طرف مما يسط القول فيه على ظاهر النص ، ولم يتناول إلى ما وراءه .

وبعد هذه التوطئة فصل بعنوان « نهج الكتاب » يقول فيه (٨/١١) :
« فالذى اعتمدنا نصوصه من معاجم اللغة وأسفارها : ما قدم عهده منها ؛ كالصاحح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان ، والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف ، وأشباههما مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيقاتها . ولم نحفل بما صنفه المتأخرون ؛ كمحيط المحيط ، وأقرب الموارد ، والبستان ، والمنجد ، والمعتمد ، وأضرابها .. فإذا تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التمحيص ، فآثرنا الأكثر والأشهر ، إذ كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره إلا أن ينص على أنه منكر أو ردىء أو مذموم أو مهمل ... والذى أقرنا من مذاهب النحاة : ما روته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم ، ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع فى الأصل ... ونحن قد بنينا الحكم فيما عرضنا له من التحقيق على سماع أو قياس . ونقصد بالسماع ما كان محكياً عن العرب ، وعمن يحتج بعربيته ، وما حمل على ذلك . وبالقياس ما أطبقت أقوال كثرة الأئمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة ، أو صياغته على مثال معلوم بنتيجة استقرار كلام العرب وحمل بعضه على بعض » .

وقد فطن الزعبلأوى فى هذا الفصل إلى شىء مهم ، ذلك هو حياة اللفظة ، وتغير معناها بتقدم الزمن ، واختلاف الظروف والمناسبات ؛ يقول

(٦/٢٦) : « وأنت لو تدبرت معانى الكلم فى اللغات ، ألفيتها فى تبدل وتجدد وتدرج على توالى الاستعمال ، كما تقتضيه سنة التعبير الطبيعية . ولنضرب لذلك مثلاً قريباً .. (تعال) بفتح اللام ؛ من الخاص الذى صار عاماً . وأصله أن يقول من كان فى مكان عالٍ لمن هو أسفل منه ، ثم كثر واتسع فيه حتى عم . كذا فى الكشف » .

وبعد ذلك فصل بعنوان : « مضامين الكتاب » ، شرح فيه المؤلف مصادر المادة التى يعالجها فى كتابه ، وطريقة علاجه لها ، وترتيبه إياها ؛ فيقول (٢/٢٩) « جعلنا كتابنا بابين : باب أفردناه للموضوعات ، وباب عقدناه على المفردات . والذى عرضنا له فى البابين جميعاً أوهام لغوية شاعت فى الدواوين والصحف ... وباب الموضوعات قد ضم أحد عشر فصلاً ...

الفصل الأول : فى إصلاح الأوجه التى يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، وتصحيح الصيغ الماثورات فى الدواوين ...

والفصل الثانى : فى بيان خصائص هل والهمزة وأم وأو وسواء ...

والفصل الثالث : فى قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه ...

والفصل الرابع : فى العدد .

والفصل الخامس : فى قياس الصفة المشبهة والمصادر اليازية واستفعل ... وفرق ما بين أفعال وفاعل المهور الأول فى المضارع والمصدر .

والفصل السادس : فى تصحيح بعض جموع التكسير .

والفصل السابع : فى صوغ اسم المكان من معتل العين الثلاثى ومكسورها السالم .

والفصل الثامن : فى صوغ اسم المفعول من الثلاثى والرابعى ، ومن اللازم والمتعدى ؛ ومن معتل العين بالواو والياء .

والفصل التاسع : فى تأنيث : أى ، والضماء ، والجموع الممدودة فى منعها من الصرف .

والفصل العاشر : فى حذف الجار قبل أن وأن ، وحذف حروف العطف ... إلخ .

والفصل الحادى عشر : فى بعض الأساليب الشائعة ؛ مثل : « وإلا لكان » و « لم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل » .. وغير ذلك .

أما الباب الثانى ، وهو باب المفردات ، فقد توزعته الفصول على تتابع أحرف الهجاء ؛ بترتيب المواد - كما يقول - على طريقة الجمهور فى اعتبار أوائل الكلم ، دون طريقة الجوهري فى اعتماده أواخره .

ويقول الزعبلوى فى هذا الفصل بلهجة اليائس من حال الكتاب ، الذين كثر خطوهم حتى أصبح التنبيه على كل ما وقعوا فيه أمراً مستحيلاً (٤/٣٠) : « فتعقبا هاهنا طائفة من الأخطاء ، ليست هى من جملة أوهامهم فى قليل أو كثير ، وعندى أن إصلاح كلام هذه الفئة لا يكون بالتنبيه على عثراتها ، والإشارة إلى ما ينبغى اطراحه من مصطلحاتها ومواضعاتها ، فهذا أمر يطول حديثه ، ولا يقنعه لو ألف فيه معجم كاللسان .. فلا سبيل لمعالجة الداء إلا بتعهد أسبابه الأولى ، وتدبر علله الأصلية ؛ فكتابتنا من لغتهم على ما رأيت من البعد والغربة ، ومن الاعتزال والوحشة . فلا مندوحة إذاً عن اقترابهم منها ، بالتلطف لها ، والتوفر على دراستها » .

ونورد فيما يلى بعض أمثلة الكتاب مطبقين عليها قوانين التطور اللغوى ؛ فمن أمثلة معاملة الجمع معاملة المفرد ، لاشتباه صيغته بصيغة المفرد : « آنية » (١٢/١٥٧) و « آونة » (١٨/١٥٧) : فهما جمعان على صيغة : « أفعلة » لكلمتى : « إناء » و « أوان » ؛ غير أن اشتباههما بصيغة : « فاعلة » للمفرد ،

جعل الناس يستخدمونهما مفردين فيدخلون عليهما لفظ : « كل » . وهذا أحد مظاهر القياس الخاطيء ، يقول الزعبلأوى : « آنية جمع إناء كأردية جمع رداء .. ويظنه بعضهم مفرداً ، كما فى قولهم : أحضر معك كل آنية تجدها .. أما الأوانى على فواعل فهو الجمع . قال الفيومى : الإناء والآنية : الوعاء والأوعية ، وزنا ومعنى ، والأوانى جمع الجمع » . ويقول كذلك : « آونة جمع أوان كأزمنة جمع زمان ... ويظنه جماعة مفرداً ، فيدخلون عليه (كلاً) كما حكاه اليازجى فى قولهم : هذا الأمر لا يتيسر كل آونة . وهو وهم » .

هذا . ومن أمثلة انكماش الصوت المركب فى الكتاب : « بيطار » فى « بيطار » ٣/١٦٠ « جوعان » فى جوعان » ١٧/١٦٢ « الحيرة » فى « الحيرة » ٤/١٧٠ « ظهرانيكم » فى « ظهرانيكم » ١٥/٢١٤ .

ونعرف من كلام الزعبلأوى أن الناس كانوا يطلقون كلمة : « عتيد » على معنى : « المنتظر والمرقوب » . وبشبه ذلك تماماً ما حكاه اليازجى . وهذا معناه أن المدلول الذى يفهم الآن من هذه الكلمة ، وهو دلالتها على : « القديم » أو « القوى » - هذا المدلول حديث النشأة بعد زمن اليازجى والزعبلأوى . يقول الزعبلأوى (٣/٢١٦) : « العتيد : يحسبونه للمنتظر والمرقوب ، كما هو فى قولهم : يوم عتيد . وليس هو فى اللغة لمثل ذلك . وقد أشار إليه اليازجى : فالعتيد المهيأ والحاضر والمعد ، ففى اللسان : أعتدت الشيء وأعددت ، فهو معتد وعتيد » .

ومن أمثلة المبالغة فى التفصح قولهم : « الغث والسمين » بدلا من : « الغث والسمين » ٣/٢٣٤ وكذلك استعمالهم : « نفذ الشيء » بمعنى « انتهى » بدلا من : « نفذ الشيء » ٩/٢٧٢ .

٥٥ - المحكم في أصول الكلمات العامية

للدكتور أحمد عيسى (١٣٦٥ هـ)

مؤلف هذا الكتاب طبيب مصري مؤرخ أديب ، له دراية عظيمة باللغة العربية وآدابها . ولد في رشيد عام ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م ، وتعلم بها ثم بالمدرسة الخديوية ، فمدرسة الطب بالقاهرة ، وتخصص في أمراض النساء ، واشتغل بالطب الباطني ، وعمل في بعض المستشفيات واستقال . ولم يقتصر في دراسته على الطب ، فحضر دروس الجامعة المصرية الأولى كلها ، وتعلم بعض اللغات السامية واليونانية واللاتينية ، وكان كريم النفس مقلا من مخالطة الناس إلا خواص عشرته .

وكان عضواً بالجمع العلمي المصري ، وعضواً بالأكاديمية الدولية لتاريخ العلوم بباريس ، وعضواً بالجمع العلمي العربي بدمشق ، وعضواً بالمجلس الأعلى لدار الكتب المصرية ، وعضواً باللجنة العليا لمتحف فؤاد الصحي - كما كتب هو بنفسه تحت اسمه في صفحة العنوان من كتابه : « المحكم في أصول الكلمات العامية » .

وقد خلف لنا الدكتور أحمد عيسى كثيراً من الكتب التي تدل على سعة اطلاع وصبر ودأب ؛ فمن ذلك : التهذيب في أصول التعريب ، وآلات الطب والجراحة والكحالة عند العرب ، والترقيص أو الغناء للأطفال عند العرب ، وألعاب الصبيان عند العرب ، وتاريخ الأطباء من القرن السابع إلى وقتنا هذا ، وغير ذلك . وقد توفي الدكتور أحمد عيسى في عام ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م بالقاهرة (١) .

(١) انظر ترجمته ومصادرها في الأعلام للزركلي ١٨٣/١ .

أما كتابه « المحكم فى أصول الكلمات العامية » فقد نشر بالقاهرة عام ١٣٥٨ / ١٩٣٩ م. وهو مرتب على الترتيب الأبجدي بحسب الحرف الأول من الكلمة . وقدم المؤلف لكتابه هذا بمقدمة فى ١٥ صفحة عالج فيها ابتداء اللحن فى العربية ، وتحدث عن تعدد اللهجات وأفصحها ، والردىء والمذموم من لغات العرب ، وأوجه الاختلاف فى لغات العرب ، ثم تحدث عن بعض خصائص العربية كالقلب والإبدال . ومن رأيه أن هذه الخصائص كان لها أثر فى نشوء اللغة العامية ؛ فإن الاتساع فى الجرى عليها ، والتسامح فى الشطط فيها ، أدباً إلى التحريف والتغير فى كثير من حروف اللغة .

كما يرى الدكتور أحمد عيسى كذلك أن « من أسباب تحريف اللغة وفسادها اختلاط العرب بالأعاجم بسبب فتوحاتهم العظيمة لمختلف البلدان شرقاً وغرباً » . وليست هذه القضية بمسلمة له ؛ لأن العرب المقيمين بالحجاز الذين لم يخرجوا إلى المناطق المفتوحة ولم يختلطوا بالأعاجم ، تطورت لغتهم هى الأخرى ، وتلك سنة الحياة وطبيعة الكائن الحى .

وأخيراً يرى المؤلف فى هذه المقدمة أن العامية المصرية ، التى نتكلمها الآن فى مصر « لست بعيدة كل البعد عن العربية الفصحى ، وهى تبتعد عن الفصحى فى شيئين : الإعراب ، وتركيب الحروف ؛ أما الإعراب وهو الإبانة عن المعانى بتغيير أواخر الكلم ، فالرجوع إليه يكاد يكون مستحيلاً ؛ لأن اللغة تؤخذ اعتياداً يحفظها الخلف عن السلف ، وتستقى بالسماع ، فالصبي العربى يسمع أبويه أو غيرهما ، فيأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات ، وهذا لا يمكن تحقيقه اليوم . أو تؤخذ تلقناً من ملقن ، وهذا إن تيسر للبعض فإنه يتعسر على الأكثرية . وأما تركيب الحروف فأكثر حروف اللغة - وإن أصاب بعضها تغير قد يكون عظيماً - لا يزال يقرب من الأصل الفصيح . وإن التغيير والتبديل

الحاصلين في هذه الحروف ، قد يسهل في الكثير منها نسبتها إلى خصائص اللغة وسنتها في اللهجات المختلفة .

وفيما يلي ملاحظتنا على هذا الكتاب القيم مع عرض بعض ألفاظه على قوانين التطور اللغوى :

١ - أدت معرفة الدكتور أحمد عيسى بكثير من اللغات الحديثة شرقية وغربية إلى اكتشافه عدداً كبيراً من أصول كثير من الكلمات العامية في تلك اللغات ، فمن أمثلة الكلمات التركية الأصل : أبغادية ١١/١ أجنة ١٢/٦ أزان ١/١٠ أزيمة (آلة من آلات النجار) . ٧/١٠ أوستيك ٣/١١ الأضيش ١٩/١٥ أوزى ٧/٢٠ أويمة ١٠/٢٠ آيش ٢٠/٢٠ برش ١٧/٢٨ برمة ٧/٣٠ برواز ١٩/٣٠ بشارة ١١/٣٢ بريك ١٧/٤١ جردل ١٥/٥٤ جزمة ١٣/٥٥ سركى ٣/١١١ شلثة ٤/١٢٨ طابور ٤/١٣٩ كاني ماني ١٤/١٨٢ .

ومن أمثلة الكلمات الفارسية : برجل ٧/٢٨ برغل ٥/٣٠ بس ١٢/٣١ بشكير ١/٣٣ بفتة ٩/٣٧ بهلوان ٨/٤١ بوز ١٩/٤١ تخته ١٥/٤٥ ترزى ٢/٤٦ تنبل ١٦/٥١ دشت ١٨/٨٤ دغرى ١٨/٨٥ شوش ١/١٣١ كار ٨/١٨٢ كهنة ١/١٩١ جديد لنج ٢٠/٢٠٠ .

ومن أمثلة الكلمات اليونانية الأصل في العامية المصرية : طين إلبيز ٢٠/١ فنطرية ١٨/٣ أرغول ٢٠/٨ أزميل ٩/١٠ أستيك ٧/١١ أمينة طوب ١٤/١٧ ترايزة ١٦/٤٥ درازين ١٦/٨٢ طاجن ٦/١٣٩ .

ومن أمثلة الكلمات الإيطالية الأصل : أسطبة ١٨/١١ بمبة ٣/٤٠ تراسينة ١٨/٤٥ خرطوش ١٤/٧٤ سكرتو ١٣/١١٢ طرنبة ٧/١٤٣ فاتورة ٢/١٦١ كتينة ٢/١٨٤ كمبيالة ٥/١٩٠ لوكاندة ١٦/٢٠١ إلى غير ذلك .

٢ - جل أمثلة الكتاب فى التطورات الصوتية ، وليس فيها للتطور الدلالى سوى بضعة أمثلة ؛ فمن أمثلة انتقال الدلالة : استعمال « الشَّب » بمعنى « الشارب » وهو فى الأصل : « ماء الشجر » ٦/١٣٠ ومن أمثلة تخصيص الدلالة : استعمال كلمة « الصينية » بمعناها المعروف الآن ، وكانت تطلق فى الأصل على كل ما يرد من بلاد الصين . وقد حدث هذا التطور الدلالى منذ الزمن البعيد فى تلك الكلمة ؛ يقول الثعالبى (المتوفى سنة ٤٢٩هـ) فى كتابه : « ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب » (١١/٥٤٣) : « كانت العرب تقول لكل طُرفة من الأوانى وما أشبهها صينية . وقد بقى هذا الاسم إلى الآن على هذه الصوانى المعروفة » .

٣ - فطن الدكتور أحمد عيسى إلى أصل (الحاء) التى تدل على معنى الاستقبال فى الفعل المضارع فى العامية ؛ مثل : « حَاكُلْ وَحَشْرَبْ » ؛ فذكر أنها مختصرة من كلمة : « رايح » التى اختصرت إلى : « راح » ثم بقى منها الحاء فقط (٢/٥٩) . كما فطن إلى أصل (الشين) التى هى علامة النفى فى العامية ، فى مثل : « ما كلتش » فذكر أنها مختصرة من كلمة : « شىء » ، ولكنه ضلّ فى البحث عن أصل (الباء) الدالة على الحالية فى المضارع ، فى مثل : « بَشْرَبْ وَبَاكُلْ » ، فظن أنها مختصرة من كلمة : « بيت » كما فى السريانية والحبشية والعبرية ، فى مثل : « بيسان » المختصرة من : « بيت شان » أو أنها من « با » التى للتمليك فى الفارسية . وأغلب الظن أنها بقية الفعل : « بقى »^(١) .

(١) انظر كتاب جورج كمفماير :

G. Kampffmeyer, Die arabische Verbalpartikel b (m) .

وكتاب الدكتور إبراهيم أنيس : « فى اللهجات العربية » ٢١٨ / ١٦٧ .

غير أننا أفدنا من كتاب الدكتور أحمد عيسى أن هذه الزيادة قديمة ؛ يقول (٥/٢١) : « وهذه الزيادة على فعل المضارع قديمة العهد جداً ، فقد قرأت هذا التحريف فى كلام أناس من القرن الثالث الهجرى ، وذلك فى كتاب : درر التيجان و غرر تواريخ الزمان ، لأبى بكر بن عبيد الله بن أيلك ، صاحب صرخد ، ومن علماء القرن الثامن ، ولكن الكلام منقول فيه عن أناس من القرن الثالث الهجرى » .

٤ - وعلى الرغم من أن القاف قد تحولت فى نطق كثير من المصريين إلى همزة ، وفطنة الدكتور أحمد عيسى إلى ذلك ، وذكره الأمثلة الكثيرة لذلك ؛ مثل : « أدد العيش » فى « قَدَدَ » ١٧/٧ « الأَر » فى « القَر » ٢٠/٧ « إزارى » فى « قرارى » ٤/٨ « أَرَم » فى « أرقم » ١٠/٨ « أَرَف » فى « قَرَف » ٢٣/٨ « أرنبط » فى « قنبط » ١٦/٩ - نقول نحن إنه على الرغم من كل ذلك ، فقد ذكر أمثلة كثيرة تحتوى على حرف القاف فيها ؛ مثل : « طعام أرديحى » وهو المصنوع من غير لحم ولا إدام ، فكتبها : « قرديحى » بالقاف . وكذلك فصل القاف كله ، فى حين أنه لا وجود للقاف فى كلام العامة ، إلى درجة أن بعض المتفصحين من الكتاب يظن أن بعض الكلمات التى تُعدُّ فيها الهمزة أصلية قديمة ، منقلبة عن قاف مكانها ؛ مثل : « أَرَم » بمعنى عَضَّ ٧/٩ « عَلَاة » وأصلها « حَلَاة » ٧/٦٦ ، ١٥٥ / « مأروض » ١/٢٠٤ فيكتبونها : قَرَمَ وعَلَقَة ومَقْرُوض .

٥ - وقد أخطأ الدكتور أحمد عيسى فى البحث عن أصول بعض الكلمات ؛ فمثلاً (٤/٥٥) يربط عبارة : « جرايه ؟ » فى العامية بقول العرب : « لا جرم ! » مع وضوح ارتباطها بنحو : « أى شىء جرى ؟ » . كما يعدُّ

كلمة : « كِخ » التى تقال لزجر الطفل غير فصيحة ، ويحاول إرجاعها إلى كلمة : « الأخ » بمعنى القذر (١٠/١٨٤) وينسى أنها وردت فى الحديث الشريف ، قالها الرسول ﷺ للحسن أو للحسين عندما أكل من تمر الصدقة (١).

وفى تفسير كلمة : « التقاوى المستعملة عند الفلاحين بمعنى البذور ، يرى الدكتور أحمد عيسى (١٣/٤٨) أنها من « التقاوى بين الشركاء : أن يشتروا سلعة رخيصة ، ثم يتزايدون بينهم حتى يملغوا غاية ثمنها ، فاستعارها العامة للبذور التى تبذر للأرض لتنبث مثلها أضعافاً مضاعفة » . وفى الحقيقة لا توجد مناسبة بين المعنيين . ويبدو أن الكلمة جمع لكلمة : « تقوية » وأن « البذور » كانت تصرف للفلاحين من قبل السلطان ، تقوية لهم على الزراعة ، فسميت البذور : « تقوية » وجمعها : « تقاوى » . وقد عثرت على ما يؤيد هذا فى كتاب : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم (١٤/٢١٢) للمقدسى ، أحد علماء القرن الرابع الهجرى ؛ يقول فى حديثه عن دخل إقليم مصر : « يعمد الفلاح إلى الأرض فيأخذها من السلطان ويزرعها ، فإذا حصد ودرس وجمع رشمت بالعرام وتركته . ثم يخرج الخازن وأمين السلطان ، فيقطعون كرى الأرض ، ويعطى ما بقى للفلاح . قال : وفيهم من يأخذ من السلطان تقوية ، فيزاد عليه فى كرى الأرض بمقدار ما اقتطعه » .

فكلمة : « التقاوى » بهذا المعنى المستعمل اليوم قديمة ، لا كما يظن الشيخ إبراهيم حمروش من أنها ترجع إلى عهد محمد على باشا ؛ ففى كتاب : « لغويات » يقول مؤلفه محمد على النجار (١٢/٨٥) : « تطلق كلمة التقاوى فى لسان عامة المصريين على البذور تبذر للزراع ، ولا تراهم ينطقون لها

(١) انظر النهاية فى غريب الحديث ، لابن الأثير ١٥٤/٤ .

بواحد ، فما سمعنا لها منهم مفرداً . وقد حرصت منذ دهر على أن أقف على حقيقة هذه الكلمة ومأناها اللغوى ، فلم يرد لى فيما وقفت عليه من المعاجم شىء يشفى الغلة وينقع الصدى ؛ ففي المعاجم أن التقاوى مصدر تقاوى الشريكان إذا تزايداً فى الشرك بينهما ، وذلك أن يكون بين الرجلين دار مثلاً فيقوماهما ، ليشتري أحدهما نصيب الآخر . ومناسبة هذا لما عرف فى هذه الأيام لا تكاد تبين . وقد جرى عرضاً فى بعض حديث أستاذنا الحجة الثقة الشيخ إبراهيم حمروش ذكر التقاوى ، فذكر أن هذا الاستعمال يرجع إلى عهد رأس الأسرة العلوية التى كانت تحكم مصر ، وهو محمد على الكبير ، ذلك أنه كان يعطى الفلاحون من أهراء السلطان ومخازن الولاية ما يعينهم على الزرع من البذور . وكان ذلك يخرج من الديوان ، ويكتب فى كتب الأعطية : يعطى فلان كذا كليجة أو إردباً تقوية له . فلما كثر قرن عطاء البذر بالتقوية ، وكان بينهما هذا التحالف ، غلبت التقوية على البذر وعرفت فيه . فكان إذا قيل : أخذت التقوية ، فإنما يعنى أخذ البذر . وجمع التقوية على التقاوى ، وغلب هذا اللفظ : «التقاوى» على البذور ما قل منها وما كثر . على أنى رأيت فى خطط المقرئى : «التقاوى» بهذا المعنى ، ففيه فى الكلام على رباط الآثار : حتى احتاج إلى إحضار تقاوى النواحي المرصدة بها للتحضير .

وفى حوادث الدهور ٢٧٤/١ : « واتسعت الأراضى بالرى ، واحتاجت الفلاحون إلى التقاوى ، لزراعة الأراضى » .

٦ - ومن أمثلة الاشتقاق الشعبى^(١) Volksetymologie ، أو بعبارة أخرى المفهوم الشعبى عند العامة لكلمة من الكلمات ، يربطها بكلمة أخرى شائعة ، والظن بأنها مشتقة من هذه الكلمة : يربطهم بين « الحانوتى »

(١) انظر : اللغة لفندريس ٢٣٣ .

و « الحانوت » ؛ يقول (١٤/٦٠) : « يقولون لمن يجهز الموتى للغسل والدفن : حانوتى ، منسوبة إلى حانوت خطأ . والحنوط : طيب يُخلط للميمت خاصة ، والحنوطى نسبة إليه » .

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله (١٤/١٥٥) : « ترى شخصاً مضطرب النفس وبه غشيان وقىء ، فتقول : راح على بولاق . (علق بولق ألمق) : جملة تركية بمعنى بلا نظام ، تلَبَّك ، وقع فى حيص بيص ، التبك ، فنطقها العامة ؛ على بولاق » .

٧ - ومن أمثلة الفصل الخاطئ (Falsche Trennung) : قول العامة « عقبال عندكم » ١٤/١٥٤ بدلا من « عقبى لكم » ، وقد اقتطع العامة اللام الجارة وضموها إلى كلمة : « عقبى » فصارت : « عقبال » . وقد حدث مثل ذلك فى قول العامة : « فلان جاب كذا » . وأصلها « فلان جاء بكذا » فضاعت الهمزة ، واقتطعت الباء الجارة وضمت إلى « جا » فصارت « جاب » . وأغلب الظن أن ذلك قد حدث فى العربية الفصحى فى كلمة : « مَالٌ » وأن أصلها مركب من « ما » الموصولة ، واللام الجارة فى مثل : « مالى » بمعنى « الذى لى » فاقتطعت اللام وضمت إلى « ما » فصارت « مال » ^(١) . ومثل ذلك تماما كلمة : « وَيْلٌ » فى العربية الفصحى ، فى نحو قوله تعالى : « وَيْلٌ للمطففين » (المطففين ١/٨٣) ، فأصل هذه الكلمة : (وَيْ + ل) فى عبارات مثل : وَيْ لَكَ ، وَيْ لَهُ .. إلخ . ثم حدث فصل خاطئ ، فضمت اللام إلى (وَيْ) واعتبرنا كلمة واحدة ، فاستخدمت معها اللام مرة أخرى . وقد فطن إلى

(١) انظر : الفلسفة اللغوية ٢٢/١٠٥ .

ذلك المفضل بن سلمة ؛ إذ يقول في كتابه الفاخر (٦/٢٠) : « قولهم : وَيَلَهُ وَعَوْلَهُ ، فويله أصلها : وَيَ وَصَلَتْ بِهِ - ومعنى وَيَ حَزَنٌ » (١) .

ومن الأدلة على هذا أيضا قول العرب : « وَيَلَمُّهُ » ، بمعنى : « وي لأمه » . وإن كان ابن الشجرى يدعى أن الأصل هنا : « ويل لأمه » ؛ ويحاول أن يعلل للحذف هنا فيقول (٢) : « وما حذفوا منه إحدى اللامين قولهم : ويلمه . الأصل : وَيَلْ لأمه ؛ فحذفوا تنوينه وأدغموا اللام التى هى لام الكلمة ، فى اللام الجارة ، فصار التقدير : ويل أمه ، ثم حذفوا اللام المدغمة ، وهمزة (أم) ، فصار : ويلمه » .

٨ - ومن أمثلة المخالفة الصوتية : « أرنبيط » فى « قنبيط » ١٦/٩ « اتفنجص » فى « تفجّس » ٤/٤٨ « دَرَفَةٌ » فى دَفَّة ٩/٨٣ « طرباً » فى « طبق » ٥/١٤١ « قَرَوَط » فى « قَرَط » ٥/١٧٦ « اكرمش » فى « تكمّش » ٧/١٧٦ « كعبل » فى « كبل » ١٥/١٨٨ « لَسَوَع » فى « لَسَع » ٦/١٩٦ .

٩ - ومن أمثلة القلب المكاني : فلان « ملّوق » فى « ملّقوّ » ٣٣/٤ « التلّيس » فى « التلقيس » ٤/١٦ « بخلق » فى « حملك » ٢/٢٦ « بعّل » فى « عبل » ٢٠/٣٦ « شنيطة » من « أنشودة » ١٠/١٣٠ « فعص » فى « فصع » ١٣/١٦٨ « هبّ النار » فى « هوب » ٥/٢٠٨ « فلان مدائر » فى « مدائر » ٥/٢٠٨ .

١٠ - ومن أمثلة ضياع أواخر الكلمات بسبب انتقال النبر قولهم : « إخص » بدلا من « اخسأ » ١٧/٦ « امبارح » فى « البارحة » ١/١٧ « لسه » فى

(١) وانظر كذلك الفلسفة اللغوية ١٧/١٠٦ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٥/٢ .

« للساعة » ١٠/١٩٦ « أمّال » فى « إمّالا » ٢١/١٦ .

وفى هذه الكلمة الأخيرة يقول صاحب لسان العرب (إمّالا) ٣٥٨/٢٠ :
« قال أبو حاتم : والعامة تقول أيضاً : أمّالى ، فيضمون الألف ، وهو خطأ أيضاً .
قال : والصواب : إمّالا ، غير ممّال ؛ لأن الأدوات لا تمّال » .

* * *

٥٦ - عشرات اللسان في اللغة لعبد القادر المغربي (١٣٧٥ هـ)

صاحب هذا الكتاب سوري الأصل ، كان نائباً لرئيس المجمع العلمي العربي بدمشق ، كما كان في أخريات حياته عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وله بحوث ممتعة في اللغة ، نشرها بمجلة مجمع اللغة ، وتوفي بدمشق في ٢٧ شوال سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ٧ يولية ١٩٥٦ م^(١).

وأصل هذا الكتاب محاضرة ألقاها المؤلف بالمجمع العلمي ، بعنوان : «عشرات الأقسام» ثم نشرها بهذا العنوان في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق في المجلد الثامن عشر (١٩٤٣) في عدة أجزاء منه ، ثم أضاف إليها ونقحها ورتبها ونشرها في هذا الكتاب بالمطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٤٩ م ؛ يقول المؤلف في مقدمة الكتاب (ص ٣) : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه محاضرة كنا ألقيناها في ردهة المجمع العلمي بعنوان : (عشرات الأقسام) في ١ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٤ ثم أضفنا إليها ألفاظاً كثيرة من بابها تعثر بها الأقسام ، حتى بلغت أكثر من ٣٠٠ كلمة ، فجعلناها أقساماً ، ورتبنا كلمات كل قسم على حروف المعجم ، بعد أن لم تكن كذلك في أصل المحاضرة ، فجاءت رسالة لطيفة الحجم سهلة الفهم حسنة الترتيب والنظم وقد ألحقنا بها فهرساً للألفاظ الواردة فيها كلها ، ليسهل به الرجوع إليها . والله الموفق للصواب » .

وبعد المقدمة تمهيد (ص ٤ - ١٠) شرح المؤلف في بدايته المراد بالعنوان :

(١) انظر : الشيخ عبد القادر المغربي : جانب مجهول من سيرته ، بقلم محمد رضا الشيبى في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق - المجلد ٢/٤٠ (أبريل سنة ١٩٦٥)

«عثرات اللسان» ؛ فقال : « أريد بقولي : عثرات اللسان الأغلاط اللغوية التي إنما يظهر خطأها حين نطق الأفواه بها ، وهي لو كتبتها الأقلام لما كان بين خطأها وصوابها فرق نحو كلمة : (أزمّة) بمعنى الضيق والشدة ... فإن الأقلام لا تغلط بكلمة (أزمّة) إذا كتبتها ، حتى إذا تناولتها الأفواه بالنطق غلطت بها ، فبدل أن تنطقها (أزمّة) بالتخفيف كما هي في اللغة الفصحى ، تعثر وتقول (أزمّة) بالتشديد ... والألفاظ التي يعثر بها اللسان كثيرة ، وهي تختلف باختلاف الحركة والسكون والتخفيف والتشديد » .

كما يرى الشيخ المغربي في هذا التمهيد (١/٦) أن التزام حركات الإعراب في الكلام الدارج أمر غير ميسور « وإنما المستطاع هو تطهير كلامنا من الكلمات العامية المبذلة ، واستعمال كلمات فصيحة مكانها » . كما يرى (١/٧) أن كلمات اللغة قسمان : كلمات أدبية ، وكلمات يومية ، وأن اهتمامه في الكتاب بكلمات القسم الثاني المتداولة على لسان الجمهور .

وينبه المؤلف (٨/٨) إلى أنه يعالج الكلمات التي ينطق بها أهل الشام (لبنان وسوريا) ؛ لأنه قضى شطر حياته الأول في طرابلس ، والشطر الثاني في دمشق ، ويقول (٦/٩) : « وعلى هذا فلا بد من الاعتراف بأن فائدة كتابنا هذا في تصحيح عثرات اللسان تكاد تنحصر في بلادنا الشامية ، بل في أكثر مدنها وفي أكثرية سكانها » .

وفي ختام التمهيد يشير المغربي إلى اقتدائه في مؤلفه هذا بالعلماء الأولين ؛ كصاحب المزهري ، وأدب الكاتب ، وفصيح ثعلب ، والتبني على غلط الجاهل والنبه .

ويأتي بعد ذلك نص الكتاب وقسمه المؤلف على عشرة أقسام ، ورتب الكلمات في داخل كل قسم على الحروف الأبجدية

فالقسم الأول : ما كان أوله مفتوحاً فيعثر به اللسان ويضمه (ص ١١ - ١٩) :

وفي هذا القسم أمثلة كثيرة لانكماش الصوت المركب؛ مثل : « جوعان »
 فى « جوعان » ١/١٢ « حوران » فى « حوران » ٩/١٢ « دير الزور » فى
 « دير الزور » ٣/١٣ « فوضى » فى « فوضى » ٣/١٥ « الموصل » « الموصل »
 ٤/١٧ ومن التحذلق والمبالغة فى التفصيح : « بحيرا الراهب » فى « بحيرا »
 ٣/١١ « حزيان » فى « حزيان » ٥/١٢ « عبيد بن الأبرص » فى « عبيد »
 ٨/١٤ .

والقسم الثانى : ما كان أوله مفتوحاً فيعثر به اللسان ويكسره (ص ٢٠-٢٨) :

وفيه أمثلة لانكماش الصوت المركب كذلك؛ مثل : « الربيع » فى « الربيع »
 بمعنى غلة الأرض ٥/٢٤ « الشيرج » فى « الشيرج » ٧/٧٥ « الغيرة » فى
 « الغيرة » ٥/٢٦ « الحيرة » فى « الحيرة » ٥/٢٦ .

القسم الثالث : ما كان أوله مضموماً فيعثر به اللسان ويفتحه (ص ٢٩-٤٣) :

ويحتوى على الكثير من أمثلة الحذلق والمبالغة فى التفصيح ؛ مثل :
 « بورق » فى « بورق » وهو معدن معروف من الأملاح المركبة ٧/٢٩ « حوشى »
 الكلام فى « حوشى » ٣/٣٠ « روى » فى « ألقى فى روى كذا »
 ١١/٣٢ « شورى » فى « شورى » ١/٣٤ « أنوتى » فى « أنوتى » ٤/٤٣ .

القسم الرابع : ما كان مضموم الأول فيعثر به اللسان ويكسره (ص ٤٤ - ٤٨) :

وفيه برى أمثلة كثيرة لتحول صيغة « فَعَلَّة » بضم الفاء إلى « فَعْلَة » كما هو الحال فى اللهجة العامية المصرية ؛ فمن أمثلة ذلك : « خَلْسَة » فى « خَلْسَة » ٨/٤٤ « زُبْدَة » فى « زُبْدَة » ٦/٤٥ « عَجَّة » فى « عَجَّة » ٩/٤٥ « عُدَّة » فى « عُدَّة » ١/٤٦ « فِرْقَة » فى « فِرْقَة » ١٢/٤٦ « لَبَة » فى « لَبَة » ١٠/٤٧ .

القسم الخامس : ما كان مكسور الأول فيعشر به اللسان ويضمه (ص ٤٩-٥١) :

وذلك مثل : « خِذْلَان » فى « خِذْلَان » ٤/٥٠ « دِيَان » فى « دِيَان » ٦/٥٠ « غُزْلَان » فى « غُزْلَان » ٨/٥٠ .

القسم السادس : ما كان مكسور الأول فيعشر به اللسان ويفتحه (ص ٥٢-٦٢) :

وفيه نرى تحول صيغة « فَعْلِيل » إلى « فَعْلِيل » كما هو الحال فى اللهجة المصرية وذلك مثل : « بَرَسِيم » فى « بَرَسِيم » ٥/٥٣ « بَرَطِيل » فى « بَرَطِيل » للرشوة ١٠/٥٣ « بَطْرِيْق » فى « بَطْرِيْق » ١٢/٥٣ « بَلْقَيْس » فى « بَلْقَيْس » ٥/٥٤ « تَلْمِيذ » فى « تَلْمِيذ » ٨/٥٤ « جَرَجِير » فى « جَرَجِير » ٩/٥٤ « قَنْدِيل » فى « قَنْدِيل » ٧/٥٨ .

كما نرى تحول صيغتي اسم الآلة (مَفْعَلَة ومِفْعَل) إلى : (مَفْعَلَة ومِفْعَل) يقول المغربى (٩/٥٩) : « مجرفة ، محبرة ، معلقة ، منطقة ، ملقط ، منبر ، مخلب : يخطىء الناس فيفتحون ميماتها ، مع أنها هى وأمثالها مما كان اسم آلة على وزن مَفْعَل ومَفْعَلَة ، قاعدته المطردة كسر أوله » .

القسم السابع : ما كان متحرك الوسط فيعشر به اللسان ويسكنه (ص ٦٣-٦٧)

وذلك مثل : « الذَّقْن » فى « الذَّقْن » ٣/٦٤ « الصَّبْر » فى « الصَّبْر »
١٠/٦٤ .

القسم الثامن : ما كان ساكن الوسط فيعثر به اللسان ويحركه
(ص ٦٨-٧٢) :

وذلك مثل : « جنة عَدَن » فى « جنة عَدَن » ١٠/٧٠ وهذا فى الواقع
قياس على مدينة : « عَدَن » إحدى مدن اليمن .

القسم التاسع : ما كان مشددا فتعثر به الأفهام وتخففه (ص ٧٣-٨٣) :
وذلك مثل : « أُغْنِيَّة » فى « أُغْنِيَّة » ٣/٧٥ « دُوبِيَّة » فى « دُوبِيَّة »
٦/٧٨ .

القسم العاشر: ما كان مخففا فتعثر به الأفهام وتشدده (ص ٨٤-١١٤) :
وفيه أمثلة كثيرة للميل إلى غلق المقاطع المفتوحة قصيرة كانت أم طويلة ؛
مثل : « الجَعَّة » فى الجَعَّة » ٣/٨٧ « حَافَةُ النهر » فى « حَافَةُ » ٧/٨٧
« خُرَاج » فى « خُرَاج » للدمل الكبير ١٠/٩٠ « دُخَان » فى « دُخَان »
٥/٩١ « قَدُوم » فى « قَدُوم » ٧/١٠٦ « لُثَّة » فى « لُثَّة » ٣/١٠٨ « مَرَّيَّة »
فى « مَرَّيَّة » ١١/١٠٨

ومن ملاحظات الشيخ عبد القادر المغربى الممتازة ملاحظته لحتمية القوانين
اللغوية فى قوله (٣/٩٢) . « واعلم أن طبيعة اللغة العربية فى تركيب الاسم
المفرد أن يكون على ثلاثة أحرف ؛ فإذا عرص به من العلل ما صيره حرفين عاد
بعض العرب بحكم سلائقهم أو بحكم الانزلاق مع طبيعة لغتهم إلى تشديد
الحرف الأخير . فيصبح الاسم ثلاثة أحرف كما بُت فى تشديد ده

وقمّ ويدّ) ، وكما يأتى فى تشديد واو (هو) ضمير الرفع الغائب . ومن
العجيب أن عامة زماننا ينساقون أحياناً بهذه الطبيعة المركوزة فى اللغة العربية ،
فيشددون بعض الكلمات ؛ كقولهم فى (أب) المخفف الباء بمعنى الوالد :
(أب) بالتشديد .

٥٧ - حول الغلط والتفصيل على السنة الكتاب لأحمد أبو الخضر منسى

هذا الكتاب ، وإن كان آخر كتب لحن العامة ظهوراً ، فإنه في الواقع عبارة عن مقالات قصيرة لصاحبها ظهرت في الصحف منذ عام ١٩١٥ م . وقد جمعها صاحبها وأصدرها في كتيب صغير في عام ١٩٦٣ م بالقاهرة .

ويشير المؤلف في مقدمته إلى جهد الشيخ إبراهيم اليازجي في مقالاته : « لغة الجرائد » في مجلتي البيان والضياء ؛ غير أنه يرى أن الخطأ لا يزال منتشرًا ، وأنه (١١/٣) « قد جدَّ من الأمر ما لم يكن في زمان الإمام اليازجي » مما دعاه إلى وضع هذا الكتاب . وقد قسمه على قسمين رئيسيين : الأول في « الخطأ والصواب » ، ذكر فيه ما يراه خطأ لا ريب فيه . وهذا القسم هو معظم الكتاب ، أما القسم الثاني فإنه في : « المخطأ الصحيح » ، وهو دفاع عما عدَّه بعض الكتاب والنقاد خطأ ، وليس خطأ في نظر المؤلف . هذا القسم الثاني عبارة عن ست كلمات فحسب ..

ويقول صاحب الكتاب في مقدمته في تواضع العلماء (١٤/٣) : « فيالي هاتين الشعبتين نشير وفي الغرضين نجيل مع الجائلين لا كمن قال :

أنا ابن جَلَا وطلّاع الشايأ متى أضع العمامة تعرفوني

ولكن كمهتد حق عليه أن يهدى أخاه إلى ما اهتدى إليه ، أو كمن ارتأى رأيًا بعد رويّة وإجالة فألقاه إلى مستمع ، أو علم علمًا فأخبره به وحدث . وحاشا أن ندعى إمامة وعصمة ، وإنما هو اجتهد ، وذلك سبيل غيرنا إذا اجتهد ، والفضل لمن أخلص ، وابتغى باجتهاده الخير والمصلحة » .

ونعرف من مقدمة الكتاب أنه كان في أصله عبارة عن عدّة بحوث نشرت

فى الصحف ؛ نشر المؤلف بعضاً منها تحت عنوان : « حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب » فى جريدة الأفكار عام ١٩١٥ وبعضاً فى جريدة السفور عام ١٩١٦ وبعضاً فى صحيفة الأهرام عام ١٩٢٨ وبعضاً آخر فى جريدة المقطم عام ١٩٥٠ ويقول المؤلف (٤/٦) : « وقد رأينا جمع الأبعاض مما نشر ، وضم جديد إليها ، وإخراج ذلك كله فى كتاب يجمع الأشتات ويلأم شعوبها ، فيتمثل جسماً سوياً ، ومرجعاً بيد المستقصى موحداً ، وسفراً متلوّاً محفوظاً » .

ونلخص فيما يلى بعض ملاحظاتنا على هذا الكتيب ، فنقول :

١ - يعتمد المؤلف فى هذا الكتيب الصغير على مصادر عدة ؛ مثل : فقه اللغة للشعالبي ، وأساس البلاغة للزمخشري ، ولسان العرب لابن منظور ، والقاموس المحيط للفيروزابادى ، وتاج العروس للزبيدي ، والصحاح للجوهري ، وأمالى القالى ؛ والأغانى للإصفهاني ، ونهج البلاغة للشريف الرضى ، والزهر للسيوطى ، والخصائص لابن جنى ، والمخصص لابن سيده .

٢ - وهو يسب العامة ويلعنهم فى كل فقرة من فقرات الكتاب فى حماسة منقطعة النظر ، وغيره عظيمة على اللغة الفصحى ؛ ومن أمثلة ذلك قوله (١١/٩) « وتلك جرأة على اللغة وعدوان على الفصاحة توليك العجب » . وقوله (٢/١٤) : « وذلك خطأ شنيع واستعمال فى غير معناه ولا مبناه » . وقوله (١٧/١٦) : « عذيرى من هؤلاء الكتاب الذين فرعوا منابر الصحافة ، وبرزوا فى صفوف المنشئين ، واللغة والأدب بضاعتهم وأداة معاشهم وسمّة صناعتهم ، إذا هم فقتوا عيوننا بمثل هذه الألفاظ المنكرة » . وقوله (٩/١٩) : « يا ويح العربية والويل لها من أبنائها العاقين الغافلين » . وقوله (٥/٢٠) : « يا قوم ، ماذا أصابكم ؟ ما دهاكم ؟ ما دعاكم إلى

هذه الفوضى ؟ وما حملكم على أن لا تتورعوا في الهجوم على لغتنا
المبينة ، لغة القرآن والفصاحة المضرية ، فتعيشون فيها فساداً وتحطيماً .
وقوله (٥/٢٥) : « ما لهم يوغلون في الأذى والإفساد ! لو ضاقت العربية
بالأقلام ولم تُغنِ ، أصابوا عذراً وسقط عنهم اللوم . ألا إن للعربية لدرجاً
ترل عنه أقدام لغات العالمين . لقد جاءت لكل معنى ، بل لكل لطيف
معنى وخفيه ، بأعجب الألفاظ وأدقها ، فما بها عوز ولا فقر إلى هذا
اللفظ الأعجمي » . وقوله (١٣/٣٨) : « ولا يزال كتاب هذا الجيل
يكثرون عجبتنا . جريدة سيارة في الصف الأول من صحافتنا ، يكتب
كاتبها ومحررها كلاماً مقلوباً ، ويخاطبنا بلغة كلغة أكلوني البراغيث ...
إلخ .

٣ - وليس في الكتاب منهج معين في ترتيب الكلمات التي يعالجها وهناك
اتفاق كبير بينه وبين « اليازجي » في المنهج وبعض الفقرات ؛ مثل :
تعرفت بـ (٣/٧ = عند اليازجي ٧/٤٣) . الرضوخ (٤/١٢ =
١٤/٣٧) . أغراب (١٢/١٢ = ١٧/٣٣) . نوال (١/١٤ = ٣/٢٠) .
النوادي (٦/١٨ = ١/٣٢) . عائلات (١٧/١٨ = ١٧/٦٨) . أصدقاء
الداء (٨/٢٠ = ٨/٢٤) برهة (١٤/٢٢ = ١٢/٦٨) . سميك
(١٤/٢٣ = ٤/٤٢) . نوه بكذا (٤/٢٧ = ٤/١٤) . تخرج من
(١١/٤١ = ٢/٥٤) . نوأياً (٨/٤٣ = ٦/١١) . عتيد (٧/٤٤ =
٦/١٩) . تقدم إليه بكذا (١٦/٤٤ = ١٧/٣) . رؤياك (٤/٤٥ =
١٧/٥٤) . تعمس (١٣/٤٥ = ١٧/١٣) .

٤ - وقد ذكر المؤلف كثيراً من الألفاظ المنقولة من اللغات الأوربية تدور على
السنة الكتاب ؛ مثل ريسورتاج (١٤/٢٤) تابلوهات (١٠/٢٦) مانشت

(١٢/٣٤) جونلة (٣/٤٦) بارركة (٧/٤٧) روب دوشنبر (٤/٤٩)
كواليس (١٠/٤٩) إشارب (٥/٥١) .

كما نبه إلى أن بعض التعبيرات منقولة عن الإفرنجية ؛ مثل تعبير : « اعتنق
الديانة الإسلامية » (١٦/١٢) وتعبير : « زينة صارخة » (٥/٤٧) .

٥ - ويبدو من بعض أمثلة الكتاب أن حرف الجر : (عن) أقصى زميله :
(من) في بعض التراكيب ؛ مثل قول بعض الكتاب : « بالرغم عن »
(٥/٢٤) « بدلا عن » (١٢/٢٩) . « عن كتب » (١٤/٣٩) .

٦ - وللقياس الخاطيء أثر ظاهر في بعض الأمثلة ، لا سيما بين اللفظين
المتلازمين في الأذهان ؛ فاستعمال الثلاثي : (ففتح) ومصدره : (الفتح)
هو المسئول عن استعمال اسم المفعول : (مغلوق) في الزمن القديم ^(١) ،
بدلاً من (مغلوق) قياساً خاطئاً على (مفتح) . كما أنه هو المسئول عن
استعمال المصدر (قفل) في العبارة التي ذكرها مؤلف : « حول القلط
والفصيح » في قوله (١٢/٧) : « ويقولون مثلاً : هل من المصلحة قفل
جدول المحامير والعجب أن القفل بمعنى الإقفال كاد شرها يعم ويطم
ويبيض ويفرخ ! » كما أنه المسئول كذلك عن استعمال المصدر :
(غلق) في عبارة « غلق المكتب والأبواب » (١٤/٤١) .

والقياس الخاطيء هو المسئول كذلك عن استخدام عبارة : « الأصدقاء
الألداء » (٨/٢٠) ، فالألد واللدود هو الشديد الخصومة ، وهو لذلك وصف
للععدو فقط ؛ غير أن التلازم الضدّي بين العداوة والصداقة سهّل عملية استعارة
الوصف الخاص بالعداوة للصداقة أما الجمع : « الألداء » ، وهو أيضاً جديد ،

١ - انظر مثلاً في نيسار علي ، ٣٧١ : ١٩ فور أبي الأسود الدؤبي :
« لا أقول نقد النفوس قد عليت ، لا أقول بباب الدار مغلوق » .

فالمشول عنه صيغة « أفعل » في « أصدقاء » . وأصله في القديم : « لد » .
والقياس الخاطيء هو السبب كذلك في شيوخ استخدام عبارة : « لا يفعله
قط » (١٤/٣٥) قياسا على عبارة : « لم يفعله قط » . وهي في الأصل
مختصة بالنفس مع الفعل الماضي ، أما المستقبل فيستعمل معه كلمة :
« أبدا » : فيقال : « لا يفعله أبدا » .

٧ - أما القسم الثاني من الكتاب ، وهو قسم « المخطأ الصحيح » فأمثلته هي :
تلامذة (٣/٥٤) : يخطئها بعض الكتاب^(١) ، ويطلب : « تلاميذ » .
ويصححها المؤلف اعتمادا على ما جاء في الأغاني (١٩٩/٣) في أخبار
بشار بن برد من قوله : « غضب بشار على سلم الخاسر ، وكان من
تلامذته ورواته » ! .

أميال (١٢/٥٤) جمع « ميل » بمعنى الهوى والرغبة : يخطئها بعض
الكتاب ، ويطلب : « ميول » . والمؤلف يرى أن جمعها على : « أميال »
قياسي .

نَيْف (٢/٥٥) : يرى بعض الكتاب وجوب تقدمها على العدد^(٢) . ويرى
المؤلف أن ذلك ليس بلازم فيجوز تقدمها وتأخرها ، ويستشهد على ذلك بعبارة
للجوهرى فى الصحاح ، والقالى فى ذيل الأمدى !

قدامى (١٣/٥٥) : يرى « محمد حسين جبرة » فى مقال له بجريدة
الأهرام فى مارس سنة ١٩٥٠ أنه ليس جمعا قديما ، بل من وضع العامة .
ويرى المؤلف أنه « جمع ثابت فى اللغة والاستعمال ثبوت شم الصياخيد ،

(١) لعله يعنى أسعد داعر فى مذكرة نكتب ٢٥

(٢) على عكس ما يراه اليأجى ٢٥ . وأسعد ع ٦٦ د

يطالعك فى معاجم اللغة ، وتتلوه فى منظوم الشعراء الخناذيد ، ومنشور البلغاء الحذاقين » .

همس فى أذنه (١٥/٥٧) : يخطئها بعض الكتاب ، ويرى أن الصواب « همس صوته » ، ويرى أنه متعدي بنفسه ، وينسى أنه فى عبارة : « همس فى أذنه » ليس متعدياً بحرف الجر (فى) بل مفعوله محذوف تقديره : « صوته » ؛ كما تقول : « كتب فى البيت » فإن « المفعول هنا مقدر ، أى : الكتاب أو المقال أو الدرس مثلاً . و (فى البيت) جار ومجرور متعلق بالفعل ؛ فقولنا : (فى البيت) لم تؤثر على تعدية الفعل ، أى لم تجعل فعل (كتب) المتعدى لازماً ، ويقال كذلك : جعل القوم يهمسون بعضهم إلى بعض » .

رأس (٧/٥٨) : يرى بعض الكتاب أن مضارعها يرأس ، وأن يرأس خطأ . ويرد المؤلف على هذا بأن عين الفعل همزة ، وذلك حرف من حروف الحلق التى توجب فتح العين !

خاتمة

والآن ، وقبل أن نضع القلم ، نودُّ هنا أن نلخص أهم ما انتهينا إليه في هذا البحث . وفكرته الأساسية أن اللغة - أية لغة - عرضة للتطور والتغير ، وأنها في تطورها وتغيرها تخضع لقوانين مختلفة ، رأينا آثارها في كل ما سلف من كلام العامة على مرّ العصور .

إن ذلك يصدق على اللغة العربية في العصر الجاهلي كذلك ، فإنها لم تكن لغة جامدة ، أو لغة مرّ عليها آلاف السنين ، وهي لم تتطور أو تتغير ، كما يظن بعض الناس ؛ بل هي - في نظرنا - على العكس من ذلك ، تمثل في تلك الفترة مرحلة من مراحل تطور العربية ونموها تسبقها مرحلة أقدم منها ، ضاعت ولم يصل إلينا من أمرها شيء محدد واضح ؛ غير أننا نستطيع بمقارنة اللغات السامية المختلفة ، واللغة العربية منها ، أن نعثر في بعض الظواهر على أمثلة قديمة في تلك اللغات تعد أصولاً لما يوجد في العربية ؛ فكلمة « ليس » في العربية مثلاً يعدّها أكثر النحاة العرب فعلاً جامداً من أخوات « كان » ؛ فيقول ابن هشام في مغنى اللبيب (٢٩٣/١) : « وهي فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ، ثم التزم تخفيفه ، ولم نقدره فعل بالفتح ؛ لأنه لا يخفف ، ولا فَعْلٌ بالضم ؛ لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هيؤ » .

وإننا إذا نظرنا إلى ما يقابلها في اللغات السامية الأخرى ، عرفنا أنها مركبة من حرف النفي : (لا) وكلمة : « أيسر » التي لا وجود لها الآن في اللغة العربية إلا في بعض التعبيرات القديمة ؛ كقول العرب : « ائتنى به من حيث أيسر وليس » . ومعناه : من حيث هو ولا هو^(١) . وفي حالة تركيبها مع (لا)

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري ٧٢/١٣

ضاع منها الهمز ، فصارت الكلمة : (لآيسَ) وهى مكونة من مقطعين ، الأول منهما طويل مغلق حركته طويلة ، وهو غير جائز فى العربية إلا بشروط سبق أن ذكرناها^(١) ، وهى ليست موجودة هنا ، فتخلص العرب منه بتقصير حركته ، فصارت الكلمة « لَيْسَ » .

وقد فطن إلى هذا الخليل بن أحمد الفراهيدى ؛ يقول الأزهري فى تهذيب اللغة (٧٢/١٣) : « قال الليث : (ليس) كلمة جحود . قال : وقال الخليل معناه : (لا أيسَ) ، فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء » .

أما ما يقابل كلمة (أيسَ) فى اللغات السامية فهو it فى الآرامية ، وأصلها itay . وفى العبرية yēs . وفى الأكادية išu ومعناها فى الجميع : « يوجد » . ونفيها فى الآرامية layt وأصلها lā ' it ومعناها : « لا يوجد » . غير أن « برجشتراسر » يرى أن التاء الآرامية التى تقابل الشين فى العبرية والأكادية ، لا تقابل فى العربية السين بل التاء ؛ يقول برجشتراسر^(٢) : « فمعنى : layt (لا يوجد) . وهذا هو عين معنى : (ليس) الأصلى ، غير أن حروفهما لا تتطابق تماما ، فإننا كنا بيننا أن السين العربية لا يقابلها فى اللغات السامية الشمالية إلا السين بعينها أو الشين ، ولا يقابلها التاء أو التاء الآراميتان . ولا يوجد بين الحروف العربية حرف يقابله فى الآرامية التاء أو التاء ، وفى العبرية والأكادية الشين ، إلا التاء ، فكان يلزم أن تكون layt فى العربية layta (لَيْتَ) . وقيام السين فى : (ليس) مقام التاء نقض لقوانين الأصوات السامية ، لا بد له من سبب ولا نعرفه » .

(١) انظر فيما سبق هنا صفحة ١٠/٥٠

(٢) التطور النحوى ٧/١١١ وانظر كذلك : الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائى

وقد حاول بروكلمان^(١) أن يحل هذه المشكلة ، فقال : « يبدو أن العربية تحتفظ بالصوت القديم الذي تحول في الآرامية إلى تاء بسبب اللام ! ثم حملت الصيغة الموجبة على الصيغة المنفية » .

وهذا مثال آخر يتبين لك منه كيف أن ما وصل إلينا ، مما يسمى بعربية الجاهلية هو مرحلة من مراحل تطور العربية . ذلك هو ما وصلت إليه العربية في ذلك الوقت بشأن الفعل (الأجوف) ؛ مثل : قال وباع وخاف وطال ، والفعل (الناقص) ؛ مثل دعا وقضى ، ر (اللفيف المقرون) ؛ مثل : روى وهوى ... إلخ ، فإن ذلك كله يمثل آخر مرحلة من مراحل التطور .

وأولى هذه المراحل كانت : قَوْلَ وَبِعَ وَخَوَّفَ وَطَوَّلَ وَدَعَوَ وَقَضَى وَرَوَى وهَوَى على نمط الصحيح تمامًا . وهذه المرحلة توجد في اللغة الحبشية في بعض الأفعال الجوفاء ، وفي كل الأفعال الناقصة ، أو من نوع اللفيف المقرون . مثال الأجوف : sawe' a « نادى » bayana « تحقق » dayana « دان » . ومثال الناقص : saḥawa « صحا الجو » ṣalawa « صلى » ramaya « رمى » re' ya « رأى » talawa « تلا - تبع » . ومثال اللفيف المقرون : dawaya « مَرَضَ » rawaya « رَوَى » . وقد بقى من الأجوف عدة أفعال في العربية ؛ مثل : « عَوِرَ » و « حَوِرَ » وأمثالهما .

أما المرحلة الثانية ، فهي مرحلة التسكين ، أو ضياع الحركة بعد الواو والياء للتخفيف ، فيصبح الفعل : قَوْلَ وَبِعَ وَخَوَّفَ وَقَضَى ... إلخ . وهذه المرحلة توجد في اللغة العربية في مثل قول الشاعر :

يمنعهن الله ممن قد طَفَى^(٢) .

(١) في كتابه : Grundriss I, 235, 20 .

(٢) انظر لابن جني : المحتسب ١ : ٦٧٧ والنصف ١ : ١٦٠ / ١٠ .

كما أن قبيلة طيء تقول : حَبَلَى وَأَفْتَى ، وغير ذلك مما شابه في الوصل والوقف^(١).

كما أننا نلاحظ أن تسكين الوسط للتخفيف روى لنا في العربية كثيراً ؛ فقد روى لنا في كَتَفَ وَكَبَدَ مثلاً : كَتَفَ وَكَبَدَ .

والمرحلة الثالثة هي مرحلة انكماش الصوت المركب ، وتحوله مع الواو إلى ضمة طويلة مماله (ō) ومع الياء إلى كسرة طويلة مماله (ē) . وهذه المرحلة هي الشائعة في اللغة الحبشية في الأجوف الثلاثي ؛ ففيها مثلاً : ʿōra « عور » qōma « قام » šēṭa « باع » . كما توجد هذه المرحلة كذلك في اللهجات العربية التي تميل ، في مثل قوله تعالى : « وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى »^(٢).

أما المرحلة الرابعة والأخيرة ، فإنها التحول من الإمالة إلى الفتح . وهذا ما يوجد في العربية والآرامية والعبرية^(٣).

وقد حدث مثل ذلك في لغة طيء ، في الأفعال المعتلة المكسورة العين في الماضي ؛ كقولهم : رَضَا فَي : رَضِيَ ، وَفَنَّا فَي : فَنَى^(٤).

ومن هنا نرى أن ما يقوله النحاة من أن (قَال) أصلها (قَوْل) صحيح بصرف النظر عن تعليلهم هذا بتحريك الواو وانفتاح ما قبلها^(٥) ، وإن كان « ابن جنى » مثلاً يزعم أن ذلك الأصل لم يوجد في العربية يوماً ما ؛ فيقول في

(١) انظر : سيبويه ٢/٢٨٧ .

(٢) انظر التيسير في القراءات السبع للداني ١٧/٢٢٣ .

(٣) انظر كذلك ما سبق هنا : صفحة ٧/١٨٧ .

(٤) انظر : التنبيه على مشكلات الحماسة ٦٧ .

(٥) يقول ابن جنى في المنصف ١/ ٩/٢٣ : « انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وليس أصل العين السكود ، ولو كان الأمر كذلك لصحت الواو ولم تنقلب » ١ .

الخصائص فى « باب فى مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرًا وحكمًا لا زمانًا ووقتًا » (٢٥٦/١) : « هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصل فى قام قوم ، وفى باع بيع ، وفى طال طول ، وفى خاف ، ونام ، وهاب : خوف ، ونوم ، وهيب . وفى شدَّ شدَّ ، وفى : استقام استقام ، وفى : يستعين يستعين ، وفى : يستعدَّ يستعدَّ . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرةً يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قوم زيد ، وكذلك نوم جعفر ، وطول محمد ، وشدَّ أخوك يده ، واستعدَّ الأمير لعدوه ، وليس الأمر كذلك ، بل بضده وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه . وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ، ولم يعلل ، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا ؛ فأما أن يكون استعمل وقتًا من الزمن كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر . »

ويحاول ابن جنى أن يؤكد فكرته تلك مرة أخرى فى كتابه سر صناعة الإعراب (١٩٤/١) غير أنه يعود ، فيعترف بأن الظاهرة اللغوية القديمة قد تبقى منها أمثلة تعين على معرفة الأصل ، وهو ما نسميه نحن : « بالركام اللغوى للظواهر المندثرة فى اللغة » ؛ يقول ابن جنى فى تفسير قول الشاعر :

حتى إذا ما أمسجت وأمسجاً

« يريد : أمست وأمسى . وهذا أحد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رَمَتْ : رَمَيْتْ ، وَغَزَتْ : غَزَوْتُ ، وَأَعْطَتْ : أَعْطَيْتْ ، وَاسْتَقْصَتْ : اسْتَقْصَيْتْ ، وَأَمْسَتْ : أَمْسَيْتْ ؛ ألا ترى أنه لما أبدل الياء من أَمْسَيْتْ جيما ، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات ، ولا يلحقه الانقلاب الذى يلحق الياء

والواو ، صححها كما يجب في الجيم ، فدلَّ أَمَسَجَتْ على أن أصل أَمَسَتْ أَمَسَيْتَ . وكذلك قال أيضا : أَمَسَجَا ، فدلَّ ذلك على أن أصل أَمَسَى : أَمَسَى ، وأن أصل رَمَى : رَمَى ، وأصل غَزَا : غَزَوَ ، وأصل دعا : دَعَوَ ... فهذا ونحوه ما^(١) استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة ، كما استدلوا بقوله عز اسمه : « استحوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ » على أن أصل استقام : استقوم وأصل استباع استبيع ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ولما جاز ادعاؤهم إياها^(٢) .

وهكذا نرى ابن جنى لا يريد أن يعترف بوجود الأصل القديم لهذه الظاهرة في الواقع اللغوي ، غير أنه حين عثر على مثال من « الركام اللغوي » اضطر إلى الاعتراف به .

وهذا « الركام اللغوي » نتخذه نحن دليلاً على أن الظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة ، بل تسير معها جنباً إلى جنب مدة من الزمن قد تطول وقد تقصر . وهي حين تتغلب عليها لا تقضى على كل أفرادها قضاء مبرماً ، بل يتبقى منها بعض الأمثلة التي تصارع الدهر وتبقى على مر الزمن . ومن أمثلة ذلك ما سبق أن شرحناه من تطور صيغتي (تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) إلى (اتَفَعَّلَ) و (اتَفَاعَلَ) في العربية الفصحى في وقت نزول القرآن الكريم ، الذي يشتمل على هاتين الظاهرتين القديمة والحديثة جنباً إلى

(١) « ما » هنا زائدة . ويستخدمها ابن جنى كثيراً بعد اسم الإشارة . انظر مثلاً « المنصف » ١ : ٤/٣ ؛ ١٣/٧ ؛ ٨/١٤ ؛ ١١/٣٣ ؛ ١٥/٧٣ ؛ ١٥/٢٢٤ وغير ذلك . وانظر في زيادة (ما) للتوكيد : الأضداد لابن الأنباري ١٩٥ وقد زيدت كذلك في قول أبي هلال العسكري في الصناعتين ٢/٢٦١ : « ولهذا ما قال النبي ﷺ لرجل قال له : أئندى من لا شرب ولا أكل ... » .

(٢) انظر كذلك المنصف لابن جنى ١ : ٧/١٩

جنب فى مثل قوله تعالى : ﴿ لِيَذَّبُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ (سورة ص ٢٩/٣٨) .

ومن أمثلة ذلك فى العربية أيضا : (السين وسوف) ؛ فإن معناهما واحد كما يظهر من أمثلتهما فى العربية ؛ وإن كان البصريون يرون أن مدة الاستقبال مع (السين) أضيق منها مع (سوف) . وهذه فلسفة ليست مستقاة من الواقع اللغوى ، بقدر ما تعتمد على التعليل المنطقى . يقول ابن هشام فى معنى اللبيب (١٣٩/١) : « وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس بمطرد » .

أما الكوفيون فيرون أن (السين) مرادفة (لسوف) فى المعنى تماماً ، كما يرون كذلك أن الأولى مقتطعة من الثانية ^(١) . وهذه فكرة ضائبة تماماً ، يدل عليها أن (سوف) كانت قد بدأت تعانى قصاً لبعض أجزائها فى الفترة التى سبقت نزول القرآن الكريم ؛ فقد ورد أن العرب « قالوا : سوف يكون فحذفوا اللام ، وسأ يكون ، فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الخفة ، وسف يكون ، فحذفوا العين كما حذفوا اللام ^(٢) » .

وعندما جاء القرآن الكريم سجل لنا إحدى صور التطور فى (سوف) ، أو قل المرحلة الأخيرة منه ، مع الأصل الذى كان لا يزال يعيش معه جنباً إلى جنب ، كما روى لنا اللغويون صور التطور الأخرى ، التى لم يكتب لها ما كتب لغيرها من الخلود .

(١) انظر معنى اللبيب ، لابن هشام ١٣٨/١ .

(٢) لسان العرب (سوف) ٦٥/١١ وانظر معنى اللبيب ١٣٩/١ وفى إعراب ثلاثين سورة ١١٨ / ٣١ : « قال الفراء عن الكسائى : فى سوف أربع لغات ؛ يقال : سوف يعطيك ، وسيعطيك ، وسويعطيك ، وسف يعطيك . وفى حرف ابن مسعود : ولبيعطيك ربك » . وفى الصحاح لابن فارس ١٠/١٠٩ : « ويختصرون سوف أفعل ، فيقولون : سأفعل » . وانظر مجالس ثعلب ٣١٥/١ والمسألة ٩٢ من الإنصاف .

وكلمة (سوف) « كانت اسماً معناه : النهاية والغاية . وكلمة sawpā بالآرامية لها هذا المعنى . فصارت أداة بعد أن كانت اسماً . فرخمت [أى حذفت بعض حروفها] مع حط درجتها [من الاسمية إلى وظيفة الأداة] ومثله كثير فى تاريخ اللغات »^(١).

هذه الأمثلة كلها تصدق ما تنادى به من أن اللغة كائن حى ، تخضع لعامل التطور فى أى زمان وفى أى مكان . إن اعترافنا بهذا المبدأ يفسر لنا الكثير من التناقض والشذوذ فى تلك الأمثلة التى سجلها لنا القدامى من اللغويين العرب .

إن هذا المبدأ هو الذى يفسر لنا ما روى عن امرأة من العرب أنها قالت : « رثأت زوجى بأبيات^(٢) » بدلاً من رثيت . وقول العرب : « مصائب ومعايش » فى مصاوب ومعايش .

كما يفسر لنا ما روى عن تميم من أنهم كانوا ينطقون الجيم شينا ؛ يقول الجوهري فى الصحاح (شياً) ٥٩/١ : « وأشاء لغة فى أجاءه ، أى ألجأه . وتميم تقول : شر ما يشيثك إلى مُحَّة عُرُقوب^(٣) » ، بمعنى : يجيثك . قال زهير ابن ذؤيب العدوى .

فيال تميم صابروا قد أشتمتم إليه وكونوا كاخربة البسل

وهو الذى يفسر لنا قول العرب : (عنونت الكتاب وعننته) ؛ ففى تهذيب اللغة للأزهري (١١٠/١) : « قال أبو الهيثم : وسمى عنوان الكتاب عنواناً لأنه يعن له من ناحيته . قال : وأصله عَنان . فلما كثرت النونات قلبت إحداها واواً .

(١) انظر التطور النحوى لبرجشترامر ٢٠/٤٥ .

(٢) انظر إصلاح المنطق ١٥٨ والصحاح (رثأ) ٥٢/١ .

(٣) وانشر كذلك : معانى القرآن للفراء ١٦٤/٢ .

قال : ومن قال : علوان جعل النون لأمًا ؛ لأنها أخف وأظهر من النون » .
وفيه أيضًا (١١١ / ١) : « قال أبو عبيد : وقال الأحمر : عَنَنْتُ الكتاب
وعَنَنْتُهُ . قال اللحياني : عَنَنْتُ الكتاب تعينًا وعَنَيْتُهُ . إذا عَنَنْتُهُ » .
ويطول بنا المقام لو ذهبنا نعدّد أمثلة التطور في عربية القرون الأولى ، أو
عربية الفترة التي عدّها اللغويون معيارًا للفصاحة ، ونموذجًا للصحة اللغوية
وستفرد لهذا الموضوع بحثًا آخر بتوفيق الله تعالى .
ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

(١) فهرس اللغة

أبد	لا يفعله أبدا (لا يفعله	أحن	إحنة (حنة) ١١/٢٩٠
	قط) ١/٤٣٦	أخو	إخوة وإخوان ٩/١٥٣
أبو	أب (أب) ٣/٤٣١	أدب	أدب (دأب) ١٨/٣٣٢
	أبورياح (بورياح)	أرب	إربا إربا ١١/٣٨٩
	١٦/٢٩٠ ٧/٢٦٠	أرش	أرش (هرش) ١١/٢٦٢
أبي	إباء (إبياء) ١٠/٣٣٢	أرض	مأروض (مقروض)
أتم	المأتم ٢/١٧٥		١٨/٤٢٠
أتن	أتن (أتنانة) ٧/١٢١ ؛	أرغل	أرغل ١٨/٤١٨
	١٥/٣٦٣	أرم	أرم (قرم) ١٧/٤٢٠
أتي	أت (هات) ١/٢٨٠	أرى	الآرى ٢/١٤٤
أتل	أتل (أتل) ٥/٣٦١		أريت (وريت) ١٤/٣٥٩
أجص	إجاص (إجنصاص)	أزر	المززر (الميزر) ٢٠/٢٧٦
	٩/١٣٣ ٤/١٤٢	أزل	أزل (أزلى) ١/٢٣٤ ؛
	٤/١٤٢ ٣/١٢١		١٩/٣٠٣
	٣/٢٩٢ ٦/٢٦٩	أزم	أزمة (أزية) ١٩/٤١
أجن	إجانة (إجنانة) ٣/١٢١		آلة للنجار ٨/٤١٨
	٦/٢٦٩ ، ٥/١٤٢	أزمل	أزمل ١٨/٤١٨
	٣/٢٩٢ أجنة ٧/٤١٨	أزن	أزان ٨/٤١٨
أحد	أحد (حدّ) ١٠/٢٢٩	أستد	أستاذ (أستاذ) ١٢/٢٧٧
	١٦/٣٧١	أستك	أوستيك ٨/٤١٨ أستيكة
			١٨/٤١٨

أزى ٩/٤١٨	أز	أسد (أزد) ١٥/١٤١	أسد
أوقية (وقية) ١٤/٢٩٠	أوق	أساس (ساس) ٨/٢٣١	أسس
أولى (أولة) ٩/٢٥٢ ؛	أول	أسطبة ١٩/٤١٨	أسطب
١٧/٣٤٤		إكاف (إيكاف)	أكف
أوان (آوان) ١٠/٣٣٢	أون	٦/٢٢٨	
آونة جمع أوان		الأضيض ٩/٤١٨	الضش
٢٢/٤١١		ألماس ١٥/٤٠٧	ألمس
أى شىء (أيش)	أى	الله أكبر (آله	أله
١٠/٤٠٠ ؛ ١٧/٢٣٣		أكبر) ١٠/٣٠٣ والله	
أيش ٩/٤١٨	أيش	(وآله) ١٣/١٦٩	
أويمة ٩/٤١٨	أيم	ألية (لية) ١٣/٢٩٠ ؛	ألى
***		٨/٣٢٢	
البأس ٦/٦٤	بأس	إمالا (أمال) ١/٤٢٥	إما
بحاج (بح) ١٤/٣٧٩	بحج	أمانة طوب ١٨/٤١٨	أمن
البحر ٨/٦٤ بحيراً	بحر	أم غيلان (مغيلان)	أمو
الراهب (بَحِيرًا) ٦/٤٢٨		٢٢/٣٤٤ ؛ ١٢/٣٣٢	
بخور (بحور) ١٣/٣٤٩	بخر	أموى (أموى) ٩/٢٤٥	
بداءة (بداية) ٨/٢٨٤	بدأ	إنسان (إنسان) ٧/٢٢٧ ؛	أنس
بدلا من (بدلا عن)	بدل	أوانى ١٧/٢٣٠ آنية	أنى
٥/٤٣٥ ، ٣/٢٤٣		جمع إناء ٢١/٤١٥	
بدن (بدل) ١٦/٢٦٣	بدن	استنى ١/٣٥٨	

بذّر (بذر) ١٩/٣٧٢	بذر	بوريك ١٠/٤١٨	برك
بذلة (بدلة) ٣/٢٤٣	بذل	ببرم (بيرم) ٤/٢٩١	برم
استبرأت (استبريت) ٥/٢٢٩	برأ	برمة ١٠/٤١٨	برمة
برجل ١٣/٤١٨	برجل	برهة (برهة) ١٥/١٣٨	بره
البارحة (إمبارح) ١٧/٤٢٤	برح	برواز ١٠/٤١٨	بروز
مبرد (مبرد) ١٦/٢٥٧ ؛ ١٤/٢٧٤ ؛ ١٣/٢٩١	برد	بس ١٣/٤١٨	بس
برذعة (بردعة) ٢٠/٣٩٢	برذع	بسر (بسل) ٣/٣٢٢	بسر
إبريسم (إبريسم) ٣/٢٩١ ؛ ١٢/٤٢٩	برسم	بشاوره ١٠/٤١٨	بشر
برطيل (برطيل) ١٢/٤٢٩ ؛ ١٧/٣٦٥	برطل	بشكير ١٤/٤١٨	بشكر
برغل ١٣/٤١٨	برغل	بصرة (بصرة) ٢/٣٢١	بصر
بورق (بورق) ٤/٢٩١	برق	بصاق (بصاق) ٤/٣٣٢	بصق
بورق (بورق) ١٧/٤٢٨		مبضع (مبضع) ١٣/٢٩١ ؛ ١٦/٢٥١	بضع
بورق (برواق) ١٨/٢٢٧		بضعة (بضعة) ٢/٣٢١	بضعة
		أبطأ (أبطيت) ١٢/٢٤٢	بطأ
		بيطار (بيطار) ٥/١٢٥	بطر
		بطريق (بطريق) ١٣/٤٢٩	بطرق
		بعثر (بعثر) ١٩/٣٧٢	بعثر
		(بعطر) ٢/٣٩٩	

بالوعة (بلوعة) ٥/١٣٣	بلع	بَعِيد (بَعِيد) ١٧/٣٣٧	بعد
بلعوم ١١/٣٥٨		أَبْعَادِيَّة ٧/٤١٨	
١١/٣٦٥		بَعِير (بَعِير) ١٦/٢٧٥	بعر
بَلْقِيس (بَلْقِيس)	بلقس	بعضهم بعضا (بعضهم	بعض
١٣/٤٢٩		البعض) ١١/٣٨٤	
بلاقع (براقع) ١٩/٢٦٣	بلقع	بَعُوضَة (باعوضة)	
أَبْلَه (أهبل) ٦/٤٠٠	بله	١٦/٢٧٨	
بَلُور (بَلُور) ٤/٢٩١	بلور	البَاغُوث (الباعوث)	بغث
بمبة ١٩/٤١٨	بمب	٢٠/٢٨٥	
ابن (بن) ١٢/٣٣٢	بنو	يَنْبَغِي (يَنْبَغِي عَلَى)	بغى
بنيامين (ابن يامين		١٢/٣٨٧	
١٣/٣٣٢		بَفْتَة ١٤/٤١٨	بفت
بهلوان ١٤/٤١٨	بهلوان	بَقْعَة (بَقْعَة) ١٤/١٣٨	بقع
ليل بهيم ١٠/٢٥١	بهم	بَكْرَة (بَكَارَة) ٢/٢٢٨	بكر
(بهيمة) ٣/١٢٥ ؛		بَكْر (بَكْر) ١٢/٢٣١	
١٤/٢٦١		جاءوا على بَكْرَة أيهم	
(بهم) ١١/٢٩٠ ؛		(جاءوا عن بَكْرَة أيهم)	
٣/١٢٥		٦/٤١٠	
بُور (بُور) ٢/٢٤٤ ؛	بور	طِين إِبْلِيْز ١٧/٤١٨	بلز
١٥/٣٩٩ ؛ ١٠/٢٤٤		بِلَاط ٦/٢٣١	بلط
١٦/٢٧٦			

بوز	بوز ١٤/٤١٨	تكك	تك من الغيظ (طأ من
بوش	بوش ١٤/٣٧٦		الغيظ) ١٢/٣٧٧
بوظ	بوظ ١٥/٣٧٦	تلد	تلاد (تيلاد) ٤/٢٢٨ ؛
بوع	باع طولى ١٢/٣٨٨		١٤/٢٧٨
بيض	بيضاء (بيض) ١٦/٥٢	تلمذ	تلميد (تلميد) ١٠/٢٧٧
بين	بين ١٨/٧١ ؛ ٣/٢٥١		(تلميد) ١٤/٤٢٩
	***	تنبل	تنبل ١٥/٤١٨
تبع	تبعاً (تبعاً) ٩/٤٩		***
تبين	تبين (تبين) ١٢/٣٢١	ثار	الشار (الشار) ٨/٢٤٢ ؛
تخت	تختة ١٤/٤١٨		٢/٢٧٧ ؛ ١/٢٤٣ ؛
ترب	الأتراب ١٤/٢٤١		٢/٢٧٧
	تربة (طربة) ٤/٣٩٩	ثأل	ثأل (ثأل) ١٦/٢٩٠
تربز	ترايزة ١٨/٤١٨	ثبت	ثابت (سابت) ٤/٥١
ترج	أترج (أترج) ٣/١٢١ ؛		(مثبوت) ٣/٣٨٥
	٢/٢٩٢	ثحن	ثحن (تخين) ٢١/٣٩٨
ترز	ترزى ١٤/٤١٨	ثدى	ثدى (ثدى) ١٠/٣٢١
ترسن	تراسينة ١٩/٤١٨	ثعب	ثعبان (ثعبان) ٢١/٣٩٨
ترق	ترقوة (ترقوة)	ثغر	ثغر (ثغر) ١٠/٣٢١
	٢١/٢٢٨ ؛ ٦/٢٧٨	ثفر	ثفر (ثفر) ٣/٢٠٧ ؛
تستر	تستري (دستري)		٣/٢٧٧ ؛ ٢/٢٤٣
	١٩/٢٧٨	ثفل	ثفل (ثفل) ٤/٢٧٧ ؛
تفل	تفل (ثفل) ٤/٢٧٧		٦/٣٦١ ، ٢٢/٣٩٨

ثمر	نمار (ثيمار) ١١/٦٢ ؛	جخخ	جَخْ (شَخ) ١٣/٣٧٨
	٥/٢٢٨	جدث	جدث (جدف) ١٢/٤١
ثمن	فكانت المعلقات ثمانية	جدد	جَدَّ (جد) ١١/٣٢١
	(ثمانى) ٨/٤١٠	جُدَاد (كُدَاد)	٨/٢٦٣
ثنى	الثنية ٢/٣٢٤	جُدجد (كُدكد)	
ثوب	ثوب (توب) ١٥/٥٦		٩/٢٦٣
ثوم	الثوم (الفوم) ١٣/٤١	جذع	جذع (جذع) ١/٣٩٩ ؛
	(الثوم) ٢٠/٢٧٤		١٢/٢٤٣
	(الثوم) ٢٢/٣٩٨ ؛	جدف	جدف (كدف)
	٩/٣٦١		١١/٢٦٣
ثيب	ثيب (ثيبة) ١٠/٣٣٣ ؛	جدى	جَدَى (جدى)
	٧/٣٤٦		١١/٣٢١ ؛ ١٧/٣١٨
	***	جذب	جذب (جبد) ١٨/٥٣ ؛
جبد	جبد (جبد) ٦/٢٤٣ ؛		٦/٢٧٧ جَوَذَاب
	٦/٢٧٧		(جَوَذَاب) ٦/٢٩١
جبل	الجبولاء (الكبولة)	جذر	جذر (جدر) ٥/٢٤٣
	٩/٢٦٣ ٢/٢٦٣	جذم	جذام (جدام) ٨/٢٤٣ ؛
جبه	جبهة (جبهة) ١/٣٢١ ؛		٧/٢٧٧
	١/٣٤٦	جراً	اجترأ (اشترأ) ١/٢٧٨
جحف	إجحاف (إحجاف)	جرب	جَوْرَب (جَوْرَب)
	١١/٣٤٩		٥/٢٩٠ ؛ ١٩/١٤٢

جوف	جَوُوف (جُوف)	حدث	أحدوث (حدوث)
	١٩/٣٢٠		١٠/٢٩٠ قد حدث أمر
جياً	جاء بكذا (جاء كذا)		١٨/٢٥٠
	١١/٤٢٣	حذف	حذف (حذف) ٢/٣٩٩
جيب	جَيْب (جِيب)	حرم	الحریم ٣/٦٤
	١٦/٢٧٦	حز	حَزِيرَان (حزيران) ٧/٤٢٨
	***	حس	محسنة (محسنة)
حَاب	حَوَاب (حَوَب)		١٣/٢٧٤
	١٨/٢٠٧	حسن	حَسُون (حُسُون)
حبر	مَحْبَرَة (مَحْبَرَة)		١٢/١٢٠
	١٧/٤٢٩	حشش	الحشيش ٨/٢٤١ محشة
	جاری (جارة) ٣/٢٣١		(ماشنة) ١٢/٣٤٥
حبل	جُلَى (حبله) ١٧/٥٢	حشم	الحشمة ١١/١٧٥
حتى	كان بخيلا حتى إنه كان	خفف	خافة (خافة) ١٨/٣٨٧ ؛
	يقتر على نفسه		١٢/٤٣٠
	١٨/٤٠٧	حقق	حَقَّ (حُكَّة) ٢١/٢٣٨
	حتى (تا) ١/٢٦١		حَكَّ ٦/٢٧٨
حثل	الحثالة (الحفالة) ١٢/٤١	حلاً	حَلَاة (عَلَقَة) ١٧/٤٢٠
حجب	الحاجب ١٦/٦٣	حلب	(حلبا) ١٠/٢٧٩
حدأ	أحدية ١٦/٢٣٠ حدأة	حلق	حَلَقَة (حَلَقَة) ٦/٣٢٠ ؛
	(حديا) ١٣/١٦٩ (حدا)		٣/٣٢١
	فلان) ٢/٣٦١		

حلل	إحليل (حليل)	حور	التحوير ٩/٣٨٩ مَحَارَة (مَحَارَة) ٥/٢٦٤
	١٠/٢٦٠ حلة		حُورَان (حُورَان) ٤/٤٢٨
	١٠/٢٣٤		حُوشَى (حُوشَى) ١٨/٤٢٨
حلو	حَلَيْت (حَلَات) ٦/٢٠٥	حوش	
	حلواء (حلوَة)		
	١٥/٢٧٩ ؛ ١٤/٢٧٩	حوف	حَاقَة (حَاقَة) ١٧/٣٨٧ ؛ ١١/٤٣٠
حمد	الحمد لله إذ (الحمد لله	حوك	حَاك فِيهِ النّصَح (حَاء) ١٠ / ٣٧٧
	الذّي) ٨/١٤٦ ؛ ٢٠/٢٤٩		
حمر	حمراء (حمرة) ١٥/٥٢	حير	الحَيْرَة (الحَيْرَة) ١٣/٤٢٨ ؛ ١٦/٣٩٩ ؛ ١٠/٤١٥
حملق	حملق (بحلق)		
	١٥/٤٢٤		
حمم	الاستحمام ١٦/٢٣١ ؛ ١٨/٢٤١ حَمَّة (حَامَة) ١/٢٧٩	حين	الحين (الحَيْن) ٢٠/٢١١

حنط	الحنوطيّ (الحنانوي)	خبأ	خَبَأَت (خبيث) ٩/٢٤٢
	٢١/٤٢٢	خبث	خَبِيث (خَبِيث) ١٨/٣٧٢
حنظل	حنظل (حنضل) ١٠	خبز	خَبَازِي (خَبِيْزَة) ١٧/٥٢
حنو	الحنوت ١١/٢٧٢		
حوت	حُوت (حَوْت) ١١/٢٧٦	خبط	خَبَطْتُ (خَبَطُ) ١٩/٣٣٧
حوج	حاجات (حوائج)		
	١٤/٢٣٤		

خجل	خَجَل (خَجِيل)	خشن	خَشِن (خَشِين)
	٦/٣٤٥ ؛ ١٦/٣٣٢		٦/٣٤٥ ؛ ١٦/٣٣٢
خدد	مَخْدَةٌ (مَخْدَةٌ) ؛ ٢/٢٢٧	خطأ	أَخْطَأَت (أَخْطَيْت)
	١٢/٢٩١		١١/٢٤٢
خذل	خَذَلَان (خُذْلَان) ٧/٤٢٩	خفق	خَفِقَان (حَفِقَان)
خرب	خَرُوب (خَرْوَب) ٩/٢٩٢		١٤/٣٤٩
خرج	خُرَاج (خُرَاج) ٩/٤٣٠	خفى	لا يَخْفَى عَلَيْكَ (لا
خرس	أَخْرَس (أَخْرَص) ٨/٤٤ ؛ ٥/٣٩٩		يَخْفَاكَ) ٤/٣٨٣ (لا
			يَخْفَى عَنِ الْقُرَاءِ)
			١٢/٤٠٦
خرطش	خَرْطُوش ١٩/٤١٨	خلا	الْمَخْلَاة (الْمَخْلَا) ٩/٢٧٩
خرطم	خَرْطُوم (خَرْطُوم) ١٣/٣٦٥		الْمَخْلَى (الْمَخْلَى) ٣/٢٠٨
خرع	خَرُوع ١٧/٢٥٩	خلب	مِخْلَب (مِخْلَب)
خرف	خُرَافَات (خُرَافَات) ٥/٢٦٤		١٨/٤٢٩
		خلبط	خَلِيط (لَخِيط) ٤/٥٥
خزر	خَزِرَّان (خَزِرَّان) ٤/٤٤ ؛ ١٣/٣٤٣ ؛ ١٠/٢٢٧	خلج	اِخْتَلَجَت الْعَيْن (خَجَلَت)
			١٧/٢٧٩
خساً	اِخْسَأ (اِخْصَأ) ١٧/٤٢٤	خلس	خُلْسَةٌ (خُلْسَةٌ) ٢/٤٢٩
خسف	خَسَف (خَفَس) ٧/٤٠٠	خمر	خَمْر (خَمْرَة) ١٤/٣٣٣
خشش	الْخَشْشِيخَةُ (الشَّخْشِيخَة) ٢١/٥٣	خمش	خَمَش (خَرْمَش)
			١٩/٢٦٢
خشل	خَشَل (خَشَر) ١٧/٢٦٣		

مداری (مدائر) ١٧/٤٢٤	درأ	خنفس	الخنفساء (الخنفسا)
یداری (یداری)			١٠/٢٨٤
١٤/٢٠٥		خنق	مَخْنَقَة (مَخْنَقَة)
درایزین ١٩/٤١٨	دریز		١١/٢٧٤ ؛ ١٤/٣٩٩
درهم (درهم) ١/٢٧٥	درهم	خوف	مخوف (مخيف) ٦/١١
درهم (درهم) ٤/٢٧٥		خير	خَيْرِي (خَيْرِي)
دیزج (دیزج) ٦/٢٩١	دزج		١٧/٢٢٨ سأل عنك
دشت ١٥/٤٨٨	دشت		الخير ١٩/٢٥٢ خير
دعة (داعة) ١٥/٢٧٨	دعع		(خيل) ٣/٢٦٢
دعلج (داليج) ٧/٣٧٨	دعلج		***
دعاوی (دعاوی) ١/٣٤٩	دعو	دبب	دُوبَة (دُوبَة) ٨/٤٣٠
دغری ١٥/٤١٨	دغر		(دُوبَة) ١٣/٢٢٠ دُبَان
دفتر (دفتر - تفتّر)	دفتر		(دُبَان) ٧/٤٢٩
١/٢٦٩		دیج	دِيبَاج (دِيبَاج)
دقة (درفه) ١١/٤٢٤	دقف		٢٢/٢٤٣
دقلى (دقلة) ١/٢٣١	دفل	دبق	دُبُوق (دُبُوق) ١١/١٢٠
مدقة (مدقة) ١٢/٢٩١	دقق	دجج	دجاج (دِیای) ٥/٢٦١
الدلیج ٥/١٧٥	دلج	دخن	دُخَان (دُخَان)
دمشق (دمشق)	دمشق		١٣/٤٣٠ مدخنة
١٦/٣٢٠			(مدخنة) ٢٠/٣٩٩
دملج (دملج) ١٧/٣٢١	دملج		

دم	دميم (دميم) ١٥/٢٤٣	ذحج	مذحج (مذحج) ٩/٢٤٣
	١٣/٢٧٧	ذخر	ذخيرة (ذخيرة) ٧/٢٧٧ ؛
دعو	أدعى ٣/٤٤		٢٣/٣٩٨
دمن	من مدمنى شرب الخمر		ذخر (ذخر) ٧/٢٤٣
	(من المدمنين على شرب	ذع	تذعذع (تذعذع)
	الخمر) ٧/٤١٠		٤/٢٤٢
دئر	دينار ٢/٤٦ (دَنَار)	ذقن	ذَقْن (ذقن) ٨/٢٧٧
	٨/٦٢		(ذَقْن) ١/٤٣٠
دهى	دهاء (دها) ١٥/٣٧٢	ذكر	ذِكْر (زِكْر) ١٤/٥٦
دور	لعب دوراً ١٧/٤٠٧	ذلف	الذلفاء (الذلفاء)
دوم	مادام (طالما) ٣/٣٨٥ ؛		٨/٢٧٧ ؛ ٩/٢٤٣
	٦/٤٠٩	ذلل	تذلل القميص (تدلذل)
دوى	أدوية (أدوية) ٤/٣٣٢		٩/٢٧٧ ذل (زل)
دين	ديانة (دناية) ١٨/٣٣٢		١٤/٥٦
دى	دية (ديّة) ٤/٢٦٤	دم	دم (دم) ١/٣٩٩
	***	ذهب	ذهب (ذهب) ١٣/٥٦
ذأب	ذئب (ديب) ١/٣٣٩	ذوب	ذاب (داب) ٢٢/٣٩٨
ذيب	ذباب (ذبانة) ١٠/٢٣٠		***
	مذبذب (مدبذب)	رأى	رئة (ريّة) ٦/٢٢٩ ؛
	٧/٢٤٣ مذبّة (مذبّة)		١٣/٢٦٠ ٦/٢٦٤ مرّة
	١٢/٢٩١ ، ١١/٢٧٤		١٣/٢٤٢ (مرّة)
	دَبَّان (دَبَّان) ٢٢/٣٩٨		

رؤية (رؤيا) ١٦/٢١١ ؛	رزن	الرؤنة (الرؤنة) ٧/٢٩١
١٥/٣٨٤	رشد	رشيد (رشي) ٨/٣٩٤
ربيع		رشدة (رشدة) ٥/١٩٨
٨/٣٧٢	رشن	الرؤشن (الرؤشن)
ربة ٨/٣٥٩		٧/٢٩١
ربما ٦/١٧٠	رفس	رفس (رفص) ١٠/٤٤ ؛
رتة (رتة) ١٢/٢٤٣		٦/٣٩٩
رتم (الرتم) ١٢/٢٤٣	رصاص	رصاص (رصاص)
رثي		٧/٣٢١
١٥/٤٣٠ ؛ ٢٢/٣٤٣	رطب	رطب (رطب) ١٥/٣٢٠
رثيت (رثأت) ٢/٢٠٥ ؛	رغف	رغيف (رغيف)
٨/٤٤٥		١٤/٢٦١
رحى	رغم	بالرغم من (بالرغم عن)
١٥/٣٢١ (رحي)		٤/٤٣٥
رخ		رخ (روح) ٥/٢٧٩
رخل	رفأ	رفأ (رفأ) ١٣/٣٦١
رخو	رفع	الرفع (الرفع) ٨/١٣٧
٦/٢٦٤	رفه	رفاهية (رفاهية) ١/٣٤٤
ردأ	رقس	المركاس (المركاس)
٦/٢٢٩ (رد)		٤/٢٧٨
ردىء (ردى)		١٦/٣٧٢
رددت (رديت)	رقم	أرقم (أرقم) ١٠/٤٢٠
١/٣٢٢	رمد	رمد (رمد) ٦/٣٢١
رده (ردو) ٢١/٤٢٦		

زنب	أرانب (أنارب) ٤/٥٥	زجل	زنجبيل (جنزيل) ٥/٥٥
رنخ	رنخ (رنخ) ٧/٢٢٧		٦/٤٠٠
رنق	رونق (نورق) ٦/٣٢٢	ززر	أزرّة ١٥/٢٣٠
روح	مروحة (مروحة)	زدغ	مزدغة (مزدغة) ٢/٢٢٧
	٢٠/٢٧٤ ؛ ١١/٢٩١	زقق	زقزق (زغرغ) ١/٣٦٤
	١٩/٣٩٩ ؛ ٦/٣٤٩	زمخشر	زمخشر (زمحشر) ١٤/٣٤٩
	روح (روح) ٢١/٢٤٣	زمك	زمكى (زمكأة) ٣/٢٦٣
رود	مرود (مرود) ١١/٢٧٤	زنى	زنية (زنية) ١/١٩٨
روع	روع (روع) ١٣/٤٢٨	زوج	زواج (جواز) ٥/٥٥
	أرعى سمعك (أعرنى)		٧/٤٠٠
	١٢/٢٩٢	زود	مزادة (راوية) ١١/١٤٤
ريح	الريحان : للآس خاصة	زور	دير الزور (الزور) ٤/٤٢٨
	١٨/٢٤١ ؛ ١١/٢٣١	زوش	زوش (زوش) ٧/٢٩١
	ريحان (ريحان) ٦/٢٩١ ؛	زى	زى (زى) ١٣/٣٢١
	١٦/٣٩٩		***
ريع	الريع (الريع) ١١/٤٢٨	سأر	سائر (سائل) ٧/٢٢٩
	***	سبت	سبت (سبت) ٩/٣٢١
زبد	زبد (زبد) ٣/٤٢٩	سبح	سبح (سبح) ١٣/١٢٠
زبر	زبر (زبر) ١٨/٢٩٠	سبع	أسبوع (سبوع) ٢٩٠ /
زبق	زببق (زببق) ١٨/٢٩٠		١٠ ؛ ٤/٣٦٣
زحف	يزحف (يسحف)	ستق	ستوق (ستوق) ٩/١٣٨
	١١/٤٠٧		١٣/١٣٢

سجد	المسجد (المسيد)	٦/٢٦١
سجدة	سجدة (سجّ)	١٩/٣٩
سحا	المسحاة (المسحا)	٩/٢٧٩
سحر	السُحُور (السُحور)	١٠/٣٣٢
سد	سداد (سداد)	٢/١٣٨
سذج	ساذح (سادح)	٢٠/٣٧٢
سرح	مسرح (مرسخ)	٦/٥٥
سردب	سردب (زرداب)	١/٢٧٦
سرر	سَرار (سَرار)	١٣/١٣٨
سرك	سركى	١١/٤١٨
سرم	سرم (صرم)	٦/٣٦٢
سرول	سراويل	١٦/٤٨
		١٦/٢٩٢
سطر	مِسْطَرَة (مَسْطَرَة)	٢٠/٣٩٩
سعتر	سعتر (زعتر)	١/٤٥
		٢٢/٣٩٩
سعد	سَعِيد (سَعِيد)	١٥/٢٦١
		٣٧/٣٣٧
سعر	سَعِير (سَعِير)	١٥/٢٧٥
سفد	سَفُود (سَفُود)	١١/١٢٠
سكر	سُكاري (سُكاري)	١٤/١٣٧
	سَيْكُرَان	١٠/٢٢٧
	سُكْر (سُكْر)	٤/٣١٩
	أُسْكُرْجَة	١٥/٣٢٠
	(سُكْرَجَة)	١١/٢٦٠
	١٢/٢٦٢	١٠/٢٥٩
	سُكْر (سُنْكر)	١٢/٢٩٠
	سكرتو	٣/٤٠٠
سكن	سكين (سَكِينَة)	١/١٤٧
		١٦/٢٤٤
		١٣/٣٣٣
سلحفاة	(زحلفة)	٢٠/٣٥٩
سلا	سلاّت (سَلِيت)	١٠/٢٤٢
سلس	سَلَس (سَلِيس)	١٧/٣٣٢
سلع	سَلْعَة (سَلْعَة)	٤/٣٢١
سلل	مَسْلَة (مَسْلَة)	١٤/٢٧٤
		١٢/٢٩١
سلم	سَلَمَى (سَلَمَة)	١٧/٥٢
	سَلَمِيَة (سَلَمِيَة)	٤/٢٦٤
	السلاميات (السلاميات)	
		٧/٢٦٤

سمر	مسمار (مُسمار) ٨/٢٧٦	سوع	للساعة (لِسْه) ١٦/٣٧٩ ؛ ١١/٤٠٠ ؛ ١/٤٢٥
سمم	سَمُور (سُمُور) ١٠/١٢٠ السَّم (السَّم) ١٠/١٣٧	سوك	مِسَوَاك (مِسَوَاك) ٩/٢٧٦ ***
سمن	الغث والسمين (الغث والثمين) ١٩/٤١٥	شأم	مشائيم (مياشيم) ٧/٢٠٤ ٢٠/٢٩٠ ؛ ١٤/٢٩٢
سمى	المسْمُون (المسْمُون) ١٤/٢٧٦ ؛ ١/٢٤٤	شباش	شويش ٨/٣٧٦ ١٥/٤١٨
سنخ	سِنخ (سِنخ) ٦/٢٢٧	شبق	شابابك (شابابك) ١٧/٢٦١ ؛ ١/٢٢٩
سند	مِسْنَد (مِسْنَد) ٢١/٢٧٤ سنداب (سندال) ١٠/٣٧١ سندان (سندال) ٢٠/٣٧١	شبط	شِبُوط (شِبُوط) ١٠/١٢٠ شِبَه (بِشَاهَة) ١٣/٣٤٨ ؛ ١٢/٣٤٩
سمن	سِنَام (سِنَام) وَأَسْنَمَة ٨/٣٢١ ؛ ٢١/٣١٨ ؛ ١٢/١٩٨ أَسْنَمَة (أَسْنَمَة) ١٢/١٩٨	شتو	مِشْوَة (مِشْوَة) ٣/٣٢١
سنن	مَسْن (مَسْن) ١٩/٢٢٦ ؛ ٩/٢٧٤	شدخ	شَدَخ (شَدَخ) ١٥/٢٤٣ ؛ ١٣/٢٧٧
سور	سور (صور) ٢/٤٥ ؛ ٥/٣٩٩	شديق	شَدَق (شَدَق) ١٤/٢٤٣ ؛ ١٣/٢٧٧
سوسن	سُوسَن (سُوسَن) ١/٢٥٢ ؛ ٧/٢٩١	شرب	شَرِبَت (شَرِبَت) ١٧/٣٢٠
		شرج	الشُّرَج (الشُّرَج) ١٢/٤٢٨
		شرط	مِشْرَط (مِشْرَط) ٢/٢٧٤

شرك	الشركة (الشراكة)	١٣/٣٩٣ (ماعلهش)
شعر	شعر (شعر)	أى شىء (إيش)
شعر	شعر (شعر)	١٠/٤٠٠
شعر	شعر (شعر)	شيمة (بشيمة) ١/٣٢٢ ؛
شعر	شعر (شعر)	٣/٤٠٠
شعر	شعر (شعر)	***
شعر	شعر (شعر)	صواب (صوابه) ١٥/٧١ ؛
شعر	شعر (شعر)	٦/٢٣٠ صواب (صوابه)
شعر	شعر (شعر)	٥/٣٧٩
شعر	شعر (شعر)	صابور (صابور) ١٨/٢٨٤
شعر	شعر (شعر)	الصبر (الصبر) ١/٤٣٠
شعر	شعر (شعر)	صحراء (صحراء)
شعر	شعر (شعر)	٢٠/٢٩٢ ؛ ١٥/٥٢
شعر	شعر (شعر)	الصحيفة ١٤/٣٨٩
شعر	شعر (شعر)	صخرة (صخرة)
شعر	شعر (شعر)	١٣/٢٥٩
شعر	شعر (شعر)	أصدأ (أصدع) ٥/٢٤٤
شعر	شعر (شعر)	تصدق ٩/١٧٥
شعر	شعر (شعر)	زينة صارخة ٢/٤٣٥
شعر	شعر (شعر)	الصرع (الصرع) ٥/١٣٧
شعر	شعر (شعر)	الصفير (الصفير) ١٣/٢٧٥
شعر	شعر (شعر)	١٧/٤٠٦ تشارك زيد
شعر	شعر (شعر)	وعمر (تشارك زيد مع
شعر	شعر (شعر)	٧/٤٠٩ عمرو)
شعر	شعر (شعر)	شعث (شعث) ٧/٤١
شعر	شعر (شعر)	شعر (شعر) ١٤/٢٦١ ؛
شعر	شعر (شعر)	١٥/٢٧٥
شعر	شعر (شعر)	أشعار العين ١٤/٧٥
شعر	شعر (شعر)	ثلاثة ١١/٤١٨
شعر	شعر (شعر)	شمردل (شمردل)
شعر	شعر (شعر)	١٦/٢٤٣
شعر	شعر (شعر)	الشف ١٥/٣٦٦
شعر	شعر (شعر)	الشنب ٢/٤١٩
شعر	شعر (شعر)	الشهد (الشهد) ١٠/١٣٧
شعر	شعر (شعر)	شهد (شهد) ١٦/٢٧٥
شعر	شعر (شعر)	شورى (شورى)
شعر	شعر (شعر)	١٩/٤٢٨
شعر	شعر (شعر)	شواية (شواية) ٢٠/٣٧٩
شعر	شعر (شعر)	شواء (شواء) ١٦/٣٧٢
شعر	شعر (شعر)	شيئتك (شيئتك)
شعر	شعر (شعر)	١٠/٣٢٩ ما عليه شىء

صف	مصنفهم (مصافهم)	ضبر	إضبارة (ضبارة)
	١٨/٢٢٩ ؛ ٣/٢٧٩		١٢/٢٩٠
صفق	صفق (سأف)	ضجع	اضطجع ٦/٤٤
صقر	الصقر ٨/٢٤١	ضحى	ارتفعت الضحى (ارتفع)
صقع	صقع (سقع)		الضحى ٩/٢٨٥
صقل	صقلية (سقلية)	ضرر	ضرة المرأة (ضارة)
	٨/٢٧٨		١٩/٢٢٩ ؛ ٤/٢٧٠
صلت	صَلَّت (صَلَّتْ)	ضفف	ضفَّة (ضفَّة)
	٦/١٣٧		٥/٣٢١
صلف	الصلف ٢١/٢٥٩	ضلع	ضِلْع (ضِلْع)
صمع	صَمَمَعَة (صَمَمَعَة)	ضمحل	اضمحل (امضحل)
	١٤/٢٧٦		١٨/٥٣
صنبر	صَنَوْبَر (صَنَوْبَر)	ضمن	ضمانة ١٥/٤٠٩
	١٥/٢٧٦ ؛ ١٣/٢٢٨		***
صنف	صنفة (صَنِيفَة)	طأطأ	طأطأ رأسه (طاطا رأسه)
	١٧/٢٢٧		١٣/٣٧٢
صه	صِه (صَهْن)	طبر	طابور ١١/٤١٨
صهريج	صَهْرِيْج (صَهْرِيْج)	طبق	تطبق (اطربأ)
	١٥/٣٧١		١١/٤٢٤ ؛ ١١/٣٧٩
صون	مصون (مصان)	طجن	طاجن ١٩/٤١٨
	١٢/١٤٣		
صيد	مَصِيْدَة (مَصِيْدَة)	طحر	يطرح (يطحل)
	٧/٢٧٤		١٨/٢٦٣
صين	الصينية ٤/٤١٩	طحل	طِحَال (طِحَال)
			١٠/٦٢ ؛ ١٣/٢٧٨ ؛ ٥/٢٢٨

عَبَاءَة (عَبَا) ١٣/٣٧٢	عَبَأ	الطَّرَب ١٢/٣٧١ ؛	طرب
عَبَدَت (عَبْتُ) ١٢/٤٤٤	عَبَد	١٧/٣٦٦ ؛ ١٨/١٧٤	
عَبُود (عَبُود) ١٢/١٢٠		مَطْرَد (مَطْرَد) ١/٢٢٧	طرد
عَبِيد بن الأبرص (عَبِيد)		١٦/٢٥١ ؛ ١٤/٢٧٤	
٧/٤٢٨		١٣/٢٩١	
العَبِير ١١/١٧٥ عبرانية	عَبِر	طَرَاز (طِيرَاز) ٤/٢٢٨	طرز
(عمرانية) ٧/٣٤٥		مَطْرَقَة (مَطْرَقَة) ١٧/٢٥١ ؛	طرق
دَم عَبِيْط (غَبِيْط)	عَبِط	١٢/٢٩١ ؛ ٨/٢٧٤	
١٩/٢٨٥		طَلَس (لَطَس) ٥/٢٦٢	طلس
عَبَل (بَعَل) ١٦/٤٢٤	عَبَل	طَالَمَا ٣/٣٨٥ ؛ ٦/٤٠٩	طلم
عَتِيد ١/٤٩ ؛ ٧/٦٣ ؛	عَتَد	أَطْنَاب ١٨/٢٣١	طنب
٢١/٣٨٣ ؛ ١٢/٤١٥		الطَهَارَة ٢/٦٤	طهر
أَعْتَق العَبِيد (عَتَق العَبِيد)	عَتَق	المَطْوَعَة (المَطْوَعَة) ٢/١٩٨	طوع
٤/٤٠٧		طَوَل (طَوَل) ٢/٢٢٨	طول
عَثْمَان (عَصْمَان)	عَثَم	طَمِئ (طَمِئ) ١٧/١٣٩	طىء
١٥/٣٩٧		الطِيش (الطِيشَة) ١٨/٤٠٦	طيش
أَعَجِب من ذَلِكَ (الأعَجِب)	عَجِب	***	
من ذَلِكَ (١٤/٣٨٣)		ظَلَّ (ظَلَّ) ١٦/٥١	ظلل
عَجَّة (عَجَّة) ٣/٤٢٩	عَجَج	ظَهَرَ (زَهَرَ) ١٧/٥١	ظهر
فَلَانَة عَجُوز (عَجُوزَة)	عَجَز	ظَهَرَانِيَهُمْ (ظَهَرَانِيَهُمْ)	
١/٣٧٢		١١/٢٥٢ ؛ ٧/٢٩١ ؛	
		١٠/٤١٥	

عجلز	عَجَلَزَة (عَجَلَزَة) ١٣/١٣٧	عطش	عطشانة ١/٣٣٨
عجم	العجم ٢١/٢٧١	عقرب	عقرب (عقربة) ١٣/٣٣٣
عديس	عَدِيس (عَدْنِيس)	عشش	عُشْش (عُوش) ١٩/٢٢٩ ؛ ٣/٢٧٩
عدد	عُدَّة (عُدَّة) ٤/٤٢٩	عشم	تعشم فيه خيرا ١٠/٤٠٩
عدن	مَعْدَن (مَعْدَن) ١٨/١٢٠ ؛ ٢١/٢٣٢	عفرم	عفرم ١٦/٣٧٦
	جَنَّة عَدْن (عَدْن) ٥/٤٣٠	عقب	عقبى لكم (عقبال عندكم) ٨/٤٢٣
عدو	عَدَوَى (عَدَوَة) ١٧/٥٢	عقف	عَقَافَة (عَرَقَافَة) ٢١/٢٦٢ ؛ ٤/٢٩٢
عذط	عَذِيطُوط (عُذِيطُوط)	علم	تعلم (اتعلم) ٦/٣٩٥
	١٨/٢٢٨ ؛ ١١/٢٢٧	عمد	عواميد (عماويد) ٥/٥٥
عرب	التعريب ٧/٤٠٧	عمود	عمود (عامود) ١٧/٢٧٨
عرج	عرجاء (عرجة) ١٥/٥٢	عمر	عُمَر (عُمَر) ١٤/٣٢٠
عرر	عرعر (عرعار) ١/٢٢٨	عمى	عمياء (عمية) ١٦/٥٢
عرس	عروس (عروسة) ١٦/٢٤٤	عنب	عنب (عينب) ١٦/٢٧٨
عرف	عَرَفْتُ (عَرَفْتُ) ١٠/٤٩	عنصل	العنصل (العنصر) ١٨/٢٦٣
عرقص	عَرَقَصَان (عَرِيقَصَان)	عنق	اعتنق الديانة الإسلامية ٧/٢٢٧
	٧/٢٢٧		١/٤٣٥
عزل	عزلاء (عزلة) ١٤/٢٥٢ ؛ ٤/٢٦٣	عنكب	عنكبوت (عنكبوتة) ١٧/٢٤٤
عصر	عَصَا (عَصَاتِي) ٧/١٢٥		

عنن	عنوان (علوان) ٥/٤٦	غسل	مِغْسَل (مَغْسَل) ٢١/٢٧٤
عوف	يعاف (يعيف) ١٩/٣٢١	غشمر	تغشمر (تغشرم) ٥/٢٥٢
عوك	عائك (عائىء) ١٣/٣٧٧	غلق	إغلاق (غلق) ١٤/٤٣٥ ؛
عول	معول (معون) ٤/٣٢٢	مغلق	مغلق (مغلق) ١٦/١٢١ ؛
عوم	عامًا أول (عمنول) ١٤/١٤٦	غلى	٨/٤٣٥
عيب	معيب (معاب) ١٢/١٤٣	غلت القدر (غليت)	٣/١٢٠
عير	عايرت المكايل (عيرت) ٥/١٣٣ ؛ ٤/٣٨٠ ؛ ٢/٢٧٩	غنم	الغنم ١/٢٧٢
		غنى	الغانية ٦/٣٢٤ أغنية (أغنية) ٨/٤٣٠
عيش	عائشة (عيشة) ٩/٣٢٢	غوط	غاطط (غيط) ١/٣٧٣
	(العيش) ١/٣٣٣ ؛ ٩/٣٤٩ (بمعنى الخبز) ٥/٦٤	غيب	غيبة (غيبة) ٩/٣٤٩
عين	عيان (عيان) ٢١/٣٣٢	غير	غبارى (غبارى) ١٤/١٣٧
	***		٢٠/٣٢١ الغيرة (الغيرة) ١٣/٢٢٨ ؛ ٢٠/٣٢٠ ؛ ١٧/٣٩٩ ؛ ١٣/٤٢٨
غشى	غشت نفسى (غشيت) ٣/١٢٠	فأس	فأس (فاس) ١٥/٣٧٢
غرف	مغرفة (مغرفة) ١١/٢٧٤ ؛ ٢٢/٣٩٩ ؛ ١٢/٢٧٩	فأم	فام (فيام) ١٧/٢٠٧
غزل	غزلان (غزلان) ٧/٤٢٩		

فقأ	فاتورة ٢٠/٤١٨	فتر
فقأت (فقيت) ٣/١٤٠	ذهب يفتش عنه (يفتش	فتش
(فقع) ٥/٢٤٤ (فأع)	عليه) ١٨/٤٠٦	
٦/٣٧٨		
فقع	فتوى (فتوة) ١٧/٥٢	فتو
فقَع (فَقَاع) ١/٢٢٨	فجر (فشر) ١٤/٣٧٨	فجر
فقيه (فقى) ١٦/٣٥٨	تفجس (اتفنجص)	فجس
فالوذق (فالودج) ٥/١٤٣	١١/٤٢٤	
فالوذ (فاذول) ١٦/٢٧٩	فحال (فُحال) ٤/٢١١	فحل
الفلاكة ٢٠/٣٤٥	الفخفخة (الخفخفة)	فخخ
الفناء (الثناء) ١٣/٤١	٢٢/٥٣	
فنطز	الفدان ٧/٢٧٢	فدن
فنطرية ١٨/٤١٨	الفذلكة ٧/٢٤٥	فذلك
فهرست	فَرَح (فِرَح) ١٤/٤٤	فرح
فهم	فرزان (فرز) ١/٣٤٦	فرزن
فهم (فهِم) ١٥/٤٤	فَرَاشة (فشارة) ٦/٥٥	فرش
فروض	(فَرَاشة) ٧/٢٦٤ مفرش	
تفويض (توفيض)	(مفرش) ٦/٣٤٩	
١٩/٣٣٢ فَوْضَى	فرقة (فرقة) ٤/٤٢٩	فرق
(فَوْضَى) ٥/٤٢٨	أفرية ١٤/٢٣٠ تقطيع	فرو
فَوْق (فُوق) ١٩/٣٢٠	الفروة ٢/٣٦٧	
أفاق (فاق) ٩/٣٢٢	فصع (فعض) ١٦/٤٢٤	فصع

قَبْط (قربيط) ٣/٤٦		
٤/٤٠٠ ؛ ٢٠/٢٤٤		

قارس (قارص) ١٥/١٤١	قرس	(أرنبيط) ١٠/٤٢٤ ؛	
قريس (قريص) ٣/٢٥٢		١١/٤٢٠	
قريسيات (قريسيات)		قَبَان (قَبَان) ١٦/٢٢٩	قبن
٥/٢٦٤		قبة (قبا) ١١/٢٧٩	قبو
قيراط ٢/٤٦ قُرط (قروط)	قرط	استقتل (استكتل)	قتل
١١/٤٢٤ مكرمط		١٠/٢٧٨ ؛ ١/٢٢٩	
(مكرمط) ٥/٢٧٨		قثاء (قثا) ١٤/٣٧٢	قثأ
تقريظ ٥/٤٩	قرظ	قحبة (قحمة) ١٦/٤١	قحب
مقرعة (مقرعة) ١٧/٢٥١ ؛	قرع	قَح (قُوح) ٢/٢٧٩	قصح
١٢/٢٩١		قَدَد العيش (أَدَد) ٩/٤٢٠	قدد
قرفة (قرفا) ١٠/٢٧٩	قرف	قادر (غادر) ٦/٣٣٣ ؛	قدر
قرف (أرف) ٩/٣٥٦		١٧/٣٤٩	
قرفص (قرفس) ١/٢٦٢	قرفص	قُدُوس (قُدُوس) ١٣/١٢٠	قدس
قرفس (جرجس) ٤/١٤٣	قرفس	قدوم (قادوم) ٩/٢٢٨	قدم
قرقل (ققرر) ٧/١٣٣	قرقل	(قُدُوم) ١٤/٤٣٠	
قُرَى (قرايا) ٢٢/٢٢٩ ؛	قرى	قُرأت (قريت) ١٨/١٤٠ ؛	قرأ
١/٤٠٩		١٠/٢٤٢	
قزاز (غزاز) ٤/٣٣٣ ؛	قزز	قرديحى (أرديحى)	قردح
١٥/٣٤٩		١٣/٤٢٠	
قزُع (قوزع - قنزع)	قزُع	قزاري (إزاري) ١٠/٤٢٠	قزُر
١١/١٧٠		القُر (الأُر) ٩/٤٢٠	

قسط	قسطنطينية (قسطنطينية)	قلو	مقلی (مقلاة) ٢/٢٣١
٤/٢٦٤		قمر	(أمر - جمر) ٢/٣٧٨
قصد	اقتصد ١٧/٣٨٩	قمش	قماش ١٠/٦
قصص	قَصَصَت (قَصَّيْتُ) ٣/٤٦	قمع	قِمَع (قِمَع) ١١/١٣٧
قصع	تَقْصَع (تَقْرِصَع) ٢/٣٧٧	(قِمَع) ١٥/٣٢٠ (قِمَاء)	
فصل	القِصِيل (القِصِيل) ٢/٢٦٢	١٧/٢٢٧	
قضو	قُضَاة (قُضَاة) ٦/٣٣٢	قنب	قُنْب (قُرْنَب) ٢١/٣٢١
قطر	قَطْرُه (قَنْطَرُه) ١٩/٢٤٤	قندل	قَنْدِيل (قَنْدِيل) ٢/٤٢٩
مقطرة	مَقْطَرَة (مَقْطَرَة) ١٢/٢٩١	قنص	قَانِصَة (قَانِصَة) ٢/٢٦٢
قطع	قَطَعَ (قِطَاع) ٣/٢٢٨	قنع	مِقْنَع (مِقْنَع) ٢٠/٢٢٦
قعر	تَقْعَر (تَقْعُور) ١٨/٢٢٩ ؛ ١٩/٢٧٨		مِقْنَعَة (مِقْنَعَة) ١/٢٢٧ ؛ ١١/٢٩١ ؛ ٧/٢٥١
قعع	القَعْقَعَة (القَعْقَعَة) ٢٠/٥٣	قنفذ	قَنْفَذ (قَنْفَذ) ٧/٢٤٣
قفل	القَفَالَة ٩/٥٢٣ إقفال	قوب	قَوْبَاء (قَوْبَة) ١٩/٢٩٢
	(قَفْل) ١٠/٤٣٥	قود	مَقُود (مَقُود) ١٩/٢٢٦
ققز	قَاقِزَة (قَاقِزَة) ٧/١٣٠ ؛ ٤/٣٨٠	قور	قُورَاء القَمِيص (قُورَاء) ٥/٢٦٤
قلد	القِلَادَة ١٩/٢٣١	قون	قَوْنِيَة (قَوْنِيَة) ٢١/٣٤٣
قلع	القُلَاع (القُلَاع) ٧/٢٦٤	قوى	التقارَى ٥/٤٢١
	مِقْلَع (مِقْلَع) ٨/٢٧٤	قياً	من استقاء فقاء (استقا
قلق	القَلَق (القَلَاة) ١٩/٤٠٦		فقا) ٨/٢٨٤

كِرْث	لا يكثرث للأمر (لا يكثرث بالأمر) ١٦/٤٠٩	قَيْح (قَيْح) ١٤/٢٢٨ ؛ ٢٠/٣٢٠ ؛ ١٥/٢٧٦	قَيْح
كِرْد	مرت عليه كرور الزمان ١٦/٣٨٨	قَيْس (قَيْس) ١٩/٢٢٨ ؛ القَيْنَة ١٧/٢٣٤ ؛ ١٢/٢٥٣	قَيْس قَيْن
كِرْس	كراسة (كرناسة) ٢/٢٧٨ ؛ ١٥/٢٢٩	***	
كِرْكِر	كِرْكِرَة (كِرْكِرَة) ١٦/٣٢١	كار ١٥/٤١٨	كار
كِرِه	كِرَاهِيَة (كِرَاهِيَة) ٢/٣٤٤ ؛ ٥/٣٣٢	كَاس ٨/٤٠	كَاس
كِرْسَج	كِرْسَج (كِرْسَج) ٨/٢٩١ ؛ ١٧/١٤٢	كَبْج (كَبْج) ١٩/٤١	كَبْج
كِرْسَالِي	كِرْسَالِي (كِرْسَالِي) ١٤/١٣٧	كَبْد (كَبْدَة) ١٤/٣٣٣	كَبْد
كِرْك	كِرْك (كِرْك) ٣/٣٦٢	اللّه أكبر (أكبار) ١/٣٠٣	كَبِر
كِرْفَهْر	مكفهر (مكرفه) ١٨/٥٣	(اللّه وكبر) ٤/٣٠٣	
كِرْفَل	طالبه بالكفالة (طالبه بالضمانة) ١٥/٤٠٩	كَبْل (كَبْل) ١٣/٤٢٤	كَبْل
كِرْلَات	كِرْلَات (كِرْلَات) ١٨/٢٩٠	كَتِينَة ٢١/٤١٨ (الكثان) ١٦/٣١٨	كَتْن
كِرْلَيْب	كِرْلَيْب (كِرْلَيْب)	من كَثَب (عن كَثَب) ٥/٤٣٥	كَثَب
		أَكْثَم (أَكْثَم) ٢/٢٤٣ ؛ ٣/٢٧٧	كَثْم
		يَكْذِب (يَجْذِب) ١٣/٤٤	كْذَب
		كْذَان (كْذَال) ٤/٣٢٢	كْذَن

كُون	كَلُوب ١٣/٣٢٢ (كَلُوب) ١٠/١٢٠	كلل
كَانِي مَانِي ١٢/٤١٨ ***	بكل معنى الكلمة ١٧/٤٠٧	كَمَشَش
لَا ٥/٣٧٨	نَكْمَش (اتكرمش) ١١/٤٢٤	كَنَس
لَوِي (لَوِي) ١٧/١٣٩	مِكنَسَة (مِكنَسَة) ١٨/٢٩١	كَمِيل
لَبُوَة (لَبُوَة) ١٤/١٣٩ ؛ ١٩/٢٩٠	مِكنَسَة (مِكنَسَة) ١٨/٢٩١	كَنَف
لَبَك (كَبِل) ٦/٢٦٢ ؛ ١٤/٢٩٢	كَلِمَا ٩/٤٠٩ تَكَلَّمَ (اتكَلَّمَ) ٦/٣٩٥	كَنَن
لَبَان (لَوِيَان) ٦/٢٢٨ ؛ ١٣/٢٧٨ ؛ ١٨/٢٧٦	الْكَمَاءَة (الكَمَاه) ٢٠/٢٠٧	كَهَن
لَبِيَت (لَبَات) ٦/٢٠٥	كَمِيَالَة ٢١/٤١٨	كَوَح
لَث (لَت) ١/٢٤٣ ؛ ١٨/٣٧٢ لَثَة (لَثَة) ١٤/٤٣٠	كَنَف (كَيْف) ٤/٢٢٧	كُوف
لَثَم (لِفَام) ١٤/٤١	كَنَة (كَنَة) ٤/٣٢١	
لَحْد (اللَحْد) ٧/١٣٧	كَهَنَة ١٦/٤١٨	
لَحَف (اللَحَاف) ١٣/٢٣١ ؛ ١٣/٢٧٢ مَلْحَفَة (مَلْحَفَة) ١٢/٢٩١	مَكَوَحَة (بَلَاش مَآوَحَة) ١٤/٣٧٧	
أَصْدَقَاءُ أَلْدَاءُ ١٥/٤٣٥	كَافِ الاستقصاء ٣/٤٠٨	

لِزَج (لِجَز) ١٨/٥٣	لِزَج	لِيس زِيد لِيَفْعَل كَذَا	لِيس
لَسْع (لِسُوع) ١٥/٣٧٩ ؛ ١٣/٤٢٤	لَسْع	٥/٣٨٩ لِيس ١٢/٤٣٨ ؛ ١٩/٤٠٦	
لَعِبَ (لِعِب) ١٦/٢٧٥	لَعِب	الليق (اللياقة) ١٩/٤٠٦	ليق
لُعْبَة (لُعِبَة) ٤/٤٢٩		***	
مَلْعَقَة (مَلْعَقَة) ٣/٥٥ ؛ ١٧/٤٢٩ ؛ ٢٠/٢٧٤	لَعَق	ما شاء الله (مشاء الله)	ما
(مَلْعَقَة) ٨/٣٦٠		٣/٣٣٨	
٧/٤٠٠		مَائِدَة (مِيدَة) ١١/٣٢٢	مَاد
(لَعَن) ٦/٤٦	لَعَلَّ	مَوْنَة (مُونَة) ١٩/٢٩٠	مَان
لَغَوَى (لَغَوَى) ٩/٢٤٥	لَغَو	مَائَة (مِيَة) ٢١/٢٩٠ ؛ ٢١/٢٩٠	مَائ
لَقَس (لَاس) ٤/٣٧٩	لَقَس	مَتَاعِي (أَمَاتَعِي) ٨/٢١١	مَتَع
(التَّالِيس) ١٥/٤٢٤		أَمَحَى (أَمَتَحَى) ٤/٢٩٢	مَحَو
مَلْقَط (مَلْقَط) ١٤/٤٢٩	لَقَط	مُخَّ (مُورَخ) ٤/٢٧٩	مَخَخ
مَلْقَو (مَلْوَو) ١٤/٤٢٤	لَقَو	مَاجِل (مَاجِن) ٥/٣٢٢	مَجَل
تَلَكَّأ (تَلَكَّع) ٦/٣٧٨	لَكَأ	تَمَدَّن (تَمَدِّن) ٤/٤٠٠	مَدَن
جَدِيد لَنِج ١٦/٤١٨	لَنِج	مَارَش ١١/٤٠٧	مَرَش
لَوْح (لُوح) ١٦/٢٧٦ ؛ ١٩/٣٢٠	لَوْح	مَرَى (مَرَى) ٢٠/٢٣٤	مَرَى
التَّوَى (أَتَلَوَى) ٣/٥٥	لَوَى	مَسَاحَة ٣/٤٢	مَسَح
		مَصِير (مَصْرَانَة) ١٠/٢٣٠ ؛ ٧/٢٤٤	مَصَر

مقر	مقور (منقور) ٥/٢٩٢	مول	مال ١٤/٤٢٣
مطر	مطر (منطر) ١٩/٢٦٢ ؛	ميع	مِيعَة (مِيعَة) ٢٠/٣٢٠
	٥/٢٩٢		***
مع	أزوره مع هجره لى (رغم	نبر	منبر (منبر) ٢٠/٢٧٤ ؛
	هجره لى) ٨/٣٨٧		١٥/٣٤٣ ؛ ٧/٣٤٩ ؛
معن	تمعن فى الأمر ٨/٣٨٧		١٤/٤٢٩
ملا	ملاءة (ملا) ١٤/٣٧٢	نبض	يمسك النبض ٣/٣٧٢
	ملاّت (مليت) ٩/٢٤٢	نبل	سهم (نبلة) ١١/٢٣٠ ؛
	يمالى (يمالى) ١٥/٢٠٧		١٩/٢٦٨
ملس	إملىسى (ملىسى)	نتق	نتق (نتق) ٧/٣٧٩
	١٣/٢٩٠ ؛ ٢/٣٤٥	نجد	ناجد (ناجد) ٥/٢٤٣ ؛
ملط	ملطية (ملطية) ٤/٢٦٤ ؛		٥/٢٧٧
	٢٠/٣٤٣	منجل	منجل (منجل)
ملك	ملك (ملك) ١١/٣٢١		١٦/٢٥١ ؛ ١٢/٢٧٤
	إملاك (ملاك) ١٦/٢٩٠	نجم	منجم (منجم) ٢٠/٢٢٦ ؛
ملل	أكلنا ملة ٢٠/١٤٣ يملّ		٢/٢٢٧
	(يملّ) ١٩/٣٢١	نخ	نخ (نوخ) ٥/٢٧٩
مم	ممّة ١٧/٣٧٦	ندى	ندى (ندى) ١٥/٣٢١
مهل	مهلا (بهلا) ٢٣/٤١	نذل	نذل (نذل) ١٩/٣٦٠
موت	مات (ما) ٨/٣٩٤ مِيتَة	نرج	نارخ (لارخ) ٢١/٣٢١
	(مِيتَة) ١٦/٢٢٨	نرجس	نرجس (رنجس) ٦/٣٢٢

نزق	النزق والنزوق (النزاقة)	١٨/٤٠٦	١٣/٢٩١ ؛ ١٤/٤٢٩ ؛
نرك	النزركة ٢١/٣٤٥		٩/٢٧٤ (منتقة) ٣/٢٦٢
نزه	خرجنا ننتزه ٢١/١٤٣		٩/٢٧٤ (منتقة)
نسج	منسج (منسج) ٢١/٢٧٤		نعام (نعام) ٧/٣٢١
نسر	ناسور (ناصر) ١/٢٨٥		نينوفر (نوفر) ٥/٢٨٥
	نسر (نسر) ١٢/٣٢١		ينعى (ينعى) ٢٠/٢٩١
	نسرين (نسرى) ٩/٣٢٣		نقد الشيء (نقد الشيء)
نسا	عرق النساء (النساء)		٢٠/٤١٥
	١٤/٣٤٥		جاء الرجل نفسه (جاء
نشأ	نشء (نشو) ١٢/٢٦٠ ؛		نفس الرجل) ٨/٤٠٩
	١/٢٩١		نفيق (نفيق) ٨/٢٩١
نشر	منشار (مشار) ٦/٢٢٧		النقه والنقوه (النقاهة)
نشش	الشنشنة (الشنشنة)		١٨/٤٠٦
	٢٢/٥٣		منكب (منكب)
نشط	أنشوطه (شنيطه)		١٢/٢٢٧
	١٦/٤٢٤		نكير (نكير) ٢٠/٢٧٦
نصف	نصف (نصر) ١٠/٣٦٣		ننه ١٧/٣٧٦
نطع	يتنطع (يتلطع) ١٦/٢٦٣		نهى (نهى) ٢/١٣٧
نطق	منطقة (منطقة)		نوتى (نوتى) ١٧/٢٢٨ ؛
	١٧/٢٥١ ؛ ٣/٢٦٢ ؛		٢١/٢٧٦ ١٩/٤٢٨
			أبو نواس (أبو نواس)
			٥/٢٦٤

نوى	نَوَى (نَوَى) ١٤/٣٢١	همى	همايين (همايا) ٢/٢٣٠
نيف	أنافت الدراهم على	هو	هُوَ (هُوَ) ١/٤٣١
	(أنافت الدراهم عن)	هوب	هُوب النار (هُوب) ١٧/٤٢٤
	١٠/٤٠٦	هون	هُن (هُن) ١٥/١٩٨

نيل	نيلج (نيل) ٤/٢٨٥	وتر	الوتر (الوتر) ٣/١٣٧
نى	لحم نىء (نى) ١٢/٢٤٢	وتر	ميشرة (ميشرة) ٢٠/٢٧٦ ؛
	***		١٣/٢٩١
هؤلاء	هؤلاء (هولا) ١٢/٢٦٠ ؛	وجأ	وجأت (وجيت) ١٠/١٤٠
	١/٢٩١		
هدأ	هدأت (هديت) ٢/٢٩١	وجه	وجه (وش) ١٥/٣٧٨
هدهد	هدهد (هداهد) ١٣/٢٢٠	ودد	بودى (بدى) ١٠/٤٠٠
هدم	مهدم (مهردم) ٩/٣٧٧	ودى	الودى (الودى) ١٢/٢٨٤
هذه	هذه (هاته) ٧/٣٨٥		ديّة (ديّة) ٤/٢٦٤ الودى
هرس	مهراز (مهراز) ٥/٢٧٦		١٠/٢٣١
هليج	إهليلجة (هليلجة)	وذح	وذح (ودح) ٥/٢٤٣ ؛
	١٥/٢٩٠		٦/٢٧٧
هل	هل لا - هل لم - هل	ورا	وراء (ورا) ١٤/٣٧٢
	ليس ٨/٣٨٣ هل (إن -	ورد	الورد ٧/٦٤
	إذ) ١٦/٣٨٦ ؛ ٢٠/٤٠٧	ورشر	ورشة ١٧/٣٧٦
همز	مهراز (مهراز)	ورل	ورل (ورن) ١٥/٢٦٣
	٢١/٢٧٤		

ورى	وارى الميت فى التراب	وعد	ميعاد (معاد) ٨/٦٢
	(واراه التراب) ٢١/٣٨٢	وقب	قبة (قبا) ١١/٢٧٩
وزز	إوزة (وزة) ١١/٢٩٠	وقف	وقافة ١٨/٤٧
وشب	أوشاب (أوياش) ١٩/٥٣	ولى	الولاء (الولا) ٨/٢٨٤
وشح	الوشاح ١٦/٢٣١	مولى	مولى (منلا) ١٩/٣٤٩
وصف	وُصفاء (وُصفان)	ونى	ميناء (مينة) ١٥/٥٢ ؛
	١٧/٣٢٢		١/٢٣١
وصل	المَوْصِل (المَوْصل)	وهل	وهلة (وهلا) ١١/٢٧٩
	٥/٤٢٨	وى	وى لك (ويِل لك)
وضاً	صحيفة وضاء ٢٠/٣٨٧		١٦/٤٢٣
	مِضْأَة (مِضْأَة) ٥/٢٢٩ ؛		***
	١١/٢٦٠ (مِضْأَة)	يأس	ميثوس (مأْيوس) ١١/٣٤٩
	٨/٢٨٤ ؛ ٢٠/٢٩٠ ؛	يتم	أَيْتَام (إَيْتَام) ٨/٣٤٩ ؛
	٢١/٢٩٠		٩/٣٤٦
وضح	الوضوح (الوضاحة)	يدى	يُدِيَة (يُدِيَة) ١/٣٢٣
	٣/٣٨٩	يغم	يغمة ١٨/٣٧٦
وطاً	موطاً (موطاً) ١٣/٢٤٢	يونان	يُونَانِي (يُونَانِي) ٩/٣٤٩

٥١) مصادر البحث

- ١ - الإبدال ، لأبي الطيب اللغوى - تحقيق عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٦٠ م .
- ٢ - أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، للمقدسى - نشر دى غويه - مطبعة بريل ١٩٠٦ م .
- ٣ - الأخطاء اللغوية الشائعة ، للشيخ محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ م .
- ٤ - أخطاء اللغويين الأقدمين ، لأنستاس الكرملى - بغداد ١٩٣٣ م .
- ٥ - أخطاؤنا فى الصحف والدواوين ، لصلاح الدين سعد الزعبلوى - دمشق ١٩٣٩ م .
- ٦ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- ٧ - أدب الكتاب ، للصولى - تصحيح محمد بهجة الأثرى - القاهرة ١٣٤١ هـ .
- ٨ - أساس البلاغة ، للزمخشري - نشره محمد نديم بالأوفست عن طبعة دار الكتب ١٩٢٢ م .
- ٩ - إسفار كتاب الفصيح ، لأبى سهل الهروى - مخطوطة شهيد على باشا باستانبول (رقم ٢٥٩٢) .
- ١٠ - الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية ، لحفنى ناصف - مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١١ - الأشباه والنظائر فى النحر ، للسيوطى - حيدر آباد بالهند ١٣٦١ هـ .
- ١٢ - الاشتقاق ، لابن دريد - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٣ - اصلاح غلط المحدثين ، للخطابى - تحقيق الدكتور حاتم الضامن - بيروت ١٩٨٧ .

- ١٤ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٥ - الأصمعيات ، للأصمعي - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٦ - الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٠ م .
- ١٧ - أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق العدل - القاهرة ١٨٩٩ م .
- ١٨ - الأضداد فى اللغة ، لابن الدهان النحوى - نشر الشيخ محمد حسن آل ياسين (ضمن نفائس المخطوطات) - بغداد ١٩٦٣ م .
- ١٩ - الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الكويت ١٩٦٠ م .
- ٢٠ - إعجاز القرآن ، للباقلانى - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٢١ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه - مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٤١ م .
- ٢٢ - إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج - تحقيق إبراهيم الإبيارى - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٥ م .
- ٢٣ - الأعلام ، لخير الدين الزركلى - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٩ م .
- ٢٤ - الأغاني ، لأبى الفرج الإصفهاني - مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٢٧ - ١٩٦٢ م .
- ٢٥ - أغلاط اللغويين الأقدمين ، للأب أنستاس مارى الكرملى - بغداد ١٩٣٣ م .
- ٢٦ - الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ، للبطليروسى - نشر عبد الله البستاني ، بيروت ١٩٠١ م .

- ٢٧ - إلى طه حسين فى عيد ميلاده السبعين - مقالة للدكتور عبد العزيز الأهوانى فى مجلة معهد المخطوطات (المجلد الثالث) .
- ٢٨ - أمالى الزجاج - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٨٢ هـ .
- ٢٩ - الأمالى ، لابن الشجرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩ هـ .
- ٣٠ - أمالى الشريف المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٣١ - الأمالى ، لأبى على القالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ٣٢ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م .
- ٣٣ - الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٣٤ - إيراد اللآل من إنشاء الضوال ، لابن خاتمة الأنصارى - مخطوطة بالخزانة الحسينية (القصر الملكى بالرباط) رقم ١٢٣١٥ (مصورة بحوزتى) .
- ٣٥ - بهجة المجالس وأنس المجالس ، لابن عبد البر - تحقيق محمد مرسى الخولى - القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٣٦ - البارع ، لأبى على القالى - قطعة مصورة نشرت بعناية فولتون لندن ١٩٣٣ م .
- ٣٧ - بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ، لرضى الدين بن الحنبلى - نشر عز الدين التنوخى فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (المجلد ١٥) سنة ١٩٣٧ م .
- ٣٨ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى - القاهرة ١٣٢٩ هـ .

- ٣٩ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ٤٠ - البيان والتبيين ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٨ م - ١٩٥٠ م .
- ٤١ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- ٤٢ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادي - القاهرة ١٩٣١ م .
- ٤٣ - تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك ، لأبي جعفر بن جرير الطبري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٠ وما بعدها .
- ٤٤ - تاريخ العلماء والرواة بالزندلس ، لابن الفرضي - تحقيق السيد عزت العطار - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٤٥ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلي - مخطوط بمكتبة مراد ملا باستنبول رقم ١٧٥٣ .
- ٤٦ - تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ، لابن جعفر اللبلى - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠ ش .
- ٤٧ - تذكرة الحفاظ ، للذهبي - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٥٥ م .
- ٤٨ - تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر - القاهرة ١٩٢٣ م .
- ٤٩ - التذكير والتأنيث في اللغة ، مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث - للدكتور رمضان عبد التواب - مطبعة جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٦٧ م .
- ٥٠ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدي - مخطوط مصور بالمكتبة الزكية بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٣٧ لغة .

- ٥١ - تصحيح التصحيح وتحريف التحريف ، للصفدى - تحقيق الدكتور السيد الشرفاوى - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٧ م .
- ٥٢ - تصحيح الفصيح ، لابن درستويه (الجزء الأول) - نشر الدكتور عبد الله الجبورى - بغداد ١٩٥٥ م .
- ٥٣ - تصحيح الفصيح ، لابن درستويه - نشر كاملا بتحقيق الدكتور محمد بدوى المختون ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٩٨ م .
- ٥٤ - التطور اللغوى ، مظاهره وعمله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٩٠ م .
- ٥٥ - التطور النحوى للغة العربية ، لبرجشتراسر - قام على طباعته حمدى البكرى بالقاهرة ١٩٢٩ م .
- ٥٦ - التطور النحوى للغة العربية ، للمستشرق برجشتراسر - نشر الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢ م .
- ٥٧ - تقويم اللسان ، لابن الجوزى - مخطوط برلين ٦٥٢٨ .
- ٥٨ - التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار - تحقيق السيد عزت العطار الحسينى - القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٥٩ - تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، للجواليقى - تحقيق عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٣٦ م .
- ٦٠ - تمام فصيح الكلام ، لابن فارس اللغوى - نشر الدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٧١ م .
- ٦١ - تنبيه الأنام فى توجيه الكلام ، منتخب من كتاب نفائس عرائس الكلام لخسرو زاده - مخطوط برلين ٧٠٩٩ .

- ٦٢ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهاني - ينشر بتحقيقنا قريًا .
- ٦٣ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهاني - نشر الشيخ محمد حسن آل ياسين بغداد ١٩٦٧ م .
- ٦٤ - التنبيه على غلط الجاهل والنبه ، لابن كمال باشا (وهو الطرفة الأولى من كتاب طرف عربية) - نشر لاندبرج - ليدن ١٨٨٩ .
- ٦٥ - التهذيب بمحكم الترتيب ، لابن شهيد الأندلسي - مخطوطة تشتتت رتبتي رقم ٥١٨٦ .
- ٦٦ - تهذيب الألفاظ الغامية ، للشيخ محمد علي الدسوقي - القاهرة ١٩٢٠ م - ١٩٢٣ م .
- ٦٧ - تهذيب الخواص من درة الغواص ، لابن منظور الإفريقي - مخطوط بجامعة استانبول ١٤٢٩ .
- ٦٨ - تهذيب اللغة ، للأزهري - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٦٩ - التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني - استانبول ١٩٣٠ م .
- ٧٠ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، للثعالبي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٧١ - الجمانة في إزالة الرطانة ، لابن الإمام - تحقيق حسن حماني عبد الوهاب - القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٧٢ - حروف تشبيه الحركات ، للدكتور إبراهيم أنيس - مقالة بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٦ / ١٣) .
- ٧٣ - الحماسة البصرية لصدر الدين البصري - حيدر آباد الدكن ١٩٦٤ م .

٧٤ - حماسة الخالدين (أو الأشباه والنظائر) - تحقيق السيد محمد يوسف - القاهرة ١٩٥٨ .

٧٥ - الحماسة لابن الشجري - حيدر آباد الدكن ١٣٤٥ هـ .

٧٦ - حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، لابن تغري بردى - تحقيق فهم شلتوت - القاهرة ١٩٩٨ م .

٧٧ - حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب ، لأحمد أبو الخضر منسى - القاهرة ١٩٦٣ م .

٧٨ - الحيوان ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥ م .

٧٩ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي - بولاق ١٢٩٩ هـ .

٨٠ - الخصائص ، لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م .

٨١ - خطأ العوام ، للجواليقي - نشر دير نبورج في العدد التذكارى لفليشر من مجلة أبحاث مشرقية - ليزج ١٨٧٥ .

٨٢ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر ، للمحبي - القاهرة ١٢٨٤ هـ .

٨٣ - خير الكلام في التقصى عن أغلاط العوام ، لابن بالى القسطنطينى - تحقيق الدكتور حاتم النضامن - بغداد ١٩٨٧ م .

٨٤ - درة الغواص في أوام الخواص ، للحريرى - نشر توربيكه - ليبستج ١٨٧١ م .

٨٥ - دراسات وتعليقات في اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٩٤ م .

- ٨٦ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى - حيدر آباد بالهند ١٣٤٩ هـ .
- ٨٧ - دفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للشيخ يوسف المغربى - تصوير وفهرسة عبد السلام عواد - موسكو ١٩٦٨ م .
- ٨٨ - درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى - مطبعة الجوائب باستنبول ١٢٩٩ هـ . بتحقيق توريكه - لينزج ١٨٧١ م .
- ٨٩ - دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٩٠ - ديوان أبى محجن عمرو بن حبيب - تحقيق امتياز على عرشى - مستل من مجلة ثقافة الهند (المجلد الثالث - العدد الثانى) سبتمبر ١٩٥٢ م .
- ٩١ - ديوان الحطيئة - تحقيق نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٩٢ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنرى هيس - كمبردج ١٩١٩ م .
- ٩٣ - ديوان رؤية بن العجاج - تحقيق أهلورت - لينزج ١٩٠٣ م .
- ٩٤ - ديوان الطرماح - نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .
- ٩٥ - ديوان العجاج - نشر أهلورت - برلين ١٩٠٣ م .
- ٩٦ - ديوان القتال الكلابى - تحقيق إحسان عباس - بيروت ١٩٦١ م .
- ٩٧ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - تحقيق إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ٩٨ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - نشر هوبر / بروكلمان - ليدن ١٨٨١ م .
- ٩٩ - ذيل الأمالى ، للقالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .
- ١٠٠ - الرد على الزبيدى فى لحن العوام - مخطوط الإسكوال رقم ٤٦ .
- ١٠١ - الرد على النصارى ، للجاحظ (ضمن ثلاث رسائل للجاحظ) نشر يوشع فنكل - القاهرة ١٣٤٤ هـ .

- ١٠٢ - رسالة فى علم الخط ، للسيوطى - (ضمن التحفة البهية والطرفة الشهية) - استانبول ١٣٠٢هـ .
- ١٠٣ - ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ، للخفاجى - تحقيق عبد الفتاح الحلو - القاهرة ١٩٦٧م .
- ١٠٤ - السامى فى الأسامى ، للميدانى - القاهرة ١٩٦٨م .
- ١٠٥ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤م .
- ١٠٦ - سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦م .
- ١٠٧ - سهم الألفاظ فى وهم الألفاظ ، لابن الحنبلى - مخطوط شهيد على باستانبول ٢٧٤٦ .
- ١٠٨ - سير أعلام النبلاء ، للذهبى - تحقيق شعيب الأناؤوطى وآخرين - بيروت ١٩٥٨م .
- ١٠٩ - سيرة ابن هشام - السيرة النبوية ، لابن هشام - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٥م .
- ١١٠ - شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى - القاهرة ١٣٥٠هـ .
- ١١١ - شذا العرف فى فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوى - القاهرة ١٩٤٧م .
- ١١٢ - شذور الذهب ، لابن هشام الأنصارى - نشر محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٢م .
- ١١٣ - شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري - القاهرة (بدون تاريخ) .

- ١١٤ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون تاريخ) .
- ١١٥ - شرح درة الغواص ، لشهاب الدين الخفاجي - مطبعة الجوائب باستانبول ١٢٩٩ هـ .
- ١١٦ - شرح شافية ابن الحاجب ، للأستراباذي ، مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادي - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ١١٧ - شرح شواهد المغني ، للسيوطي - بتصحيح الشنقيطي - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ١١٨ - شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمي - تحقيق الدكتور مهدي عبيد جاسم - بغداد ١٩٨٨ م .
- ١١٩ - شرح الفصيح ، لابن الجبان - مخطوط بمكتبة رفاة الطهطاوي (رقم ٣٧ لغة) .
- ١٢٠ - شرح الفصيح ، لأبي علي المرزوقي - مخطوط بمكتبة كوبريللي باستانبول (رقم ١٣٢٣) .
- ١٢١ - شرح الفصيح ، لابن ناquia - مخطوط بمكتبة داود چلبى بالموصل (رقم ١١٥) .
- ١٢٢ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد العسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٢٣ - شرح المختار من اللزوميات ، للبطلوسى - تحقيق الدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة ١٩٩٨ م .
- ١٢٤ - شرحان على مراح الأرواح ، لديكنقوز - القاهرة ١٩٣٧ م .
- ١٢٥ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة - نشر دى غويه - لندن ١٩٠٢ م .

- ١٢٦ - الشوار في اللغة ، لرضى الدين الصاغانى - تحقيق عدنان الدورى -
بغداد ١٩٨٣ م .
- ١٢٧ - الصاحبى فى فقه اللغة ، لابن فارس - تحقيق مصطفى الشويمى -
بيروت ١٩٦٣ م .
- ١٢٨ - الصاحبى ، لابن فارس اللغوى - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة
١٩٧٧ م .
- ١٢٩ - الصحاح ، للجوهري (أوتاج اللغة وصحاح العربية) - تحقيق أحمد
عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٣٠ - صحيح البخارى - القاهرة ١٩٣٢ م .
- ١٣١ - الصلة فى تاريخ أئمة اللغة ، لابن بشكوال - نشر السيد عزت العطار -
القاهرة ١٩٥٥ م .
- ١٣٢ - الصناعتين ، لأبى هلال العسكري - تحقيق على البجاوى ومحمد أبو
الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢ م .
- ١٣٣ - طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر الزبيدى - تحقيق محمد أبو
الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ١٣٤ - عثرات اللسان فى اللغة ، لعبد القادر المغربى - دمشق ١٩٤٩ م .
- ١٣٥ - العربية ، دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ، من عمل يوهان
فك - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - القاهرة ١٩٥١ وترجمة
الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٠ م .
- ١٣٦ - عقد الخلاص فى نقد الخواص ، لابن الحنبلى - مخطوط شهيد
على باستانبول ٨/٢٧٤٦ .
- ١٣٧ - العقد الفريد لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة
١٩٤٨ - ١٩٥٣ م .

- ١٣٨ - علم اللغة ، للدكتور على عبد الواحد وافي - القاهرة ١٩٦٢ م .
- ١٣٩ - العمدة فى صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيروانى - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ١٤٠ - عنوان المعارف وذكر الخلائف ، للصاحب بن عباد - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين (ضمن نفائس المخطوطات) - بغداد ١٩٦٣ م .
- ١٤١ - عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م .
- ١٤٢ - غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى - تحقيق برجشتراسر ويرتسل - القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٥ م .
- ١٤٣ - الغريب المصنف ، لأبى عبيد القاسم بن سلام - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٩ م .
- ١٤٤ - فائت الفصيح ، لأبى عمر الزاهد - تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد - مجلة معهد المخطوطات (١٢/١٩) سنة ١٩٧٣ م .
- ١٤٥ - غلط الضعفاء من الفقهاء ، لابن برى - نشر تورى (بالكتاب التذكارى لنولدكه - الجزء الأول) جيتسن ١٩٠٦ م .
- ١٤٦ - الفاخر ، للمفضل بن سلمة - نشر عبد العليم الطحاوى - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٤٧ - الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، لمحمد بن على بن طباطبا المعروف بابن الطقطقى - القاهرة ١٣١٧ هـ .
- ١٤٨ - فصيح ثعلب والشروح التى عليه ، نشر محمد عبد المنعم خفاجى - القاهرة ١٩٤٩ م .
- ١٤٩ - الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٦٦ م .

- ١٥٠ - فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبي - مطبعة الاستقامة بالقاهرة (دون تاريخ) .
- ١٥١ - فقه اللغة للثعالبي - نشر جمال طلبة - بيروت ١٩٦٤ م .
- ١٥٢ - الفلسفة اللغوية ، لجورجى زيدان - دار الهلال بالقاهرة (بدون تاريخ) .
- ١٥٣ - الفهرست لابن النيم - القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- ١٥٤ - فهرسة ما رواه عن شيخوخه من الدواوين المصنفة ، لابن خير الإشبيلي - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٥٥ - فوات الوفيات ، لابن شاکر الکتبی - تحقیق محمد محیی الدین عبد الحمید - القاهرة ١٩٥١ م .
- ١٥٦ - فی اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنیس - القاهرة ١٩٥٢ م .
- ١٥٧ - القاموس المحيط للفيروزآبادی - القاهرة ١٩١٣ م .
- ١٥٨ - قضية الإعراب بين أيدي الدارسين - مقالة للدكتور رمضان عبد التواب بمجلة المجلة (العدد ١١٤) يونية ١٩٦٦ م .
- ١٥٩ - قلائد الجمان فی التعریف بقبائل عرب الزمان ، للقلقشندي - تحقیق إبراهيم الإياری - القاهرة ١٩٦٣ م .
- ١٦٠ - القلب والإبدال ، لابن السکیت (ضمن کتاب الكنز اللغوی فی اللسان العربی) تحقیق هفتر - بیروت ١٩٠٣ م .
- ١٦١ - قواعد الشعر ، لأبي العباس ثعلب - تحقیق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦ م .
- ١٦٢ - القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب ، لابن أبي السرور البکری - تحقیق السيد إبراهيم سالم - القاهرة ١٩٦٢ م .

- ١٦٣ - الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ١٦٤ - الكتاب ، لسيبويه ، وعلى هامشه شرح الشواهد للشنتمرى - بولاق ١٣١٦ هـ .
- ١٦٥ - كتاب الفصيح ، لأبى العباس ثعلب - تحقيق ودراسة للدكتور عاطف مدكور - القاهرة ١٩٨٤ م .
- ١٦٦ - كتاب الشوارد ، للصاغانى - تحقيق عدنان الدورى - بغداد ١٩٨٣ م .
- ١٦٧ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة استانبول ١٩٤٣ م .
- ١٦٨ - الكشكول ، لبهاء الدين العاملى - تحقيق طاهر أحمد الزاوى - القاهرة ١٩٦١ م .
- ١٦٩ - الكلمات الفاخرة والأمثال السائرة ، لحمزة الإصفهاني ، تحقيق عبد المجيد قطامش - القاهرة ١٩٧١ م .
- ١٧٠ - لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، لأبى على التونسى - مخطوط برلين ٢٠٨١ .
- ١٧١ - لحن العوام ، لأبى بكر محمد بن حسن بن مذحج الزبيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤ م .
- ١٧٢ - لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى - بولاق ١٣٠٠ هـ . وبيروت ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م .
- ١٧٣ - اللغة ، لفندريس - ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص - القاهرة ١٩٥٠ م .
- ١٧٤ - لغة الجرائد ، للشيخ إبراهيم اليازجى - جمع مصطفى المؤيدى - القاهرة (بدون تاريخ) .

- ١٧٥ - اللغة والمجتمع ، للدكتور على عبد الواحد وافي - القاهرة ١٩٤٦ م .
- ١٧٦ - لغويات ، للشيخ محمد على النجار - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ١٧٧ - ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٧ م .
- ١٧٨ - ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه - بتصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ١٧٩ - ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه - مخطوط شهيد على باستانبول ٢١٤٣ .
- ١٨٠ - ما تلحن فيه العوام ، للكسائى - تحقيق كارل بروكلمان - مجلة الآشوريات (الجزء الثالث ص ٣١ - ٤٦) ١٨٩٨ م .
- ١٨١ - ما تلحن فيه العوام للكسائى - تحقيق عبد العزيز الميمنى (فى ثلاث رسائل) القاهرة ١٣٤٤ هـ .
- ١٨٢ - ما تلحن فيه العامة ، للكسائى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢ م .
- ١٨٣ - مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق فؤاد سزكين - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ م .
- ١٨٤ - مجالس نعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٨٥ - مجمع الأمثال ، للميدانى - القاهرة ١٣١٠ هـ .
- ١٨٦ - المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين - القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ١٨٧ - المحكم فى أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى بك - القاهرة ١٩٣٩ م .

- ١٨٨ - المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ، لابن سيده الأندلسى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٨٩ - مختصر إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لابن خاتمة الأنصارى - نشره كولان فى مجلة هسبريس (الجزء الثانى عشر) .
- ١٩٠ - مختصر الوجوه والنظائر ، للخوارزمى - نشر مصطفى الزرقا - حلب ١٣٤٥ هـ .
- ١٩١ - المخصص فى اللغة ، لابن سيده - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .
- ١٩٢ - المذكر والمؤنث ، للفراء - تحقيق مصطفى الزرقا - بيروت / حلب ١٣٤٥ هـ .
- ١٩٣ - المذكر والمؤنث ، للفراء ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٩ م .
- ١٩٤ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٩٥ - المصاحف ، لأبى داود السجستانى - تحقيق آرثر جفرى - ليدن ١٩٣٧ م .
- ١٩٦ - المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق ثروت عكاشة - القاهرة ١٩٦٠ م .
- ١٩٧ - معانى القرآن للفراء - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٢ م .
- ١٩٨ - معجم الأدباء ، لياقوت الحموى - تحقيق أحمد فريد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦ م .
- ١٩٩ - معجم البلدان ، لياقوت الحموى - مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٠٦ م .
- ٢٠٠ - معجم الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٠ م .

- ٢٠١ - المعجم العربى ، نشأته وتطوره ، للدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٢٠٢ - معجم ما استعجم ، للبكرى - تحقيق مصطفى السقا - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥١ م .
- ٢٠٣ - معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية) لعمر رضا كحالة - دمشق ١٩٥٧ م .
- ٢٠٤ - العرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ، للجوالقى - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٦٣١ هـ .
- ٢٩٥ - مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام المصرى - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٢٠٦ - مقامات الحريرى - القاهرة ١٣٢٦ هـ .
- ٢٠٧ - المقدمة ، لابن خلدون - القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ٢٠٨ - الملاحن ، لابن دريد - نشر إبراهيم إطفيش الجزائرى - القاهرة ١٣٤٦ هـ .
- ٢٠٩ - المنصف ، لابن جنى - شرح التصريف للمازنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٢١٠ - موطئة الفصيح لموطأة الفصيح ، لابن الطيب الفارسى - رسالة دكتوراه بتحقيق الدكتور عبد الستار عبد اللطيف ، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٩٢ م .
- ٢١١ - المؤلف والمختلف للأمدى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦١ م .
- ٢١٢ - النبات ، لأبى حنيفة الدينوى - نشر لوين ١٩٥٣ م .
- ٢١٣ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغرى بردى - القاهرة ١٩٣٠ م .

- ٢١٤ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٥٩ م .
- ٢١٥ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقرئ - القاهرة ١٣٠٢ هـ .
- ٢١٦ - النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ٢١٧ - النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير - تحقيق طاهر الزاوى ومحمود الطناحى - القاهرة ١٩٦٣ وما بعدها .
- ٢١٨ - نور القبس المختصر من المقتبس ، للمرزبانى - اختصار الحافظ الينمورى - تحقيق رودلف زلهام - فيسبادن ١٩٦٤ م .
- ٢١٩ - هدية العارفين فى أسماء المؤلفين والمصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادى - استانبول ١٩٥٥ م .
- ٢٢٠ - الهمز ، لأبى زيد الأنصارى - نشر لويس شيخو - بيروت ١٨٩٤ م .
- ٢٢١ - الواضح المبين ، لمغلطائى - تحقيق أوتو شبيز - شتوتجارت ١٩٣٦ م .
- ٢٢٢ - الوزراء والكتاب ، للجهمشيارى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٣٨ م .
- ٢٢٣ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٨ م .

- R. Abdel-Tawab, Das K. al-Garîb al-Musannaf von abû Ubaid und seine Bedeutung für nationalarabische Lexikographie; Diss. München 1962 .
- G. Bergsträsser, Sprachatlas von Syrien und Palästina, Leipzig 1915 .
- C. Brockelman = GAL (S) , Geschichte der arabischen Litteratur, Bd. I II. Leiden 1943-94 und Suppl. I-III, Leiden 1937 - 42.
- C. Brockelmann, Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen, Bd. I. II , Berlin 1908 - 1913 .
- C. Brockelmann, Semitische Sprachwissenschaft, Leipzig 1906 .
- C. Brockelmann, Syrische Grammatik, Leipzig 1955 .
- J. Fück, Arabiya, Untersuchungen zur arabischen Sprach - und Stilgeschichte, Berlin 1950 .
- G. Kampffmeyer, Die Verbalpartikel b (m) ; Marburg 1900 .
- Th. Nöldeke, Zur Grammatik des classischen Arabisch, bearbeitet und mit Zusätzen versehen von Anton Spitaler , Darmstadt 1963 .
- F. Praetorius , Aethiopische Grammatik, New York 1955 .
- U. Rizzitano, Il Tatqîf al-Lisân wa talqîh al-Ganân, di Abû Hafû Umar b. Makkî , Cairo Centro di Studi orientali della Custodia Francescana di Terra santa 1956 .
- A. Spitaler , Al-hamdu lillâhi lladî und Verwandtes, ein Betrag zur Mittel - und Neuarabischen Syntax, Oriens (1962) Vol. 15, S. 97-114 .
- S. Wild, Das K. al-Ain und die arabische Lexikographie, Wiesbaden 1965 .
- ZDMG = Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, Leipzig - Wiesbaden .

(٤) فهرس الموضوعات

مقدمة الطبعة الثانية	٣
مقدمة الطبعة الأولى	٧
الباب الأول : اللحن والتطور	١١
١ - معنى اللحن	١٣
٢ - العلاقة بين اللحن بمعنى الخطأ والتطور اللغوي	٣٥
٣ - قوانين التطور اللغوي	٣٩
(١) مجالات التطور ونواحيه	٣٩
(٢) القوانين الصوتية	٤٠
(٣) قانون المائلة	٤٢
(٤) قانون المخالفة	٤٥
(٥) القياس الخاطيء	٤٧
(٦) نظرية السهولة والتيسير	٥٠
(٧) ظاهرة القلب المكاني	٥٣
(٨) تغيير نظام المقاطع	٥٥
(٩) تغيير موضع النبر	٥٩
(١٠) قوانين تطور الدلالة	٦٢
(١١) الإعراب وترتيب أجزاء الجملة	٦٤
٤ - أصحاب المعاجم العربية وظاهرة التطور	٦٦
٥ - أهداف من ألف في لحن العامة	٧٠
٦ - أهمية تراث لحن العامة لموضوع التطور اللغوي	٧١

٧٢	٧ - قوائم كتب لحن العامة
٨٩	عيوب قائمة ريزيتانو
٩٥	دراسات سابقة عن لحن العامة
	(أ) كتاب « العربية » ليوهان فك
٩٨	(ب) فصل من « المعجم العربي » لحسين نصار .
٩٩	(ج) الأخطاء اللغوية الشائعة ، للشيخ محمد على النجار
١٠١	منهجنا في الدراسة
١٠٧	الباب الثاني : تراث لحن العامة
١٠٩	١ - ما تلحن فيه العوام ، للكسائي (١٨٩ هـ)
١٢٢	٢ - ما يلحن فيه العامة ، لأبي الهيثم (القرن الثاني)
١٢٣	٣ - البهاء فيما تلحن فيه العامة ، للفراء (٢٠٧ هـ)
١٢٦	٤ - ما تلحن فيه العامة ، لأبي عبيدة (٢٠٨ هـ)
١٢٧	٥ - ما يلحن فيه العامة ، للأصمعي (٢١٦ هـ)
١٣٠	٦ - ما خالفت العامة فيه لغات العرب ؛ لأبي عبيد (٢٢٤ هـ)
١٣٤	٧ - ما يلحن فيه العامة ، لأبي نصر الباهلي (٢٣١ هـ)
١٣٥	٨ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت (٢٤٤ هـ)
١٤٩	٩ - ما يلحن فيه العامة ، للمازني (٢٤٩ هـ)
	١٠ - ما تلحن فيه العامة ، لأبي حاتم السجستاني (٢٢٥ هـ)
١٥٠	نصوص في لحن العامة عن أبي حاتم
١٧٢	١١ - النحو ومن كان يلحن من النحويين ، لابن شبة (٥٦٢ هـ)
١٧٣	١٢ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ)

١٨١	١٣ - ما يلحن فيه العامة ، لأبى حنيفة الدينورى (٢٨٠هـ)
١٨٢	١٤ - لحن العامة ، لأبى على الدينورى (٢٨٩هـ)
١٨٤	١٥ - الفصيح ، لأبى العباس ثعلب (٢٩١هـ)
٢٠٠	١٦ - تقويم اللسان ، لابن دريد الأزدي (٣٢١هـ)
٢٠١	١٧ - تقويم الألسنة ، للديمترى (القرن الرابع)
٢٠٢	١٨ - فائت الفصيح ، لأبى عمر الزاهد (٣٤٥هـ)
٢٠٦	١٩ - إصلاح غلط المحدثين ، للخطابى (٣٨٨هـ)
٢٠٩	٢٠ - تمام فصيح الكلام ، لابن فارس اللغوى (٣٩٥هـ)
٢١٣	٢١ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الإصفهاني (٣٥٠هـ).
٢١٧	٢٢ - ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه (٣٧٠هـ)
٢٢٢	٢٣ - لحن العوام ، لأبى بكر الزيدى (٣٧٩هـ)
٢٣٢	٢٤ - ما لحن فيه الخواص من العلماء ، لأبى أحمد العسكرى (٣٨٢هـ)
٢٣٣	٢٥ - ما تلحن فيه الخاصة ، لأبى هلال العسكرى (حدود ٣٩٥هـ)
٢٣٥	٢٦ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكى الصقلى (٥٠١هـ)
٢٤٦	٢٧ - درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى (٥١٦هـ)
٢٥٤	٢٨ - ما تلحن فيه العامة ، للكفرطابى (٥٣٣هـ)
٢٥٥	٢٩ - اللحن الخفى ، لهارون بن أحمد الحلبي (٥٣٧هـ)
٢٥٦	٣٠ - التكملة فيما يلحن فيه العامة ، للجواليقى (٥٣٩هـ)

- ٣١ - المدخل إلى تقويم اللسان ، لابن هشام اللخمي
٢٦٥ (٥٧٧هـ)
- ٣٢ - غلط الضعفاء من الفقهاء ، لابن يرى (٥٨٢هـ)
٢٨١
- ٣٣ - تقويم اللسان ، لابن الجوزي (٥٩٧هـ)
٢٨٦
- ٣٤ - ذيل فصيح ثعلب ، لعبد اللطيف البغدادي (٦٢٩هـ)
٢٩٤
- ٣٥ - تهذيب الخواص من درة الخواص ، لابن منظور الإفريقي
٢٩٩ (٧١١هـ)
- ٣٦ - لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، لأبي علي التونسي
٣٠١ (٧١٧هـ)
- ٣٧ - الفوائد العامة في لحن العامة ، لابن جزى الكلبى
٣٠٦ (٧٤١هـ)
- ٣٨ - تصحيح التصحيح وتحريير التحريف ، للصفدى
٣٠٧ (٧٦٤هـ)
- ٣٩ - إيراد اللآل من إنشاد الضوال ، لابن خاتمة الأنصارى
٣١٣ (٧٧٠هـ)
- ٤٠ - الجمانة فى إزالة الرطانة ، لابن الإمام (بعد ٨٢٧هـ)
٣١٧
- ٤١ - غلطات العوام ، المنسوب للسيوطى (٩١١هـ)
٣٢٥
- ٤٢ - التنبيه على غلط الجاهل والنبیه ، لابن كمال باشا
٣٢٨ (٩٤٠هـ)
- ٤٣ - عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص ، لرضى الدين بن
٣٣٤ الحنبلى (٩٧١هـ)

- ٤٤ - بحر العوام فيما أصاب فيه العوام ، لرضى الدين بن
الحنبل (٩٧١هـ) ٣٣٦
- ٤٥ - سهم الألفاظ في وهم الألفاظ ، لرضى الدين بن الحنبل
(٩٧١هـ) ٣٣٩
- ٤٦ - خير الكلام في التقصى عن أغلاط العوام ، لابن بالي
(٩٩٢هـ) ٣٤٢
- ٤٧ - نفائس عرائس الكلام ، لخسرو زاده (٩٩٨هـ) ٣٤٧
- ٤٨ - دفع الإصر عن كلام أهل مصر ، للشيخ يوسف المغربي
(١٠١٩هـ) ٣٥١
- ٤٩ - القول المقتضب ، لابن أبى السرور البكرى (١٠٨٧هـ) ٣٥٨
- ٥٠ - أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق العدل
(١٣٢٢هـ) ٣٧٤
- ٥١ - لغة الجرائد ، للشيخ إبراهيم اليازجى (١٣٢٤هـ) ٣٨١
- ٥٢ - تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد على الدسوقي ٣٩٠
- ٥٣ - تذكرة الكاتب ، لأسعد خليل داغر (١٣٥٤هـ) ٣٩١
- ٥٤ - أخطاءونا في الصحف والدواوين ، لصالح الدين الزعبلوى ٤١١
- ٥٥ - المحكم في أصول الكلمات العامية ، للدكتور أحمد عيسى
(١٣٦٥هـ) ٤١٦
- ٥٦ - عثرات اللسان في اللغة ، لعبد القادر المغربي (١٣٧٥هـ) ٤٢٦
- ٥٧ - حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ، لأحمد أبو
الخضر منسى ٤٣٢

٤٣٨ خاتمة
	الفهارس
٤٤٧ (١) فهرس اللغة
٤٧٩ (٢) مصادر البحث
٤٩٤ (٣) المراجع الإفرنجية
٤٩٥ (٤) فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
السنة النبوية الفردوس

مطبعة العمرانية للأوقفت

الجيزة ت ١ : ٥٨١٧٥٥٠